



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين و بلاغ الراغبين

تأليف
خديس بن سعيد بن علي بن مسعود
المستقيم الرضا

الجزء السابع عشر
الشمس الأولى

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين وبلاغ الراغبين



General Organization ^{مكتبة} Al-^{عمان} Omani
National Library ^{مكتبة} (National Library)
National Library ^{مكتبة} of Oman

الجزء السابع عشر

تحقيق
هالم بن محمد بن هلمان الحارثي

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم الترخيص: ٢٥٧. ١٤
رقم التسجيل: ٦١٧

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
• شارع خان جعفر بسيدنا الحسين

طبع على نفقة
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

قد انتهى - بعون الله ، وحسن توفيقه - تحقيق الجزء السابع عشر ، من
كتاب : « منهج الطالبين ، وبلاغ الراغبين » تأليف شيخ المسلمين ، وقائد
جيوش المجاهدين : خميس بن سعيد الشقعي الرستاقى ، غفر الله له ورحمه .
ويبحث في ثلاثة أقسام :

القسم الأول : في أحكام الأولاد والأيتام والمجدون .

القسم الثانى : في أحكام نكاح المماليك .

القسم الثالث : في أحكام العبيد وعقبتهم والإحسان إليهم وتدريبهم .

وكل الفخر والفضل ، يعود إلى قائد البلاد ، ومظهر كدوزها من بعد الكساد

الذى لا ينسى ، ولا يجهل : السلطان قابوس المعظم ، ووزيره الأكل :

فيصل بن على بن فيصل ، وزير التراث القومى والنقابة .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

بقلم

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

٢٧ من رجب سنة ١٤٠٢ هـ
الموافق ٢١ / ٥ / ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول

في الأولاد وتربيتهم

ومن أحق بهم

يوجد في الأثر ، عن الأزهري بن محمد بن محمد بن جعفر - في امرأة ، أرادت أن تفصل ولدها ، قبل تمام السنتين .

قال : إن كان قد صار في حشد ذلك ، وكان أبوه حياً . فحق يتراضيا على ذلك ، كما قال الله تعالى : « فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا » .

وإن كان أبوه ميتاً . وقد صار هو إلى حد الفصال ، فلا بأس .

وإن كان يحتاج إلى الرضاع ، فلا تفصله أمه ، قبل وقته .

وللتشاور فيما دون الحولين .

فإن قالت الأم : أنا أفطمه ، قبل الحولين . وكره الأب ، فليس لها أن تطفمه .

وإن أراد الأب أن تطفمه ، قبل الحولين . وكرهت الأم ، فليس ذلك للأب ،

حتى يجتمعا على فطامه ، قبل الحولين .

وإن اختلفا لم يقطما في الحولين .

وإيس للرجل أن يجبر المرأة على رضاع ولدها ، إذا كرهت هي ذلك ، إلا أن

لا يوجد مرضعة غيرها ، وخيف على الولد من الضرر . فمعد ذلك يجوز جبرها «
وتمطى أجر مثلها ، إذا كانت مطلقة .

وقال الله تعالى : « والوالدات يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوَائِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيتُمْ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » .
قال : على الأب طعامها وكسوتها ، ما دامت زوجة له « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » أى إلا ما أطاقت « لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا » لا ترمى بولها إلى أبيه ، إذا فارقها ، فتضار به بذلك « وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ » ولا ينزع منها ولدها ، فيضارها بذلك « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » أن لا يضار . وعليه مثل ما على الأب ، من النفقة والكسوة .

« وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا أَبْتِ الْأُمُّ أَنْ تَرْضِعَهُ ، أَنْ يَسْتَرْضِعَ لَهُ غَيْرَهَا ، إِذَا سَلِمَ لَهَا أَجْرُهَا بِالْمَعْرُوفِ .
وإذا طلقت المرأة ، وهى ترضع ولداً ، فهى أحق به ، حتى يكبر . فإذا كبر خيّر ، فأى أبويه اختار ، كان معه . وعلى الوالد نفقته .

فإن تزوجت الأم ، فالأب أحق بأولاده ، صفارهم وكبارهم .
وقيل : كان محمد بن محبوب - رحمه الله - يحكم للمرأة بولدها . وهو فطيم ، وهى متزوجة . ويأخذ الأب بنفقة الولد .

وإن توفى أبو الصبي ، ولم يترك مالا ، فإن على أم الصبي نفقته ، حتى يفطم .
وعلى ورثته مثل الذى على أبيه ، من النفقة .
فإن لم يكن له وارث ، جبرت أمه على رضاعه .

وقال أبو المؤثر : إن مات أبو الصبي ، ولم يخلف مالا ، فعلى أمه أن ترضعه .
وإن كان له ورثة ، فرض عليهم الحاكم أجره الرضاع ، بقدر ما لهم ، من ميراثه .

فإن كان الورثة أعماماً أو جدّاً ، فعلى الأم الثلث . وعلى الورثة الثلثان .
وإن كان الورثة أخوين فصاعداً ، فعلى الأم السدس ، وعليهم ما بقي .
وإن كان الوارث جدّاً ، وله إخوة ، فعلى الأم السدس ، وعلى الجد ما بقي .
وإن لم يكن للصبي مال . ولا ورثة غير أمه ، جبرت على رضاعه ونفقته ، حتى
يكون غنياً بمكسبه تطيقها نفسه ؛ لأنها هي وارثته .

فصل

والجارية أمها أولى بها ، إلى أن تباغ ، أو يزوجها أبوها ، إلا أن تسكون
الأم غير مأمونة عليها ، فالأب أولى بها .
وإن ماتت أم الصبي ، أو غابت ، فالأب أولى به . فإذا ذهب الأبوان ،
فالجد أولى به .

وقال بعض : الجدة أولى من الأب .

وقال بعض : الجدة أم الأب ، أولى من الجدة ، أم الأم . والإخوة أولى من
الأعمام والأعمام أولى من الأخوال الذكور والإناث .

وفي بعض القول : الجدة من قبل الأم أولى . ثم الخالة أولى من العمّة ومن
الخال ، ولزكانوا أقرب إليه .

وإذا عقل الطفل الخيار ، فله التخيير بين أبويه . وله التخيير في الأقارب ، بعد الأبوين .

وروى من طريق أبي هريرة : أن النبي ﷺ خير غلامًا بين أبيه وأمه . فإذا كبر الصبي ، أدبه الأب ، وهات مع أمه .

والأخت للأب والأم أولى من الأخت للأب .

والأخت للأب أولى من الأخت للأم .

والأخت للأم أولى من العمة .

والعمة أولى من الخالة .

وكذلك الإخوة والأهمل والأخوال المذكور .

وإذا كانت الأم مأمونة ، ولم يكن معها من الرجال ، ما تخاف منه الخيانة على الصبي والجارية ، فلا تنزع ابنتها منها .

ولا يحكم على المطلقة بتربية ولدها ، إذا امتنعت من ذلك ، فإن لم يوجد له من ترضعه ، حكم عليها برضاعه . وعلى الأب الأجرة .

وأما الزوجة فعليها تربية ولدها ، ويلزمها ولو امتنعت .

وإذا تزوج رجل امرأة ، ولها ولد من غيره ، فأراد إخراجها عنها . فإن كان الولد بمن لا يستغنى عن أمه ، لمطعمه ومشربه وتربيته ، لم يفرق بينهما .

وإن كان يستغنى عن أمه ، إذا عزل عنها ، فإن تركه عندها فحسن . وإن لم يتركه ، جاز له ذلك .

وإذا قالت أم الصبي: أنا آخذه بفريضة . وقال غيرها: أنا آخذه بفريضة . وهو مختار لأمه ، فإنه يترك مع أمه .

وكذلك جدته ، إذا رضيت للصبي من النفقة والكسوة ، بما يرضى به غيرها . ولا بأس على الأب أن يسترضع لولده ظئراً ، ويسلم إليها أجرتها . ولا كسوة لها ، ولا نفقة غير الأجر .

وإن مات أبو الصبي وأمه ، ولم يوجد له من أحد من الأقارب . ولا وارث له جعله الحاكم عدد من يأمنه عليه ، وعلى ماله ، ولو بأجر .

وإن لم يكن له مال ، أنفق عليه من مال الله . وإن صح أحد من أرحامه ، جعل حيث يكون أصلح له في النظر ، إلى أن يفعل الخيار . فحيث اختار كان . وهذا قول حسن .

وحد من يعقل الخيار : إذا بلغ الطفل من السن ، مقدار سبع سنين فصاعدا . ويجوز أن يكون ذلك بمشاهدة النظر ؛ لأن الأطفال يخاف أحوالهم .

وإن كانت ذممة تحت مصلٍّ وطلقتها . وله منها ولد صغير . وطلبت أن يكون معها ، فإنه يكون معها ، إلى أن يكفى نفسه . فإذا كفى نفسه ، فإنه يكون مع أبيه . ولا خيار له بين أبيه وأمه . والولد إذا كان مملوكاً ، والأب حرّاً . فالسكة أحق بمحضنته من أبويه .

وإن كان الأب حرّاً ، والأم مملوكة ، مأبوه الحر أولى به .

وفي كتاب المصنف : له أن أراد إذا كان الولد حرّاً . والله أعلم .

وإذا كان للمرأة ولد من زوجها ، وزوجها معها . وطلبت لولدها النفقة ،
أخذ لها نفقة والده منها . وكان ولدها معها .
وكذلك للرضع عند أمه ، يؤخذ ولدها لها ، برعاية والده .
وإن أبت أن ترضعه شدد عليها في القول . فإن أرضعته ، وإلا طلب لولده
مرضعة .

فإن لم يصح له مرضعة ، جبرت أمه على رضاعه .

فصل

ومن طلق امرأته ، وله منها أولاد ، فأخذته مطلقته بالفريضة . وفرضت عليه
النفقة والكسوة ، ثم طلبت أن يسكنهم منزلاً ، أو يكثرى لهم منزلاً . وعليها
من السكراء بقدر عددهم .
وإن كانوا معها في منزلها ، فليس عليه لهم كراء منزل ، في قول أبي عبد الله .
وأما أبو زياد فقال : عليهم سكناهم - إن شاء - معها . وإن شاء أن يكثرى
لهم ، إن وجد منزلاً ، أرخص من منزلها ، إذا كان فيه صلاح لسكنهم . وإن
سكنوا معها ، وقنعت هي بمثل ما يحد من السكراء ، كمسكن منزلها ، أو تخنار
هي سكن منزلها ، وتطرح عنه ما ينوبها من السكراء .

فصل

وقيل : إن الرجل لا يحبس على نفقة والده الصغير ، إلا أن تفرض له فريضة .
وتؤمر الأم أن تنفق عليه شهراً ، أو أقل أو أكثر . فحينئذ إذا رفعت عليه ،
يحبس حتى يدفع إليها ذلك .

وحفظ لها النفقة : أن أبا على الحسن بن سعد بن قريش، حبس رجلا على نفقة
ولده ، فأمر الإمام راشد بن سعيد بإطلاقه . والله لم يفرض له ، ولم يأمر من ينفق
عليه . والله أعلم .

فصل

وإن كان لليتيم مال ، فرض لهم في ماله مئتهم ، لكل واحد منهم على
قدرة ، من نفقة وكسوة . ويجرى عليهم من ماله . وإلى ذلك من يكونون معه ،
يفرض لهم الحاكم ، برأيه ورأى صلحاء البلد من المسلمين . ويأمر الوصي
أو الحاكم ، أن يسلم إلى كل واحد منهم نفقته ومؤنته ، من ماله . لكل شهر ،
على قدر سعة ماله .

فإن كان ماله واسما ، وسع عليهم ، في نفقتهم وكسوتهم نفقة واسعة طيبة .
وإن كانوا يحتاجون إلى خادم ، أخذوا خادما ، يخدمهم وينفق على الخادم
من ماله . ويباع ما كان لليتامى ، من حيوان ، ورقيق ورثة .

وتؤدى الفرائض ، إذا فرضت إلى أهلها من يومها . ويؤمن الأوصياء
بأدائها ، من أموال اليتامى إلا من يباع ماله وقد رأيناهم يبيعون ، إذا اجتمعت
فريضة شيئا من المال ، بقدر ما يلزم . وكذلك في الدين . ولا يباع الشيء كله
إلا أن يكون حيوانا ، أو متاعا ، فإنه يباع كله . ويحفظ ثمنه . وتجري النفقة
عليهم منه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني

في رباية الأولاد

قال الله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ »
فهذا - والله أعلم - في الزوجة . إن على الزوجة أن ترضع ولدها لوالده . وعلى الوالد
وهو الزوج - كسوة الزوجة ونفقتها ، بلا أجر لربايته . وهذا أكثر ما قيل : إن
على المرأة أن ترضع ولدها ، بلا رباية . وإنما الرباية المطلقة ، التي لا كسوة لها ،
ولا نفقة .

فإذا كان الزوج فقيراً ، فلا أعلم أنه قول : إن عليه أكثر من الكسوة
والنفقة . وعلى الزوجة رضاع ولدها .

وأما إذا كان الوالد غنياً ، فيختلف في أجره رضاع زوجته عليه أو لده .
ويعبني أن لا يكون عليه أجره الرضاع ، ما دامت زوجته ، لقول الله تعالى :
« وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » وأما سائر التربية ، ففيه اختلاف .
ويعبني أن يكون على الفتي ، أن يحضرها من ربي لها ، ويقوم بمصالح
التربية . ويكون عليها في الرضاع ، من غير أجره لها .

ومن طلق زوجته ، وتراضيا على رضاع حولين كاملين . وشرط عليها : أن
لا تتزوج في الحولين . فإن هذا الشرط لا يحرمها التزويج . ولكن إذا تزوجت
وحبلت ، فليس لها أجره لرضاعها . ويُحسب لها ما أرضعت ، قبل الحمل .
ومن طلق زوجته . وله منها ولد يرضع ، فأصاب مرضعة ، بأقل مما تطلب إمامه

أمة من الأجرة . فمن أبى زناد : أن الأم تنسب ، إذا شئت أن ترضع ولدها ، بأجرة ما أصاب له أبوه . وإلا فتمطيه ولده ، يدفعه إلى المارضة ، التي ترضعه له بأقل .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : ليس له ذلك ، وترضعه له والدته ، بما يرى لها المدول من الأجرة .

واختلفوا في معنى قول الله تعالى : « وعلى الوارث مثل ذلك » .

فقال بعض : هو وارث الطفل ، الذي يحتاج إلى الرضاعة .

وقال بعض : إن الأجرة ، في مال العصبي ؛ لأنه هو الوارث . وهو قول العامة .

فإن لم يكن له مال ، فعلى وارثه .

وقيل : إن ذلك في الرضاع والنفقة .

وأكثر قولهم : إنه في النفقة والرضاع ، على كل وارث ، بقدر ما يرث .

وقد يوجد ، في بعض التفسير ، عن الحسن : أن على الوارث مثل ذلك ، إنما

هو على العصبة ، لا الوارث ، من غير العصبة . ويذهب في ذلك إلى أنه : من قام

مقام الوالد في الدم . وهو قول حسن . وأكثر القول هو الأول .

قيل له : فعلى قول من يقول : إن على الوارث ، من كل من كان من ذى

رحم ، أو عصبة ، ما على الأب . أيوجب ذلك عليهم ، من غير أن يحكم عليه

بذلك ، حاكم عدل ، أو جماعة للمسلمين ؟

قال : أما في الرضاع ، فيجتمع عليه . وكل ما اجتمع عليه ، فهو لازم ، على

من ثبت عليه ، حكم حاكم ، أو لم يحكم .

وأما في النفقة ، فمختلف فيه عندى . وما اختلاف فيه ، فلا يثبت فيه إلا بحكم ، من حاكم عدل ، من إمام ، أو من يقوم مقامه .

قيل له : فإذا وجب عليه في الإجماع : أن على الوارث مثل ما على الوالد ، في أجر الرضاع . كيف له حتى يصل إلى عدل ما يجب عليه ، من ذلك ، كما هو مع المسلمين في حكمهم .

قال : إذا لزمه التعبد بذلك ، كان عليه السؤال ، حتى يصيب العدل ، فيعمل به . فهو كثيره من الواجبات ، إن كذبت تعنى في معرفة لزومه . وإن كذبت تعنى في صفة ما يلزم منه ، كمثل الذى يلزم له . فثبت ذلك ، بنظر أهل العدل ، كما يرون يثبت ذلك في الحكم ، في أجرة هذا الرضع ، لمن يستحق عليه .

قيل له : وهل يجب عليه سؤال إلا بعد قيام الحجة ، بلزوم ما يلزمه ، من أجر هذا الرضاع ؟

قال : هكذا عندى ، أنه لا يلزمه سؤال ، إلا بعد اللزوم الذى لا يسمه إلا العمل به . وهذا سؤال الفرض .

وأما سؤال الوسيلة فحسن أن يسألها يأتى . وما يتقى ، فيترك به . ويعمل به .

قيل له : وما قيام الحجة عليه - ها هنا - التى يلزمه بها السؤال ، لما يجب عليه من أجر هذا الرضاع ، على الإجماع ؟

قال : معنى إنه إذا لزمه وجوب العمل ، كان كل من خبر له ذلك حجة عليه ؛ لأنه مخاطب به ، آثم بتركه . فعليه قبول ذلك ، من كل من عبره له ، إذا أصاب عدل ما يلزمه ، كان حجة عليه . وليس وراء هذا له عذر .

قيل له : أرأيت إن سمع بلزوم أجره الرضاع ، أنها على الوارث ، وعلى
الولاء . ثم لزمه ذلك . وقد نسي ما كان سمعه . أيسكون بمنزلة من لم يسمع به ؟
قال : هكذا هو عندي ؛ لأن النامى مذكور بما نسي . فإذا ذكر ذلك ، بعد
فصل الصبي ، فلا يلزمه دفع ذلك إلى المرضعة ، إلا أن تسكون قد طلبته إليه مع
حكم وأخذه به ، وحكم عليه به ، فإنه يلزمه ؛ لأنهم قد قالوا في الزوجة ونفقتها :
إنها لازمة ولو لم يفتق عليها ، بحمل منه ، أو تعدى عليها زماناً ، ثم أراد التوبة ، إنه
ليس عليه ذلك في الحكم ، لازماً كلزوم الحلق الذي يجب عليه أدؤه . وقد استعجب
له من استعجب ، أن يتخلص من ذلك ، أو يستعجلها . وهذا على وجه الفتوى .
والله أعلم .

وقيل : إذا كان الأب ميتاً أو معدماً ، ولا شيء له . فعلى الأم أن ترضع
ولدها ، ولو كانت فقيرة .

وإن لم يكن بها لبن وكانت موسرة ، والأب معدم ، إن عليها أن تستأجر
له من يرضعه ، إلا أن يكون له ورثة عبرها ، فلا يلزمها إلا بقدر نصيبها من
ميراثه ؛ لأن الله تعالى قال : « وعلى الوارث مثل ذلك » .

وإذا طلبت الطلاق إلى مطلقها ، أجره رضاع ولده منها وحضانتها . فإن كان
من أهل اليسر ، فعليه لكل شهر ثلاثة دراهم .

وإن كان متوسطاً ، فدرهمان ، ونصف درهم .

وإن كان فقيراً ، فدرهمان .

وفي بعض القول : يكون لها من ذلك ما يراه الحساكم ، في ذلك الوقت ، وذلك الموضع .

وعن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر - رحمه الله - إذا كانت دراهم المعسر ، منها مزيف ، ومنها نقاء وصحيح ومكسر ، فلها من الدراهم الصحيحة وفي بعض القول : أن لها من الدراهم التي يتعامل بها أهل البلد ، ويراهم الحساكم عدلا في ذلك .

وإن كانت ترضع له ولدين ، فلها أجرة رضاع ولدين ، على قدرهما .

فصل

ومن استأجر ظئراً ، ترضع له ولده ، فواجب عايبها الرضاع وحده . ولا يجب عليها تدهيده وتمريضه وكعده ، إلا أن يشترط عليها ذلك .

وإن دفعته الغائر إلى أمها ، فأرضيته إلى فطامه ، فليس لها ، ولا لأمتها شيء من الأجرة ؛ لأنها معطوعة بذلك .

وإن كانت الظائر تحت بعل ، فأجرت نفسها ، لم يكن للزوج منمها إلى المدة التي شرطت عليها .

وكذلك إذا أذن لها ، لم يكن له منمها بسد الإذن ودخولها في الأجرة إلى المدة .

وكذلك ليس له فسخ الإجارة ، إلى المدة التي شرطت عايبها .

وإن طرحت المطلقة ولدها على أبيه ، ثم طلبته . فقال : لا أعطيك إياه ،

إلا على شرط أن لا رباية لك على . فإن هي طلبت إليه الرباية فلها . ولا يثبت هذا الشرط عليها . وعلى الوالد أن يحضر لأولاده السكوة والفراش والدثار ، غنم البرد ، بقدر ما يرى المدول ، أنه لا مضرة عليهم .

وعن محمد بن الحسن - رحمه الله - في امرأة ، ترضع ولدًا لها ، من زوج ، أو من مطلق . وأبو الصبي ، أو وارثه ، قائم لها بما يلزمه ، إنه لا يجوز لها أن ترضع ولدًا غير ولده ، بأجر ، أو غير أجر ، إلا أن يفضل ابنها من ولدها . وقيل : لو كان والده غير منصف لها . والله أعلم .

وقيل في رجل ، طلق امرأته . وله منها ولد يرضع . فطلبت المطلقة أجر رضاع ولدها . فقال المطلق : إني لا أملك شيئًا . ولا أجدها لأعمله . وهو صحيح البدن ، إلا أنه مفلس .

فقيل : إنه إذا كان لا مال له ، ولا مكسبة ، يقال للمرأة : إن شئت تأخذ ولدها ، وتكتب على الرجل رباية إلى ميسوره . وإن شئت أن تسلم إليه ولده ، يفعل فيه ما يشاء ، إلا أن يخاف على الولد الهلاك . ولا يوجد له مرضعة ، فإن المرأة تجبر على رضاع ولدها . ويكون لها الأجر على والده إلى ميسوره ، حتى تنقطع .

وإن كرهت المرأة أن ترضعه ، غير مضادة للرجل بولده منها . ولكنها أرادت أن تزوج ، أو عجزت عن القيام عليه . فاسترضعوا له أخرى ، فلا جناح عليهم في ذلك .

وقيل في رجل ، ولدت امرأته . وأرادت أن لا ترضع ولدها إلا بأجرة .

قال أبو عيسى : إذا كان موسراً ، أعطاهما أجراً للرباية .
وقال جاشم ومسبح ومحمد بن محبوب - رحمهم الله - : ليس لها أجر . وهذا
القول أحب إلينا ؛ لأن نفقتها وكسوتها على الزوج وهو أبو الولد . والله أعلم .

فصل

وقيل : إذا رفعت أم اليتيم إلى الحاكم . وطلبت أن تفرض لها فريضة
الرباية ، بادعائها أن زوجها مات ، وأن هذا ولده ، إنه إذا لم يعرفها الحاكم ،
ولا ولدها إلا بادعائها ، فلا يبين لي ذلك للحاكم ، ولا عليه .

وإن امتنع الحاكم من ذلك . هل للمسلمين أن يفرضوا لها ، أو واحد منهم ،
إذا صح عقده موت الزوج ، أم لا ؟

قال : أما في الحكم إذا صار بمنزلة الحاكم ، فإنه لا يدعى على ما يدعى ، في
ذلك البيئة مع الجاعة ، أو الحاكم ، أو الواحد الذي يقوم مقامه ، عند عدمهم .
وإن غاب اللطاق ، وترك ولدًا له ، عند أمه يرضع . وطلبت الأم إلى
الحاكم : أن يفرض عليه الرباية .

قال : له ذلك ويستثنى للغائب حججه . ولا يحكم عليه في ذلك شيء ، حتى
يقدم .

فإن قدم وقال : إنه كان يقوم بما يلزمه من الرباية ، دعى بالبيئة ؛ لأنه مأخوذ
بذلك ، إلا أن يصح الخروج منه .

فإن مات ، قبل أن يقدم ، دعى ورثته بالبيعة . فإن أصبحوا البيعة ، أنه كان يؤدي إليها ، أو أنه قد أدى إليها ، لم يثبت عليه في معنى الحكم . وإن لم تصح البيعة ، دعاها بالبيعة ، أنه ما زال غائباً ، إلى أن مات ، ولا يملكون أنه أدى إليها شيئاً من هذه الفريضة ، لم يثبت عليه في ماله . وإن لم يكن معها بيعة . فيجب إذا مات ، وماتت حجته ، وغاب أمره . ولم يصح لها بيعة على هذا ، أن يكون القول قول ورثته ، مع يمينهم ، إلا أن يردوا إليها اليمين . فتخلف على ما تدعى . فإن لم يردوا إليها اليمين ، حلفهم الحاكم : ما يملكون أن قبلهم لها حقاً ، من قبل ما تدعى ، من هذه الفريضة ، في مال المالك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث

في فريضة الإمام والقاضى رباية الأولاد

وإذا أراد الإمام أو القاضى أو الوالى ، أن يفرض للمرأة رباية على وادها ،
كتب : هذه فريضة فرضها فلان ابن فلان الفلانى ، لفلانة ابنة فلان على فلان
ابن فلان ، اولده فلان ، كل شهر كذا وكذا ، برضاءها له .

وإن فرض لها جماعة من المسلمين كتب : هذه فريضة ، فرضها فلان ابن
فلان ، وفلان ابن فلان . ويسمى بعددهم ، لفلانة ابنة فلان ، على فلان ابن فلان ،
لولده فلان ، لكل شهر كذا وكذا .

فإن كان الأب ميتاً ، فرض لها فى مال ليعتق . فإن لم يكن ليعتق مال ، فرض
على ورثة الرضيع ، على قدر ميراثهم منه .

وأما للرباية . فالذى باننا عن محمد بن محبوب - رحمه الله - أنه قال : على
الفقير ، لابقه الرضيع ، لكل شهر درهمان .

فإن كان الأب متوسطاً ، فدرهمان ونصف درهم .

وإن كان الأب غنياً ، فثلاثة دراهم ، لازيادة بعد ذلك . وهذا منتهى الزيادة .

وأما نفقة الصبيان على الآباء ، فلكل صبى بقدره ، على صفره وكبره .

وإن كان يتيماً ، فعلى قدر ماله وسعته . والله أعلم . وبه العمود .

وسئل أبو معاوية عزان بن الصقر - رحمه الله - عن الرجل . هل تلزمه نفقة

أولاده ؟

قال: أما أولاده الصغار، من ذكور وإناث . فعليه نفقتهم وكسوتهم وأدمهم .
ولا صربة عليه لهم ، في الأعياد .

وأما أولاده البالغون ، فلا يلزمه لهم ذلك ، إلا في بعض ما قيل ، من نفقة
الإناث وكسوتهن ، ما لم يتزوجن .

فإن مات الزوج ، أو طلق ابنته البالغة ، ورجعت إلى بيت أبيها ، فلها النفقة
عليه ، إذا كانت محتاجة .

وقول: لها النفقة ولو لم ترجع إلى بيته . وأولاده الذكور ، إذا كانوا مرضى ،
أو مجذومين ، لا يقدر على الكسب . فعليه أيضاً نفقتهم وكسوتهم .

وقول: لا يلزمه لمن نفقة . وأنا أحب أن يلزمه لمن النفقة والكسوة . وإن
كان لأولاده الصغار مال . وكره أن ينفق عليهم من ماله . نفى بعض القول : إن
نفقة أولاده الصغار عليه ، من ماله . وبوفر لهم ما لهم . ولا ينفق عليهم منه .

وقول: يؤخذ بنفقتهم . فإن أنفق عليهم ، من ما لهم ، لم يحل بيته وبين ذلك .
وبجازه ذلك .

وقول: نفقتهم في ما لهم ، ما دام لهم مال . أخذ لهم بنفقتهم من ماله . وأما
فريضة عليهم ، تفرض في ما لهم وأبوهم محاضر ، فلا نعلم ذلك . ولا يكن له هو أن
ينفق عليهم ، إن شاء من ماله . وإن شاء من ما لهم ، على قول من يقول: إن نفقتهم
من ما لهم ، إذا كان لهم مال . وصح ذلك مع الحاكم . وسأله أن يفرض لهم ذلك ،
في ما لهم . ولا يكرن ديناً عليهم . وإن زال المال وتلف ، فلا نعمة عليهم في ذلك .

وإن طلبت المرأة الفريضة لولدها على والده ، في ماله . فإنها تدعى بالبيدة .
على معرفتها ومعرفة الولد وماله . فإذا صح ذلك ، فرضت لها الفريضة .
وإذا بلغ الصبي ، وعليه كسوة ، من عند والده ، فليس له أن يلبسها ، إلا
برأى والده .

وأما الجارية ، فإن كانت الكسوة التي عليها ، كسوة مثلها ، فلا شيء عليها .
وإن كانت أجود ، فليس لها البسها ، إلا بأمره .
وقول : إذا لم يكن كسوها ، بحكم حاكم . فليس عليها ذلك .

ومن ضعف وافتقر من الأولاد ، لزم والده مؤنته ومؤونة عياله وتزويجه ،
إذا كان الوالد غنياً ، يقدر على ذلك . وإن لم يقدر ، لم يلزمه . والله تعالى الرزاق .
وإذا كان للرجل أولاد ، من مطلقة . وفرضت عليه لهم نفقة . وطلبت إليه
والدتهم : أن يحضرم خادماً ، فعليه أن يحضرم خادماً ، ينسل لهم ثيابهم . ويعمل
لهم طعامهم . ويقوم لهم بما يحتاجون إليه .

فإن كانوا في بلد واحد ، فلوالدم أن يستعمل ذلك الخادم ، في وقت فراغه ،
من ضيعة الأولاد ، التي يحتاجون إليها . وهذا إذا كان ذا سمة من المال . وإن
كان فقيراً ، فليس عليه ذلك .

وقيل : إذا أرادت المرأة أن تحول بنتها إلى بلد . فقال الأعصام : لا تترك
أولادنا . فإن ذلك لهم ، كان الأولاد صغاراً ، أو كباراً .

فصل

وإذا أعسر الوالد بنفقة أولاده ، لم يحبس على حقهم . وإن كانت الفريضة لأهمهم أو غيرها ، قد استحققتها من قبل أولاده . وصارت لها ديناً على الوالد ، بحكم الحاكم ، أو من يقوم مقامه ، كان على الوالد الحبس للوالدة .

وكذلك إن بان من الوالد ، تضييع لأولاده الصغار ، أمره الحاكم بالقيام بهم . فإن لم يتم بهم ، حبس حتى يقوم بحق الله في أولاده . والله أعلم .

فصل

وقيل : إذا أراد الحاكم أن يفرض الفريضة للعبي على أسيه ، أو واهيه ، أو من عليه له دين ، إذا كان يتيماً ، فإنه ينظر إليهم بأعيانهم . وينظر قدر ما يستحقونه في حالهم ذلك .

وللعبي مادام مرضعاً ، في كل شهر درهمان إلى ثلاثة دراهم .

فإذا أكل الطعام خالصاً ، فله ثلث النفقة الكبرى ، إلى أن يكون طوله . قول : أربعة أشبار ونصف .

وقول : خمسة أشبار . فله نصف النفقة ، إلى أن يصير خمسة أشبار ونصفاً .

وقول : إلى ستة أشبار . فله ثلثا النفقة ، إلى أن يبلغ .

وقول : إذا صار ستة أشبار ونصفاً . فله ثلاثة أرباع النفقة إلى أن يبلغ .

وقول : إذا صار سبعة أشبار ، ولم يبلغ ، نقص عنه من النفقة العامة

شيء قليل .

وفي بعض القول : إنه ليس للنفقة حد محدود . وإنما هي باجتهاد الفئار ، لمق
المشاهدة ؛ لأن الصبيان تختلف أموالهم . فمنهم الطويل القليل الأكل . ومنهم
القصير الكثير الأكل . وهذا قول حسن عندي .

وأما الشبر فيكون القياس بشبر متوسط ، لا طويلاً جداً ولا قصيراً جداً .
وعن أبي عبد الله : إذا كانت أم الأولاد مسلمة ، وأبوهم مشرك ، إن نفقتهم
على أمهم ، دون أبيهم .

وإذا اختلفت الأم والأب في الفريضة ، التي فرضها الحاكم للأب ، على الأب
لأولاده . فقال الأب : سلمت إليها الفريضة ، وأنكرت هي . فعليه البينة العادلة :
أنه سلم إليها .

وإن لم تصح له بينة ، وطلب منها البين ، حلفت يميناً بالله : ما تعلم أنه برىء
إليها من هذه الفريضة ، ولا شيء منها ، بتسليمه هذا الذي تدعيه إليه . وهو كذا
وكذا ، كما تكون دعواه .

وقول : إنها تخلف في هذا ، على القطع ؛ لأن الحق قد صار لها دون الصبي ،
إذا كانت قد أنفقت عليه من مالها .

وإن كان الحاكم ، قد أمر الوالد أن يجري النفقة على ولده ، فادعى أنه
سلم إلى أم الصبي له شيئاً من الفريضة ، لتجريها عليه ، فأنكرت هي ذلك . فإنها
تخلف في هذا ، على العلم أنها ما تعلم أنه برىء من هذه الفريضة ، ولا من شيء منها
التي يدعي أنه سلمها إليها .

ومن سلم الفريضة إلى أم الصبي ، لتجريها عليه ، أو إلى غيرها ، فأنفقتها ،

وأنفقت على الصبي من عندها . فليس لها ذلك ، إلا أن تكون قد استحققتها ، من قبل .

وإن أجرت عليه من فريضة ، وبقي شيء في يدها ، من الفريضة ، فاضلامه . فإن كان الولد جمل مع أمه بتلك الفريضة ، وسلمت إليها ، فحسبها لها ، وما فضل ، فهو لها .

وإن كانت الفريضة سلمت إليها ، لتجريها على الوالد . ففضل من الشهر شيء ، سلم الفاضل إلى الأب . وليس لها أن تجمله في صلاح الولد ، أو تشتري له بها فاكهة ، ولا غير ذلك ، إلا أن يأذن لها الأب بذلك .

وإذا كان على الرجل دين لمطلقة ، من قبل نفقة لولده ، أو رباقته . وادعى أنه لا يملك شيئاً ، يؤديه إليها . فإن عليه الممين ، إلا أن تكون ثياباً التي يلبسها ، أو فراشه ، أو وسادة ، أو آنيته التي يأكل فيها طعامه .

وقيل : إذا فرض الحاكم للولد ، على والده كسوة ، أو نفقة . وادعى الوالد : أنه في حال الفقر . ثم ادعى الولد ، أو من يكفله : أنه قد استبحل إلى الغنى ، فإنه على حال ما فرض عليه ، حتى يصبح غير ذلك . والحاكم غير في ذلك ، إن شاء نظر في حاله . وإن شاء ادعى المدعى على ذلك بالبينة .

فإن ادعى المفروض عليه - في حين ما يفرض عليه - أنه فقير . وقال المفروض له : إنه غني ، فإن الحاكم يقوقف عن الحكم ، ويدعو كل واحد منهما بالبينة . فإذا أشكل أمره ، لم يدخل في مشكل الحكم ، وأثبت عليه الفريضة ، من حين ما يطلب بها . فإن صح غناه ، كان على ما صح . وإن صح فقره ، كان على ما صح ، من الغنى والفقر .

وقيل : إذا عجزت المرأة البينة ، على معرفتها ، عند الحاكم . وشهد لها شاهد واحد ، واطمأن قلب الحاكم ، أنها هي فلانة . وطلبت الدفقة والرباية أوادها ، إذا كان أبوه مبيعاً . فلا يضيق على الحاكم الدخول في ذلك ، إذا رجا في ذلك المصلحة ، المصبي وأمه . ولم يرتب في الاطمئنانة إلى ذلك .

وقيل : إذا طلب الولد الفريضة من والده . ولم يصبح أمره ، أنه يأكل البر وغيره . وهو ممن يظهر عليه حكم الغنى .

قال : يكون المولد الوسط ، ممساعليه الناس ، في أكثر مماشهم ، في موضعهم ذلك .

وكذلك إذا لم يصبح فقره ، فهو على الوسط من ذلك .

وإن أصبح فقره ، أو غداه ، بعد ذلك ، فلا رد عليه . ولارد له فيما مضى عايه له ، من الحكم في ذلك .

وقيل في رجل ، له بنون صغار ، فأشهد أنى أنفق عليهم وأكسوم وأحسبه ديقاً عليهم ، إن بلغوا ، أو أدركوا ، أخذته منهم .

قال : ليس له ذلك عليهم ؛ لأن نفقتهم وكسوتهم ، كانت تلزمه لهم ، إلى أن يبلغوا أو يكون لهم مال . وليس على الآباء كفلاء ، في فرائض أولادهم ، كانوا موسعين ، أو مقترين . والله أعلم .

فصل

قال أبو عبد الله : إذا تزوج الرجل امرأة من بلد وهو من بلد آخر . فحملها إلى بلده ، ثم طلقها . وقد أصاب منها ولداً . ثم أرادت الرجعة إلى بلدها ، وتعمل

ولده معها . وطلب أن يؤدي إليها الفريضة . فسكره أن يخرج بولده ، من بلده إلى بلدها .

قال : ليس له ذلك . ولها أن تحمل ولدها منه إلى بلدها . وعليه أن يؤدي فريضته في بلدها .

وإن كانت هي وهر ، في بلد واحد . فلما طلقها أرادت أن تخرج بولده إلى بلد آخر ، تطلب من فضل الله . وكره أن تحمل ولده معها .

قال : وإن تزوجها من بلده ، وبلدها غير بلده . وكانت هي تقصر الصلاة ، إلى أن تزوج بها . فلها الرجعة بولدها إلى بلدها . وعليه أن يؤدي إليها الفريضة في موضعها .

وإن كان تزوجها في بلده ، وقد أتمت الصلاة فيه . ثم طلقها . فليس لها أن تخرج بولده ، إلى بلادها الآخر ، ولا إلى غيره ، إلا برأيه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع

فيمن أحق بالصبي

وفي خدمته وتخييره

بلغنا عن رسول الله ^(١) ﷺ : أن امرأة أتته . ومعها زوجها ، يتحاجان
إليه ، في ولدهما . فقالت : يا رسول الله . ثدي سقوذه ، وبطنى وتاؤه ، وحجري
حواؤه . فقال النبي ﷺ : أنت أحق به ، ما لم تزوجي .
وإن ماتت الأم ، قبل أن يستغنى الصبي عنها . وجدته أم أمه حية .
قال : هي في ذلك بمنزلة أمه ، فهي أحق به ، حتى يستغنى عنها ، قالوا
أحق به .

وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - .
وذلك أن عمر بن الخطاب - رحمه الله - طلق امرأته ، أم عاصم . وكانت
من الأنصار ، ممن يسكن قباء . فذهبت جدته ، أم أمه . فاحتلمته ، ثم ذهب به
إلى أمه بقباء ، فذكر ذلك لعمر - رضي الله عنه - فأدركه وأخذ بيده عاصم وأخذت
الجدة بيده ، وأقبلت إلى أبي بكر . فقال لعمر - رضي الله عنهما - : خل بينها وبينه .
فلم يراجع عمر أبا بكر ، في الكلام ، ورضى به .

وقيل : إن عمر حكى برأى أبي بكر ، بعد موته . فإن لم تكن للصبي جدة .
وكانت له خالة . فهي في ذلك بمنزلة الأم . وهي أحق به ، حتى يستغنى عنها .
وإن كانت الجدّة والخالة حيتين ، فالجدّة أحق به من الخالة .

(١) أخرجه أحمد وأبو داود ، عن عبد الله عمرو .

وبلغها^(١) عن ابن عباس أنه قال : لما خرج رسول الله ﷺ ، من مكة انطلق
على بن أبي طالب إلى ابنة عمه فأخرجها . وقال : إنه يفتزع ابنة عمه ، من بين أظهر
المشركين . فاختمهم فيها على وجعفر وزيد . وكان زيد مؤاخيا لحزرة ، أخى بينهما
رسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ : هي إلى خالتها .

وحدث سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن عمرو بن الخطاب : أنه طلق أم
عاصم ، فتجاذبا بينهما الولد . فانطلقا إلى أبي بكر - رحمه الله - فقال أبو بكر -
رحمه الله - : ريمها وحجرها ولبنها خير له منك . فدفعه إليها .

فصل

واختلاف في خدمة الولد لأمه ، إذا أخذته بالفريضة . وصار يقضى الحاجة .
فأجاز ذلك لها بعض ، ولم يجزه آخرون .

وبعض لم يجز ذلك للأب ، ولا للأم ، إلا أن يخرج ذلك مصلحة للصبي .

وأما إذا أخذت الأم الولد بالفريضة ، من أبيه ، أو ورثته . وعمل الولد
عملا ، يحصل له منه شيء من المنافع ، فإنه يحسب على الأم من نفقته ، إذا صار ذلك
إلى الأم ، أو من يكفل الصبي .

(١) أخرجه أحمد والشيخان ، عن البراء بن عازب . وأخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي ،
عن علي . وإسناده : إن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر وزيد . فقال علي : أنا أحق بها ؛
هي ابنة عمي . وقال جعفر . هي ابنة عمي ، وخالتها تحتي . وقال زيد : ابنة أخى . فقضى
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها . وقال : الخالة بمنزلة الأم .

وليس للأب أن يجبر ولده ، على عمل ضيعة ، إلا أن يخرج في ذلك صلاح للولد . ويأمر والده ، ويضربه على ذلك ضرب الأدب ، لا ضرباً مبرحاً ، على معنى الصلاح للولد ، وتحسين خلقه ، وصلاح أحواله .

فصل

وستل عن الولد ، إذا صار في حد الخپار . واختار أن يكون مع أمه . هل يحكم على الوالد ، أن يكون مع أمه بفريضة ؟

قال : نعم . إلا أن يخاف الضرر على الولد معها ، بأى وجه كان ، من وجوه الضرر ، في نظر في المدول .

قيل له : فإن أراد الوالد أن يكون ولده معه يوماً ، أو يومين . وكرهت الوالدة ذلك . هل يحكم عليها بذلك ؟

قال : إذا ثبت حكمه عند والدته ، فهو عندها . وليس له أخذه من عندها ، إلا أنهم قد قالوا : يكون معه للأدب بالنهار . ويكون عندها بالليل . فإن طلب ذلك ، كان له ذلك صلاحاً . وبان ذلك عليه .

وأما اليوم واليومان ببلمايهما ، فلم أعرف ذلك ، إلا أنه إن حدث أمر مع المدول ، تبين صلاحه معه ، لأمر يعرض على العامة صلاحه ، كان معه . وإن أوه مع الأم ، أصلح له تربية وأحسن له حالا ، كان معها .

وإن كانت جارية ، ولأمها زوج . وكره أبو الجارية ، أن تسكون ابنته مع رجل .

قال : إذا كان زوج الأم مأموناً ، لم يكن للأب في ذلك حجة .

وإن كان زوجها متهمًا ، وكانت في حد من يخاف عليه ، كان له ذلك حجة .
ولا يحكم عليه أن تسكون ابنته ، حيث يخاف عليها ، إلا أن يكون الزوج مأموئًا
غير متهم ، في مثل هذا .

وحد الصبي الذي يعقل الخيار : إذا أمن على نفسه ، في خروجه ودخوله .
ويستقي لنفسه ، ويطعم نفسه ، إذا كان الطعام والشراب معه . وبطهر من
الدجاسات ، ويقام وحده . فإذا كان في هذا الحد ، كن في حد الخيار .
وإن اختارت الصبية مرة أباه ، ومرة أمها . فكلما اختارت أحدها ،
ردت إليه .

وإن كان للقيم أم وقراة ، لم تسكن لقراة اليتيم حجة في خيار القيم .
والأم أولى به . وإنما الخيار للصبي بين الوالدين ، عند وجودهما .

وإن ذهب الوالدان ، وبقي القراة ، فيكون له . فن اختيار الصبي ، أن يكون
معه ، كان معه .

وقد قيل : إن له الخيار ، مع الوالد ، بين الوالد والجدة ، أم الأم والخالة ،
إن لم تسكن جدة ، أو كانت جدة واختار الخالة .

ويمجى للصبي الخيار ، إذا كان اختياره موافقًا لمصاحته ، في نظر أهل المدل .
وأما إذا كان اختياره ، على وجه الشهوة والعمى . وصلاحه مع والده ،
في نظر العدول : أن يقر مع والده ، فيما يرى أصالح له ، ولو كانت والدته قئمة ؛
لأنه إنما أصل الدين المصاحبة .

ومن اختار لنفسه ، من صغير ، أو كبير ، ما لا يبين صلاحه فيه ، ويخاف عليه من ضرره . فذلك دليل على أنه لا يعرف الخيار ، وأنه جاهل موضع مصلحته . وعلى المسلمين المناصحة لله وللمسلمين ، ولكافة عباد الله .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - في العصبية ، إذا اختارت أن تكون مع أمها . وكان للفظر يوجب أن تكون مع أبيها أصلح لها ، جبرت أن تكون عند أبيها ، أو حيث كان أصلح لها ، في نظر المسلمين .

وكذلك إن كانت بالغة ، وتسبب من أمها الفساد ، في أخذها لها ، خيرت أن تكون عند أبيها ، أو حيث يؤمن عليها من أرحامها ، أو حيث المظفر من المسلمين . ولا تترك لأبيها ، ويشد عليها . والله أعلم . وبه التوفيق .



القول الخامس

في حق الوالدين على الولد

والولد على الوالدين

قال الله تعالى : « وبالوالدين إحساناً » فعلى الولد الإحسان إلى والديه وطاعتهما، إلا أن يأمرهما بمعصية الله . وعليه برهما . ويخفف لهما جناحه . وإن كانا فقيرين ، أنفق عليهما ووصلهما ؛ قال النبي ﷺ : الجنة تحت أقدام الأمهات . وعلى الولد أن يطيع والده ولو كان مملوكا . وذلك من طريق البر ، وتعظيم | حق الوالدين .

وأما من طريق اللّازم ، الذي يلزم للوالد الحر ، فلا يسأل عنه ذلك ؛ لأنه لا سلطان له عليه .

ومن كان لا يعرف من والديه إلا الجليل . وليس لهما معرفة بالدين والورع الكامل ، فإنه يجوز له في حياتهما أن يستغفر لهما . ولا يجوز بعد الموت ، أن يستغفر ، إلا للولي المسلم ، كما أمر الله تعالى .

وقيل : من حق الوالد على ولده : أن لا يسميه باسمه ، ولا يكفيه . ولا يتقدمه في طريق ، ولا في صلاة ، إلا برأيه وإذنه .

وقيل : لا يمشي فوق بيت ، وأبوه تحته ، مخافة أن يسقط عليه منه غبار ، أو غيره ، من مشيه .

ومن حق الوالد على الوالد : حسن تربيته ، والشفقة عليه ، في صغره ، وبعده
ويؤدبه ، وبفق عليه حتى يبلغ . والجارية حتى تتزوج .

وحق الوالد على ولده ، ما لا يحصى . فعليه أن يبره حياً وميتاً . ويلتزم طاعته
ويحفظ معصيته . ويحجب دعوته ، ويقضى حاجته ، ويحسن خدمته . ويلين له
جانبه ، وينزل له ، ويسارع في مرضاته . ويكرمه ويسمع له وإطاعته ، ويتعاهده .
ولا يقطع ما قدر . ويسلم عليه ، ولا يخرج من أمره ، إلا أن يأمره بمعصية .

وإن كان فقيراً ، وأساه من ماله ، وآثره على نفسه . وإن مرض لزم من حاجته
ومحاضرتة ، وأدام عيادته ، إن لم تمكنه الإقامة معه . فإن مات شيع جنازته ،
وحضر مسواراته ، وأكثر زيارته . فإن كان ولياً للمسلمين ، ترسم عليه .
واسقفر له . ولا يشتم أعراض الناس فيشتموا عرضه .

وحق الأم أعظم وجوباً من حق الأب ؛ لأنها حملته في بطنها ، وغذته بلبنها
وربته في حجرها ، وضمتها إلى صدرها ، وأولته الخير . وهو لا يقدر لنفسه نفماً ،
ولا ضرراً ، ولا حيلة ، ولا دفماً ، ولا رفماً ، ولا وضماً . تنهيه وتسهر ، وتخدمه
ولا تضجر .

ولله در القائل ، حيث يقول :

زر والدك وقف على قبريهما	فكأننى بك قد نقلت إليهما
لو كنت حيث هما وكأنا بالبقا	زاراك حبواً لا على قدميهما
ما كان ذنبهما إليك قطالما	مفحك محض الود من ذنبيهما
كأنا إذا ما أبصرت بك علة	جزعا لما تشكو وشق عليهما

كانا إذا سبما أنينك أسبلا دمعيهما أسفا على خديهما
وتنميا لو صادفك راحة بجميع ما يحويه ملك يديهما
فلتلتصقنهما غداً أو بعده حتما كما لحقهما أبويهما
أنسيت حقهما عشية أسكننا دار اللبلى وسكنت في داريهما
ولتقدمن على فعالك مثلما قدما هما أيضاً على فعاليهما
بشراك لو قدّمت فعلا صالحا وقضيت بعض الحق من حقهما
وسهرت تدمو الله يفر عنهما وأطلت في الخلوات من ذكريهما
وقرأت من آى الكتاب بقدر ما تستطيعه وبشت ذاك إليهما
وبذلت من صدقات مالك مثل ما بذلاهما أيضاً على أبويهما
فاحفظ حفظ وصيتي واحمل بها فمضى نوال الفوز من بريهما
وروى^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : بروا آباءكم تبركم أبفاؤكم .

وقيل : الأدب من الآباء ، والاصلاح من الله .

فصل

يروى عن النبي ﷺ أنه قال : إن للجفة باباً يقال له : باب الفرج ، لا يدخله
إلا من فرّج الصبيان .

وقال ﷺ : من حمل طرفة من السوق إلى ولده ، كان كحال صدقة .
وليمهدأ بالإناث قبل الذكور . فإن الله يرق للإناث . ومن فرح أنثى ، فرحه الله
يوم الحزن .

(١) أخرجه الطبرانى والمالك ، عن جابر . وزادوا : وعفوا تمف نساؤكم . ومن تنصل
إليه فلم يقبل ؛ فإن يرد على الخوض .

وعلى الأب : التسوية بين أولاده ، في الحيا والممات ، بربه وبذله ، وقوله وفعله ولا يفضل بعضاً على بعض ، إلا أن يكون أحدهم أبر به من الآخر . فبجائز أن يفضل عليه بذلك . وإن كانوا سواء ، في بره ، فلا يجوز له تفضيل أحد منهم على الآخر . والله أعلم .

وقيل : إن تملئ أحد الوالدين على ولديهما ، بغير ما أذن الله لهما فيه ، فلا يقطع عنه ، لزوم برهما عليه . والله أعلم .

فصل

والوالدان إذا لم يكن لهما مال ، فعلى أولادهما نفقتهما وكسوتهما ، وأو كانا صحيحين ، إذا كان لأولادهما مال .

فإن لم يكن لأولادهما مال ، استترقا الله لأنفسهما ، إلا أن يكونا في حد ، لا يقدران على المكسبة ، من الضعف ، وكان أولادهما يقدرون على ذلك . فعليهم القيام بأمرهما .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : لا أرى على الوالدين أن يحمل عليهما العناء ولو لم يكن لأولادهما مال . ولكن يكسب أولادهما ، وينفقون عليهما .

فإن اكتسبا شيئاً ، أو وهب لهما ، طرح ذلك عنهم . هذا إذا كان أولادهما يقدرون على المكسبة . وإن لم يكونوا يقدرون على ذلك ، فلا شيء عليهم . وإن كان للأُم زوج ، يقدر لها على نفقة ، فتنفقها عليه .

وإن كان للوالدين ، أولاد صغار وكبار . ولهم جميعاً مال ، فنفقةتهما على أولادهما الصغار والكبار .

وإن لم يكن للصغار مال ولا لكبار مال ، أو مكسبة . فنفقتهما على أولادهما
الكبار .

وإن لم يكن للكبار مال ، ولا مكسبة . وللصغار مال ، أنفق عليهم ،
أو أحدهما ، من مال الصغار بالمعروف .

وإن كانوا كلهم معتمدين ، فאלله تعالى أولى بالمعذر .

وقيل في امرأة ، لها ثلاثة بنين فتصدقت على واحد منهم ، بجميع مالها . فلما
كبرت ، أو مرضت ، فرجعت إلى أزدل العمر ، طلبت إلى جميع أولادها : أن
يعولوها .

قال : يلزمهم جميعاً ، أن يعولوها . وبئس ما صنعت هي في مالها .

وكذلك قيل - في شيخ كبير ، لا مال له . وله بنات ، لا مال لهن . وطلب
أن يعملن ، ويذقن عليه ، ويكثرن له منزلاً ، يسكن فيه - : إنه لا بد لهن من
نفقته وكسوته ، إذا كن يقدرن على ذلك .

وأما المنزل ، فإن اتفقن على أن يسكن مع كل واحدة منهن ، بتدبير حصتها .
ورضى بذلك منهن . فذلك إليه . وإن لم يرض بذلك ، فلا يأخذن له منزلاً ، يسكن فيه .
وكذلك القول في الأم .

وإن كان للأب أو الأم عصبية ، يرثون مع البنات . فعلى كل واحد منهم ،
من المؤنة ، بتدبير ميراثه .

ومما قيد أبو الحواري ، عن أبي عثمان - رحمه الله - : ومن أنفق على من
يلزمه نفقته ، من إخوة ، وأولاد ، أو غير ذلك . ولم يعلم أن له مالاً ، أو كان

مالهم مستحقاً . ثم طهر مالهم ، فإن الذي أنفق عليهم ، يرجع بما أنفق عليهم ،
فياً أخذهم بذلك .

وإن لم يكن لهم مال في حين ما أنفق عليهم ، وأصابوا مالا ، بعد ما اكتفوا ،
فلا يرجع عليهم بشيء ؛ لأنه يوم أنفق عليهم ، لم يكن لهم مال . وإذا احتاج الجدة
أنفق عليه من مال ابن ابنه . ولا يعود الولد في الصدقة ، إلا أن يحتاج ، فينفق
عليه من صدقته . والله أعلم .

فصل

وقيل : إن كل من مرض ، أو زَمِن ، أو صار في حد المجز عن نفسه ، وليس
له مال . فنفقته وكسوته على ورثته ، على قدر ورثتهم منه ، إن لو كان له مال
ومات . وذلك إن كان لهم مال .

وإن لم يكن لهم مال ، ففي ذلك الاختلاف .

قال أبو الحارثي : عليهم نفقته . وكذلك الوالدان يطعمونهما مما يأكلون ،
ويكسونهما مما يكسسون ، ولا يكلفهم فوق طاقتهم .

وإنما يلزم الولي نفقة وارثه ، الذي يرثه ، خير أولاده الصغار وزوجته الفريضة ،
إذا كان له من المال ، ما تكفيه ثموته ، لعوله وعول أولاده وزوجته ، من الثمرة
إلى الثمرة ، دون الأصل . وليس عليه أن يبيع أصل ماله ، إلا في نفقة أولاده
الصغار وزوجته . أما سائر أولاده ، فلا يفرض عليه ، إلا من ثمرة ماله ، أو غلة
صناعة يده ، يكون بها غنياً ، مفضلاً عن مؤونته ومؤونة عياله .

ومن جواب أبى عبد الله محمد بن محبوب - رحمهما الله - فى رجل فقير ، وله أولاد صغار ، وزوجة ، وولد بالغ ، أراد أن يأخذ من مال ولده البالغ ، فينفق على نفسه وزوجته وأولاده الصغار . فذكره ذلك عليه ولده البالغ ، فلا نرى له إلا نفقة وحده ، وكسوته وخدمته . وليس عليه مؤونة زوجته ، ولا أولاده الصغار .

وعن أبى على - رحمه الله - : إذا كانوا إخوة صغاراً ، يتوارثون . وهم فقراء . ولهم عم ، أنه تكون نفقتهم على عمهم . ويؤخذ بذلك . ولم نر أن يكون ذلك ديناً عليهم له ، إلى بلوغهم .

قال أبو الحوارى ، عن محمد بن محبوب - رحمه الله - : إنه ليس على العم نفقة ، ولا كسوة . وبهذا نأخذ .

وعن أبى الحوارى - رحمه الله - فى امرأة ماتت ، ولها ورثة فى البحرين . ولها رجل ، من أقاربها بمان . ولها مال فى عمان . هل يجوز لهذا القريب ، أن يأكل منه شيئاً ؟

قال : لا . إلا أن يكون فى حال ، يلزمهم عوله . وليس له وراث غير الغائبين . وإن كان له ورثة ، حضور وغائبون ، أخذ من الحضور ، بقدر ميراثهم منه . واستنفق من مال الغائبين ، بقدر ميراثهم منه .

ومن لزمه عول الأfarب . وكان بعضهم أقرب إليه ، من بعض . وكلهم بمنزلة من يلزمه عولهم ، من وجه الفقر والزمانة ، أنه إن قدر على عولهم كلهم ، لزمه ذلك . وإن لم يقدر على عولهم جميعاً ، وقدر على عول بعضهم ، لزمه الأقرب ، فالأقرب والله أعلم .

فصل

والليقيم والأعشى والمقعد والزمن ، الذين تلزم لهم النفقة ، إذا كانوا يعملون عملاً ، مثل السفيف والخياطة ، أو غير ذلك ، من جميع المكاسب ، أو تجرى عليهم صدقة . فإن جميع ذلك ، مرفوع عن أوليائهم ، من ذلك . والله أعلم .

فصل

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في صبي أبوه مملوك وله أخوان من أبيه . ولهم مال ، إنه لا يلزمهم نفقته وكسوته ، مادام أبوه حيًا . فإذا مات أبوه ، فعليهم نفقته وكسوته ؛ لأنه لو كان للعبي مال ومات ، لكان ماله موقوفًا على أبيه ، إلى أن يمتق ، أو يباع ، فيشتري وليس للإخوة من ميراثه شيء . وعلى قول من يقول : لا يحبس المال على الأب ، ويعمل الإرث للإخوة ، في حياة الأب المملوك . ويحتج بقول النبي ﷺ : لا يرث العبد الحر ولا الحر العبد . يلزم الإخوة نفقة أخبيهم ، في حياة أبيه المملوك ، أو المشرک . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس

فما يجوز لوالدين في مال ولدهما

وما لا يجوز

قيل : جاء^(١) رجل إلى النبي ﷺ ، ومعه شيخ هرم . فقال : يا رسول الله هذا أبى اجتاج مالى ، فسأل رسول الله ﷺ الشيخ الهرم . فقال : يا رسول الله سله هو ، ألا ما أنفق على وعلى حماته . ثم سكت رسول الله ﷺ هنيهة . ثم هبط جبريل - عليه السلام - فقال : يا محمد سل الشيخ عن أبيات ، قالها فى نفسه ، ما سمعتها أذنائه .

فقال رسول الله ﷺ للشيخ : أنشدنى أبياتاً قلتها . ما سمعتها أذنائك .

فقال الشيخ : لم يزل الله يزيدنا بك يقيناً يا رسول الله . والله ما سمعتها أذنائى ثم أنشأ يقول :

خذونى مولوداً ومُمتك يامعاً تُعل بما أجنى عليك وتنهل
إذا ليلاً كُمتك بالسقم لم أبت لستمك إلا ساهراً أتمل
كأنى أنا المطروق دونك بالذى طرقت به دونى فهينى تهمل^(٢)

(١) أخرجه البيهقى ؛ فى الدلائل عن جابر .

(٢) زاد بعده :

تخاف الردى نفسى عليك وإنها لتعلم أن الموت وقت مؤجل
وبعدها :

تراه معسداً للخلاف كأنه برد على أهل الصواب موكل
ويروى بديل هذا الأخير :
فأوليتى حق الجوار فلم تكن على بحال دون مالك تبخل

فلما بلغت السن والنساية التي مدها بما قد كنت فيك أوّمل
 جعلت جزائي غلظةً وفظاطسةً كأنك أنت المنعم المتفضل
 فليت لك إن لم ترع حق أبوتي كما يفعل الجار الجاور تفعل
 قيل : فلما سمع رسول الله ﷺ الأبيات ، أخذ بقلاب الغلام . وقال له :
 أنت لأبيك ، يارب .

وسئل الربيع عن المرأة ، تحتاج إلى مال ولدها ، تبسح من أصله ، وتأكل
 وتكتسى منه . وهو يقيم ، أو غير يقيم .
 فقال الربيع : تبسح وتأكل ، وتكتسى منه ، وتطعم ، يتيماً ، كان أو مدركاً
 ولا بأس عليها . ولا تأكل على شبع .

ويوجد عن أبي علي : أنها إن كانت مسكينة فقيرة ، فلها أن تأكل بالمعروف ،
 ومن مال ولدها .

ويقال : أيما رجل أخذ من مال ولده ، نفقة على نفسه ، أو قضى به دينه .
 وهو غنى عنه ، كان مال ولده ذلك من أي وجه . فإذا لم يأذن له فيه ولده ، فهو
 دين على أبيه ، قبل ميراثه . فإن كان على أبيه دين ، قضى الدين الذي على أبيه ،
 قبل دينه .

وقال آخرون : ما أخذ الأب من مال ابنه ، فهو له .

وعن أبي عبد الله : للام في الولد ، ما للأب ، أن تأكل من ماله وتنزع .
 ولها أن تربي ولدها ، إن أحب ذلك ، حتى يبالغ . وإن تزوجت ، فليس
 للأب نزع .

وقال : لها أن تخرج به إلى كل بلد ، بمد أن يكون له فيه أعمام وأخوال .
وقال أبو عبد الله : ليس لها أن تخرج به إلا أن يكون بلدها في موضع آخر ،
وتسكون في غير بلدها ذلك ، فيطلقها . فلها أن تخرج إلى بلدها .

وقيل : من رسم على ولده ، مع السلطان الجائر رسماً ، فإن كان على ذلك
ممنونة للظالمين ، على ولده ، فلا يجوز .

وإن كان على وجه ، ما يفدى به الوالد نفسه ، من مال ولده ، فذلك جائز
له . ولا إثم عليه في ذلك .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : ما كان في يد أولادكم ، أو عبيدكم ، قل ،
أو كثير ، فجائز لكم أخذه . ولا يلتفت إلى إقرارهم ، إذا قالوا : إنه حرام ،
أو غيره .

وإن لقط الصبي لقطة ، فلوالده أن يتصرف فيها ، في أبواب التجارة وغيرها ،
مالم يعلم أنه حرام ، ولا لقطة .

وكل ما كان في يد الصبي ، فهو محكوم له به ، ولو أقر أنه لقطة ، أو غيرها ،
لم يقبل إقراره . ولم يحكم به عليه .

وإن بلغ الصبي ، وقد توالد من هذا المال مال كثير ، فلا يجب الضمان ، إلا
في العين التي التقطها . وما توالد منه فهو له .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - فيمن أجاز لآخر في ولده ، ومال ولده ،
ما يجوز له أن يبيعه له ، إنه يجوز له أن يستعمل ولده ، فيما يطيق العمل له ، ويفتفع
من ماله .

وأما الأم في هذا ، فمختلف فيها .

فبعض ساوى بينها وبين الأب ، فى الأولاد ، وفى ما لهم ، فيما يجوز للوالد فى ذلك . وبعض لم ير للوالدة ، فى هذا ، ما للوالد . واختلقوا فى بيع الوالد مال ولده . فبعض أجازوه . ولم يجزه آخرون . فمن أجاز يمه ، أثبتته على الولد ، كان الأب غنياً ، أو فقيراً ، إلا أنه إذا كان الأب غنياً ، ضمموه الثمن للولد . وإن كان الأب فقيراً ، لم يضمموه شيئاً . وأجازوا له إبراء نفسه ، بما ضممه ، من مال ولده ، كان من ثمن ماله ، أو دين عليه من وجه آخر ، تعلق عليه ضمانه . وأجازوا له نزع ماله منه . ويمسكه عليه ، كان الأب غنياً عنه ، أو محتاجاً إليه ، ما لم يثبت فى الحكم ، أنه ضرار من الوالد بالولد ؛ لقول الربيع رحمته الله : أنت ومالك لأبيك بقوله - عليه السلام - : أفضل ما أكل الرجل من كسبه ، وولده من كسبه .

وكان سفيان بن عيينة ، يحتج بقوله تعالى : « ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم » من ذكر جميع الزابات . ولم يذكر الولد . ودخل فى المعنى ، فى قوله : « أن تأكلوا من بيوتكم » فلم يفرد ذكر بيت الولد ، عن بيت أبيه . وقوله تعالى : « إني نذرت لك ما فى بطنى محرراً » ولا يسذر الإنسان إلا بما يملك .

وقال الربيع رحمته الله - لاذى ^(١) جاء يشهد لولده - : أرجعه إنما هو سهم من كفافك . فهذا دليل على تعلق حق الأب ، فى مال ولده .

(١) أخرجه الربيع عن جابر بلاغا . وهو فى الصحيحين ، عن الثمان بن بشير .

واحتمج من لم يحز ذلك، بقوله عليه - السلام - : كلُّنا أحقُّ بماله ، حتى الوالد والولد . وبقوله : لا يهل مال امرئ مسلم ، إلا بطيب نفسه ، وما جرَّه الإرث . واستحل بالبيع والهبة والصدقة . ومثل هذا من الروايات كثير .

وينجوز لأبي الصبي أن يقاسم شركاء ولده ، في الأصول وغيرها ، برأى المدول . وليس لأبي الصبي ، ولا الوكيل اليتيم والغائب ، أن يتقاسموا لهسم بالخيار ، ولا بغير رأى المدول . وإنما يقوم الوالد في المقاسمة لولده الصغير ، مقام الوصى والوكيل لليتيم .

فصل

واختلفوا في هبة الوالد مال ولده وبراءته ، من جميع حقوقه ، وأخذ الوالد من مال ولده ، وانتزاعه مال ولده .

فبعض الفقهاء أجاز ذلك .

وبعض لم يحز له إلا السكوة والنفقة ، إذا كانوا فقراء .

وكذلك إن كان بالأب حاجة شديدة للتزويج وخاف العنت ، فقد جوزوا له أيضاً : أن يتزوج من مال ولده ، ويزيل عن نفسه العنت بلا مضرة ، على الوالد في ماله . وكل ما يكون من مؤونة الأب ، التي لا بد له منها ، مثل زوجة ، أو خادم ، فيحكم على الولد بذلك .

وأما الدين والحج ، وكل شيء غير المؤونة ، فلا يلزم الولد .

وإن نزع الرجل مال ولده ، وليس له إليه حاجة ، فيمسوت الوالد ويتركه لورثته ، قبل أن يفوت المال ، أو قد أفاته في حياته . فقيل : إن كان أصل المال

عطية ، من أبيه ، ثم نزعه منه . فذلك جائز ، وهو بين الورثة . ولا سبيل للوالد على المال بشيء ، إلا كواحد من الورثة .

وإن كان المال نخلا ، من غير الأب ، أو ميراثا ، وقع للولد ، أو ما أشبه ذلك . فأخذه الوالد ، ثم مات . والمال قائم لم يتلف ، فإنه يرجع إلى الولد . وهو ماله ، وأحق به .

وإن كان الوالد قد أتلفه ، رجس الولد في مال الوالد ؛ بمثل ما أتلف أبوه من ماله .

وإن كان للولد جارية ، فوطئها أبوه بعد انتزاعها من الولد ، جاز له ذلك . وإن وطئها ، قبل الانتزاع ، فلا ينبغي له ذلك .

وقيل : إن الوالد إذا أبرأ نفسه ، من حق عليه لولده ، إنه يبرأ منه . ولا يحكم عليه لولده بشيء ، إذا صححت براءته ، بالبينّة العادلة ، من حق عليه لهم ، إلا ما كان لهم من مال ، قد قبضته والديهم منه ، من صداق ، أو غيره . فذلك لهم . ليس له أن يأخذه . ولا أرى أن يفتنع من شيء قد أداه .

وأما ما كان على ظهره ، فله أن يبرئ نفسه ، من حق ولده ، الذي عليه من ذلك . ولا نعلم في ذلك فرقا بين الغنى والمعدم .

وإنما قالوا : إن الوالد ، إذا أبرأ نفسه ، من حق ولده ، الذي عليه برئ . وهو عندنا يبرأ ، إذا أبرأ نفسه ، كان غنيا ، أو فقيرا . ولم نر عليه زكاة ، إذا أبرأ نفسه .

وقيل - فيمن كان عليه لأولاده حق ، من قبل أمهم . فحضره الموت ، ولم يوص لهم بشيء ، إنه يخاف عليه من الإثم ، إلا أن يكون قد أبر نفسه في صحته .
وإن أبرأ نفسه في مرضه ، فمختلف فيه .
وأكثر القول : أنه لا يجوز له . والله أعلم .

فصل

قال أبو الحواري - رحمه الله - : ليس لوالد الصبية ، أن يأخذ صداقها ، قبل بلوغها ، دخل بها الزوج ، أو لم يدخل .

قيل له : أليس قد أجازوا للوالد : أن يأخذ من مال ولده ؟

قال : ذلك في غير هذا . وأما هذا خاصة ، فليس يحكم به على الزوج ، على نحو هذا من اللفظ ، في الزيادة والتقصان . وأما الذي هكذا .

وعنه - رحمه الله - : إنه إذا أبرأ الوالد الزوج ، من حق ابنته ، من غير انتزاع من الوالد له ، فالزوج لا يبرأ .

وإن انتزعه قبل ، ثم أبرأ الوالد الزوج من بعد ، برى الزوج منه ، كانت ابنته صغيرة ، أو كبيرة .

وقد أجازوا للوالد : أن يقبض من حقوق أولاده الصغار ، غير الصداق .

وفي الآخر - في الرجل يحتاج . وله ابنة ، لها صداق على زوجها ، إنه يأخذ من صداقها ولو كرهت .

— ٥٠ —

وإن بارأ زوج ابنته الصغيرة ، من صداقتها . ففي براءة الزوج من الصداق
اختلاف . ولا يجوز له مراجعتها إلا بنكاح جديد .
واختلاف فيه ، إذا وهب مهر ابنته لغيره .
وأكثر القول : لا يجوز هبته منه والله أعلم .

فصل

وقيل في الذي يلزمه ضمان لصبي ، وله أب فقير ، غير ثقة ، إنه إن تبين له
حاجة الصبي ، إلى النفقة والكسوة ، أنه يجوز له أن ينفق العمان الذي عليه للصبي ،
على الصبي ، ويكسوه به كسوة مثله ، ونفقة مثله ، كما يراه العدول في قدره .
وإن استشار والده في ذلك ، فهو أحب إلينا أن يأمره بذلك . وإن لم يأمره
الوالد بذلك . ورأى الضرر على الولد ، أنفق عليه وكساه ، ولو بغير أمر أبيه .
وقيل : من لزمه حق لصبي ، من أرش . فأراد أن يستحل والد الصبي ، من
ذلك الحق ، فإنه يقول : قد أحللتني مما لزمني لولدك ، إلى قيمة كذا ، أو أبرأتني
فالحل والبراءة سواء . ويبرأ بهما ، إذا أبراه ، على قسول من أجاز البراءة من
الأرش .

واختلفوا في من استعمل صبيًا ، بغير إذن أبيه ، ثم استحل أباه من ذلك ،
بعد أن استعمله .
فقول : يبرأ .
وقول : لا يبرأ .

ويروى عن أبى سعيد - رحمه الله - : أنه قال - فى الحقوق التى تلزم الوالد لولده ، من أرش وغيره - : إنه له أن يبرىء نفسه ، من جميع ما لزمه له من الحقوق ، إلا الأرش ، إذا كان منه .

وإن كان الأرش من فعل غيره ، فلزمه هو ، من فعل غيره ، مثل ما يلزم العاقلة ، وشبه ذلك لولده . فبعض يقول : يبرأ ، إذا أبرأ نفسه منه . وقال بعض : لا يبرأ .

والذى بلغنا : أن أبا معاوية قال : من لزمه حق لصبي ، فأبرأه والد الصبي ، إنه يبرأ .

وقال غيره : لا . إنه لا يبرأ وإن قبضه الوالد ، وردده على الذى عليه الحق ، بمعية ، أو غيرها ، منه له برى ، لأنه أتلفه . ويجوز للوالد أن يتلف مال ولده .

فصل

وقيل : إذا قتل رجل ولده ، فأبرأ نفسه من ديقه ، إذا كان له إخوة لا يبرأ ، وهى لهم عليه . ويحبس بها حتى يعطيهم ، بعد أن تنجم عليه .

وكتب الشيخ هاشم بن غيلان - رحمه الله - إلى أشياخ أهل أركى : الأزهر ابن على ، وموتى ومحمد ، ابنى على ، وإلياس بن الأزهر ، وسعيد بن جعفر - فيمن عليه دين لولده ، فأبرأ منه نفسه ، عقد الموت . فلا أرى له براءة ، فى تلك الحال .

ويجوز للوالد أن يبرىء نفسه ، من حق الولد . ويضمف أن يقول : قد نزعته الحق الذى له . ولكن يشهد : أنى قد أبرأت نفسى ، من الحق الذى

على* لولدى ، أو الصداق الذى لزوجتى أم الولد . ويضعف أن يبرى* نفسه فى المرض ، ولا يبرى* .

وإن أبرأ نفسه ، مما عليه لولده ، فى مرضة ولده .

فتقول : يبرأ .

وقول : لا يبرأ ؛ لأن حكم مال الولد ، قد صار إلى غيره . وهذا القول أكثر .

وقال عبد الله بن محمد بن أبى المؤثر : أخبرنى رجل أن جدى أبا المؤثر ، لزمه لى حق ، من أرش ، أو غيره .

قال : فأخذ جدى يزن الدرهم ، ويسلمها إلى أبى . فإذا قبضها والذى من حقى ، سلمها إلى والده . ورجع فسلمها والده إليه ، من حقى . فلم تر إلا كذلك ، حتى استفرغا الذى أراد أن يتخلص منه . ولم أحفظ أنه أبرأ منها .

وبما أحفظه عن الفضل بن الخوارى - فى رجل ، له على أبيه دين . وعليه هو دين ، لسائر الناس . فرفعوا عليه بمقوقهم . فحجر الحاكم على الولد ماله ، فإنه لا يجوز للأب ، أن يبرى* نفسه ، من نفسه ، من دين ولده . والديان أولى به . وإن كان للولد مال وديعة ، عند رجل فطلبه الأب ، ما كان للأمين أن يدفعها للأب .

وإن وجد الأب ، فأخذه ، من غير أن يسلمه الأمين إليه ، فذلك له .

وإن أبرأ نفسه ، من دين عليه لأبنه ، من قبل أن يحجر الحاكم عليه ماله ، جاز له ذلك ويرى .

وإن كان الأب ذمياً ، فلا يجوز له أن يبرأ ، من حق ولده المسلم .

وسئل أبو عبد الله - رحمه الله - عن الذي ، إذا كان عليه حق لولده المسلم ، فأبرأ منه نفسه . هل يبرأ ؟
قال : لا .

قيل له : فإن رجع إليه بحقه ، وطلب أن يسجن له . أيسجن ؟
قال : نعم .

قيل له : وإن أنكر ، وأراد منه اليمين ، يحلف له ؟
قال : نعم .

فصل

وقيل : إن الأب أن يأكل من مال بغيه ، طائعين أو كارهين ، إذا كان محتاجاً لذلك . وذلك في غير إضرار ، ولا فساد .

وأجمع الجميع : أن الولد ، إذا كان عبداً . فمحرم عليه تناول مال ولده . وإن أخذ منه شيئاً ، فعليه رده ، وذمته مرتبهة به .

وأجمعوا أن الابن أن يشتري من ماله ، ولو مضمه أبوه .

وأجمعوا : أن له أن يطاء سريره ، ولو كان للأب ، في مال الابن حق ، لم يجوز أن يطاء أمته ؛ لأن الأمة المشتركة ، لا يجوز وطؤها بملك البين إجماعاً ؛ ولأن الأب ، إذا كان فقيراً محتاجاً ، فعلى ولده نفقته . فلو كان مال الابن للأب ، لم يفرض له عليه النفقة .

وقال أبو عبد الله : يجوز للرجل أن يمتق عبداً ابنه . ويجوز بيعه وقضاؤه وقياضه . ولا يجوز صلحه ، في مال ابنه .

وقال بعض : لا يجوز عتق الأب له ، على غضب منه ، أو غير غضب ، حتى يشهد : أنى قد قبضته من ولدى ، ثم يعتقه . ولا يلحق الولد أباه بشيء .
وإن كان للأب في العبد حصّة . وأعتق الأب حصته من العبد ، لحق الولد العبد بحصته ، يستسعية بها .

وقيل : للأب أن يأخذ من مال ولده ، لأربعة أشياء ، إذا احتاج إليها :
النفقة ، وقضاء الدين ، والحج ، والتزويج .
وفي بعض هذا اختلاف .
ولا يجوز إقرار الرجل في مال ولده .

فصل

وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - إن الوالد لا يعطى من مال ولده . وهبة
الوالد من مال ولده ، وبرأته من جميع حقوقه ، وأخذ من ماله ، وانتزاعه مال
ولده . كل هذا فيه اختلاف .
منهم من أجازاه .

ومنهم من لم يجزه ، إلا الكسوة والنفقة ، إذا كان فقيراً محتاجاً .
وقيل : إن أعطى رجل من مال ولده ، وهو صغير . وطلب الولد ذلك ، بعد
بلوغه . ففعل الأب ، في مال ولده ثابت .
وختلف في العوض ، من مال الأب ، إذا مات الأب .
واختلفوا في تزويج الرجل إماء ولده .
فقول : يجوز له تزويجهن . ويشترط الصداق لنفسه ، كان الولد صغيراً ، أو بالغاً
شاهداً أو غائباً .

فصل

والولد البالغ، لا يجوز له أن يأخذ من مال والده شيئاً، إلا أن يكون في حال،
تلكمه نفقته، من أجل عدم، أو زمانة، أو مرض. والأب غني، ولا بطمه،
ولا يجد من يحكم له عليه. فله أخذ قدر ما يجب له عليه من ذلك.
ولا يجوز له أخذ مال أمه إلا بإذنها، أو حل منها، أو دلالة عليها.
وللوالد أن ينفق على ولده الصغير، من مال ولده. ولا ينفق على عباده؛
لأنهم مال. ويبيهمهم، إن شاء. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول السابع

في انتزاع مال الولد

قال أبو محمد - رحمه الله - : اختلف أصحابنا، في مال الولد هل الأب أخذه

في حياته ، وتمسكه عليه ، أو تملك شيء منه ؟

فقول : الأب أخذه ، وإن كان موسراً .

وقول : لا يجوز ، إذا كان موسراً . فإن أخذه ، كان ضامناً .

وقول أبي الحواري : الانتزاع لا يكون إلا فيما يتلفه . وأما ما كان عيِّنه

قائمة ، فينقله إلى ماله ، نحو الدار والأرض والنخل ، فلا يصح الانتزاع فيه .

وقول : لا يجوز له إلا نفقته وكسوته ، يفرضها له الحاكم ، إذا كان موسراً

والأب معسراً . وهذا القول أنظر .

واختلف فيمن أجاز له .

فقول : يملك بالانتزاع على الابن ماله ، أو ما يأخذه من ماله . ولا يكون

ذلك إلا بإشهاد ، وعلى الفعل ، يشهد بأنه قد ماله على ابنه ، ثم يحل له . وأما

أن يأخذ بنهر نية ، فلا . ويقوى الأخذ هو الانتزاع منه ، حتى لو وطئ ، جارية

ابنه ، جاز وطؤها وانتقلت عن ابنه إليه ولاها .

وقول : لا يحل له وطؤها ، قبل الانتزاع ولا بد من الاستبراء ، بعد الانتزاع .

وإن قال الولد : إنه قد وطئها ، أو مس فرجها ، حرمت على الأب .

واختلف في وجوب الحد ، على من يطأ أم ولد ابنه ، مع علمه بتحريمها عليه .

فقول : عليه الحد .

وقول : يستطع عنه الحد بالشبهة .

الحجة : قوله — عليه السلام ^(١) — : أنت ومالك لأبيك .

وقال بعض : هذا غلط . وليس كل من ادعى شبهة ، قبلت منه ، إلا بدليل .

وقيل : إذا ورث الرجل وابنه جارية ، من زوجته ، فأراد وطأها ، إن أبا مروان

أمره أن يرفع أمره إلى المسلمين ، حتى يشتري حصة ابنه ، ثم يستبرئها ويطأها .

ولا يطأها حتى يملكها كلها ، بشراء ، أو هبة ، أو غير ذلك .

وأجمع الناس في قوله — عليه السلام — أنت ومالك لأبيك : أن اللام ليست

بلام تملك . واسكن المعنى فيه : أنت ومالك من أبيك ؛ لأن الأب هو الأصل .

والولد فرع . والمال فرع فرع . فكأنه حثه على بره وإعظامه ، كقوله ﷺ

— وقد أمر أن ترحل له المصائب — فقيل له : إن العباس راحلها لركابه . فقال :

أنا والمصائب للعباس . والله أعلم .

فصل

وإذا أراد الأب أن ينزع مال ولده ، فإنه يقول : اشهدوا أني قد انتزعت

مال ولدى فلان ، وأحرزته عليه .

فإن كان الأب غنياً ، فلا يجوز له انتزاع مال ولده . وعلى قول : يسمى أيضاً

إذا ليس له أخذ مال ولده . ولا يجوز للوالد انتزاع مال ولده ، عند موت ولده .

ومن نزع مال ولده ، حذار أن يرث أحد من ورثة الولد منه ، فلا يجوز له ذلك وكل وارث منه ، يشرع بفرضه .

وقيل : للوالد نزع ما صار للولد ، من والده .

وأما ما اكتسبه الولد بميراث ، أو صنعة ، أو غير ذلك ، من وجوه الاكتساب . ثم حاكم الولد أباه ، في ذلك ، حكم على الوالد ، أن يردده على الولد .

وإن كان الوالد قد أتلف المال ، لم يدرك للولد أباه بشيء .

وأما ما أقر به للوالد أولاده بحق ، فهو من مال السولد وكسبه . ولا يجوز للأب نزعه ، على هذا القول ، أقر الأب في صحته ، أو في مرضه .

وإن لزم الأب لولده أرش ، فقضاه به مالا . فليس له أن ينتزعه أيضاً .

وإن كان الولد مسلماً ، والأب ذمياً ، فليس لوالده شيء من ماله ، في الحياة ولا بعد الموت .

وعن الواضح - رحمه الله - لو أن رجلاً ، كان عليه لابنه مهر . فقضاه إياه ثم نزعه ، حتى مات ، إن اللابن أخذه .

وقيل - فيمن انتزع من ولده نخلة ، وجعلها لفقراء المسلمين ، أو صافية ، أو غير ذلك ، أو جعلها لذلك ، من غير نزعه - إن ذلك جائز للأب . وفعله ثابت ، إذا كان أصل النخلة ، من عهد الأب .

وقيل : إنه إذا نزع الأب مال ابنه ، وقضاه في دين عليه ، أو باعه ، أو أتلفه ، ثبت على الولد . فإن كان للأب مال ، فعليه أن يعطى ولده ، عوض ماله .

— ٥٩ —

وإن لم يكن معه مال ، لم يكن له شيء .

وإن كان الولد مفقوداً ، أو غائباً ، فلا يبيح في ماله ، ما له في مال الولد الحاضر
ما لم يحكم الموت ، بموت الولد .

فإن نزع رجل مال ولده ، وأشهد على ذلك ، ثم غاب . فباع الولد ماله
ثم قدم الأب ، فطلب في المال ، إن يبيع الولد لماله تام .

وكذلك إن قضاه الولد في دينه ، فالتضاء تام ، لأن المال ما دام قائماً بيمينه ،
لم يخرج الأب من ملكه ، فهو للولد .

وكذلك له أكله ، إذا استتر له .

وكذلك إذا مات الأب ، فالمال للولد ، ما لم يتلفه الأب .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - في رجل ، انتزع مال ولده ، وعلى الولد
دين فلما مات ، طلب الولد الديان .

قال : إن كان له سوى مال ولده ، فالمال لولده . وإن لم يكن له وفاء ،
استوفى الديان من المال الذي انتزعه من ولده .

وقول : إن المال للولد ، ما لم يزل الوالد في حياته ، يبيع ، أو قضاء ، أو غير ذلك .

فصل

وفي الولد - إذا قال : اشهدوا : أني قد انتزعت كل ما كان لولدي . فن
أجاز الانتزاع ، أثبت له كل شيء . إلا ما كان من الحقوق المضمونة ، في ذمة
غيره وفيه اختلاف .

وكذلك قوله : قد انتزعت ماله كله .

ومن أعطى ولده عطية ثم نزعه منه . فإن كان الأب غنيا ، والولد فقيراً ، لم يجوز نزعها . وإن احتاج إلى ما أعطاه . ونزعه ، والولد غنى فهو للوالد ، يرجع فيها أعطى ، إن احتاج . ولا رجعة للأم ، فيما أعطت ، إذا قبض منها . واسكن لها أن تعيش وتليس في مال ولدها ، كره ، أو رضى .

ومن أعطى ابده مالا ، فأحرزه ، ثم نزعه منه . فلما حضره الموت ، أشهد : أنه قد رد عليه ذلك المال ، فإنه يرجع إلى الابن ، دون غيره ، من الورثة . وعليه ضمان ما أكله .

ومن أقر لولده بمال ، ثم اغتط . فنزعه منه بالاسكلام ، ولم يحوزه . ولا أزاله عنه بذلك . وكان في يد الولد ، حتى مات الأب . فإن الإقرار - في هذا - جائز للولد من الأب . ولا رجعة للأب على الولد ، فيما أقر له به .

وإن أعطى الولد ، من هذا المال لأحد شيئاً ، أو وهبه له ، أو باع ، فبجائز . وكل من صار له شيء ، من هذا ، من عنده ، فله أخذه ؛ لأن الأموال إنما تحمل وتحرم بالأحكام .

ومن أعطى أولاده ، ثم أراد أن ينزعه من أحدهم ، فله ذلك ، إذا كان محتاجاً إليه ، أو يخاف أن يقلقه ولده ، في غير حق ، وبمسكه عليه شفقة .

وإن كان مستغنياً عنه ، فلا يجوز له ، أن يضار ولده ، فيما بينه وبين الله .

وأما في حكم الدنيا ، فيجوز له انتزاعه من عنده ، أو من عنده غيره ، إلا أن يسكون قضاء إياه ، من قبل أرش ، فلا يجوز له أن ينزعه . والله أعلم .

فصل

وانتزاع الوالد مال ولده ، وأخذه له ، على ثلاثة أقسام ، ضرار ، واضطرار ، واختيار .

فالضرار لا يجوز . وهو أن يكون غنياً عنه ، ويقصد ضرار ولده وقد سماه بعض المسلمين : المص .

وأما الاضطرار ، فهو جائز . وهو أن يأخذ ما يحتاج إليه .

والثالث : الاختيار . وهو الذى يقع فيه الاختلاف .

وسئل العلماء بن ألى حذيفة : هما ينزع الوالد من مال ولده ، والولد بالغ ، من غير حاجة ، من الوالد إلى مال الولد ، أو من حاجة . والولد معتزل ، أو غير معتزل .

فأما الذى لا يختلف فيه ، فإنه إذا احتاج الوالد إلى مال الولد .

وأما الذى يختلف فيه ، فالذى لا يحتاج إليه .

فمنهم من قال : لا يحال بين الوالد ومال ولده .

ومنهم من حال ديه وبين ذلك ، من غير حاجة . وبه فأخذ .

وأما الأزهر بن على ، فيرى للوالد أن يأخذ من مال ولده . ويقول : لا ينبغي له أن يتركه فقيراً . وإن أخذ ماله ، فعليه أن يقضى عنه ديه ، ويفق عليه ، ويكسوه . وأمره جائز ، فى مال ولده .

وقيل - فى رجل ، نزع مال ولده صغير ، خلفه عليه أمه . وهلك الوالد ،

وله جدة . فإن كان الأب ، أزال المال ، بعد نزعه إياه ، قبل موت الولد ، ولا شيء
للجدة ، من مال الولد ، الذي نزعه منه أبوه .

وإن كان المال ، لم يتلفه الأب ، حتى مات ، فالسند للجدّة . كان الأب
غنياً ، أو محتاجاً .

وحفظ الوضاح بن عقبة ، عن هاشم - في الرجل ، إذا كان عليه أولده حتى ،
من مهر أمه ، فقضاء إياه ، ثم نزعه منه ثم مات - : إن للولد أن يأخذ ما كان قصاه
إياه أبوه ، ثم نزعه .

وحفظ سعيد بن محرز ، عن هاشم - في رجل ، أعطاه أبوه عطية ، ثم أحرزها
الولد ، ثم أشهد الوالد : أنه قد نزعها ، ولم يقبضها الأب ، حتى مات ، إن العطية
للابن ، إذا لم يقبضها والده .

وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل أعطى أحد أولاده عطية ،
وأحرزها ، وهو بالغ . فلما حضر الأب الموت ، نزع منه العطية ، ثم مات الأب ،
ولم يقبضها ، إن له الرجعة ، أحرزها عليه الوالد ، أو لم يحرزها ، كان الرجوع
في صحته ، أو مرضه .

وقال غيره : إذا أحرزها الولد ، فلا يضره نزعه أبيه ، إلا أن يحرز الأب ،
بعد نزعه ، إلا أن يقول : كنت ألتأت إليه إلقاء . وقد نزعته منه ، فله نزعه منه .
وقيل - في امرأة ، أعطت أحد بناتها مالا ، وهو بالغ ، فأحرزه عليها . فلما
حضرها الموت ، أعطت سائر أولادها ، مثل ما أعطت الأول ، إن ذلك جائز لهم .
وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل ، قتل ولده ، وله أولاد غيره .

— ٦٣ —

فورثوا أخاهم . ثم إن أباهم ، نزع مال بنييه . هل لأحد أن يشتري من ذلك المال ،
من عند الأب القاتل ؟

قال : لا يجوز لأحد أن يشتري من ذلك المال ، لأن نزعته لا تجوز له .
وإن مات أحد ، من أولاد هذا القاتل ، ولم يكن له وارث غير أبييه ، قاتل
أخيه وأمه ، فبرائته لأبييه وأمه . وإن كان له ورثة غيرهما ، فلا يبييه وأمه ميراثهما
منه ، على ما فرض الله لهما . ويحل لمن يشتري من الأب ، مما ورث . والله أعلم
وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن

في بيع الوالد مال الوالد

وقياضه فيه

وقيل : إن للحاكم أن يحول بين الوالد ومال ولده . فإن باعه جاز بيعه .
فإن كان ثمنه معه ، وقف في نفقة الولد ، إن كان صغيراً مع أمه ، وهي مطلقة ،
إن لم يكن الأب ثقة . وإن كان الأب ثقة أوقف في يده ، وأجرى هو على ولده
نفقته منه ، أو من عنده .

وإن ماتت أم الولد ، جعل ماله في يد والده ، كان ثقة ، أو غير ثقة ، إلا
أن يعلم منه التضييع في ذلك .
وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل باع لنفسه مال ابنه ، وهو صغير .
فلما بلغ طلب ماله .

قال : إن كان المال بحاله ، في يد الوالد ، فإنه يدركه ، إذا طلبه . وإن أزاله
الوالد من ملكه . وكان للوالد مال ، فله أن يأخذ منه ، مثل ما أخذ أبوه ، من ماله .
وإن باعه لغيره ، أو تزوج به ، أو افتض جارية . فهذا فجائز للوالد ، في مال
للولد . ولا يلزمه حد في وطء أمة ولده ، من قبل أن ينزعها منه . وعقده إياها
جائز ، كان الولد صبيّاً أو بالغاً .

وإن أشهد على قبض رقيقه ، ثم أعقبتهم في كفارات عليه ، أو غير كفارات ،
جاز عقبه إياهم . وكان موسى بن علي - رحمه الله - يقول في الوالد ، يبيع مال
ولده : إن ولده يدرك ماله ، ولو كان في يد المشتري .

وفي جواب هاشم بن غيلان ، والأزهر بن علي ، وموسى بن علي ، إلى سليمان ابن الحكم - رضى الله عنهم - في رجل ، وثق في مال ولده ، بدين لزمه ، في تجارة تدينها ، أو في معاش ، ولم يشهد هتد التقة : إني جمعت مال ولدى هذا ، في دين . والمال مال الولد ، صار إليه ، من عند غير الوالد . ولم يبيع المال حتى مات الوالد . فاحتج الوالد : إني قد علمت بما صنع أبي ، غير أني لم أقدر على خلافه . فقالوا : إن صح الدين على الوالد . فإن كان للوالد مال ، قضى دينه من ماله .

وإن لم يكن له مال ، قضى من مال ولده الذي وثقه ، في حق الرجل . وقال أبو عبد الله - رحمه الله - في الذي باع مال ولده ، وله مال . فإن للحاكم أن يأخذه بمثله لولده . ولا يحبس له . فإن مات ، قضى ولده من ماله ، بمثل ما باع ، وقبض ثمنه .

وفي بعض الأقول : إن لم يطلب الولد إلى والده ، في ذلك ، إلى أن مات الوالد ، فلا شيء له في ماله .

ويختلف أحياناً ، في ثبوت بيع الوالد مال ولده .

فقول : يثبت بيعه فيه ، إذا كان الوالد فقيراً ، محتاجاً إلى بيعه .

وفي بعض الأقول : إن بيعه جائز ، كان الأب فقيراً ، أو غنياً . وبعض يجيز ذلك ، إذا كان للولد صلاح ، في بيع ماله . وإن لم يكن له فيه صلاح ، فبيعه مردود .

وفي بعض الأقول : يثبت البيع . ويضمن الأب الثمن ، إن صح له ، أو حدث له يسار .

وإن باع الوالد مال ولده البالغ ، ولم يفكر الولد البيع ، بعد علمه به ، إلى أن مات الوالد . فليس للولد رجعة ، في هذا البيع .

وعن الحسن بن أحمد - رحمه الله - في اللذي باع من أمه وال أولاده ، وم بالفون أو صبيان ، فالبيع ثابت ، مالم يعلم أنه يريد مضارة لأولاده . ويجوز تسلم الثمن إليه . وعليه هو أن يعطى أولاده ، شروى ما باع من ماله ، إن كان غنياً . وإن كان فقيراً ، لا يقدر على شيء ، فلا شيء عليه .

وإن طلب الأولاد ، عوض ما باع من أموالهم ، فلمهم ذلك ، فيما باع . وإن لم يطلبوا إليه ، حتى مات الوالد ، فلا شيء للأولاد .

وأما إن باع الأب شيئاً من ماله ، لم يكن للمشتري أن يسلم الثمن إلى والده ، إلا بأمر الولد . فإن فعل ذلك ، ضمن ذلك للولد .

وكان موسى بن علي ، يسمى آكل مال ولده لصاً . وهو إذا كان الأب غنياً عن مال ولده .

وأجمعوا أن ليس على الابن أن يعطى الأب ، إذا كان الأب موسراً ، إلا من طريق البر .

وقيل : من حضره الموت ، وله بفون ، وله مال كثير ، أو قليل . وعليه دين ، فأشهد أني قد قضيت غرمائي هؤلاء ، ثم مات . فإن كان الوالد قضاه مالا معروفاً ، من مال ولده ، جاز ذلك . وإن لم يكن قضاه مالا معروفاً ، فليس ذلك بشيء .

ومن باع مال ولده ، فأتى ولده بالدرهم ، ليفدى ماله ، فليس له ذلك ؛ لأنه قيل : بيع والده مثل بيعه هو .

وقال أبو هلى - رحمه الله - فيمن قضى مال ابنته زوجته ، والابنة مريضة - :
إنه إن كان له مال ، فمحب له أن لا يفيت مالها ، وإلا جاز .
وقول : لا يجوز ذلك في مرضها ؛ لأن المال قد خرج إلى حكم الورثة . والله
أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وأجاز أبو عبد الله - رحمه الله - قياض الوالد بمال ولده الصغير . ولا يدرك
ماله ، إذا بلغ . وله المال الذى أخذه له أبوه بالقياض . ولو قايض الوالد بمال
ولده ، من نفسه لنفسه ، جاز للولد أخذه ماله الأول ، إذا أدركه في يد والده ،
ولم يفقه .

وإذا كان للولد مال ، من قبل أمه ، فقايض به والده مالا ، فالمال الذى صار
إليه بالعوض ، من قياض مال ولده ، هو لولده ، دون سائر ورثته . وهو شريك
ورثة والده ، في سائر ماله ، الذى خلفه ؛ لأنهم قد قالوا : يأخذ من مال والده
- سخ - شروى بقدر ما تلف والده من ماله ، ثم يكون الباقي ميراثاً بين الورثة .

وأرجو أن بعض الفقهاء لا يرى للوالد ، أن يقايض بمال ولده ، ولا يزيله ،
ولا يتلف منه شيئاً ، إلا إذا احتاج إلى شيء منه ، لا بد له منه ، مثل نفقة ، أو
كسوة ، أو ملازم بدين لا يملك ما يقضيه منه - فيجوز له أن يأخذ من مال ولده
لذلك ، من غير مضارة منه بالولد . والله أعلم .

فصل

وقيل - في رجل ، قضى ابنه نخلات ، بصداق عليه لأمه ، ثم مات فمجزما له
عن قضاء دينه . فإن غرماء أبيه أحق بماله ، حتى يستوفوا حقوقهم ،
ولا يشار إليهم الولد حتى يستوفوا حقوقهم ، إلا أن يكون قضى ولده ، وهو صحيح .
فيثبت للولد ما اقتضى .

ومن أبرأ نفسه ، من صديق أم ولده ، وولده مريض . فعن سليمان بن عثمان :
أنه يبرأ .

وعن هاشم بن غيلان : أنه لا يبرأ . وأخبر محمد بن أبي بكر أن سميد بن
مبشر ، روى عن موسى ، في رجل ماتت امرأته ، وله منها ولد . فأشهد أني قد
أبرأت نفسي من المهر . ونزعت إرث ولدي منها . فأجاز له المهر ، ولم يحز له
أخذ المال ، إلا في قضاء دين ، أو نفقة . وأما أن يتزوج به ويأخذه لغير قصاص
الدين فلا .

وزعم أن موسى كان يسميه اللهس .

وكان هاشم يقول : يرد عليه صديق أمه ، عند الموت ، ولو كان قد أبرأ
نفسه .

وقيل في رجل ، أبرأ نفسه من مهر عليه لبنيه .

قال : يبرأ .

وإن كان له أولاد من زوجة غيرها ، ثم توفي ، إنه لا شيء لبنيه ، إلا أن أبرأ
نفسه من حقهم . وإن هو رد عليهم في صحته ، أو مرضه ، جاز لهم رده عليهم .
ولهم أخذه ، دون ورثته .

وقال الفضل بن الحواري - في رجل ، كان عليه لابنه مهر ، من قبل أمه . فلم يبرىء نفسه ، حتى مرض ابنه . فأبرأ نفسه ، ومات الابن - : إن الأب لا يبرأ من المهر ، وهو بين ورثة ابنه .

وقيل في رجل ، أراد الخروج إلى الحج . وعليه صداق لزوجته ، وهي صبيبة : إن له أن يسلمه إلى أبيها .

وإن كان الصداق بخلا ، أو غيرها ، فجاز أن يقتضى لها أبوها ، إذا استحققت ذلك ، بنظره لها ، يقتضى غيرها . والله أعلم .

فصل

والصبي الصغير ، إذا قضاها والده شيئا ، من ماله ، بحق له عليه ، لا يثبت . وأما البالغ ، فتثبت ، ولو لم يحرز ، وكان في حجر والده . ومن أخذ من ولده شيئا وقضاها به أكثر منه ، ففي الحكم ، ثبت ذلك للولد ، إذا لم يرجع فيه الأب .

وإن رجع ، رجوت أن يسمه أخذه ، ما لم يبلغ الولد ويحوزه . وإن لم يرجع فيه الوالد ، إلى أن مات ، فلا أعلم للورثة عليه حجة ، في ذلك . وقيل : من أراد أن يشتري شيئا ، من مال ولده الصغير ، فالحاكم أو جماعة المسلمين ، يفتظرون المصلحة للصبي .

وإن لم يكن حاكم ولا جماعة من المسلمين ، هم من يقومون مقام الحاكم ، أقام الأب وكيلًا للولد ، يقوم له فيما يراه صلاحا له ، من بيع أو شراء ، وتولى الوكيل البيع للوالد .

— ٧٠ —

وإن كان على الوالد حق لولده ، وأراد تسليمه إليه ، أو يقضيه إليه ، أقام
لولده وكيلًا . فقبض منه الوكيل ، إذا لم يكن حاكم .
ولو كان حاكم ، وفعل ذلك ، من غير أمر الحاكم ، جاز أيضا . إن شاء
الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع

في دين الولد على الوالد

ونصرفته في ماله

قال أبو سعيد - رحمه الله - فيمن عليه لولده دين ، فمات ، ولم يوص لابنه بدينه - : إنه إن لم تكن للوالد بينة بحقه ، ولا قدر على بلوغ حقه ، من مال والده ، إلا أن يأخذ على خفية ، فله ذلك . ويعلم الورثة في ما بينه وبينهم ، أنه قد أخذ حقه . فاعلم تكون لهم حجة ، أو يعطوه حقه ذلك ، إن كان الذي يأخذه يعلم به الورثة .

وإن كان ذلك لا يعلم به الورثة ، ولا بينة على ذلك . فله أن يأخذ حقه ، إذا كان من جنس حقه الذي له . وليس عليه إعلام الورثة ، إذا كان والده هذا الذي هلك . فإن أوصى الوالد بدين عليه للناس ، ولم يوص لولده . فالذي عرفنا أن للفرماء غير الولد ، أولى بماله ، حتى يستوفوا حقوقهم ، أوصى له به أبوه ، أو لم يوص .

فإن بقي من المال شيء بعد الدين ، أخذ حقه بعد ذلك . وليس له أن يأخذه في السريرة ، ولا في العلانية ، إلا من بعد أن يستوفي للفرماء حقوقهم . فإذا استوفوا ، كان له حقه ، بعد ذلك .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل ، كان عليه دين لابنه فقضاه ما عليه له ، من دين ، في صحته . ثم مات الأب ، وعليه دين لغيره - : إن الفرماء لا يرجعون على الولد ، في ما قضاه أبوه ، في صحته .

وإن قضاء في مرضه . أقول : يشرح مع الديان ، بحقه على الحصص ، إذا لم يكن في مال الأب وفاء .

وقول : إن الغرماء أولى من الولد . وهذا القول أكثر .

ومن مات ، وعليه حق لأولاده ، من قبل والدتهم ، أو غيرها . ولم يوص لهم بشيء ، ولم يبرء نفسه من حقهم . فنضاف عليه من الإثم .

وقيل في رجل ، قال في وصيته : إني قد قضيت إني ثلاثين نخلة ، لشيء أكلته من ماله إنه جائز له ماسمى له ، سمي ما أكل ، أو لم يسم . وذلك إليه .

ومن جواب أبي عبد الله ، إلى موسى بن علي - رحمهما الله - في رجل ، حضرته الوفاة ، وله بنون . ولبنيه مال قليل ، أو كثير . وهى الوالد دين ، فأشهد الوالد : إني قد قضيت غرمائي هؤلاء ، من مال أولادي ، ثم توفي الوالد . فإن كان للوالد مال قائم ، فدينه في ماله . ولا يجوز له ذلك ، في مرضه .

وإن لم يكن له مال ، وقضى غرماءه ، في موضع معروف من مال أولاده ، جاز له ذلك .

وإن لم يكن قضاهم موضعاً معروفاً ، فليس ذلك بشيء .

وقيل في رجل ، حضرته الوفاة . وليس له مال . وعليه ألف درهم دين ، وله ولد ، وله مال . فأوصى عند الموت : إني قد قضيت ، من مال ولدي ، هذا الألف الذى على . وأوصيت في مال ولدي ، بمائة درهم لأرحامى . فقال هاشم ومسيب - رحمهما الله - : إن قضاءه ، من مال ولده ، في حياته جائز ، إذا أبان ما قضى من

مال ولده . وإن لم يدينه في مال ولده ، إلا قولاً . فليس ذلك بتضاء ، ولم يزيأ وصية الأب ، تثبت في مال الوالد .

وكذلك عن غيرها ، لا يجوز وصية الوالد ، في مال الولد .
واختلف في قياض الوالد ، بمال ولده ؛ ومقامته له ، بنير سهم فأجاز ذلك بعض . ولم يجزه آخرون .

وفي جواب الغلام بن أبي حذيفة إلى هاشم بن الجهم - في رجل أعطى ولده غلاماً ، يدين له عليه ، وأقام الغلام يعمل للوالد ، حتى حضرته الوفاة ، فأوصى الوالد بما يصح من عمل الغلام : أن يقضى عنه ، في دين عليه . فلما هلك الوالد . قال الولد : أنا آخذ عنه غلامى .

وقال ورثة الوالد : غلامك في يد والدك . وقد أوصى بمقامه في دينه .
قال : إن كان الغلام قد همل للأب ، قبل موت الأب . فالعمل في دين الأب ، كما أوصى .

وإن كان الأب مات ، قبل دراك الثرة ، فالعمل لرب الغلام . والدين في مال للوالد ، إلا أن لا يكون للوالد مال . فالذى نحب أن يقضى من مال الغلام .

وعن أبي الخوارى - رحمه الله - : وعن رجل له ولد ، ووجب له ميراث ، عقد قوم . وصالح أبوه القوم على شىء ، من المال ، أو قاسمهم . ثم أنكر الغلام ، حين علم . فأما الصلح ، فإذا أنكر ، فلا يتم ، إذا كان الولد صغيراً فبلغ ، أو كبيراً فلم ، ولم يتم .

وأما التسم ، فإن كان الولد صغيراً ، تم عليه قسم والده . وليس له نقضه ، إذا بلغ .

وإن كان الولد بالغاً ، فهو أولى من أبيه ، بمقتضى شرعائه . وله تغيير
مقتضى أبيه .

وحدث ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير^(١) عن عائشة - زوج النبي ﷺ .
ورضى الله عنها - : أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - كان يحمل عائشة ابنته
جداً عشرين وسماً من ماله فلما حضرته الوفاة ، جلس أتشهده . ثم قال : أما بعد يا بنية ،
والله إن أحب الناس إليّ غيّى بعدى لأنت . وأعز الناس عليّ فقراً بعدى لأنت .
وإني كنت تحملك جداً عشرين وسماً . فقد وددت - والله - أنك كنت أحرزتيه
وأخذتيه . ولكن إنما هو اليوم مال الوارث . وإنما هو أخوالك وأختك .
فقلت عائشة : والله لو كان ما بين كذا وكذا ، لتركته .

فصل

سئل أبو سعيد - رضى الله عنه - عن الصبي ، إذا وقع له من وصية الأقربين
شئ - هل يسلم ذلك إلى أبيه ، ويبرأ الوصى ؟
قال بعض : يرى أن الأب كسائر الناس . ولا يسلم له مال ولده ، إلا أن
يكون ثقة . وأقل ما يكون مأموناً على ذلك .
وقول بإجازة ذلك على الإطلاق .

قيل له : هل يجوز أن يجعل في نفقة الصبي ، أو كسوته ، ولا يسلم إلى أبيه ؟
قال : قد اختلفوا في نفقة الصبي وكسوته ، إذا كان له مال .

(١) أخرجه البيهقي عن عائشة . وزاد : وقالت عائشة : إنما هو أسما . فن الأخرين قال :
ذو بطن بنت خارجة : أراها جارية .

نقول : نفقته على أبيه ، ويوفر له ماله . فعلى هذا القول ، لا يجوز للوصى أن يحمل ذلك ، في كسوته ونفقته ، إلا أن يبين أن الوالد لا ينفق عليه ، ولا يكسوه . ويخاف عليه الضرر .

وعلى قول من يقول : إن نفقته في ماله ، ولا يلزم والده نفقته ، ما دام له مال . فيجب أن يجوز ذلك للوصى .

وقيل : إن المسلمين يقومون لليتامى والمصبيان ، إذا كان لهم على أبيهم حق ، قام السلطان على أبيهم مقامهم .

وكذلك إذا لم يكن حاكم ، ولا أحد يقوم على الأب ، فيما يجوز من فعله ، وكل الأب من يقوم له بذلك ، إذا كان ذلك صلاحاً له .

وكذلك من كان عليه لولده حق ، وأراد تسايمة إياه ، أقام لولده وكيلًا . وقبض منه الوكيل ، إذا لم يكن حاكم ، وفعل ذلك . جاز - إن شاء الله .

فصل

وعن أبي سعيد - رحمه الله - أن جميع الحقوق التي تلزم الوالد لولده ، من أرش وغيره ، إن له أن يبرئ نفسه ، من جميع ذلك ، إلا الأرش ، إذا كان منه . فلا يجزيه ذلك .

وإذا كان الأرش من فعل غيره ، أو لزمه مسداق من فعل غيره ، ففيه اختلاف .

قال بعض : إنه يبرأ .

وقال بمض : إنه لا يبرأ .

ومن قال لرجل : قد أجزت لى فى ولدك كل يجوز لك فيه . فقال : نعم .
إنه يجوز له أن يستعمله بما قدر عليه ، مما يسمعه . ولا يخرج على هذا الإباحة ،
فى مال الصبي ، ولا الإجازة ، حتى تكون الإجازة من الوالد ، فى ولده ، وفى مال
ولده . والله أعلم .

ومن جواب أبى إبراهيم ، إلى أبى الحوارى بن عثمان - رحمه الله - : وأما
من لزمه حق لصبي ، فأبوه أولى بماله .

وإن أبرأ الوالد منه غيره ، ففيه اختلاف .

قال أبو معاوية : إنه يبرأ .

وقال غيره : إنه لا يبرأ . فإن قبضه الوالد ، وردده على الذى عليه الحق بمعلية
منه له ، برىء ؛ لأنه أتلفه . ويجوز للوالد أن يتلف مال ولده . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول العاشر

في جواز الأخذ

من عند العبي والعبد

ومما يوجد أنه عن بشير بن محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل ، جاء إلى قرية ، ووقف بباب قوم . وقال : يا أهل البيت ، أريد منكم كذا ، فجاء صبي أو عبد ، بما طلب أنه لا يأخذه ، حتى يقول : أرسلني إليك أبي ، أو أمي ، أو مولاي .

وكذلك الهدية ، من يد العبي والمملوك .

قال أبو الخوارى - رحمه الله - : يقبل من يد العبي - على هذه الصفة - ومن العبد .

وكذلك الهدية ، حتى يعلم أنه من مال العبي ، أو العبد .

وقيل : إذا اطمان القلب أنه مرسل به إليه ، جاز ذلك . وإن لم يطمن إليه القلب ، لم يجوز ذلك .

واليقم إذا أرسلته والدته ، أو غيرها ، بشيء من الطعام إلى أهل المنازل ، إنه يجوز الأكل من ذلك الطعام ، إذا كان قد بعث به .

وأما إن كان ذلك من عند نفسه ، فلا يجوز ذلك .

وكذلك المملوك .

وقيل في رجل ، جاء إلى عبد رجل ، وهو في أرض ، له فيها حطب ذرة ، وأشباه ذلك من الثمار ، أو علف ، إنه إن كان يعلم أنه مولى العبد ، لا يكره ذلك ، إنه لا بأس ، إن أخذ من علفه شيئاً من ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى عشر

فى حقوق الولد

من تزويج صحيح أو فاسد

اختلف أصحابنا فى المرأة تطلق ، فتتزوج بعد انقضاء عدتها . فتلد ولدين : أحدهما قبل تمام ستة أشهر ، منذ تزوجها الأخير ، وأحدهما بعد تمام ستة أشهر . فقال بعضهم : الولدان جميعاً للزوج الأول ؛ لأنهما حمل واحد . وقد وضعت ، قبل أن تمضى ستة أشهر ، والولد الأخير ، هو تبع الأول .

وقال بعضهم : الولدان جميعاً للزوج الأخير ؛ لأن الحمل واحد ، ولا تسكون للمرأة نساء ، حتى تنزع جميع ما فى بطنها من الأولاد ، ولم يتم وضع حملها ، حتى مضت ستة شهور ، منذ تزوجها الأخير . والأول مضاف إلى الأخير .

وقال بعضهم : الولد الأول الذى ولد قبل تمام ستة أشهر ، منذ تزوجها الأخير ، هو للأول . والذى ولد بعد تمام ستة الأشهر ، هو للزوج الأخير ؛ لأن الإجماع من المسلمين : أن الولد إذا ولد ، قبل تمام ستة أشهر ، منذ تزوجها الأخير ، ولو بطرفة عين ، وقبل مضى سنتين ، منذ فارقتها الأول .

وفى بعض القول : إلى أربع سنين ، فهو للزوج الأول ، والولد الأخير هو للزوج الأخير ؛ لأن فى الإجماع ، إذا ولدت المرأة ، بعد دخول الزوج الأخير ، لتمام الستة أشهر ، إن الولد للاحق به ، ولو بعد مضى ستة الأشهر ، بطرفة عين . وأما المطلقة أو المنيقة ، إذا لم تتزوج ، فولدها يلحق نسبه بزوجها ، إلى قبل تمام السنتين ، ولو بساعة .

وفي بعض القول : إلى أربع سنين ولو أقرت هي أن الولد ليسه منه ؛ لأن
في إقرارها بإبطال نسب وميراث ، فلا يلتفت إلى إقرارها .

وقيل : إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : أوتى بامرأة حامل ، فأراد
أن يقيم عليها الحد ، فقال له علي : إن كان لك عليها سبيل ، فليس لك على ما في
بطنها سبيل .

وقال له معاذ : ليس لك عليها حد . لأنها تلم من نفسها ما لا تعلمه أنت ،
فجاءت بولد ، وقد نبتت أسنانه . فنظر في ذلك ، فوجد مقدار السنتين .

فقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : عجزت النساء أن يضعن مثل معاذ .
لولا معاذ لهلك عمر . فألحقه بنسب الزوج الأول ، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة ،
ولا غيرهم . فكان ذلك سنة ثابتة .

وقال بعض : يلحق الولد ، إذا لم تنزوج للطلقة ، أو الميثة ، إلى ثلاث سنين
وأربع سنين والقول هو القول الأول ؛ لأنه قد حمل به المسلمون .

ومن قال بلزوم الولد ، إذا ولد اسنة أشهر ؛ لقول الله تعالى : « وَحَلُّهُ وَفَعَالُهُ
ثَلَاثُونَ شهراً » - وقال : « والوالد تِ يُرَضِّعَنَّ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » .
وكان في ذكره الحولين الكاملين للرضاع ، بأن في معنى الحمل سعة أشهر ، لتمام ثلاثين
شهراً .

وقد قال المسلمون - في الذي يموت ، وأمه حامل ، من رجل آخر - : إن
ماله لا يتقسم ، حتى تضع أمه حملها .

فإن وضعت لأقل من ستة أشهر ، مفذ يوم مات ، دخل الولود في الميراث .

وإن وضعت حملها تسعة أشهر، أو أكثر من ذلك، لم يدخل المولود في الميراث.
وقد يوجد عن بعض الفقهاء : يفتظر إلى تسعة أشهر . فإن ولدت التسعة أشهر،
دخل المولود في الميراث .

والقول الأول أكثر . وعليه العمل . وهذا إذا كانت أم الميت حاملاً ، من
زوج آخر ، والزوج حي والمرأة في ملكه .

فإن كان الزوج ميتاً ، أو مطلقاً للمرأة طلاقاً بائناً عنها . فإن وضعت حملها
لستين ، مذي يوم مات الزوج ، أو طلق ، دخل الولد في الميراث ، ولو جاءت به
لأقل من ستة أشهر ، وأكثر من تسعة أشهر .

والفرق في ذلك : أنه إذا كان زوجها معها ، يمكن أن يكون حملها ، من بعد
موت ولدها الموروث .

وقيل : إذا كان أبو الحمل حياً ، وأشهد على ترك وطء زوجته ، مذي مات العبي
فإن ولدت لأقل من ستين ، مذي مات أخوه ، دخل في الميراث . والله أعلم .

وقيل : إذا ولدت المرأة في طلاق ، لا يمكن فيه الزوج الرجعة ، لأكثر من
ستين ، مذي يوم طلقها زوجها ، لم يكن الولد للزوج ، إذا أنكره ؛ لأنها وضعت ،
لما لا تضع له النساء .

وإن كانت أخذت النفقة ، حتى وضعت . فقد قال بعضهم : يرد من ذلك نفقة
ستة أشهر ، من قبل أن الحمل لنيره . فيرفع نفقة الحمل ، لأدى ما يكون الحمل .
وقال بعضهم : إن النفقة كاملة لها ؛ لأنها كانت في العدة ، حتى وضعت .
وأنا أحب القول في النفقة ، على القولين جميعاً .

وإن كان طلاقها يملك فيه الرجعة ، ثم جاءت بالولد ، لأكثر من سنتين . ولم
تقر المرأة في ذلك ، بانقضاء العدة . فإن الولد أيضاً لا يلزمه ، إلا أن يكون أشهد
على رجعتها ، قبل إنقضاء عدتها .

وعلى قول من يقول : إن الجمع لها رجعة ، ولو لم يشهد على الرجعة ، فإنه يرى
أن الولد من الزوج ، إذا كانت المرأة على حالها .

ولو أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، أو طلاقاً مائتاً . فجاءت بولد ، بعد الطلاق
لسنتين ، أو أقل . وجاءت بامرأة تشهد بالولادة . والزوج مفكر للولد والحمل ، لم
يلزمه ما لم يعلم ، أنه خلا بها سرّاً أو علانية ، أو أصبح بيفة : أنه خلابها سرّاً
أو علانية .

وإن كان الزوج قد أقر بالحمل ، جازت شهادة امرأة على الولادة ، وثبت النسب .
وإذا كانت امرأة عند رجل ، لم يطلقها ، وجاءت بولد ، وشهدت امرأة ،
والزوج يفكر الحمل . فإن شهادة للمرأة جائزة . ويثبت النسب ؛ لأن هذه المرأة ،
لم يقع بيفه وبينها فرقة . ولم تجب عليها عدة .

وذلك إذا جاءت به ستة أشهر ، أو أكثر ، مذ دخل بها الزوج .

وقال أبو عبيدة - رحمه الله - : لو أن امرأة ، حاضت ثلاث حيض ، ثم قالت :
قد انقضت عدتي ، فتزوجت . ثم جاءت بولد ، لأكثر من ستة أشهر ، بعد ما دخل
بها الزوج الآخر ، فالولد للآخر .

وإن جاءت به ، لأقل من ستة أشهر ، مذ دخل بها الأخير فالولد للأول ،
لأنه ربما رأت المرأة ، في أيام حيضها غيضاً . فتظن أنه حيض ، وليس هو بحيض .

فإذا شهدت امرأة حرة مهملية ، على الولادة، وهو لأقل من ستة أشهر، منذ تزوجها الآخر ، لزم الزوج الأول الولد . وثبت نسبه منه .

وقد جاء الأثر الأشهر : أن الولد يلزم الزوج الأول ، كان ميتا ، أو مطلقا ، أو بائنا منه ، بحرمة إلى سنتين ، ما لم تتزوج زوجا غيره ، فتأتى بولد ، من بعد ، تزويجه بها ، بستة أشهر ، أو إقراره بالدخول ، أو بالولد ، بعد ستة أشهر ، منذ تزوجها . فعلى هذا القول يجرى في الولد .

فصل

وإذا مات الصبي عن امرأته ، قبل بلوغه ، وظهر بها حمل ، بعد موته ، إن الولد لا يلحق نسبة به . والمكاح ليس بنكاح ، حتى يبلغ الصبي ، وترضى به .

وإذا تزوج الخصى ، فطلق ، أو مات ، فهو والصحيح في الولد سواء .

وكذلك المجهوب ، إذا كانا ينزلان الماء الدافق .

وإن كانا لا ينزلان ، فلا يلزمهما الولد ، ويكونان بمنزلة الصبي ، في حكم الولد والعدة . ورب خصى ينزل ويكفح .

وامرأة المجذون ، بمنزلة الصحيح في العدة ، وفي لحوق الولد .

وإذا توفي الرجل عن أم ولده ، فجاءت بولد بعد موته ، لأقل من سنتين ، فإنه يلزمه .

وكذلك إن أعققها ، ولم تتزوج ، فإنه يلزمه ، لأقل من سنتين .

فصل

في رجل ، سباه للعدو ، وسببت ابنته ، من بعده . وتزوجها ، ولم يعلم أنها ابنته ، حتى ولدت منه . ثم بان له ذلك ، فلها الصداق ، بما استحل من فرجها . والولد ولده . . ولها الميراث بالقرابة . ولا ميراث لها منه بالزوجية .

وقيل - في رجل ، تزوج امرأة ، ولم يدخل بها وطلقها . وتزوجت زوجاً غيره ، وظهر بها حمل ، عقد زوجها الآخر فقالت : إن حملها من زوجها الأول . وأنكر الزوج الأول ذلك .

قال : إذا علم أن الزوج الأول ، كان يدخل عليها ، أو قامت بذلك بيعة ، ألزم للولد ، إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر ، مذ تزوجها الأخير . وأقل من سنتين ، مذ طلقها الأول ، على معنى أصولهم . وإن لم تقم بذلك بيعة ، فالولد ولدها ، ولاحد عليها .

وقيل في رجل ، له نرية يطؤها . ثم ترك وطأها ، وأشهد على ذلك ، واستعبرأها بمحضنتين . وهي في ملكه ، وأنت بولد ، فيما دون ستة أشهر ، لزهه الولد .

وقيل : يلزمه الولد ، إذا ولدته ، لأقل من سنتين .

وإن باعها ، ثم أنت بولد ، فيما دون ستة أشهر ، لزمه الوالد . فيما بينه وبين الله ، إرفى الحكم .

وكذلك لو زوجها ، بعد أن ترك وطأها واستعبرأها . وولدت لأقل من ستة أشهر ، لحق الولد بالسيد الذي زوجها .

وأما إذا أعتقها ، ولم تتزوج بعد الدق ، وولدت لأقل من سنتين . وقد استبرأها . وأشهد على ترك وطئها ، فالولد ولده . ويلزمه فيما بينه وبين الله وفي الحكم .

ولو قالت هي : إن الولد ليس له ولده ، لم يقبل قولها ، ولم يكن ذلك حجة ، في نفي الولد من أبيه . ولا يبطل حق الولد من أبيه ، ولا حق أبيه منه .

ومن تزوج امرأة ، فوجدها حبلى . فقالت المرأة : هو منه ، كان يدخل عليّ سرّاً ، أو علانية . وأنكره الزوج . فإن أقامت المرأة بيّنة : أنه كان يدخل عليها سرّاً ، أو علانية ، ألزم الولد ، إن ولدته لأكثر من ستة أشهر ، منذ ملكها . وإن ولدته لأقل من ستة أشهر ، فالولد ولدها . ويدرأ عنها الحد بالشبهة . وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل أقر أنه وطئ جاريته ، فجاءت بولد ، أنه يلزمه ، إذا لم يكن لها زوج . وإن تزوجها زوج ، بغير رأى سيدها ، فالولد للسيد . وهذا ليس بزواج ، إذا تزوج ، بغير رأى سيدها .

وقال الشيخ أبو إبراهيم الأركوى ، والشيخ أبو محمد البهلى - رحمهما الله - : إن الولد يلحق من الفكاح الفاسد ، كما يلحق من الفكاح الصحيح . ألا ترى أن من تزوج ذات محرم منه ، مثل أمه ، أو ابنته ، أو أخته ، أو أحد من ذوات الصبر . وهما جاهلان بالنسب والحرمة ، أو جاهلان بالحرمة ، وعالمان بالنسب ، أو عالمان بالحرمة والنسب . فإذا كان على سبيل التزويج ، وجاءت بولد ، فالولد ولده . كذا يوجد عن أئمة الحسن - رحمه الله .

ومن قال لولدين له ، من امرأة ، ولدا في بطن واحد - : أحد كما ليس مني ، فإنهما يلزمانه جميعاً . ويلاعن امرأته ، ويفرق بينهما .

وقول : يلزمه الولدان ولا امان بينهما ، حتى يرميها بالزنا .

ومن تزوج امرأة ، وأغلق عليها باباً ، وأرخى عليها ستراً ، وطلقها . فلبنت زماناً ، ثم استبان حملها . فقالت : إني أقررت أنه لم يمسنى ؛ لأنه طلقني . خشيت أن يقول الداس : إنها مطلقة . وقد مسنى ، وهذا ولده . وأنكر الرجل . قال : الولد ولد الرجل . ولا حسد عليه ؛ لأن المرأة قد أقرت من قبل أنه لم يمسها .

واختلاف في المرأة تطلق . فتمتد ثلاث حيض ، وتزوج . فقلد ستة أشهر ، منذ تزوجها الأخير .

فقول : إن الولد هو ولد الأخير ، إذا ولد لتمام ستة أشهر ، أو أكثر .

وفي بعض القول : إذا تحرك الولد ، في بطن أمه ، قبل الوقت المعتاد فيه الحركة للولد ، من وطء الأخير ، بلا شك ولا ريب ، في ذلك - فالولد للأول . والقول الأول أكثر . وأصبح لثبوت الأصل ، في نسب الولد - وإذا ثبت نسبه من الزوج الأخير ، فلا يصح انتقاله إلى نسب الأول ، ولو أقرت للمرأة والرجلان جميعاً بذلك .

وأما إذا لم تجد المرأة حركة الولد في بطنها ، إلا بعد الوقت الذي يمكن فيه حركة الولد ، من وطء الأخير ، ووضعته لأكثر من ستة أشهر ، مذ دخل بها الأخير ، فالولد ولد الأخير . ولانعلم في ذلك اختلافاً .

وإذا قالت المرأة : إن الولد ليس هو من زوجي . وقال الزوج : هو ولدي ، فالولد ولد الزوج . وعليها الحد ، إذا وضعت حملها .

وإن لم تصرح بالزنا ، وزعمت أن الولد ليس هو من زوجها . وإنما غلبت ، وأكهرت على نفسها ، فالولد ولد الزوج ؛ لأنه صاحب الفراش ، وهو ولدها ؛ لأنه خرج من بطنها .

وإن صرحت بالإقرار بالزنا ، وأن الولد ليسه من الزوج فإن أقر به الزوج ، فهو ولده . وعلى المرأة الحد : الرجم ، أو الجلد وقيل - في امرأة ، كآبرها عبدها ، فوطئها . فولدت منه ولداً . فإن الولد ولدها ، يرثها وتروثه . والمبند عبدها . لها بيعه ، واستخدمه .

ومن جواب أبي عبد الله - رحمه الله - في المرأة ، إذا ادعت أن هذا الولد الذى فى يدها ، هو ولدها من فلان . وهى زوجته ، وإن كانت مطلقة . فالقول قولها فى ذلك ، إذا كان الولد حياً : إنها ولدته ، وهى فى حبال الزوج . وليس عليها أن تأتى بقبالة ، تشهد أنها ولدته ، فى حباله .

وإن أقر الزوج : أنه ولدها ، وانتفى هو منه ، ولم يرمها بالزنا ، فالولد ولده . ولا ملائنة بينهما ، إذا كان قد دخل بها ، وهى امرأته . ولا يفرق بينهما .

وإن رماها بالزنا ، لاعنها ، والولد ولده . وورق بينهما . ولو كان حياً وطلقها ، فجاءت بولد ، لأقل من سنتين ، منذ يوم طلقها . وقالت : إنه ولدها . وقال مو : إنه ليس بولدها . فعليها أن تأتى بالقبالة : امرأة عدلة ، تشهد بأنها ولدته ، قبل تمام السنتين . ويثبت نسبه منه .

وإن أقر أنها ولدته ، وقد خلا لها أكثر من سنتين ، منذ طلقها ، فعليه

البينة .

ولما مات الزوج، وأنكر الورثة ذلك الولد، ثبت عليهم ما كان يثبت عليه،
في حياته .

فلذا أقامت المرأة البيئة على صحة النكاح ، وأن الزوج مات ، وهي في حباله ،
فإن الولد يلحقه . وليس في هذا عليها أن تأتي بقالة ، تشهد بالولادة .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل تزوج صبية ، لم تبلغ ، ولا بلغ أترابها
فدخل بها ، ثم غاب عنها سنة ، أو أكثر . ثم قدم ، وقد جاءت بولد ، غيرت
التزويج ، أو رضيت به زوجاً ، إن الولد يلحقه ، إذا دخل بها . وهي قد صارت
بحد ، من يلد مثلها . ولا ينظر في غيبة الزوج ، إذا صح الزواج ، فيما يمكن
وجوب حكم الولد بحال .

وقيل - في امرأة ، ركبت في سفينة ، وهي حامل ، فكسرت السفينة ، وغرق
من كان فيها ، فوجدت هذه المرأة ميتة بالساحل ، من بعد أيام . وتحتها ولد حي ،
إنه لا يكون ابنها ، ولا يرثها . ولا ينسب إلى أبيه ، ولا إليهما ، إلا أن أن يصبح
ذلك بالبيئة المادلة ، أنه ولدها .

واختلف في المرأة ، إذا ادعت ولدًا ، ولم تصبح لها الولادة به .

فقول : إنه لا يلحق بها ، على سبيل الإقرار بالولد .

وقول : يلحق بها ، كما يلحق بالرجل .

ومن تزوج امرأة ، فجاءت بولد . فقال الزوج : تزوجها منذ أربعة أشهر .

وقالت هي : تزوجني منذ سنة ، إن القول قولها .

وعن سعيد سعيد بن قريش - رحمه الله - في رجل ، تزوج امرأة ، فأنث
بولد ، لأقل من ستة أشهر ، وأقر أنه ولده ، إنه يلزمه بإقراره . ويلحق نسبه .
وإن لم يقر به ، لم يلزمه ، ولا يلحق به .

والذي يجمع امرأته ، ويمزل عنها الماء فتلد ، فالولد لازم ، ولاحق به .
ومن غاب عن زوجته ، بعد أن دخل بها إلى شيء ، من البلدان البعيدة ،
من وراء البحر ، فولدت زوجته بعده أولاداً ، أو ولدأ بعد ولد .

قال : أما الولد الأول ، فلاحق بالزوج ، بلا اختلاف .
وأما الأولاد الآخرون ، ففهم الاختلاف . بعض أحقهم بالزوج ، بالسفة^(١)
لقول النبي ﷺ : الولد للفراش .

وبعض يرى أنه لا يلحق به ، بعد وضع الولد الأول ؛ لأنه في التمارف ،
لا يمكن وصول الزوج ، من البلد البعيد ، حيث لا يعلم به أحد .

وإذا كانت امرأة حامل ، فسأنت وقد خرج بعض ولدها ، وهو حتى لم يتم
خروجه ، فإنه لا يخرج من بطنها . فإن مات في بطنها ، ولم يعرف ذكر أو أنثى .
فمن موسى بن علي - رحمه الله - أنه يرشها ، فيكون له نصف ميراث ذكر ،
ونصف ميراث أنثى .

وإن ولدت امرأة المحبوب أو الخصى أو العيين ، فالولد يلحقهم بالسفة
للفراش .

(١) أخرجه الربيع والبخارى وغيرهما ، عن عائشة .

ومن تزوج امرأة ، على شهادة الله عز وجل وملائكته ، ولم يشهد بذلك أحد من العباد . فهذا نكاح حرام ، لا يثبت . والولد ولده . وأما الصداق ، فإن كانت هذه المرأة ، تعلم أن هذا التزويج لا يجوز ، فلا صداق لها . وإن كانت لا تعلم ، فلمها صداقها عليه ، بما نال منها .
وإذا تزوجت زوجة المفقود ، في أربع السفين ، وجاءت بولد ، فالولد ولد المفقود .

وقيل - في عبد ، له زوجة حرة ، مات له أخ حر . فإن ولدت زوجته ولداً ، لأقل من ستة أشهر ، مذ مات أخوه الحر ، ورثه ولده . وإن مات عنها ، أو طلقها أو بانت منه ، ورث ولده أخاه إلى سنتين .
وقيل : إذا قذف الرجل الجنازة ، في إماء ، واحتملتها زوجته ، ثم حملت من تلك الجنازة ، إن الولد لا يلحق به .

والملقة إذا أقوت : أن عدتها قد انتقضت ، ثم جاءت بعد ذلك ، أتت بولد في سنة ، أو سنتين ، إنه يلحق المطلق ، ما لم يصح أنها تزوجت بآخر ، حاضرت ، أو لم تحض .

وتيل - في امرأة ، نعى إليها زوجها ، بمعنى الموت ، فاعتسدت وتزوجت ، وولدت من الزوج الأخير . وصحت حياة الأول ، أو قدم بنفسه ، إن حكم الولد للأخير . والمرأة امرأة الأول .

فإن خرجت من الزوج الأول بموت ، أو فراق ، ففي تزويج الآخر بها اختلاف . ونحب أن لا تحمل له .

وقيل في رجل ، زوج ابنتين له بزوجين ، فزنت كل واحدة منهما غير زوجها
ووطئتهما . وحملتا منهما ، إن كل واحد منهما يلحقه نسب ولد المرأة التي وطئها ،
ويعتزل كل واحد منهما زوجته ، - حتى تضع حملها ، من وطئ الآخر ، أو تنقض
عقدتها ، إن لم يكن بها حمل .
فإن بانبا من زوجيهما ، واعتدتا - ففي تزويج الواطئين بهما - على العاط -
اختلاف .

وأكثر القول : أنهما لا تحلان لمن وطئهما بالغلط . والله أعلم .

فصل

وقيل في صبي ، في يد رجلين ، يدعيانه جميعاً : أنه ولدهما . ولا يصح أحدهما
على ذلك اليمين ، إن أمره يكون موقوفاً إلى بلوغه . ويؤخذ أن نفقته وكسوته . فإذا
بلغ ، فأيهما أقر به ، أنه أبوه ، فالقول قوله ، إذا لم يدعي أنه من وطئ امرأة
واحدة ، يدخل فيما بينهما في ذلك سبب ، يحتمل أن يكونا أبويه جميعاً . وإنما
ادعياه من امرأتين ، كل واحد يدعيه ، من وطئ امرأة غير الأخرى ؛ لأنه
لا يمكن أن يكون ابناً لهما جميعاً ، من امرأتين .

فإن مات الولد قبل بلوغه وإقراره ، لم يحكم لهما ، ولا لأحدهما منه
ميراث .

وإن مات أحد الرجلين ، أوقف للصبي ميراثه إلى بلوغه . ويكون وارثاً مع
الورثة ؛ لأنه قد أقر : أنه ابنه خالهما .

وكذلك إن مات الرجلان جميعا . فإذا بلغ ، فبأى الأبوين ، أقر أنه أبوه ،
حاز الميراث منه .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في امرأتين ، ولدتا في موضع واحد .
وعندهما قابلة ، فولدت إحداهما غلاما ، والأخرى جارية ، ولم تدر القابلة ،
ولا المرأتان ، لمن الغلام أو الجارية منهما ؟

قال : إن كانت المرأتان ، أخذت كل واحدة منهما واحداً ، وصار في يدها
أو أخذت إحداهما ، ولم تأخذ الأخرى . فقد قوّل عن موسى بن أبي جابر
- رحمه الله - في هذه المسألة : إن كلا منهما ، أولى بما في يدها منهما .

وإن كانت المرأتان ، لم يمرضا للولد ، ولم تعرف إحداهما أيهما ولدها ،
ألزماه جميعاً . ومرضاهما جميعاً . ويكونان محرماً لهما جميعاً ، وأخوين من
الرضاعة ، ويرثانهما جميعاً . ويرث الولدان من كل واحدة منهما نصف نصيب
ذكر ، ونصف نصيب أنثى . وترث والدتان ، من كل ولد منهما ، ميراث أم ،
ويكون بينهما نصفين . وهذا على قياس ما وجدنا عن محمد بن محبوب - رحمه الله - .

وقيل في رجل هلك ، وله ولد وعبد ، ولم يعرف الولد من العبد ، ولم تصح بينة .
ففي الحكم ، أنهما ولداه ، يرثانه جميعاً ، يرث ولد . ويكونان في الحكم سواء .
ويذكر عن أبي اللؤثر - رحمه الله - في يهودية ونصرانية ومجوسية ومسلية ،
ولدت كل واحدة منهن غلاما ، في أرض مفازة . ولم تعرف كل واحدة منهن
ولدها من سواء . فإن الإسلام أولى بهم ، ويجبرون عليه ، إذا بلغوا . ومن لم
يسلم قتل . والمسلم يرثونه ويرثهم . وهم بغيره .

وفي بعض القول : إن المسلم لا يرثهم .

وفي بعض القول - عن القاضي أبي زكريا يحيى بن سعيد - قال : سألت رجل من نخل ، وأنا بالسباق ، عن امرأة ، خرجت من عقد أهلها حبلى ، فوجدوها ميتة ، وصبى على صدرها . ولم يعلم أنه ولدها أم لا ، ولم يحضرها أحد ؟ قال : فأجبت فيها أن الولد لا يلحق بها ، ثم قال : ثم رفع إلى أنه : يوجد في كتب أبي محمد نجدة بن الفضل الفخري ، أن الولد يلحق نسبه بها ، ولا يلحق زوجها الذي حملت منه . فعجبت من ذلك ، حتى لقيت أبا بكر أحمد بن محمد ابن أبي بكر الساملي . فحفظ فيها : أنه لا يلحقها ، ولا يلحق زوجها . والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل ، تزوج امرأة ، ولم يدخل بها ، ولا صحت له الخلوة معها ، فجاءت بولد ، لأكثر من ستة أشهر ، إنه لا يلزمه الولد ، حتى تصبح الخلوة معه بها ، أو يقر بها ، في ستة أشهر فصاعداً . ومن بعد التزويج .

وإن صحت له الخلوة بها ، ولم يجامع ، أو جامع ولم ينزل ، فالولد واده ، إذا جاءت به لستة أشهر ، فصاعداً بعد الخلوة . ولا ينفقه إنكاره في الحكم . وأما فيما بينه وبين الله ، فلا يلزمه .

ومن جامع جماعاً ، يوجب الفسل ، فالولد وله ، على حال ، أنزل ، أو لم ينزل .

وإن قفى حاجته في بدنها ، في سائر الجسد ، فسالت الذففة ، فذخات الفرج ،

ولم يجامع . فجاءت بولد لسته أشهر ، أو أكثر ، منذ دخل بها ، فالولد يلزمه ، إذا كانت ثيبا .

وإن كانت بكرآ ، ففي لزوم الولد له اختلاف .

وإن سالت الطفلة ، حتى دخلت أول الفرج ، ولم يعلم هو أنها أوجلت إلى والج الفرج ، أم لا ، وادعت هي أنها قد ولجت . فجاءت بولد ، لسته أشهر ، أو أكثر ، منذ ذلك الوقت . فإذا صح معه ، أنها قد دخلت الفرج ، لزمه الولد ؛ لأنه قيل : إن الفرج ينشف . وما لم يصبح معه ذلك ، فالله أعلم ، لا ألزمه في الحكم ، ما لم يصبح . وما أولاه في الشبهة ، في هذا . ولا يحب له أن يقر به ، على القطع ، أنه ولده . ويورثه ماله ، على هذه الصفة . [ولا يحب له أن ينكره . ولكن يقول : اشتبه على أمره ، ودائن لله تعالى ، بما يلزمى فيه . ويسعه ذلك في السريرة .

وإن سكت ، ولم ينكر دعواها . ولم يقر به ، فيما لا يسعه الإقرار به ، وسعه ذلك . إن شاء الله .

وإن أصابته الجنابة ، فشمها بخرقه ، أو بشيء من الأواني . فأخذت هي ذلك الذى فيه اللبطة ، وأدخلته في فرجها ، فحملت . وجاءت بولد ، لسته أشهر ، أو أكثر .

فأما في الحكم ، فإذا جاءت بالولد لسته أشهر ، منذ خلا بها ، فيلزمه في الحكم .

وأما فيما بينه وبين الله ، فلا يبين لى أنه يلزمه ، إذا كان ذلك من غير فعله . والله أعلم .

فصل

يروى عن هاشم - رحمه الله - أنه قال : إن النطفة تبقى ، في رحم المرأة أربعين يوما نطفة ثم تصير علقة أربعين يوما ، ثم تصير مضغة ، ثم تبقى مضغة أربعين يوما . فذلك أربعة أشهر ، ثم تنفخ فيه الروح ، على أربعة أشهر . هكذا قيل . والله أعلم بالغيب ، وما تسكنه الأرحام . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثاني عشر

في الإقرار بالولد

من زنا أو تزويج

وقيل في رجل ، أقر بولد من زنا ، وصدقته أم الولد .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : إنه لا يلحق بهذا الرجل ، وله الحجر ، إن كان محصناً ، والجلاء إن كان غير محصن ، كما قال رسول الله ﷺ : الولد للفراش وللماهر الحجر . والفراش هو السيد ، أو الزوج .

وإن أقر أنه ولده ، وأقرت بذلك أمه ، واجتمعا على ذلك ، فهو ولده ، كما أقر ؛ لأنه قد يمكن أن يتزوجها في السريرة .
فإذا أقر به وصدقته أمه ، لحق به وبنسبه ، وتوارثا . وهذا إذا لم يقل : إنه من زنا .

وقال بعض المسلمين : إذا أقر الرجل بولد من زنا ، وصدقته أمه ، إنهما يصدقان على نفسيهما . ولا يصدقان على الولد . ويكون الولد تبعاً لهما . ويرثهما . ولا يلحق نسب به بنفس أبيه .

ومن زنا بامرأة ، فليس له أن يقر : أن ولدها منه .
ومن أقر بولد من زنا ، فإنه لا يرث ، ولا يزوج الحرمة . ولا يأخذ من الدم .
وعن محمد بن الحسن - رحمه الله - : ومن قال : فلانة زوجتي ، لى منها ولد وأولاد . فن ادعته أنه منى ، فهو ولدى . إن إقراره ثابت عليه . فن ادعته من أولادها ، أنه ولده ، ولم يكن لها زوج ، تلد على فراشه ، لحقه نسبهم .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - : إن ولد الزنا يلحق بالأب ، إذا أقر به .

وقال بعض الفقهاء : لا يلحق بولد الزنا .

وإن اجتمعت امرأة ورجل ، على الحرام ، إلى أن ولدت منه ، ولم يكن بينهما تزويج ، من أول أمرهما إلى آخره . ويظهر إلى الناس ، أنه تزوج بها ، وولدت منه ، على هذا الاجتماع ، فهو لاحق بأبيه .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في امرأة ولدت ، وليس لها زوج . وأقر رجل بذلك الولد ، إنه يرث الرجل الذي أقر به . والرجل لا يرث الولد ، إن مات ، وهو صبي ، إلا أن يبلغ ، فيتم ذلك فإنهما يتوارثان .

وإن مات هذا الرجل ، وله أولاد ، غير هذا الصبي الذي أقر به ، فورثوه جميعاً ، ثم مات الصبي الذي أقر به . هل لإخوته أن يرثوه ؟

قال : يرثون منه ، ما ورثه من أبيهم ، إذا مات ، وهو صبي . ولا يرثون من ماله ، الذي استفاده ، من غير أبيهم .

وقد جاء الأثر ، بجواز الإفراز بالوالد والوالدين ، في أسباب الميراث .

وجاء عن النبي ﷺ : أن الولد للفراش ، وأن للعاهر الحجر .

وأجمع أهل العلم : أن الفراش هو الزوج والسيد الذي يوطأ . والعاهر : الزاني ثم اختلفوا في الإفراز بالولد من الزنا .

فقول : يجوز الإفراز بالولد من الزنا ؛ لأنه ولد . ويجوز به الإفراز .

وقول : لا يجوز الإفراز بالولد من الزنا ؛ أقول النبي ﷺ : الولد للفراش ،

وللعاهر الحجر .

وقول : يجوز إقرار الرجل بالولد من الزنا ، إذا لم يكن للمرأة زوج .
وقول : إذا كانت المرأة معروفة بالسفاح ، لم يلحق ولدها بأحد ؛ لأن منبت
الولد مباح .

وأما إن كانت متخذة خدناً ، مقطوعة إليه ، لحقه ولدها ، لأن الخلدن غير
المساختة ، وإن كان كله حراماً ؛ لقول الله عز وجل : « غَيْرَ مُسَانِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي
الْأَخْدَانِ » .

وعن أبي علي الحسن بن أحمد - في رجل ، زنا بامرأة ، فأنت منه بولد ، إن
عليه أن يعترف به ، إذا كانت مساكنته لها حللاً .

فإن كانت مساكنته لها حراماً ، لم يكن له أن يعترف بولدها .
وقال أبو محمد : اختلف أصحابنا في المرأة تزني ، ولها زوج ، وينسب
عنه زناها .

فقال بعضهم : ليس على زوجها لها حق ، إذا خانت في فرجها .
وقال بعضهم : لا أبطل صداقها عنه ، إذا استقر عنه زناها .
واتفقوا على إبطال حق المرتدة عن الإسلام . وهو اتفاق من الأمة . ومن
أبطل صداقها ، رد حكمها ، كالموتدة قياساً .

واحتج من أوجب الصداق للزانية ، بقول النبي ﷺ - للرجل الذي لاعن
زوجته . « مالي يا رسول الله الذي سقته إليها » - قال : إن كنت صدقت بما أصبت
حكما . وإن كنت كذبت كذبت عن ذلك أبداً .

واختلفوا أيضاً فيمن أقر بولده ، لم يثبت ولادته منه .
فقول : إانة بمنزلة من ثبتت ولادته منه ، في الحكم الظاهر ، من طريق الزوجية
أو ملك اليمين . ويلحق نسبه ويرثه .

وقول : لا يثبت إقراره : أنه ولده إلا ميراثه منه ، وميراثه من وراث أباه ،
بما ورث من أبيه . ولا يرث غير ذلك ، من أولاد من أقر به ، ولا من عهيقته ،
ولا من أحامه . ولا يلحق نسبه . وإنما هو بمنزلة من أقر بجزء من ماله غيره .
وكذلك لا يدخل في الرموم ، ولا في التزويج ، من أولاد المقر .

وإن بلغ الولد ، وصديق أباه على إقراره : أنه ولده ، فالولد أيضاً مدع بتصديقه
لمن أقر به ، كما كان المقر مدعياً ، في إقراره على غيره ، ممن يرثه من أولاده وغيرهم ،
إلا من صدقه على ذلك منهم .

ومن قل : هذا ولدى من زنا ، فإقراره غير ثابت . والولد لا يلزمه .
وإن قال : هذا ولدى من امرأة ، لها زوج ، كان الإقرار مردوداً .
فإن أشهد جماعة على نفسه : أن هذا الولد ولده من صلبه ، وهو الولد الذي
أقر به أولاً : أنه من زنا ، فالإقرار الأول يبطل الإقرار الثاني .
وأجمعوا على أن من أقر بولد ، ولم يقل : إانة من سفاح ، ولا من نكاح ،
أن الولد ولده .

واختلفوا فيه ، إذا صح هذا الإقرار ، أنه ولد من زنا .
فقال الجمهور منهم : إن الإقرار هو الأول ، وهو ولده .
وقال القليل منهم : إن الإقرار غير ثابت ، إذا صح أن هذا الولد من زنا .
ومن زنا بامرأة سرّاً ، ثم أشهد على تزويجها ، وولدت له أولاداً ، إن نسبهم

يلحق به . ويرثهم ويرثونه ؛ لأن الولد يلحق من النكاح الفاسد ، كما يلحق من النكاح الصحيح .

واختلقوا في الذي يفتصب امرأة ويطؤها ، وتلد منه .

فقول : يلحق نسبه به ، إذا أقر به .

وقول : لا يلحق به . وذلك إذا كان المرأة زوج ، ولم يقطع بها عن زوجها . وكذلك إن تزوج امرأة ، من المحرمات عليه بالنسب ، أو الرضاع ، أو نظر ، أو مس ، أو وطء ، فولدت على فراشه ، بسبب أحكام النكاح ، لحقه الولد ، وثبت عليه وله ، فيما يجوز الولد على الوالد وماله .

وإن اغتصب ملك من الملوك ، مملكة ملك آخر ، واحتوى على جواريه ؛ فوطئهم ، وحمل منهم ، فالجوارى وأولادهن ، يملكون لأربابهن .

وعلى قول من يقول : إن أولاد الزنا يلحقون بأبائهم ، فهم أولاد هذا الفاسد وهم ممالك ، على سبيل ما يجب ، في أولاد الممالك .

وسئل بعض الفقهاء ، عن رجل وطئ امرأة حراماً . فلما علم أهلها بذلك ، زوجوه إياها ما ولد لها . هل يلحق نسبهم به ، إذا ظنوا أن ذلك جائز ؟

قال : نعم ؛ لأن هنك سبب تزويج .

وإن اكتسب أولاده منها مالا ، فله فيهم ، وفي مالهم ، ما للوالد في الولد وماله . ويكون أولاده المذكور أولياء ، لمن هو ولي له ، من النساء ، في التزويج . ولا يسمه إنكارهم .

وأما إن أخذ رجل امرأة حراماً ، بغير سبب تزويج ، وبسما في منزله . فولدت منه أولاداً . وأراد التوبة . فقيل : بالأولاد اختلاف .

ويعجبني - إذا كان مستخلصا بها لنفسه، ولم يكن لها زوج، واتخذها خذنا،
دون غيره - : أن يلحقوا به . ويكونون أولاده . ويجوز له عليهم . ويجوز عليه
لهم ، ما يجوز للآباء ، على الأولاد . وللأولاد على الآباء . وإن كانت مشتركة له
والغيره ، على وجه الزنا ، لم يعجبني أن يلحقوا به ؛ لأنه لا يدري أنهم منه ،
أو من غيره .

فعلى قول من يثبت له الولد في الحكم ، لم يحز له إنكارهم .
وعلى قول من لا يثبت له الولد في الحكم ، فلا يوجب عليه الإقرار بهم .
وإن أقر بهم ، لحقه نسبهم بالإقرار بهم ، ولو لم يصح اللوطاء ، ولم يقر به .
والله أعلم . وبه التوفيق .

للقول الثالث عشر

في حقوق الولد من الإمام

قيل : وأجمعوا على ثبوت نسب ولد الأمة من سيدها ، إذا أقر بوطنها ؛ لأن السيد فراش كالزوج .

وإن كان اشتراها ، ومعه ولد ، وادعى أنه ولده ، ولم يكن لها بعل ، ولم يثبت للولد نسب ، يلحق به ، قبل قوله ، في ذلك ، وحكم له به . وإن كان لها بعل ، لم يقبل قوله .

وإن كان للمولود أخ ، ولد معه ، في بطن واحد ، ألحق به . وحكم عليه به ، ولو أنكره هو ؛ لأنه يستحيل أن تحمل المرأة ، في وقت واحد ، من رجلين ، إذ الرحم لا يقبل نطفتين مختلفتين ، في حال واحد ، إذا وضعتهما ، في وقت واحد ، أو ليلة واحدة ، أحدهما في أولها . والثاني في آخرها ، على ما تجرى به عادات النساء ، من وضع الحملين .

وإن أقرت أمة بولد ، أشد سيدها . وكان سيدها يفشها ، لم يقبل منها . لأن النسب لاحق للولد ، فإقرارها لا يزيل ما ثبت للولد .

وإن ادعى سيدها أنه كان يهزل عنها ، لم يقبل معه .

وإن أنكر السيد الوطاء أصلا ، وأنت أمتة بولد . ففقاء السيد عن نفسه ، إن ولدها لا يلحق به . ولا يمين في ذلك .

وإن أقر بوطء الأمة ، أو علم أنه وطنها ، فأتت بولد ، بعبد مملوكها لستة أشهر ، ألحق الولد به . فإذا نفاه ، لم ينتف .

ومن باع جاريته لآخر ، فولدت مع المشتري ولدين : أحدهما لأقل من ستة أشهر بيوم ، والآخر لأكثر من ستة أشهر بيوم .
قال أبو زياد : الولدان للبائع ، وينتمض البيع .
وقال أبو عبد الله : الولدان للمشتري .
وإن ادعاهما للمشتري ، ونفاهما للبائع ، فهما أبناء المشتري .
وإن نفاهما للمشتري ، وادعاهما للبائع ، فهما أبناء البائع .
وإن نفاهما جميعاً ، أو شكاً فيهما ، فهما عبدان للمشتري ، وأمهما أمة له :
ومن وطئ جاريته ، فأولدها ولداً ، ثم تركها . وقد أقر بولدها ، الذي ولدت منه ، مع الحاكم ، أو شاهدي عدل ، ثم ولدت الجارية ، بعد ذلك أولاداً ، فأنكرهم سيدها . وأنكر الوطاء ، بعد الولد الأول . وقالت الجارية : كلهم أولاده ، لم يطأني غيره .

فمن أبي زياد : إنه إذا أقر بوطئها ، من قبل ، فالأولاد أولاده . ولا يقبل قوله : إنه ترك وطأها . ويلزمه الأولاد كلهم ، بإقراره الأول ، إذا لم يزوجها .
وإن أراد ترك وطئها ، فليشهد شاهدي عدل : أنه قد ترك وطأها . فإن ولدت ولداً ، بعد ذلك ، قبل مضي ستة أشهر ، منذ يوم أشهد ، فالولد ولده .
وإن ولدت ، لأكثر من ستة أشهر ، فالولد ولدها ، إلا أن يقر به .
وقول : إن الولد يلحقه ، بعد الإشهاد ، إلى سنتين .
وقول : أكثر .

وقول : ما لم يزوجها ، كانت بالغة ، أو صبية ، أنزل عقد جماعها ، أو لم ينزل .

وإن مس فرجها بفرجه ، فحكمه حكم الإشكال ، إذا لم يدر ، للثقي
الختانان ، أم لا .

ومن أحل لرجل جاريته ، فأصابها ، فولدت منه ، فلا تحمل له . ويلحق به
للولد ، ويؤدى لسيد الأمة قيمته . ويدراً عنه الحد - بذلك .

وروى عن عمر - رحمه الله - أنه قال : بلغني أن رجالاً منكم ، يمزلون عن
إمائهم ، عند الوطء . فإذا حملت الجارية قال : ليس للولد منى . والله لو أوتى
برجل ، فعل ذلك ، لألحقت به ولدها . فمن شاء فليعزل . ومن شاء فلا يعزل .
ففي هذا الحكم ، ما يدل على جواز العزل عن الإمام . وكان الرجل في الجاهلية ،
إذا كان له ولد من أمة ، استعبده .

وقال في رواية أخرى : من وطئ وليدة له ، فالولد له ، والضياع عليه .
وفي رواية أخرى : أيما رجل وطئ جاريته ، فولدت ولداً ، ألزمناه إياه .

فصل

ومن اشترى أمة ووطئها ، وولدت منه أولاداً . ثم استحققت منه الأمة ،
بوجه حق . فالولد ولده ، بانفاق الأمة على ذلك . وعليه قيمة الولد ، يوم ولد ،
لمن استحقها .

وإن أقر رجل بوطء أمة له ، حكم عليه بالولد منها . وهي في ملكه .
وإن باعها ، وظهر بها حمل . جاءت بولد ، في وقت ، يلحق فيه النسب
بالبائع . فالبيع باطل ؛ لأن بيع الأمة ولدها صفقة واحدة ، لا يجوز ؛ لأن الولد حر .

ومن باع جاريته ، فأعتقها المشتري . ثم أتت بولد ، لأقل من سنتين ، أو على رأس السنتين . فأخاف أن يلحق الولد للبائع ، إذا ادعاه ، أو أفر بالوطء .

وإذا حبلى الأمة عند الرجل ، ثم باعها المشتري ، فولدت عبده ابنًا . ثم مكثت عنده ستة أشهر ، ثم ولدت ولدًا آخر ، من غير زوج ، فادعى البائع الولدين جميعًا ، فإنهما ابناه . وترد الأمة ، وتسكون أم ولده . ويرد الثمن على المشتري .

وإن كان ادعاهما المشتري ، فهما أبناؤه البائع . ولا يثبت من المشتري . والله أعلم .

فصل

ومن تزوج أمة قوم ، على أن أول ولد تلده ، فهو حر . فولدت ولدين ، في بطن واحد . ولم يعرف المتقدم منهما ، فهما حران . وما ولدت بعدهما ، فهما عبيد . ولا يجبر أرباب الأمة على بيع أولاد أمتهم .

وأجمع أهل العلم : على أن المولى والمجنى ، إذا تزوج أحدهما أمة ، إن أولاده منها عبيده .

واختلفوا إذا تزوجها العربي الحر .

فقال قوم : إن أولاده من الأمة أحرار ، ويقومون عليه . ويشترتهم من سيد الأمة .

وقال قوم : إن أولاده عبيده .

ومن تزوج أمة ، ثم اشترى نصفها ، فجاءت بولد لستة أشهر ، منذ يوم اشترى نصفها ، أو لأقل ، أو لأكثر . فالولد لازم له ، إلا أن يجيء به لأكثر من سنتين ، منذ اشتراها ، إذا كان قد دخل بها ، من قبل أن يشتري نصفها . وليس له أن يطأها ، حتى يستخلصها . والله أعلم .

فصل

ومن تزوج صبية مراهقة ، ودخل بها ، ثم طلقها ، فجاءت بولد لستة أشهر ، إلى سنتين ، فإنه يلحق به ، ما لم تتزوج ، إذا كانت شبهة ، لأنه ربما تحمل المرأة قبل أن تمضي .

وأما الصبي إذا تزوج بصبية ، أو بالغة ، فجاءت بولد ، إنه لا يلحق به ، ولو أقر الصبي بوطئها ، أو بالولد ، إلا أن يقر به ، وهو في حد من يقبل قوله .

فصل

وقيل في رجل ، زوج جاريتة برجل . فجعل الرجل يطؤها ، والزوج يطؤها ، حيث لا يعلم المولى ؛ لأنه حاه منها ، ولم يطلقها الزوج . فالولد للزوج ، ويعتقون بإقرار السيد : أنهم أولاده .

وإن وطئها البائع والمشتري ، فجاءت بولد لسنة أشهر ، فمذ اشتراها المشتري ، فالولد ولد للمشتري .

وإن جاءت به ، لأقل من ستة أشهر ، فالولد ولد للبائع .

وإن جاءت به ، لسنة أشهر ، منسذ وطئها جميعا ، فالولد ولد للمشتري ، ولا يصدق البائع .

ومن اشترى جارية ، فوطئها قبل أن يشتريها ، فجاءت بولد ، فإنه يلحقه ويرثه .

ومن وطئ جارية ، له فيها حصبة ، فالولد ولده ، في بعض قول أصحابنا .
وإذا ادعت امرأة أنها حرة ، فتزوجها رجل ، وولدت منه أولاداً . ثم قامت البيعة ، أنها مملوكة للمالك لها ، فإن أولاده منها أحرار . ويلحقون به ، ويؤدى قيمتهم لمن استحقها ، قيمة عبيد ، يوم ولدوا .

ومن تزوج مجوسية ، فولدت منه ولداً ، فإنه يرثه ، ويجبر على الإسلام ، إذا بلغ .

ومن غاب لسفر ، فأطال الغيبة . ولم يعلم له بحياة ، ولا موت . فتزوجت امرأته ، في غيبته ، فإنه يفرق بينها وبين الزوج الداخل . والأولاد أولاد الأخير . ويلحقهم نسبه .

وعند أبي حنيفة : الولد للأول .

فصل

اختلف الناس في الأمة ، تكون بين الرجلين ، فيطأها جميعاً . فتأبى بولد . فقال بعض مخالفينا : إنه عبد لهما ويلزمهما حد الزاني ؛ أقول النبي ﷺ : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر .

وقال آخرون : يلحقها نسب الولد ، ويسقط عنها الحد ، بشبهة المالك ، التي حصلت لها في الأمة . وإلى هذا ذهب أصحابنا وأبو حنيفة .

وقيل : إذا تداول قوم جارية ، فظهر بها حبل . فتقول : إن الولد للآخر منهم .

وقال الربيع : إن الولد للأول منهم .

وإن كان شركاء في أمة ، فوطئوها جميعا ، فالولد بينهما في الحكم ، ويرثهم .
وإن مات واحد منهم ، أعتقت الأمة بميراث ابنها ، ويرد ابنها على الورثة ،
يقدر ما يجب لهم من الأمة ، يرد ذلك في ميراثه من أبيه ، أن لو كان أبوه خلف
مالا غيرها ، وإلا اسقسماها بقيمة الورثة ، بقدر حصصهم منها .

وإن مات أحد منهم ، ورث منهم من كل واحد ، ميراث ولد تام .

ومن لم يكن له منهم وارث غيره ، حمى جميع ميراثه .

ومن وطئ أمة ، ثم باعها . فوطئها الثاني ، قبل الاستبراء ، ثم باعها .
فوطئها الثالث ، قبل الاستبراء . وكل الوطاء في طهر واحد ، فإن الولد للأول ؛
لأن وطأه كان حلالا ، ووطئ الآخرين كان حراما .

وقيل غير هذا . وقد تقدم قريب من معنى هذا . والله أعلم .

فصل

وإن كان مسلم ونصراني ، في أيديهما صبي للمسلم . يقول : هذا عبدي .
والنصراني يقول : هذا ولدي ، إنه يكون حراً . ويسلم للمسلم ، في نصف ثمنه .

وإن مات النصراني مسلماً ، ورثه الصبي .

وإن صح ذلك بالينة ، فإنه يكون عبداً للمسلم ، وولداً للنصراني .

وإن كانت أمة بين مصل وذى، ثم جاءت بولد، قادعياه جميعاً، فهو بينهما يرثهما ويرثانه، فإن مات أحدهما ورثه الابن.

وإن قالت الجارية: هو ابن المصلى، فلا حد عليها، لأنها لم تنذفه بلزاً. ويدراً عنها الحد بالشبهة.

فإن أقر أنه كان حراً، فهو وادهما جميعاً. وهو مسلم في الحكم. وهكذا قال أبو محمد - رحمه الله -.

وإذا اتخذ يهودى، أو نصرانى، أو مجرى، جارية على دينه، فوطئها، ثم أسلمت وباعها مسلم، فجاءت بولد، قادعياه: أنها ولدته لأقل من ستة أشهر، منذ اشتراها المسلم، فالولد للذى.

وإن جاءت به، منذ اشتراها المسلم، لسقة أشهر، أو أكثر، فهو للمسلم. وهو تبع للأمة. والإسلام أولى به في الوجهين. فإن أشكل أمره، فالمسلم أولى به.

وإن وطئ الذى أمته المسلمة، نزعته منه ولا يقتل.

وإن ولدت منه أولاداً جبروا على الإسلام، إذا بلغوا. فإن لم يسلموا قتلوا. وقول: لا يجبرون على الإسلام، ما كانت الأمة مملوكة. فإن أعققت، جبروا على الإسلام.

ووقف من وقف عن جبرهم على الإسلام.

وقول: يحبسون، ولا يسأم لهم من الحبس، حتى يموتوا في الحبس، أو يسلموا. والله أعلم.

فصل

وقيل فيمن زنا بامرأة ، ثم ولدت ولداً ، فليس له أن يقر به ، أنه ولده ، كان لها زوج ، أو لم يكن لها زوج . وجائز له ترك الإقرار به ، ولا يرثه .
وأما إن أقر بولد : أنه منه ، وليس لأمه زوج ، ولم يقر أنه زنا بها . وكان الولد منه من زنا ، جاز إقراره به ولحقه ؛ لأنه لا يدري ما كان بينهما .
قال أبو الحواري : قال بعض الفقهاء : إن من أقر بولد من زنا ، لحق به وورثه .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - : قال بعض الخراسانيين : لا ميراث لولد الزنا ، ممن أقر به ، كان على فراش أحد ، أو لم يكن ، كان للمرأة زوج ، أو لم يكن والله أعلم .

فصل

ومن ادعت عليه امرأة ، بعد موته ، أنها كانت امرأته ، وأن وادها منه وأقامت بينة : أنه كان يقر في حياته : أنها كانت زوجته . وأن ذلك الولد ولده ، فللولد منه الميراث ، ولو لم يكن لها بينة ، على صحة السكاح .
وإن أوطأت امرأة نفسها مجنوناً ، وأنت منه بولد ، فلا يلحق به نسبه .
وفي الضياع : ومن كانت في يده جارية ، لها ثلاثة أولاد ، ولدتهم في بطون مختلفة . فقال : أحد هؤلاء ولدى . ومات ولم يبين ، فإن الجارية تعتق . ويعتق من كل واحد من أولادها ثلثه . وتسمى في ثلثي قيمته .

ومن أقر بولد غائب من مصره ، وله أولاد حاضرون . فإقراره بالولد ثابت ويلزم أولاده إقراره .

ومن أقر بولد ، يعلم أنه أكبر منه في السن ، أو مثله ، لا يمكن أن يكون في حد من يولده ، فإقراره باطل .

وإن كانت امرأة ، ترضع ولداً . ثم ماتت ، ولم تقر أنه ولدها ، لم يكن في الحكم أنه يرثها ، حتى تقر بذلك ، على وجه تكون به الصحة ، أو على صحة شهرة ذلك .

وإذا قالت : هذا ولدى ، أو هذه ابنتى ، على وجه الإقرار ، ثبت ذلك .

وإن قالت ذلك على وجه الترحيم ، فلا يخرج إقرارها على معنى قوله .

ومن أشهد بفلامين له : أن أحدهما ولده ، والآخر غلامه واحتفظ على الشهود معرفتهما ، فإنه ينفق عليهما من ماله ، حتى يبلغا . فإذا بلغا ، حبس عليهما للمال ، وأخبر الخبير ، ليصطلحا على المال ، فيما بينهما . ولا يحكم به لأحدهما ، إلا ببيعة : أنه هو ولده .

ومن أقر بولد ، مع ورثته . ولم يبين ذكراً ، ولا أنثى ، فلحاكم أن يأخذهم بإحضار بيعة : أنه أنثى . وإلا ترك له ميراث ذكر . فإن أعجز ، وأوقف له نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى ، فإن صبح أنه أنثى ، رجع على الورثة ، بمقدار الزيادة .

وإن صبح أنه ذكر ، رجع عليهم ، بتمام ميراثه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع عشر في الملاعة وحكم ولدها

وقيل : إذا قذف الرجل زوجته بالزنا ، ولم يرفع ذلك إلى السلطان .
وأكذب نفسه ، واستغفر ربه ، فلا بأس عليه فيها .

وإن تم على قذفها ، ولم يرجع عن ذلك ، حتى صار أمرهما إلى السلطان ، فلا رجعة له .
فإن كان معه أربعة شهود عدول ، يشهدون على ما قل ، فقد برى الزوج .
وعلى المرأة الحد ، وهو الرجم ، إن كان قد دخل بها . وإلا فاللعان بينهما .
وإذا تلاعنا حرمت عليه أبداً ، والولد ولدها ، ترثه ويرثها . ولها صداقها .
وعليها العدة منه ، ولا يجلد أحدهما .

وقول : إذا أكذب نفسه ، بعدما فرغ من الملاعة ، جلد الحد ، والولد ولده .
وإن صدقته امرأته ، قبل الملاعة ، أو بعدها ، فلأنها ترجم . وفي ميراثه منها
اختلاف .

قول : له الميراث .

وقول : ليس بين المرجومين ميراث .

وقول : يرثها ، ولا ترثه .

وقول : ترثه ، ولا يرثها .

قال أبو عبد الله : المرجومان لا يتوارثان .

وإن رمى رجل زوجته بالزنا . وزعم أن ولدها ليس منه ، ثم إنه مات قبل
الملاعة . فقيل - عن ابن عباس - : تلاعن المرأة نفسها ، وترثه . والولد ولده
ويرثه .

وإذا تزوج الرجل المرأة ، فولدت لسته أشهر ، فإن الولد للزوج فإن رماها وانتفى من الولد ، لاعنها . والولد ولده ، كان طائما ، أو كارها . ولها مهرها كاملا . ويفرق بينهما .

وإن ولدت لخمسة أشهر ، من يوم تزوجها ، فإن الولد لها ، إذا كان لأقل من ستة أشهر . ويلاعنها ، ويفرق بينهما . ولا لعان بين المطلق والمطلقة .
وإن رمت المرأة زوجها بالزنا ، فإن أقامت عليه بيعة : أربعة شهود عدول ، رجم . ولها صداقتها كاملا ، وتمتد عدة المتوفى عنها زوجها . وخليق أن ترثه .
وأما الزوج ، فلا يرث من المرأة شيئا ، إذا رجعت . وإن لم تقم عليه بيعة ، جلدت الحد . وليس بينها تلاعن ، إذا قذفته هي . وهي امرأته ، إذا شاء أمسكها ، وإن شاء فارقها ، وأعطاهها صداقتها .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - : إذا جاءت امرأة بولد . وقال زوجها : إنه ليس مني ، فلا لعان بينهما بذلك ، حتى تقول : هذا ولدك من زنا . فإذا قال هذا ، فبينهما اللعان .

وسئل عن ميراث ولد الملاعة .

قال : إن كان دخل بها ، فالولد ولده . وميراثه لمصبة أبيه .

وإن لم يكن دخل بها ، فالولد لأمه . والميراث لمصبة أمه . والله أعلم .

وبه التوفيق .

القول الخامس عشر

نما تصدق القابلة فيه من ولد

ومن جواب محمد بن محبوب ، إلى الصادق بن مالك - رحمه الله - :
وذكرت أنه كان في جوابي إلى غسان : أن المرأة إذا ولدت ، قبل دخول
القابلة ، إذا كانت عدلة ، على أنها ولدته حياً . ولا يقبل قولها : على أنه ذكر ،
ولا أنثى ، ولا أنه مات قبلها ، أو بعدها إلا بشاهدي عدل غيرها . وأحببت
أن أفسر لك ، كيف كان ذلك .

فأما إذا كان الولد حياً قائماً ، فالقول قول الوالدة : أنها ولدته ، ما دامت
في حبال الزوج .

وإن كانت مطلقة ، فلا بد أن تشهد امرأة عدلة : أنها ولدت هذا الولد
الحى ، ثم يلزمه .

وقد قيل : لا تصدق المرأة في الولد ، إلا أن تشهد به القابلة ، أو يصبح ذلك .
كانت في حبال الزوج ، أو بائنة منه .

وقول : تصدق إذا جاءت به ، في الأجل الذى يلحق بأبيه ، إذا كان حياً ،
أو ميتاً فلا .

وقول : يقبل قولها ، إذا جاءت به ، في الوقت على حال .

وأما إذا كان الولد غير موجود ، وإنما وجد ميتاً . فقول القابلة مقبول على

الولادة ، إذا كانت عدلة ، أنه ولدته الوالدة ، وهو ميت ، أو حي . ويصح بشاهدى عدل : أنه كان حياً ، ثم مات ؛ لأن الحياة يمكن أن يشهد عليها شاهدا عدل . والولادة لا يمكن أن يشهد عليها ؛ لأن القابلة إذا قالت : إنه ولد حياً ، ثم مات ، لم يقبل قولها . ويقبل قولها ، إذا قالت : إنه ولدها ولدته .

وقد قيل : إنه يقبل قول القابلة : إنه خرج حياً ، ثم مات . ولا يقبل قولها : إنه ذكر ، أو أنثى .

وإن شهد شاهدا عدل : أن الولد الذى شهدت به القابلة ، حى ولادته ، كان حياً ، ثم مات . ولا يدرى أنه مات ، قبل أمه ، أو بعدها ، ورثت أمه منه ، من صلب ماله ، إن كان له مال . وورث هو من صلب ماله . ولا يقبل قول القابلة : إنه مات قبلها ، أو بعدها .

وإن شهدت البينة : أن الولد خرج حياً . ولا يدرى أنه ذكر ، أو أنثى ، ورث نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى ولم يقبل قولها وحدها : إنه ذكر ، أو أنثى .

وقيل : لا يقبل قول الوالدة : إن هذا ولدها ، كانت زوجة ، أو عمة ، أو مطلقة ؛ لأنها مدعية لنفسها ، إلا أن تقول القابلة بذلك .

وعن أبي عثمان : إن من خرج من بطن أمه ، فيه حياة . وبلغت الحياة ما بلغت ، وإن لم يستهل ، فإنه يصل على يورث .

وقال سعيد بن قريش : إذا صح أن الرجل دخل بالمرأة ، ماتت بولد . وقالت الأم : إنه ولده ، فإن الولد يلزم الزوج ولو أنكره ، إلا أن يحضر بيعة عادلة : أنها وضعت ، لأقل من ستة أشهر ، من يوم جاز بها .

وأما إذا كانت مطلقة ، وأنت بولد . وقالت هي : إنها ولدته ، في أقل من
سنتين ، مذ طلقها ، وأنكر هو ، كان القول قوله . وعليها هي البيعة . وهكذا
عن محمد بن محبوب - رحمه الله - .

وقيل : إن الأمة إذا شهدت على رضاع ، وهي مرضعة ، أو استهلل ، وهي
قابلة ، إن شهادتها تقبل ، إذا كانت عدلة .

وإن حضر المرأة قابلتان ، عند ميلادها ، وماتت المرأة في ميلادها . فقالت
إحدى القابلتين : خرج الولد حيًّا ، ومات بعد ولادته . وقالت الأخرى : خرج
ميتًا ، أخذ بقول التي شهدت بالحياة .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : إذا ماتت امرأة ، وفي بطنها ولد يتحرك ،
ثم خرج من بعد موتها ميتًا ، أو لم يخرج ، فإنه لا يرث من أمه ، إلا أن يخرج
حيًّا ، قبل موتها ، أو بعد موتها . وليس تلك الحركة في بطنها ، من بعد موتها
شيئًا ، حتى يستهل .

وقيل : إن القابلة ، إذا كانت عدلة ، إنه يجوز شهادتها ولو كانت وحدها .
والقابلة هي التي تقبل الولد عند الولادة . ولا يجوز في الاستهلال وللوت
والذكر والأنثى .

وفي بعض القول : يجوز في الموت . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس عشر

في الأولاد وبرم لوالديهم وعقوقهم لهما
وفي المـوءودة

روى عن النبي ﷺ أنه قال : يا عائشة إن رائحة الولد من رائحة الجيفة .
وروى أنه قال : يأتي على الناس زمان ، يكون الولد فيه غيظاً . ويقبض
اللاثام قبضا ، وينقبض الكرام^(١) غيضا .

وقيل : رأى ابن عباس رجلا، معه ولده . فقال له : أما إنه إن مات أحزنك
وإن عاش فقتلك .

وجاء في الأمثال : أهلك من ضبَّ وأبرث من هر . لأن الضب يأكل بنيه ،
من شدة بفضه لهم ، كما قال الشاعر :

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الثكل الويل
وشبه السيد الحميري عائشة - رضي الله عنها - في مسيرها إلى البصرة فقال :

جاءت مع الأشقين في هودج ترمي إلى البصرة أجنادها
كأنها في فعلهم — هرة تريد أن تأكل أولادها
ويقال : أولاد أخيف ، وأولاد أعيان ، وأولاد علات .

فأما أولاد أخيف : إذا كانت أمهم واحدة ، وآبائهم شق .

(١) غاش الكرام غيضا : فنوا وبادوا . وذكر الحديث الأول . وأشار إلى الثاني
ابن الأثير في « غريب الحديث » .

وأولاد أعيان : إذا كانوا لأب واحد ، وأم واحدة .

وأولاد علات : إذا كانوا لأب واحد ، وأمها شتى .

وقيل : من كان لا ولد له ، فلا يجوز له أن يدعو الله ، ليرزقه ولداً ، يحصى ماله عن ورثته . وهو من أكبر الذنوب . وإن احتسج في ذلك بقول الله تعالى — حكاية عن نبيه زكريا — : « واجعل لى من أدنك ولياً يرثنى ويرث من آل يعقوب » يقال له : إن المعنى ميراث النبوة ، لا ميراث المال ؛ لأن الأنبياء — عليهم السلام — لا تورث منهم الأموال .

وروى عن همر بن الخطاب — رضى الله عنه — أنه قال : ليس قوم أكيس من أولاد السراى ؛ لأنهم يجمعون عز العرب ودهاء العجم .

فصل

قال الله تبارك وتعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا » . وقال تعالى : « ولا تقل لهما أفٌ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما » . فأمر الله تعالى ، ببرهما ، والإحسان إليهما ، في حياتهما ، إن كانا وليين ، أو غير وليين ، وبرهما ، والإحسان إليهما ، والاستغفار لهما ، والدعاء بالرحمة لهما ، إن كانا واهين ، وتجب الولاية لهما ، كما تجب لغيرهما .

وكذلك البراءة ، تجب منهما ، كما تجب من غيرهما . وليس لهما بحق الأبوة حق فى الولاية والبراءة ، إلا مثل غيرهما ؛ لأن الولاية والبراءة حكمان من الله ، بالعدل فى عباده ، تعبد به . ولم يُخص به والد من غيره .

والذي يجب للوالدين ، دون غيرهما : هو البر والمساواة بالنفس والمال ، عند الحاجة منهما إلى ذلك ، والخضوع لهما ، ما لم يؤدي إلى تعظيم ، لا يستحقانه ، في باب الدين .

ويروى عن كعب : أنه قال : فيما أنزل الله على موسى : هذا كتاب الله لعبده موسى : أن عابدي ، ولا تشرك بي شيئا . وإني أوصيك بأمك ، ثم أوصيك بأمك ، ثم أوصيك بأمك .

وقال^(١) رجل لرسول الله ﷺ : من أحق الناس مني بحسن الصحبة ؟

قال : أمك .

قال : ثم من ؟

قال : أمك .

قال : ثم من ؟

قال : أمك .

قال : ثم من ؟

قال : أبوك . ثم الأقرب فالأقرب .

وروى عن النبي ﷺ . أنه قال : من أسخط والديه ، فقد أسخط الله .

ومن أغضبهما ، فقد أغضب الله . ومن أحزن والديه ، فقد حزنهما ، وحق الوالد على الولد ضعفان ، في الدنيا والآخرة .

وروى أبو هريرة : أن النبي ﷺ قال له : يا أبا هريرة دعوة الوالدة لولدها

(١) أخرجه الشيخان ، عن أبي هريرة .

تخرق السموات والأرض . ودعوة للوالدة أسرع إجابة من غيرها ؛ لأنها أرحم من الأب . ودعوة الرحم لا تسقط .

وقال ﷺ : إياكم ودعوة الوالدة فإنها أحدث من السيف . ومن عى والديه وجفأها حتى ماتا ، فتوبة : الاستغفار لوالديه ، على ما فرط في برها . وترك الواجب عليه لهما ، وأمره إلى الله تعالى ، وهو الغفور الرحيم .

وقيل : جاء رجل إلى ابن عباس أو غيره . فسأله عن مثل هذا . فقال له : انظر . فإن كان لأملك أخت فبرها . وإن كانت لها أم فبرها . وإن أدى عنهما ديناً ، أو شيئاً لزمهما ، فهو من البر أيضاً ، ولو كان بعد الموت . ويتوب إلى الله تعالى من العقوق . ويندم عليه .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : يلزم الوالدين من الحقوق ما يلزم الولد من حقوقهما . والله أعلم .

فصل

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : نعم الولد البنات . نعم الولد البنات . نعم الولد البنات ، إنه من ربي واحدة منهن دخل الجنة . ومن ربي . منهن اثنتين ، لم يكن عليه جهاد ، ولا صدقة . ومن ربي ثلاثا ، كنت أنا وإياه كاهنتين في الجنة . وأشار بأصبعه الوسطى ، والتي تليها .

وكانت العرب في الجاهلية تسكره البنات ، وتراها عيباً وعاراً . قال الله تعالى : « وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظلم . يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب » أي يدفنها في التراب والدفن : هو الدس والإخفاء .

وقال ابن عباس : كانت العرب تقتل البنات ، بعضهم يقتل غيرةً .
وبعضهم يقتل خشية الفقر .

وروى عن النبي ^(١) ﷺ أنه قال : من ابتلى بشيء من هذه البنات ، فأحسن إليهن ، كن سترًا له من النار .

وقال : نزهوا البنات ، فإنهن للمحيا والممات .

وقال : من عال ثلاث بنات ، نصبر على إيلامهن وبلائهن ، كنت أنا وهو كهاتين . وأشار بأصبعه الوسطى والى تليها .

وقال : من كن ^(٢) له ثلاث بنات ، أو مثلن من الأخوات ، فكفلهن وعلمن وسترهن ، وجبت له الجنة . فتالوا : يا رسول الله ، أو ابنتان ؟ قال : وابنتان . ولو قالوا : واحدة ، قال : نعم . والله أعلم . وبه التوفيق .

وقال القتيبي : لا يموت لمؤمن ثلاثة أولاد ، فتمسه النار ، إلا تحلة القسم .
قال أبو عبيدة : تحلة القسم : حنى قوله عز وجل : « وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا » يقول : فلا يردّها إلا بتدر ما يبر الله تعالى قسمه .

قال النبي ﷺ : دفن البنات من المكرمات . وقد جدد الحلال أنف النفيرة .

فصل

سميت المودة - فيما روى - : أنه لما منعت نعيم الغلمان الإناوة ، وهى الخراج سفة من السنين . وهو يسمى الخرج والأريان ، وجه إليهم أخاه ، الرطان بن المقذر .

(١) متفق عليه ، من حديث عائشة .

(٢) أخرج معناه الربيع ، عن أبي هريرة ، ومالك عن أبي النضر السلي وأحمد والطبراني .

وحل من معه ، من بكر بن وائل ، فاستاق النعم ، وسبي الذراري . فوفدت إليه تبهم ، فسألوه النساء . فقال النعمان : كل امرأة اختارت أباه ، ردت إليه . وإلا تركت لصاحبها . فكلهن اختارت أباه ، إلا ابنة لقيس بن عاصم ، اختارت صاحبها عمرو بن المسرح فغدر قيس : لا تولد له ابنة إلا وأدها . وهذا شيء يعقل به وائد . يقول : فعلنا ذلك أنفة ، فأكذبهم الله تعالى .

وروى : أنه لما قدم قيس بن عاصم على رسول الله ﷺ ، سأله بعض الأنصار ، عما يتحدث به في الموءودات ، فأخبره أنه : ما ولدت له ابنة إلا وأدها . قال : وكنت أخاف العار ، وما رجعت ممن إلا ابنة ، كانت ولدتها أمها ، وأنا في سفر . فدفعتها إلى أخوالها . وقدمت أنا ، فسألته عن الحمل ، فأخبرتني المرأة : أنها ولدت ولداً مميماً ، وكتمت حاملها ، حتى مضت على ذلك سنون . وكبرت الصبية ويفعت . فزارت أمها ذات يوم ، فدخلت ورأيتها ، وقد ضفرت شعرها . وجعلت في قرونها شيئاً من خلق ، ونظمت عليها ودعاً ، وألبستها قلادة من جزع . وجعلت في عنقها مخمصة من باج . فقلت لها : من هذه الصبية - وقد أعجبني كلها ولبسها - فبسكت أمها . وقالت : هذه ابنتك ، فأمسكت عنها ، حتى غفلت أمها ، ثم أخرجتها يوماً . فغفرت لها حفيرة ، وجعلتها فيها . وهي تقول : يا أبت أمهظني أنت بهذا التراب ؟ أتاركي أنت وحدي ، ومنصرف عني ؟ وجعلت أقذف عليها التراب ، حتى وارتبها ، وانقطع صوتها . فقلت حسرتها في قلبي . فدمعت عينها رسول الله ﷺ ، وقال : إن لهذه لقسوة . وإن من لا يرحم لا يرحم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع عشر

في العقيقة

وإخراج الولد من أمه الميتة

يروى^(١) عن النبي ﷺ : أنه عقى عن الحسن والحسين شاة ، فأكلوا ، وأطعموا ، وأمسدوا . وأعطوا القابلة منه عضواً . وحملت فاطمة رأسيهما . فتصدقت بوزن شعرها فضة ، في اليوم السابع . وقال^(٢) :

إذا أردت أن تعق عن الصبي ، فضع يدك اليمنى ، على وسط رأسه ، وأذن في أذنه اليمنى . وأقم في أذنه اليسرى . ثم اقرأ الفاتحة ، وقل هو الله أحد ، وآية الكرسي سبعاً . ثم تقول عند نحر الذبيحة : باسم الله ، والحمد لله ، والله أكبر ، إيماناً بك ، عقيقة عن فلان ابن فلان ، على ملكت ودينك ، وسنة نبيك محمد ﷺ . قال : ولا يكسر لها عظماً ، وفصلها تفصيلاً . والغلام والجارية في ذلك سواء وللقابلة شيء .

والعقيقة ، إن شاء قسمها أعضاء . وإن شاء طبخها ، وقسم منها خبزاً ومرقاً ولا يعطيها إلا أهل الولاية . وليفعل في دعائه :

اللهم وهبت لفا ولداً ، وأنت أعلم بما وهبت ، ومنك ما أعطيت ، فاجعله باراً تقياً ، واسع الرزق ، من شيعة محمد وآل محمد ﷺ تسليماً كثيراً .

(١) روى مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم عقى عن الحسن والحسين كبشاً . ورواه أبو داود والنسائي ، عن ابن عباس .

(٢) وروى ابن السنن عن الحسين بن علي - مرفوعاً - : من ولد له مولود ، فأذن في أذنه اليمنى ، وأقام في اليسرى ، لم تضربه أم الصبيان .

فصل

روى^(١) أن رسول الله ﷺ ناول الذي يحلقه شقه الأيمن فحلقه ، ثم ناوله شقه الأيسر فحلقه ، ثم ناول أبا طلحة الشعر ، فقصمه بين الناس .
واختلف في شعور بني آدم .
فبعضهم لا يرى بأسا . وعندهم : أنه طاهر . وكرهه آخرون .
وقال أبو سعيد : معى أنه يخرج في معانى الاتفاق ، من قول أصحابنا : إن شعور بني آدم ، من أهل القبلة طاهرة ، كانت فيهم ، أو زائلة عنهم ، إلا أن تعارضها نجاسة تنجسها .
وأما بيعها فكروه ؛ لأنه لا ينتفع به لشيء . وما لا ينتفع به ، فلا يجوز بيعه .
وإن ثبت في شيء من شعورهم منفعة ، بعد زواله عنهم ، لم يبعد جواز بيعه .
والله أعلم .

فصل

ويوجد عن أبي سعيد - رحمه الله - جواز المعالجة لإخراج الولد ، إذا ثبتت حياته من الميت ، بغير إباحة ضرر من الميت ، ولا من حي . ويخرج في معنى قولهم إن الميت محجور منه ، ما يحجر من الحي ، على التعمد ، في معنى الحدث عليه ، إلا أنهم قالوا : إن الخطأ في الميت ، لا يوجب الهدية . وأما سائر الأحداث فيه ، فالميت والحي سواء ، إلا أنه لا قصاص فيه ، ولا قود . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأبو داود ، عن أنس .

القول الثامن عشر

في أدب الصبيان والإحداث فيهم

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : رفع في الحديث عن النبي ^(١) ﷺ أنه قال :
 زائلوا بين أولادكم في المضاجع ، لسبع سنين ، واخربوهم للصلاة ، لعشر سنين .
 وقد روى عن ابن مسعود أنه قال : لا تستقوا أولادكم الخمر ، فإنهم ولدوا على
 الفطرة ، ولا يدرون ما تستقونهم . فمن فعل ذلك ، فعليه إثمه .
 قال أبو سعيد - رحمه الله - : وعلى الرجل أن يعلم أولاده الصغار وملك يمينه
 الصلاة والطهارات . ولو لم يسألوه عن ذلك ، إذا علمهم بالجهرلة في ذلك ؛ قال الله
 تعالى : « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً » .

وأما زوجته وأولاده للكبار ، وغيرهم من أرحامه ، ففي ذلك أهون . ولا
 يلزم اعتراضهم ، كلزوم هؤلاء ، إلا أن يرى من أحد منهم منكرآ ، أو يعرفه
 بتضييع شيء من الفرائض ، فينكر عليه ، ويدله على الحق ، إن كان يقدر على
 الإنكار عليه .

ومن سأل عن أمر دينه ، فعليه إرشاده ، على ما علم منه ، ومعاونته على ما لا
 يعلم منه . وكل من كان أقرب ، كان أولى ، لقوله تعالى : « قُوا أَنْفُسَكُمْ
 وَأَهْلِيكُمْ نَاراً » .

وقيل عن أبي علي الحسن بن أحمد - رحمه الله - في رجل له ولد ، قد جاوز

(١) أخرجه أحمد وأبو داود ، عن عمرو بن شعيب عن جده .

عشر سنين . فأمره بالصلاة ، فلم يصل ، أو كان ممن يضر الناس في أموالهم .
وأراد تعليمه فلم يفعل . هل يجوز أن يقيده بقيد يحتمله ؟

قال : لا أعرف في القيد شيئاً . وإنما عرفت أنه يضرب ضرب الأدب ،
ضرباً غير مبرح . وإذا كان القيد مما يحتمله الصبي ، فله مما يشبه الضرب .
والله أعلم .

ويقال : إن الصبي تكتب له حسنانه ، ولا تكتب عليه سيئاته ، حتى يدرك
فإذا أدرك ، كتب له وعليه . وذلك من كتب المسلمين .

وعن بعض الفقهاء - في رجل ، لقي صبياً . فقال له : سلم لي على والدك ، إنه
لا ضمان عليه ، في ذلك . وليس هذا باستعمال للصبي .

فصل

وعن أبي الخوارى - رحمه الله - في امرأة ، سقت ابنها دواءً ، فمات من
ذلك الدواء . وهي تريد له الشفاء ، إنه لا يلزمها ، في ذلك شيء ، إذا كان الدواء
الذي سقته إياه مقارفاً عند الناس ، أنه دواء لعلته التي سقته إياه لأجلها .

وأما إذا كان الدواء الذي سقته إياه ، مما يتعارف بالضررة . فسقته إياه .
وكان سبباً لقتله ، فلا نبرها من الإثم والضمنان . والله أعلم .

وعن أبي علي - رحمه الله - في صبي ، آله خرسه ، فذهب إلى رجل ، فقلعه
له ، ثم رجع الصبي على الرجل ، في خرسه الذي قلعه منه . إنه ليس على الرجل -
في ذلك - شيء .

وعن أبي الحسن : يجوز للمرأة استعمال ولدها بما يطيق ، ما لم يمنع من ذلك .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن الوالد . هل له ضرب ولده ، على امتناعه
عن الدواء لارمد ؟

قال : إذا كان يخشى عليه الضرر ، ضربه ضرباً غير مبرح .
وإن أرادوا أن يضعوا في عيظه الدواء فامتنع ، فلم يضره . كما قلنا - ضرباً
غير مبرح ، ولا جرح ، إذا كان ذلك صلاحاً - فيما يرون - والله أعلم .

فصل

ويروى عن النبي ^(١) ﷺ أنه قال : ثقبوا آذان صبيانكم ، خلافاً
على اليهود .

وإذا ثقت امرأة أذن ولدها ، بنير رأى والده ، ومات للصبي . فعن أبي
إبراهيم : أنه يلزمها لو والده ، أو ورثته دية . ولا ميراث لها منه وميراثه وديته
لورثته ، غيرها هي .

وإن اتفق الوالدان على تثقيب ولدهما ، فمات من تثقيبهما ، إن ديته لورثته
من بعدهما .

وإن ثقب له غيرها ، بلا رأيهما ، ففيه الأرش . ويختلف فيه .
منهم : من قال : لكل ثقب نافذة .

وقول : يقاس مثل العبد الذي ينقب له . كم يفتقه الثقب من ثمة ؟ ثم يحسب
للصبي في ديته .

(١) روى ثقب الأذن للصبي : الطبراني في الأوسط ، عن ابن عباس .

ويروى هذا القول ، عن أبي معاوية - رحمه الله - .

وفي موضع : ومن ينقب بغير رأى أبويه ، فإن مات كان عليه ديته لورثته .

وعن أبي الحسن : إن تنقيب الصبيان ، بغير رأى آبائهم وأمهاتهم جائز ؛
للرواية عن الرسول ﷺ .

وقال بشير : لا بأس على المرأة ، في تنقيب ولدها في أذنه ، إلا أن يتقدم عليها
أبوه . فإن تقدم عليها ، فنقبته في كل أذن أربعة ثقوب . فعليها دية الأذن ،
في ثلاثة ثقوب . وبحسب النقب الرابع جرحا ، كان الولد ذكرا ، أو أنثى .
وإذا كان لهذه المرأة صداق على زوجها ، أبي الصبي ، فله أن يحيط تلك الدية
عن نفسه ، من صداقها .

وإن لم تكن له بيعة ، وقدر على أخذ ذلك ، من مالها ، أو من صداقها ، الذي
عليه ، إن ذلك له .

وأجاز محمد بن محبوب - رحمه الله - تنقيب الجارية ، دون الصبي ، ولو لم تشر
الأم على الوالد ؛ ولم يجر ذلك في الغلام .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن امرأة تنقب أذن ابنها ، أو غيره ، من
أولياؤها ، بغير رأى أبيه . هل يلزمها للولد أرش ؟ أم لا ؟

قال : معى أن الأم فيها اختلاف .

قول : عليها الضمان ، إلا أن يكون ذلك برأى الوالد ، على سبيل ما يكون
مصلحة للولد .

وقول : لا ضمان عليها ، ولو لم يكن بأمر الوالد ، إذا كان ذلك على سبيل
المصلحة للولد ، ما لم ينفمها الأب ، من ذلك .

وأما غير الوالدة ، فلا يبين لي أن لها ذلك ، إلا أن تكون وصية لليقيم ، وترى ذلك مصلحة لليقيم . وكان من أهل ذلك ، فأرجو أن بمضاً قال :
يسعها ذلك .

والأرحام : مثل العمّة والخالة والجدّة ، أشبه بهذا الذي يقومون به مقام الأم ، عقد عدها ، في هذا ، إذا صدقت الية ، ولو لم يكن للولد قائم ، غير الفاعل ، ممن يستأذن في أمره .

وإن كان للصبي وارث ، يلتقاه قبل الناقب ، لزمه الأرض للصبي .
وإن كان للصبي وصي ، من قبل أبيه ، فلا تنقبه أمه ، إلا برأى الوصي ، إذا كان قائماً بمصلحته ؛ لأنه يقوم مقام أبيه .

وإن تنقبه ، من غير رأى الوصي ، فعليها أن تسلم ما يلزمها من الأرض ، إلى ذلك الوصي ؛ لأن الوصي إذا كان ثابت الوصاية ، يقوم مقام الأب ، في جميع مصالح اليقيم ، وفي قبض ماله .

قيل له : فيجوز لمن تأمره الأم ، أن ينقب أذن الصبي ، من غير أن يعلم أن
والد الصبي أذن لها بذلك ، كانت الأم ثقة ، أو غير ثقة ؟

قال : أما في الحكم ، فلا يبين لي ذلك . وأما في الاطمئنانة ، إذا كان لا يعلم منها ، أنها لا تدخل إلا فيما يسعها ، ولا تأمر إلا بثله ، فأرجو أن لا يضيّق ذلك ، في حكم الاطمئنانة .

وإن لم يكن الناقب يعرف الاطمئنانة ، وثقب بأمرها . ولا يعرف أنها ثقة ، ولا غير ثقة . هل يلزمه أرض ما ثقب في الصبي ؟

قال : معى إنه إذا دخل بغير حجة ، فأبشار العباد محجورة ، والمحدث فيها ضامن .

قيل له : فكيف دية الثقب في الأذن ، من أعلاها وأسفلها ؟

قال : معى أنه قيل : نافذة لكل ثقب . ولكل نافذة ، في كل عضو ، لها ثلث دية . ولكل أذن نصف الدية الكبرى . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

روى عن عمر أنه قال : الصلاة على من عقل ، والصيام على من أطاق ، والحدود على من بلغ .

قال الفضل بن الحواري : يؤمرون بذلك ، قبل أن يبلغوا . ولا يجب عليهم فرضه ، إلا بعد البلوغ .

وقال الشيخ أبو الحسن : والعبي يؤمر بالصلاة ، وهو ابن سبع سنين ، ويضرب على تركها ، إذا بلغ عشر سنين . ويمسك الرضوء ، وغسل النجاسات . ويحذر المحارم ، وانتهاك أموال الناس ، وأكل الحرام ، من الميتة والدم والنجاسة ، لينشأوا على ذلك .

وقال الشيخ أبو محمد : أجمع المسلمون على جواز تأديب الصبيان ، على الطاعات والضرب لهم ، على ترك الصلوات ، والأمر لهم بالصيام ، على شدته ، والمراعاة لهم ، بطهارة ثيابهم ، والحث لهم على فعل الخير .

فصل

والصبي يلزمه أن يتخلص مما أكله ، من أموال الناس . فإن لم يفعل ، ومات على ذلك ، رجب له السلامة . ولا تترك ولا يتركه ، إن كانت له ولاية . وقد رخص بعض الفقهاء في ذلك ؛ لأن القلم مرفوع عنه .

وقال هاشم - رضى الله عنه - : إذا تناول الصبي شيئاً ، من أموال الناس ، ثم بلغ . فذكر ذلك فأرجو أن لا يكون عليه شيء ، غير ألى قد عدائى ذلك ، فأعطيت .

وقال سعيد بن محرز - في الصبي ، إذا ترك الصلاة ، وأكل أموال الناس ، ثم بلغ ، إنه لا بدل عليه في الصلاة . وما أكل من أموال الناس فأليرده .
وأكثر قول الفقهاء : إن ما جنى الصبي بفيه ، أو بفرجه ، أو لبسه ، فهو في ماله . وما ضمه في صباه . فما علم به بعد البلوغ ، يتخلص منه . وما لم يعلم منه ، فلا شيء عليه .

وقال أبو عبد الله : جاء الأثر : إن ما أخذ للصبي فأكله ، أو لبسه ، فهو عليه في ماله . ويؤمر بأدائه ، إذا بلغ وذكره . وما أخذه ، فأنسده وأتلفه ، من غير أن يأكله ، أو يلبسه ، فلا شيء عليه فيه . وما نكح إكراهاً فهو أيضاً عليه في ماله .

وإذا رجب صبي دابة قوم فأصابها فأضر بها .

فقول : إنه لا شيء على الصبي .

وبعض : يرى ذلك عليه ، في ماله .

— ١٣١ —

وبعض : يراه على عاقلته

وقيل في صبي ، كان يلعب بالتمار ، حتى اجتمع في يده مال ، ثم بلسغ ، إن عليه أن يتصدق بذلك المال ، إن لم يعرف من أخذه منه ، أو لم يقدر عليه .

فصل

واختلفوا فيما تعقل الماكلة ، من جفاية الصبي .

فقول : كلها خطأ على الماكلة .

وقول : لا يعقل إلا ما يبلسغ خمساً من الإبل . وإن قتل الصبي شيئاً من الدواب ، أو أتلف منه شيئاً من العروض ، ففیه قول : إنه على العائلة وقول : إن الماكلة لا تعقل المال . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع عشر

في اللقيط وأحكامه

وقيل: اللقيط هو الطفل يوجد منبوذا . ولا يعرف له أم، ولا أب . وحكمه: الحرية . وولاؤه: للمسلمين . وعليهم أن يعقلوا عنه .
وإذا وجد المنبوذ ، في دار الإسلام ، فحكمه حكم المسلمين ، باتفاق الأمة .
فإن ادعاه ذمي ، وأقام عليه بيعة من المسلمين ، كان حكمه حكم أبيه . وإن عرفت أم اللقيط ، دفع إليها .
وقال أبو الحسن - رحمه الله - : اللقيط لا يقتل عن من رباه .

وقال ابن عباس - في المولود من الزنا - : إذا مات فاصنعوا به ، كما تصنعون بموتاكم . وقال: هو خير الثلاثة، يعني أمه وأباه .
وقال قتادة : كان فيما ابن زانية . وكان حميدا ، وقتل شهيدا . ويجوز أن يكون إماما في الصلاة ، إذا كان صالحا . رشادته جائزة ، إذا كان عدلا . ولا يضره ما فعل أبواه . ويجوز أن يدخل الجفة ، إذا كان مطيعا لله . ويجوز أن يكون حاكما ، إذا كان عالما أمينا . ويجوز تزويجه .

وإذا زنت امرأة ، فحملت وولدت ، وطرحت وادها . ثم لم تعرف حاله ، فإنه يلزمها ، ويلزم من أعانها على ذلك الإثم العظيم .
وأما الغنمان ، فحتى تطرحه ، في موضع يتلف فيه . وعليها الاجتهاد ، في طلبه وتخليصه .

— ١٣٣ —

فإن وجدته، ووجدت معه آخر، ولم تعرف أيهما ولدها فينبغي أن تقبضهما
جميعاً وتقوم به، وتسأل المسلمين، عما يجب عليهما فيهما وكيف يكون من أمرهما.
وإن تركتهما في موضع القلاف، فليها الضمان .

وإن طرحته في مسجد، أو منزل قوم، وكفله أحد، ثم مات. وأرادت القوبة
فليس عليها دية .

وإن مات قبل أن يكفله أحد، فمليها الدية لإخوته لأمه . وليس لأبيه شيء،
إذا كان ولد زانية . ولا شيء لأمه من دية .

ومن دخل مسجداً ، فوجد فيه صبيّاً ، وتركه فيه ، حتى مات . فإن كان
في التماس من يقوم به ، مات قبل أن يجد ، فلا بأس عليه . وإن وجد من يقوم به
وتركه عمداً ، حتى هلك ، فأخاف أن يلزمه الضمان ، كان الواجد له في المسجد إماماً
أو غير إمام .

وفي الأثر - في رجل ، خرج إلى فلاة ، وهو حامل طعاماً لأهله ، فوجد صبيّاً
ملقى . ولا يقدر على حمل الطعام والصبي معاً . إن حمل الطعام إلى أهله ، ومن
يلزمه عوله أولى ، إذا خاف عليهم الضرر ، والقيام بعولته ألزم .
وإن كان يقدر على حفظ الصبي والقيام بعولته جميعاً ، والصبي في وضع ،
يخاف عليه فيه الهلاك ، فمليها القيام بذلك كله .

فصل

وإذا وجد المنيوذ في دار الإسلام ، كان على المسلمين أخذه ، والقيام به .

وهو فرض، يلزمهم على الكفاية، إذا قام به البعض، سقط عن الباقيين . وإنما يلزم العالم به، دون من لم يعلم . وواجب على من أخذه، أن يعرف حاله .

فإن كان الواجد له لاسبيل له إلى الاتفاق عليه، والقيام بأمره، أوصل ذلك إلى الإمام، ليمتق عليه من بيت المال، كما يرجع ميراثه إلى بيت المال، أعني بيت مال المسلمين .

وقول: إن ما لا يقيط لمن يكفله . ومن كفله، ثم أراد رده، فليس له ذلك . ومن أنفق على اللقيط، وأشهد على ذلك، فله أن يرجع بما أنفق عليه، إذا بلغ اللقيط .

وإن أنفق عليه، لوجه الله والحسنة، فلا شيء له عليه .

قال الربيع: أيما رجل التقط لقيطاً، وأشهد أنه إن أدرك، أنه يستخذه، بقدر ما أنفق عليه، فله ذلك .

وإن وجد اللقيط مسلم وذى، حكم بتسليمه إلى المسلم، إذا كانت الدار - في الحكم - دار الإسلام .

وإن وجد رجلاً، فتشاجرا فيه، لم يخرج من أيديهما، إذا قاما بما يجب من أمره، ولا يحكم لأحدهما دون الآخر، إلا أن يكون أحدهما قادراً على القيام به، والآخر عاجزاً، فلا احتياط بتسليمه، على القادر إلى من يكفله، إذا لم يوجد له مال يقوم بكفايته .

فإن استويا، في الحكم والقدر، والعجز، فإن كانا قادرين، ترك في أيديهما .

وإن كان كل واحد ، داره بميدة ، عن دار الآخرة ، حكم بينهما بالقرعة .
فمن خرجت له ، كان معه . ويصله الآخر بنصف نفقته .

فإن ادعياه ، أو أحدهما أو غيرهما ، أنه عبد له ، لم يقبل منه إلا بالبينة العادلة .
وإن وجد عند الملبوذ مال ، حكم له به ، وأشهد له به ، أثلا يذهب ماله .
وذلك إذا وجد المال في ثوبه ، أو على فراشه الذي هو عليه .

وإن وجد قريباً ، من الموضع الذي هو فيه ، مما لا يكون على فراشه ، ولا مما
يقرب من ذلك ، لم يحكم له به ؛ لأنه يجري مجرى اللقطة . وتقع فيه الشبهة .
وإن وجد اللقيط على دابة ، وعليها مال ، فالدابة والمال حكمهما للقيط .
وإن ادعى اللقيط رجل ، ولم يكن له منازع . فقولاه مقبول في نفسه ، بإجماع .
وقال الشافعي : إذا ادعى مسلم وذمي ، نسب لقيط ، فمما فيه سواء .
وكذلك الحر والعبد .

وقال أبو حنيفة : للمسلم أولى من الكافر . والحر أولى من العبد .
وإذا ادعاه رجلان ، فأقام أحدهما البينة : أنه ابنه ، وأقام الآخر البينة :
أنها ابنته ، وهو خفي .

فقول أبي المؤثر : إن مال من الذكر ، فهو رجل ، يحكم به الذي قال : هو
ابن . وإن مال من الفرج ، فهو جارية ، يحكم به لصاحب الجارية . وإن كان
مشكلاً ، أرى اتفاقه .

وإذا بلغ اللقيط ، فأقر بعد بلوغه ، بأنه عبد لزيد ، لم يقبل إقراره على نفسه .
قال أبو محمد - رحمه الله - : يختلف في ميراث اللقيط .
قال كثير من أصحابنا : إنا لمن رباه ، وأنفق عليه .

وقال كثير منهم: إن للقوام به ، والمنفقين عليه ، أن يرجعوا بمثل ما أنفقوا عليه ، ولا ميراث لهم منه .

وقال بعض: ميراثه لميت المسلمين .

وقال بعض : هو للفقراء .

وقال أبو الحسن : أعدل ذلك عفدنا - إذا لم يوجد له رحم - : أن يكون ميراثه للفقراء .

وإن أوصى اللقيط بماله كله ، ولم يكن له رحم ، جاز ذلك ، إلا أن تكون له زوجة . فإن الوصية ترد إلى الثلث . هكذا يوجد عن أبي الحارثي - رحمه الله . وقول : تجوز وصيته إلى الربع ، الذي للزوجة ، أو النصف الذي للزوج . وما بقي ، جازت فيه الوصية كله .

وكذلك على قول من يقول : إن الزوجين حصتهما ، وما بقي فللعجنس .

وقول : ليس للعجنس ، مع الزوجين ، شيء . وكل المال للزوجين .

وعن أبي الحارثي - رحمه الله - في ولد الخبيثة ، إذا طرح في بلد ، فمليهم أن يربوه ولا يضيئوه .

فإن لم يجدوا له من يربيه بالجعل ، لزمهم أن يربوه ، بما قدروا عليه ، ليشتروا له شاة ، يرضعونها من لبنها .

وإن تركوه حتى مات ، فيما بينهم ، لزمته الدية ، إن عرفوا له أباً ، أو أمّاً ، أو رحماً ، أو عصبية ، دفعوا الدية إليه .

وإن لم يعرفوا له أحداً ، فرقوا ديقه ، على الفقراء . والله أعلم وبه التوفيق .

القول العشرون

في اليتيم وأحكامه

قيل : اليتيم من الناس : من مات أبوه . والمقطوع : من ماتت أمه . واليتيم من الدواب : من ماتت أمه .

ويقال : ذرة يتيمة : أى منقطعة القرين ، فى الحسن .

وقيل : كان النبى ﷺ يسمى : يقيم أبى طالب .

روى ^(١) عن النبى ﷺ أنه قال : من تولى يتيماً له ، أو لغيره ، فأتقى الله فيه ، وأحسن إليه ، كان معى فى الجنة ، كهاتين وجع بين أصبعيه : الوسطى والسبابة . وعنه ﷺ - من طريق مجاهد - أنه قال : من ولى يتيماً ، أو أرملة ، فأتقى الله وأحسن ، فهو كالجاهد فى سبيل الله ، القائم ليله ، الصائم نهاره ، لا يفطار . وقال : من وضع كفه على رأس يقيم ، رحمة له ، كتب الله ما أخذت كفه ، بكل شجرة حسنة ، ومحا عنه سيئة .

وقيل : شكى رجل إلى النبى ﷺ قساوة قلبه . فقال له : أدن منك اليتيم ، وامسح برأسه ، يذهب عنك .

وعن قتادة . قال : قال النبى ^(٢) ﷺ : اتقوا الله فى البضعيفين .

قالوا : ومن هما ، يا نبي الله ؟

قال : اليتيم والمرأة

وقول ﷺ ^(٣) : لا يُتم بعد بلوغ .

(١) أخرج معناه البخارى ، من سهل بن سعد .

(٢) رواه البيهقى ، فى شعب الإيمان ، عن أنس .

(٣) أخرجه أبو داود ؛ عن أنس ، بلفظ : لا يتم بعد احتلام .

فصل

والقيام بأمر اليتامى وأموالهم فريضة، لو اجتمع الناس على تركها، لم يسمعهم، قال الله تعالى : « وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ » .
فالقيام بالقسط للآيتام، واجب لمن لزمه ذلك، بولاية، أو وصاية، أو وكالة.
وإن عدم ذلك، أقبح له وكيل ثقة، يقوم بأمره ولو بأجر، من مال اليتيم .

فصل

واليتيم لا يضرب على الصلاة .
وللرجل أن يضرب ولده على الصلاة .
ويجوز للأُم ضرب ولدها، على الصلاة، كان يتيما، أو له أب .
وروى أن رجلا، سأل النبي ﷺ فقال : ممّ أضرب منه يتيما ؟
فقال : مما تضرب منه ولدك .

ومن خاف على يتيما، من بروزه، فهدّءه بالإساءة والخراب، محتسبا له، إن ذلك جائز له، إذا كان ذلك في صالح اليتيم ولو أنه ربطه، وأراد بذلك صلاحه، لم يكن على الرابطة شيء .

ولو أثر الحبل في اليتيم من تبيذه، لم يكن على الرابطة ضمان .
ويجوز لعلم اليتيم أن يضربه على تعليم القرآن، وغيره من الأدب . ولا يضربه على غير ذلك .

وإذا كان اليتيم، في أحد الختان، فأمر الختان بهض من يقوم بأمر الغلام،

— ١٣٩ —

فلم يزد الخلتان ، على حد الخلتان شيئاً . ولم يدل شيئاً ، من الحشفة . فمات اليتيم ،
فإنه لا قصاص على الخلتان ولا دية ، ولا على من أمره .
وإن زاد الخلتان ، فقطع شيئاً من الحشفة . فمات اليتيم ، فالدية على الخلتان ،
في ماله . ولا شيء على من أمر ، بختان اليتيم .
وقال أبو محمد - رحمه الله - : إذا أمر رجل خفائاً ، فختن بتيماً ، لا ولي له .
فمخرج من الصبي الدم ، حتى مات . فإن كان الأمر ولي الدم ، وإلا ضمن .
وإن علم الخلتان ، أنه غير ولي الدم ، ضمنا جميعاً . وإن لم يعلم ، فلا ضمان عليه .
والحاكم هو الذي يلي أمر ختان اليتيم . فإن عدم جماعة المسلمين ، من اتقن
فصحاء . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحامى والعشرون فى وجوب القيام لليتامى وأموالهم

قال محمد بن جعفر : فإن مات رجل ، فى مصر من الأمصار . وليس فيه إمام عدل ، ولا حاكم بحق . وفيه سلطان جائر ، أو ليس فيه سلطان جائر . وخلف مالا ، من رئة ، أو حيوان ، وأصول . وخلف زوجة ، ولها عليه حق . وعليه دين للناس . ولم يجعل وصياً فى ماله ، ولا فى أولاده ، ولا فى قضاء دينه . واحتاج مال اليتامى ، إلى من يحفظه ، والديان إلى قضاء حقوقهم ، واليتامى إلى نفقتهم وكسوتهم ، وما يحتاجون إليه أن يجرى من أموالهم .

فذا قول : أما فريضة اليتامى ، فيحضر وليهم ، إن كان لهم ولي . مع جماعة المسلمين . وأقل ما يحضر : عدلان من المسلمين .

وإن كان فى البلاد عالم ، كان ذلك يحضره ، ثم يحضرون ، ويفرضون لليتامى لكل واحد فريضة ، انفقته وكسوته وأدمه ، بقدر ما يرون ، أنه يحتاج إليه ؛ ثم تشهد والديهم ، أو من يكون اليتامى عنده : أنه قد أخذهم بتلك الفريضة . فإنه يجريها عليهم ، من عنده . ويأخذها من أموالهم . وهكذا قال محمد بن محبوب - رحمه الله - .

وأما الوجه ، فى حفظ مالهم . فإن حفظه لهم والديهم ، أو ثقة من أوليائهم ، أو ثقة من غيرهم ، يطلوع عليهم . فله أجر ذلك . والله يعلم المفسد من المصلح . وإن أقام لهم عدلان ، من المسلمين ، وكلاء ثقة ، وأقام بهم ، فهو وكيل لهم .

وإن عدم هؤلاء كلهم ، وأقام لهم السلطان ، من الجبابة ، وكيلا ثقة ، أميما
مع المسلمين ، في قبض ماله ، وحفظه له ، وأن يتفق عليه منه فباع الوكيل ، مما
كان لليتم . فما يجوز بيعه له أن لو كان وصيا له ، من قبل أبيه ، من الرقيق ، أو
الرثة ، أو افدواب والطعام . رسله إلى من اشتراه . وقبض منه ثمنه لليتم ، وأنفق
عليه من مال ، فلا نراه يضمن شيئا من ذلك لليتم ، إذا لم يصبح أنه جار عليه ،
في شيء . من ذلك ، إلا أنه إذا أقامه الجبار ، فأحب أن يستنم ذلك ، من جماعة
المسلمين . فإن لم يفعل ذلك ، ولم يدخل في هذا أهل البلد . وقام هو بالعدل ، في مال
اليتم ، فلا ضمان عليه . إن شاء الله .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن كان في البلد جماعة من المسلمين ، ممن تقوم
بهم الحجة . وكانوا مظهرين أمرهم ، في القيام بالأحكام ، لم تكن للجبار حجة
عليهم . ولا لمن دخل بأمره ، في مال اليتم حجة ، إلا فيما يجوز فيه فعل الخسب ،
إذا كان ثقة .

والجماعة أولى من السلطان الجائر ؛ لأنهم الحجة ، بعد إمام العدل ، وبهم
تقوم الحجة .

وإن قال أهل البلد ، لهذا الرجل ، الذي أقامه الجبار : إننا لانتم لك ، ولا نراك
عنه . أو قالوا : لاندخل في هذا الأمر . فدخل في أمر اليتم ، بعد قولهم هذا .
فإن كان ثقة ، وقام بالعدل ، في مال اليتم ، واجتهد فلا ضمان عليه له ، إن شاء
الله . ولا نرى لأحد من المسلمين ، أن ينهيه ، إذا كان ثقة قويا أميما على ذلك ،
وعلى القيام بالعدل ، ولو أمره بذلك الجبار . وليس للمسلمين نزع ، وإقامة غيره ،

ممن هو أوثق منه ، من المسلمين . وليس له أن يكابرهم بأمر الجبار . وأمر المسلمين ،
أولى من أمر الجبار .

وإن كان الرجل الذي أمره الجبار ، ثقة أميناً ، إلا أنه لم يدخل بعد ، في
شيء ، من مال اليتيم . ثم أقام المسلمون وكيلا غيره ، من المسلمين . فأمر المسلمين ،
أجوز من أمر الجبابرة . ووكيل المسلمين ، هو الوكيل .

وإن أقام المسلمون لليقيم وكيلا ، ولم يعمل شيئا ، في مال اليتيم ، حتى أمر
الجبار مسلماً غير الذي أمره المسلمون . ودخل في مال اليتيم ، فلا يجوز له شيء ،
مما صنع . وأمر المسلمين أحق وأجوز ، من أمر الجبابرة .

وإن أقامه الجبار ، ولم يعلم بمن أقامه المسلمون ، فصنع في مال اليتيم ، مثل
ما يجوز لو كيلاه . ثم علم بوكيل المسلمين ، فرد إليه المال ، إنه يجوز له ما صنع ،
قبل علمه ، بوكيل المسلمين ، ما لم يكن غلطاً ، ولا جوراً .

وفي بعض القول : إذا لم يكن المسلمون مظهرين أمرهم ، في القيام بالحكم .
ففعل الجبار بالعدل أولى .

وقول : لاحكم للجبار على المسلمين . وقد قال الله تعالى : « وإن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا » .

وظهور المسلمين : أن يكونوا في حال يتقدرون ، على إنفاذ الأحكام ، بلا
تقية ، ولا معونة من الجبار ، أو يكون السلطان قد ولاهم ذلك ، وعضدهم عليه .
فإذا كان كذلك ، ففعلهم أولى ، من السلطان الجائر .
وقد قيل : السلطان ولي من لا ولي له .

وإذا لم يكن سلطان عادل ، فالسلطان الجائر يقوم مقامه .

وإن كان المسلمون متفرقين ، فأقامت كل طائفة وكيلا ، لهذا اليتيم . ولم تعلم كل طائفة ، بما صنعت الأخرى ، فالأول أولى . ولا ضمان على الأخير ، فيما صنع ، ولا يرد فعله ، ما لم يكن غلطاً ، حتى يعلم . فإذا علم ، كان الأمر للأول .

وإن لم يكن سلطان عادل ، ولا جائر ، ولا جماعة من المسلمين . فقام رجل من الصالحين ، من أولياء هذا اليتيم ، أو غير أوليائه ، مقام ذلك الوكيل . وباع ما يجوز لوصى اليتيم ، بيمه في ماله . وقبض ثمنه فضاع ، أو سلم ، ثم نازعه اليتيم ، أو من تطوع عليه ، إلى إمام عادل ، إنه لا ضمان عليه ، في ذلك ، إذا خاف ضياع مال اليتيم ، ونسأله « والله يعلم المفسد من المصلح » . وقال الله تعالى : « ويسألونك عن اليتامى قل إصلاحٌ لهم خيرٌ » فقد قام هذا المتطوع بإصلاح نفس هذا اليتيم وماله ، إذا لم يكن له أحد ، يقوم بأمره ، وخاف عليه أن يهلك . فأرجو أن يكون له أجر مع الله .

وإن كان هذا الوكيل الذي أقامه السلطان الجائر ، لهذا اليتيم ، أو أقام نفسه متطوعاً له ، غير ثقة ، أو كان قد عرف بالخيانة ، إنه لا يجوز الدخول ، في مال هذا اليتيم . ويضمن ما قبض ، أو تلف من يده ، من مال هذا اليتيم ، حتى يسلمه لليقيم ، لأنه لو كان وصياً لهذا اليتيم . وبانت خيانتة ، كان على سلطان العدل عزله .

وإن كان غير أمين ، جعل عهده وكيلاً ثقة .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : أما في الحكم ، فإذا لم يكن ثقة ، فهو ضامن

وأما فيما بينه وبين الله . فإذا قام بالقسط ، عند عدم القائمين به ، فلا ضمان عليه .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن الحسبة على مال اليتيم ، والقيام بأمر اليتامى ، جائز من كل ثقة ، أو غير ثقة ، إلا نفي التسليم لمال اليتيم وقبضه . فلا يجوز ذلك ، إلا من ثقة .

وللحكم أن يحكم بما أوصته المحتسب بالبيدة ، من المنكر .

وإنما تثبت منه الحسبة ، في القيام بالمصالح ، لما يرجى من التوفير عليهم ، بقيامه ، إذا كان ثقة في الحكم .

وأما في الجائز ، فإذا احتسب ، وقام بالعدل ، جاز في كل محتسب ، إذا قام بالقسط في ذلك .

وقيل : إن المحتسب يقوم مقام الوصى والوكيل ، إذا عدما . وصنع ما يجوز فعله ما فيه ، إلا في اليقين ، وقطع حججه .

وقول : لا يجوز الاحتساب ، إلا عند عدم الحكم

وقول : يجوز ذلك ، إذا لم يكن وصى ، ولا وكيل .

فصل

وإن كان يقيم مع أمه ، أو مع من يقوم بأمره ، واحتاج إلى نفقة . وليس له إلا أرض ونخل . وليس في البلاد سلطان عدل فنقول : إن الذى يقوم بأمر اليتيم ، يضمن هذا لليقيم ، ببيع من مال اليتيم ، إلى وقت من الأوقات . وهو أقرب ما يقدر عليه من الأوقات ، وعند شراء الطعام . ويكون البيع ، بعلم من ولى اليتيم ، وغيره

من الصالحين . ويشهدهم أنه قد أخذ هذا اليتيم . وقد باع ماله ، ما قد باعه به أنفسهم ، أنه ينفق عليه منه .

فإن لم يحضر له ولي ، ولا أحد من الصالحين ، قام ذلك الذي يكون اليتيم معه . وأنفق على اليتيم بما باع له . فإن بلغ اليتيم ، ونازعه فيما باع من ماله وصح أنه قد كان معه ، بقدر ما يمكن أن يكون قد أذهب في مؤنته ، مثل ذلك ثمن ما باع من ماله وصح ، فلا نرى أنه يدركه بما باع ، ولا ثمنه .
وإن أراد يمينه ، حلف له : ما خانه .

وقال أبو المؤثر مثل ذلك ، إلا أنه قد قال : إنه يباع مال اليتيم ، في نفقته ومؤنته وكسوته ، إذا لم يكن حاكم برأى جماعة المسلمين ، من أهل البلد .
فإن باع الذي كفّل اليتيم ، أصل مال اليتيم ، بغير رأى جماعة من المسلمين من أهل البلد ، فهو بمنزلة من باع ، بغير حضرة الحاكم . وبيعه مردود له ، في مال اليتيم ، بقدر ما أنفق عليه ، إلا أن يكون حاكم . ولا يحد أحداً من المسلمين ، يقوم بذلك . فباع فبيعه جائز ، إن شاء الله تعالى . ولا ضمان عليه ، إذا صح أن اليتيم قد كان في هيماله ، وأكل بقدر ما يستغفرغ ثمن ما باع .

وقال أبو الخوارى - رحمه الله - : إذا بلغ اليتيم ، وطلب ماله ، الذي باعه الخسب ، كان لليقيم ماله . ولا يجوز بيع مال اليتيم ، إلا بوكيل ، أو وصى . ويلحق المشتري للبائع . ويلحق البائع اليتيم ، إن كان أخذه بفريضة .
وإن لم يكن أخذه بفريضة ، ولا أشهد على كفالته ، لم يلحق اليتيم شيء .

- ١٤٦ -

وفي موضع آخر : قال أبو الحواري - رحمه الله - : إذا بلغ اليتيم ، فطلب ما أدى عنه الوصي إلى الجبار ، كان على الوصي أداء ذلك إلى اليتيم .
وكذلك إن طلب ورثة اليتيم ، من بعد موت اليتيم ، قبل بلوغه ، كان لهم ذلك .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : وقد قيل : إن المحتسب يقوم مقام الوصي والوكيل إذا عدا ، وصنع ما يجوز من فعلهما ، إلا في اليمين وقطع حجته .
وإن أخذ الجبار مال اليتيم ، وكان له وصي ، أو وكيل ، فخاف على مال اليتيم أن يذهب . فصالح عنه ، من ماله ، بأقل ما خاف أن يذهب منه . واجتهد في ذلك . فأجوز أن يكون له - إن شاء الله تعالى .
وقيل : إن لوصي اليتيم ، أو وكيله ، أو المحتسب له ، أن يخرج عنه زكاة الفطر . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والعشرون

فى مخالطة اليتامى وأدمهم ونفقتهم

وما يجوز أن يشتري لهم

وما أشبه ذلك

قال الله تعالى: « ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح »

فإذا لم يكن من يخالطهم ، يرزؤهم فيما يخالطهم فيه ، فلا بأس بذلك - إن شاء الله .

قال أبوالمؤثر - رحمه الله - : لا يخالط اليتامى ، إلا من يكونون فى حجره ، ويتولى عولهم .

قال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إذا كان فى غلة مال اليتامى سمة للخادم وللضحية ، وللثياب للعبد ، أعطوا ذلك بالقصد . ويتخذ لهم المقيحة لابن . وإن لم يكن فى مالهم سمة ، فليس لهم إلا نفقتهم وأدمهم وكسوتهم . ولكن يعطى عنهم المعلم ، الذى يعلمهم القرآن ، إن كانوا من أهل التعليم .

ومن كان فى حجره يقيم ، وضحى له ضحية سميعة . وضحى هو له ، ضحية هو له ، ضحية مهزولة ، فلا ينبغي له أن يخالط لحم شاته ، فى لحم شاة اليتيم ، فى الطبخ إلا أن يعلم أن فضله على اليتيم أكثر ، مما يأخذ منه .

والصبي المراهق ، إذا كان فى صحبته ونحس الطقة ، صلاح له ، وتوفير عليه ، فى الطعام وغيره ، جازت مخالطة لمن أنصفه .

وكذلك يجوز أن كفّل اليتيم ، أن يخلط حبه في حبه ، ويطحنوه جميعاً .
ويكون عيشهم واحداً ، وأكلهم واحداً ، ما لم يأخذوا من اليتيم ، أكثر مما يعطونه .

ومن كان من اليتامى لا مال له . فعلى وليه في الميراث نفقته . وإن كان وليه لا مال له ، فالمعذور من عذره الله .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : لا تجب نفقة اليتيم ، إلا على من يرثه من الأولياء .

وإذا كان اليتيم ، لا مال له ، وفرض له الحاكم على وليه فريضة . وأنفق عليه الوارث بفريضته . فلما بلغ اليتيم ، طلب الوارث إلى اليتيم ، ما كان ينفق عليه . قال أبو عبد الله : ليس له ذلك ؛ لأن ذلك كان حقاً لزمه له ، إلا أن يكون لليتيم مال ، لم يعلم به الوارث ، في الوقت الذي كان يؤدي إليه فريضته . فله أن يأخذ ما أدى .

وقيل : إن وكيل القيمة يحملها من مالها بالخلي ، من غير إسراف ، إذا كان في مالها سعة .

وإن كان مال اليتامى ، لا شرب له ، أطفى له ماء .

فإن لم يوجد بالطباء ، اشترى له . وتصلح أرضهم ومالهم بالسماد ، مثل الفاس .

وقال بعض الفقهاء : لو ألدت اليتيم وإخوته أن يؤدبوه ، ويزجروه عن الحرام ولهم الشد عليه بالكلام . وذلك بلا إسراف ، ولا ضرب مؤثر فيه .

فصل

وقيل : لالحاكم إذا صح معرفة لليتيم ، وموت أبيه ، وطالبت والدته ، أو غيرها ، ممن يكون معه ، أن يأخذه بالفريضة . فإذا صح ذلك ، مع الحاكم بالبينة ، فإن كان غلاماً ، وقف بين يديه . ونظر هو ، ومن حضر معه من العدول ، قدر ما يستحق لنفقته ، يفرض له

وإن كانت جارية ، لا توقف بين يدي الحاكم . ولكن يشهد على قيامها شاهداً عدل ، ثم يفرض لها .

وقول : لا يفرض الحاكم على شهادة العدول بالقياس وإنما يفرض إذا شهد معه على رؤية الجارية وصفها وقيامها ، في الطول والسمة .

وفرض الحاكم للفرائض وحده . ولا يحتاج إلى حضرة غيره ، إذا نظر هو ما يستحق المفروض له ، لأن ذلك حكم منه لذلك فإذا حكم هو ، فليس عليه أن يحكم معه غيره ، في حكمه .

والكتاب الذي يكتبه الحاكم :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبه الإمام ، أو القاضي ، أو الوالي فلان ابن فلان ، في يوم كذا ، من شهر كذا ، من سنة كذا .

وأشهد على ما نيه ، فلان ابن فلان وفلان ابن فلان : أن قد حضرني فلانة بنت فلان ، تطلب الفريضة لولدها ، فلان ابن فلان اليتيم ، في ماله . وطالبت إلى أن تأخذه ، رتبه له بالفريضة .

وقد صحت معى معرفته ، وموت والده فلان ، بشاهدى عدل . وقد فرضت له
فى كل شهر كذا ، أو كذا مكو كاجاً ، وكذا وكذا مئاً تماً . وكذا لأدمه
ودهنه من الدراهم ، فى كل شهر . وما يحتاج إليه من الكسوة .

وأثبت فلان ابن فلان ، هذا اليتيم ، مع والدته فلانة ، أو غسيرة ها . بهذه
الفريضة . وأمرتها أن تدا ان هذه الفريضة ، وتجرىها عليه ، ليكون ديناً لها فى له ،
إلى أن يقضيها ، أو يحتاج هذا اليتيم إلى زيادة ، أو يحدث الله أمراً ولا إله إلا
الله وحده لا شريك له .

وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

وإن كتب الحاكم : قد فرضت لليقيم كذا وكذا ، ولم يكتب كيف صح
معه ، ثبت ذلك أيضاً . ولم يتوهم عليه .

وإن لم يكن حاكم قائم ، وكان سلطان ، يخاف منه عليه ، أو يصعب عليه
الوصول إليه ، فقد قيل : إنه يجوز أن يفرض لليقيم جماعة المسلمين .

ومن كان عليه لليتيم شيء ، ولليقيم فريضة . يقال الذى سابه لليقيم : إلى قد
أدبت ما على فى فريضة اليتيم ، فلا يقبل قوله ، إلا بشاهدى عدل .

وإن أقام يدة ، أنه أعطاه حبا ، ولم يكن لليقيم زراعة . وقال : هذا من
زراعتى ، فاقول قوله فى ذلك . وهو مصدق ؛ لأنه هو المولى ، كان هذا المولى
وكيلا ، أو غير وكيل .

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : إذا قال الوصى ، قبل أن يسلم : هذا من ماله
وأشهد على ذلك ، فاقول قوله ، كانت لليتيم زراعة ، أو لم تسكن .

وإن سلم الفريضة ، إلى من يكفل اليتيم حبا ، أو غيره . ثم قال : هو من مالى لليتيم ، فلا يقبل قوله فى ذلك . إلا بالبيضة العادلة ، ولو لم يكن لليتيم زراعة .

وعن أبى على - رحمه الله - فى هبة يقيم ، أخذته . وأجرت عليه النفقة ، من غالته وغالته لا تقوم بنفقة ، فتعفى عليه من مالها . فلما بلغ اليتيم طلب غالته .

قال : إن كانت أنفقت عليه غالته ، برأى حاكم ، من إمام ، أو قاض ، أو وال ، أو جماعة من المسلمين ، طرحت النفقة من الغالة . وما بقى من نفقة ، أنفقتها عليه ، فهى لها عليه .

وإن أنفقت على هذا اليتيم ، من غير رأى حاكم ، ولا جماعة من المسلمين . فإقام عليه اليتيم البيضة ، من غلة ماله ، فعلى العمة تسليمه إليه .

وإن طلبت العمة أن تأخذ الغلام بالفريضة . وطلبت خالته أن تأخذه بلا فريضة ، فإن كان الغلام ، لا يعقل الخيار ، جعل حيث يعلم ، أنه أصالح له ، وأرفق به . ويفقى عليه من ماله .

وإن كان يعقل الخيار ، جعل حيث اختاره .

وإن عجزت العمة عن البيضة بالفريضة . وكانت عقد نفسها ، أنها تنفق عليه من ماله ، لم يكن عليها ، فيما بينها وبين الله تبعه ، إن لم تصح للغلام بيضة ، على ما صار فى يدها ، من الغلة وعليها أن تحلف : ما فى يدي اليوم لك حق ، إذا كانت تنفق عليه نفسها من غالته .

ومن كان وارثه يقيما . وللايتيم مال ، ووجبت نفقته على اليتيم ، كان له ذلك ، فى مال اليتيم .

وعن أبي علي - رحمه الله - في امرأة ، هلك زوجها ، وترك الدين يقيمين ، وترك مالا ، أفضل من مهرها . وللغلامين ولي . فقل لأُمهما : إني أسلم لك هذا المال تأكلينه . وعليك مؤونة الولدين . ولك فضلة غلة المال .
قال : ينظر في مؤونة اليتيمين ، وفضلة غلة المال . فإن كانت الثمرة كفافاً للمؤونة ، فليسلمها . وإن كان في الثمرة فضل ، فليحفظها لليتيمين .

فصل

وقيل في وصي ، باع مال يقيم ، في نفقته وكسوته ، بسلا، مباداة ، بوفاء من الثمن . فلما بلغ اليقيم ، طلب أيدرك ؟

قال : إذا باع ذلك الوصي ، في نفقته وكسوته ، بسلا، مباداة ، فهو جائز ، إذا كان برأى الحاكم .

وأخبر من حضر أبا سعيد ، وقد دخل إلى امرأة ، مات زوجها ، وترك لها أولاداً فسألته عن أمرهم .

فقال لها : تدان ، وتنفق عليهم شهراً . فإذا كمل الشهر ، نظرت سعر السوق ، عقد تمامه . وأخذت من مالهم ، بقدر ما أنفقت عليهم وهكذا قل لها ، إلا أن الذي عندي ؛ أنه قال تنفق على كل واحد منهم ، بقدر ما يكفيه .

قال : وكنت أنا سألته عن رجل ، عليه ليقم حق ، وأراد أن يطعمه فقال : أحب أن تطعمه من الصيف ، إلى القيظ برءا وذرة ولم يحدكم البر ، ولاكم الذرة . ومن القيظ إلى الذرة ذرة ، إذا كان ذلك أوفر لماله .

قال : وقد حفظت عنه أنه قال : إن أصحاب اليتامى ، يستحب لهم أن يففقوا عليهم من أموالهم . ولا يأخذوهم بالفريضة ، لأن الفريضة تجتاح أموالهم .

وأما الأحكام والحكام ، فأكثر ما يوجد عنهم ، أنهم يقرؤونهم ، مع القائم بهم بالفريضة .

وأحب أن يقوفى في ذلك ، ما كان أصلح لهم بلا مضرة ، تلحق اليتامى . ولا تلحق القائم بهم .

وقد يوجد في الأثر : أن القائم بأمر اليتيم ، إذا اشتغل بأمر اليتيم وأسبابه ، عن مداراة معيشته ، جاز أن يأكل من مال اليتيم ، بالقرض والقصد . وكان عليه ديناً .

فإن أيسر ، كان عليه أن يرد على اليتيم .

وإن أعسر ولم يقدر ، رضى له في ذلك . وأحب الوصية بذلك ، كان الولد يرضع ، أو يأكل .

وأما تسليم مال اليتيم إلى أمه ، على غير فريضة ، ولا حكم حاكم . فقد قال الشيخ أبو سعيد - رحمه الله - : في ذلك اختلاف .

قول : إذا لم يكن له مال ، وكانت الوالدة تفضل عليه ، جاز أن يسلم إليها ، كانت ثقة ، أو غير ثقة .

وقول : لا يجوز إلا أن تكون ثقة ، على مال اليتيم ، أو بحكم حاكم .

فصل

وقيل: يجوز أن تصبغ ثياب اليتيم بالشوران والزعفران والسواد، إذا كان ذلك مما يسره، ولا يضره. وكان في ماله سعة لذلك وكان ذلك من مصالحه.

وقيل: إنه يشتري له الفعل والدهن والطيب، ويتعاهد بالاحتم، في كل شهر مرة، أو أكثر، أو أقل. ويشتري له في زمان الأعياد الحناء والجوز، وما اعتاده مع والده في حياته، إذا كان في غلة ماله سعة عن لازمه، ومصالح ماله. ويشتري له مثل الصحلة، التي يشرب بها والجفنة التي يسجن له فيها، والفراش الذي ينام عليه، والحصير والسمة والوسادة والبرمة والفردر والمسكر، وما أشبه هذا من قماش البيوت، إذا كان ذلك من مصالح اليتيم، ومن مصالح ماله. وكان أخذ ذلك أصلح له من تركه. وكان في غلة ماله، سعة لذلك، عن فضل لازمه ومصلحه، ومصالح ماله الذي هو أئزم من هذا، جاز ذلك كله. وإلا فالأولى بذلك مالا بد منه، وما ضاق به المال، ترك إلى ما هو أفضل منه وأنفع.

وإن مرض اليتيم، جاز للوصي أن يشتري له الغذاء العالي والدواء والدهن، الذي يخاف في تركه الضرر، وهو لارم. ويفعل ذلك لليتيم، من ماله، من فضل، أو غير فضل. ولو كان من قوته، أو أصل ماله.

فأما ما وقع من ذلك، موقع الرفاهية، والتمسكه، فلا يكون إلا من فضل غلة ماله، بلا مضرة، تدخل عليه، في مصالحه، ومصالح ماله.

فصل

وقيل: إن أدب اليتيم جائز .

وإن خيف عليه من بروزه ، من منزله ، أو على ماله ، فلا بأس من هذه بالإساءة والضرب والتعبد وأقام نفسه مقام المحتسب ، فذلك جائز له ، إذا كان ذلك من مصالح اليتيم ، ولو أنه دبطه وأراد بذلك صلاحه ، لم يكن على الرابط شيء . ولو أثر الخجل في اليتيم من تعذب اليتيم ، لم يضمن الرابط شيئاً .

وتعجز المعاملة في مال اليتيم ، إذا كان الصالح أوفر له . وذلك بنظر معنى الجائز لليتيم ، لا في معنى الحكم .

فصل

وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن كان عايه حق ليتيم ، أراد الخلاص منه ، وكان من يموله ، بأمنه على من يسلمه إليه ، على ما فرض له لشهر معلوم ، أو أكثر ، أو أقل ، فإذا قبله من يموله ، بمؤونة اليتيم ، كما فرضه عليه ، برى منه إن شاء الله .

وكان يقول : إذا كانت والدة اليتيم ثقة ، سلم إليها ثمة ماله ، ولو كان ماله يقوم بمؤونته ، ويفضل .

وإن كانت والدته غير ثقة ، لم يسلم إليها ثمة ماله ، إلا أن يكون ماله لا يقوم بمؤونته ويفضل ، سلم إليها ، كانت ثقة ، أو غير ثقة .

ويقول : إن كان الذي يكفل اليتيم ، غير ثقة وهو يقوم بمؤونته ومؤونة من عند نفسه ، بلا فريضة ، سلم إليه ، على حسب الفرض وقبله جاز - إن شاء الله

وليس لمن استحق الفريضة في مال اليتيم، إلا كما فرض له الحاكم، أو جماعة المسلمين، إن كان حياً فحب . وإن كان تماًراً فقهر .

وإن أراد من يقوم بأمر اليتيم ، إلى يسلم من فريضته دراهم ، بقيمة الحب ، أو التمر ، برضى من استحق الفريضة . وكان ذلك أو لم لا يتيم ، على ماله ، جاز ذلك . إن شاء الله تعالى .

وإن رفع ذلك إلى الحاكم ، فليس له إلا ما فرض له ، على ماله اليتيم ، خلا سعر الحب ، أو رخص .

وإن دعت الفريضة إلى من يكفل اليتيم ، من والده ، أو غيرها ، فينبغي للحاكم ، أو جماعة المسلمين ، أن يشهدوا على ما يقبض من يكفل اليتيم ، أنه قد قبض ما استحقه ، على اليتيم بالفريضة ، لكذا كذا شهراً . فإنه أحزم في أمره ، وأحوط لمال اليتيم . ولا يجعل اليتيم إلا عهد من يؤمن عليه من الخيانة ، ويرجى فيه أنه لا يضيعة ، ولا يضيع ماله .

وإن لم يكن لليقيم رحم ، ولا وجد له من يقوم بشأنه ، من ثقة المسلمين ، من أهل زمانه ، إلا بأجر ، استؤجر من ماله ، من يقوم بجميع مصالح أحواله . فإن لم يوجد من يؤمن عليه بأجر ، قام الصالحون ، من الجماعة بذلك . وإن جعلوه ، عهد من يقوم بحاله ، ممن يستضعفونه في أمانته ، كانوا عيناك عليه ، ومطلعين على حاله .

فإن رأوا تضيوعاً ، حضوا على إقامة العدل عليه ، ومعدوا الجور عن ماله . وليس عليهم إلا طاعتهم ، بما أمكن لهم . ولهم في ذلك مع صدقتهم ، أعظم الثواب . إن شاء الله .

وأما المحتسب على اليتيم ، فإن أعدم الحاكم ، وأهدم الجماعة ، لم يكن لليتيم ،
إلا ما قام به المحتسب . ولم يجد المحتسب لمصالح هذا اليتيم ، إلا من يكفله بالفريضة ،
في ماله ، والأجرة على القيام بحاله ، نفعل ذلك . وجعله مع من يقوم بمصالحه ، بشئ
من ماله ، مقدار الفريضة . يجعله أجرة له ، على مصالح هذا اليتيم ؛ ولو لم يفعل ،
لهلك اليتيم . وضاع ، وتلف ماله . نفعل ذلك ، صادقاً في بيته ، ملتزمساً للشواب ،
خائفاً الله في ، وصيته ، وجاهله ذلك - إن شاء الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والعشرون

في وصي اليتيم ووكيله

وما يجوز من فعلهم في ماله

سئل أبو سعيد - رحمه الله - عن وصي اليتيم . هل يجوز أن يشتري من عفته ، مال اليتيم ، من أصل وغيره .

قال : أما في الحكم ، فلا يجوز ذلك ، حتى يصح أنه يبيعه ، فيما يجوز بيعه فيه .
وأما في الاطمئنانة . فإذا كان الوصي ثقة مأموناً ، يعلم أنه لا يبيع ذلك ، فيما لا يجوز . فمضى أنه يسمع ذلك ، في أحكام الاطمئنانة .

وقيل له : فالحيوان والعروض والثقة ، ونحو ذلك ، هو أهون عندك .

قال : معنى أنه قيل : إن ذلك يجوز شراؤه ، من المحتسب الثقة .

وقد قيل في الحيوان : إنه لا يجوز شراؤه من المحتسب ، إلا بوكالة ، أو وصية .

ومن جعل رجلاً ، وصيه ووكيله ، في ولده ، جازئ الأمر فيه ، يقوم مقامه عليه . وجعل له الثلث من غلة ماله ، أعفى مال ولده ، يتوسع فيها ، بما ألزمه فيه وعليه . وقبل وصايته ووكالته ، فلا يثبت له ذلك ، بعد وفاة الوالد ، في مال ولده .
وإن سمع الوصي والد اليتيم ، يقر به صداق لزوجته ، أو بحق ، لأحد من الناس . وأوصى أن يعطى ذلك زوجته ، بعد وفاته ، من ماله .

قال : إن كان وصيًا ، في قضاء الدين والحقوق ، التي على المسالك ، كان له وعليه .

وإن كان إنما هو وصى لليقيم ، فليس ذلك له ، ولا عليه .

وكذلك كل ما أقر به لغير الزوجة ، من دين ، أو وصية . وسماه يقر بذلك ، ويوصى أن يعطى من ماله ، بعد موته . هل يسع وصى الولد ، يقضى من ذلك المال ، بعد موت والده ، إذا كان لليقيم فيه حصه ، أو لا بد من اليمين ؟

فإذا لم يكن وصيًا ، في قضاء الدين ، فليس له ذلك ، ولا عليه ، إلا أن يمترض مال القيم مدع . ويصح له ذلك ، الحق ويحكم الحاكم بإنفاذه على الوصى ، أن يدفع عن القيم ، ويقوم بحجته ، ويحلف له .

وإن رفع الميث اليمين ، عن كل من أقر له بدين ، أو وصية . فنقول : إن اليمين ترفع عنهم .

وقول : لا ترفع عنهم .

والقول الأول أحب .

وإن جعل كفالة ولده إلى زوجته ، ووثق بهما ، واثقهما على عوله . هل للوصى أن يصدقها ، فيما تقول : إنه يحتاج إليه القيم من الدقة والكسوة والمؤنة . قال : أما في الحكم ، فلا يكون ذلك ، إلا بنظر العدل ، أو حكم من حاكم . وأما في وجه الخلاص ، وأحكام الاطمئنان ، ومؤنته مما يرجى فيه تصديق قولها ، وسع ذلك .

وإن أوصى والد القيم بدين ، أو وصية ، في مال وهو مريض ، صحيح

المقل ، في غير محضر وكيل اليتيم ، إلا أنه أخبر بذلك ، امرأتان ثقتان ، وولد
المالك البالغ آخر لليتيم . وأحد المرأتين وصية المالك ، في قضاء دينه وهي زوجته
هل يجوز لو وكيل اليتيم أن يسلم إليهم ، إنفاذ هذه الوصية ، بقولهم من جملة المال
الذي لليتيم فيه حصه ؟

قال : أما في أحكام الاطمئنانة ، فيسمع ذلك ، بقول الواحد الثقة .
وأما في الأحكام ، فلا يجوز إلا بشاهدي عدل ، من رجلين ، أو رجل
وامرأتين .

وقيل : ليس لوصي اليتيم أن يشتري لليقيم مالا ، إلا أن يكون شفعة لليقيم ،
في المشاع .

وأما القرض للوصي ، من مال اليتيم ، فيجوز له ذلك ، إذا كان فقيراً .
وإن كان غنياً ، فلا يجوز له ، إلا من حاجة وضرورة .
وإن استأجر وصي اليتيم له مرضعة ترضعه ، وقالت امرأة أخرى : إنها ترضعه ،
من غير أجر ، نظر فيما هو أصلح لليقيم . ولا يفطر في الأجرة .
وإذا أراد وصي اليتيم ، أن يبيع شيئاً من مال اليتيم ، ولا يلزمه فيه درك
من المشتري . يقول للمشتري ، عند عقدة البيع : أبايعك هذا المال . ولا علم له به .
ولا ضمان على ، في دركه ، وظهور عيبه للمشتري . فإذا اشترط هذا ، فلا ضمان
على الوصي ، ولا لليقيم ، في ماله .

وحفظ محمد بن خالد : أن وكيل اليتيم بيعه جائز ، بغير مفاداة ، إذا رجا أن يكون
أوفر لليقيم ، من بيع المفاداة . ولا يشتري لليقيم ، من الشفع ، إلا ما كان مشاعاً .
ولا يدرك اليتيم ، ولا الغائب الشفعة ، إذا بيعت في المفاداة .

وعن موسى بن - رحمه الله - في قوله تعالى : « ومن كان غنياً فليستعفف »
 « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » إن المعروف : هو ركوب الدابة ، وخدمة
 الخادم . وشرب اللبن ، إذا كان يعمل في مال اليتيم .

وإن كان مال اليتيم ذهباً وفضة ، فلا يأكل منه شيئاً .

وقول : إن المعروف أن يقتصر ، من مال اليتيم ، ويحسبه على نفسه . فإن
 رزقه الله سعة ، أدى ذلك إلى اليتيم .

وإن هلك ، ولم يقدر على أدائه ، رجا المسلمون ، أن يكون ذلك عنه موضوعاً ،
 إذا كان غير مفسد ، ولا مضار .

وإن كان لليتيم ضيعة ، يعمل فيها الوصي ، ويشغل بها عن الطلب لعياله ،
 رفع ذلك إلى الحاكم . ففرض له ، ما يفرض لملكه ، على قدر ما يعمل ، من أجر
 مثله . وليس له أن يأخذ ما يكفيه وحياله ، إذا لم يكن يستحق ذلك بالأجرة .

وقيل : إن باع وكيل اليتيم ماله برأيه ، ثم رجع بفازع ، في بعض بيعه .
 هو قال : بعته بأقل من ثمنه . وطلب رده .

فبعض قال : إن يبيع الوكيل جائز لا يرد .

وقال بعض : إن مال اليتيم لا يباع إلا بالنداء .

ومن جواب أبي الحواري - رحمه الله - في اليتيم ، إذا احتاج أن يباع من
 ماله ، في كسوته . ونفقته ؛ ولم يوجد له وكيل ثقة ، إذا لم يتوكلوا له الثقات .
 أيجوز أن توكل والدته ، ولو كانت غيرة ثقة ، أو يوكل له من ليس بثقة ، ولم
 تعرف منه خيانة .

قال : لا يوكل لليقيم إلا الثقة ولو لم يوجد ذلك .

فإذا لم يوجد وكيل ثقة ، كان اليتيم مع والدته ، وفرض لها فريضة ، إلى ذلك الحاكم إن كان حاكم . ويبيع من ماله ، ما يحب لوالة اليتيم ، من الفريضة .

فإن لم يكن حاكم ، جماعة المسلمين على ذلك ، على ما وصفناه .

وقيل : إن وكيل اليتيم ، أمره جائز على اليتيم ، فيما حكم له وعليه .

وقول : يجوز فيما حكم له . وليس له أن يهدر بيعة اليتيم .

وإذا استخلف على حقه ، فإذا بلغ اليتيم . وقامت له بيعة عدل ، بذلك الحق ،

فهو له .

وقال أبو معاوية : لا يجوز لوكيل اليتيم ، أن يؤجر أرضه ، تشق فيها قناة ، أو ساقية ؛ لأنه لا يدرى ما يحدث بعده ، إن مات ، أو ثبتت على اليتيم حجة ، بموت المستأجر ، أو تموت البيعة . وتثبت الساقية ، في أرض اليتيم . وإن فعل ذلك ، وأكثر من ذلك البيعة . واستوثق في ذلك ، لم يكن عليه إثم ، إذا كان في ذلك منفعة لليقيم .

ومن جواب أبي الخوارى - رحمه الله - في اليتيم ، إذا كانت له أرض ، فأعطاهما وكيهه من يزرعها ، وفي الأرض نخل ، إذا زرعت الأرض ، شربت النخل .

قال : إذا كان يصل من الصلاح لليقيم ، في هذه النخل ، بقدر ما يصل إلى هذا من الرفق ، من الزراعة . فبجائز له ذلك ، إذا فعل ذلك .

فإن كان الرفق أكثر من الصلاح ، لم يجز له ذلك حتى يعطى اليتيم الفضل ،
من تلك الحصة . والحصة من الزراعة .

وليس لو كيل اليتيم ، أن يهب شيئاً من مال اليتيم .

وقيل : لاصدقة في مال يتيم ، ولا غائب .

وأما الزكاة ، فواجبة في مال اليتيم والبالغ .

ودرام اليتيم ، إذا اشترى بهما أصل ، انقطعت منها الزكاة . وولى اليتيم
أولى بما اشترى .

وقد قيل : إن وكيل اليتيم ووصيه ، لا يشتري لليتيم أصلاً ، بدرام اليتيم .

فإن اشترى له ، بدراهمه أصلاً ، فاختيار لليتيم ، إذا بلغ .

فإن أتم ذلك ، كان الشراء له .

وإن لم يتم ذلك ، فالشراء لمن اشتراه ، من وصى ، أو وكيل ، أو غيرهما .

وعليه ضمان الدرام لليتيم ، إلا ما أخذ الوصى ، إذا اشترى له ، من شفعة من المشاع ،
فإن ذلك جائز على اليتيم .

وقول : يجوز عليه أيضاً ، ما أخذ له من الشفع التي بالمضار ، بنهر المشاع .

وقول : لا يجوز ذلك .

وأجازوا للوصى ، أو الوكيل : أن يبيع أصل مال اليتيم . ويشتري له به ،

ما هو مثله ، من الأصول ، أو أفضل منه ، إذا رأى ذلك أوفر له . ورد بعض

علماء المسلمين ذلك ، ولم يجزّه .

وكذلك الاختلاف في القياض ، بمال اليتيم أصلاً بأصل .

وكذلك فى القسم بالخيار ، وبغير طرح سهم . القول فيه بالاختلاف سواء .
وكذلك اختلف فى زراعة مال اليتيم ، من وصيه ، أو وكيله ، وإصلاحه
من مال اليتيم . فأجاز ذلك بعض . وبعض لم يجز ذلك . ولا بأس على وكيل
اليتيمة أو وصيها ، أن يحلها من مالها ، من غير إصراف ، إذا كان فى مالها سعة
لذلك .

وإن باع الوصى ، أو الوكيل ، مال اليتيم ، من حيوان ، أو ورثة ، أو
غير ذلك ، بنفسه ، ولم يخرج له الوفاء ، فهو ضامن له .
وإن باع له شيئاً ، بمساومة ، وكان غبنه العشر ، انتقض البيع . وإن كان
أقل من العشر ، تم البيع .

وليس للحاكم ، أن يبيع مال الأيتام ، إلا بالعداء ، على الأصول ، أربع
جمع . وعلى الحيوان والورثة ، جمعة واحدة .
وأما الوصى ، فله أن يبيع ، كما يراه أصلح ، بئداء ، أو بغير نداء . وكذلك
الوكيل .

ولا يجوز لوصى اليتيم ، أن يزوج أمة اليتيم . وفى هذا اختلاف .
ولا تطلق زوجة اليتيم ، ولا زوجة عبده . ولا يجوز له ، أن يأذن لعبد اليتيم
أن يتزوج .

وإن أذن له فى التزويج ، جاز . وضمن الوصى المصداق والمؤونة . وليس له
أن يطلق زوجة عبده .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : وكيل اليتيم لا يزوج عبده ؛ لأنه يلزم
اليتيم نفقة عبده ، ونفقة زوجة عبده ، ولا أمته .

— ١٦٥ —

وقول : يزوج الوصى عبد اليتيم وأمته .

وقول : لا يزوج عبده ، ولا أمته .

وقول : يزوج أمته ، ولا يزوج عبده .

وإن مات أعرابي ، وترك غنا وإبلا ، وورثة يقامى فالإبل والغنم لأهل البدو بمنزلة الأصول لأهل الحضر .

وإن كانت له نخل وغنم .

قال : إن كانت النخل من أصل ماله ، بيعت الغنم .

وقيل : إذا كان وكيل اليتيم ، ثقة في دينه ، نظر لليقيم ، ما كان أصلح له ، وماله وثمته ، وما هو أوفر عليه ، من بيعه في موضعه ، أو حمله إلى موضع ، يرجو أنه أوفر له فيه ثمناً ، أو إمساكه في انتظار غلاء السعر .

فإن أراد أن يحمله ، فلا يحمله إلا مع من يثق به .

فإن حمله ، مع غير ثقة ، فلا نبرته من الضمان ، إن تلف المال ، إلا أن يصح أن تلف ماله فيسه العذر ، من غرق ، أو سرق ، أو أمر غالب ، لا يطاق دفعه . فإذا صح شيء من هذا ، لم يضمن الوصى ، ولا الوكيل ، ولا الحامل .

وينبغي لمن ابتلى بأمر مال اليتيم ، في هذا الزمان ، أن لا يخاطر بمال اليتيم ، لفساد الناس ، في هذا الزمان ، وخيانتهم ، وقلة صلاحهم وورعهم . وينظر له ما هو أوفر له ، في بلده ، ولو كان يرجو الأكثر ، في غير بلده على الخطر به .

وإن كان يحمله ، على غير خطر ، وكان ذلك أوفر حظاً لليقيم ، فذلك

صلاح - إن شاء الله . وهذا مردود إلى نظر وكيله ، إن كان مشفقاً على نفسه ،
لرجاء الثواب ، على صلاح اليتيم ، ويخشى عقاب الفساد .

وإن باع رجل مال اليتيم ، وهو غير وصى . فلما بلغ اليتيم ، طلب ماله .
قال : ذلك لليتيم ، إلا أن يقيم الذى باع مال اليتيم بيعة : أنه أنفق بمن هذا
المال ، فى مصالح اليتيم ، أو مصالح ماله ، أو فى شئ . يعود إليه نعمة فى النظر ، وأنلقه
فى ذلك ، كان البيع ثابتاً على اليتيم . وكان الذى باع هذا المال ، بمن يقوم بمصالح
هذا اليتيم . ويجوز لمن يشتري من هذا المال ، ويأكل من ثمرته ، إذا أطعمه من
هو فى يده ، أو من اشترى منه . وإن كان بيع فى الخراج ، فلا يجوز ذلك .

ومن صح أنه وصى ، أو وكيل ، فجزأ أن يشتري منه ، إذا قال : إنه يبيع
فى مؤونة اليتيم ، أو كسوته ، أو نفقته . وكان ثقة مأموناً ، حتى يعلم أنه يبيع بغير
لازم ، أو فى مالا يجوز بيعه .

وحفظ بشير بن محمد بن محبوب - رحمه الله - عن أبيه ، على أن أباه كان
يطلب إلى رجل يتوكل لليتيم ، والرجل يتمتع من ذلك .

فقال له محمد بن محبوب : لو كان الفاس كلهم يتمتعون بذلك ، من وكالة
اليتيم ، لما جاز لهم ذلك . قال الله تعالى : « وأن تقوموا لليتامى بالقسط » .

وقيل : إذا كان لليقيم حب ، أو غيرة . ولا طريق له إلا فى البحر ،
ولم ينفق ، حيث هو . وخشى عليه التلف ، فمسله الوصى ، أو الوكيل فى البحر
وتلف ، لم أر عليه ضماناً .

وقيل فى يقيم ، له مال ، فى بلد الزنج ، تركه له والده . أيجوز لو وكيل - سخ -

وصى اليتيم ، أن يوكل وكيلا ، في قبض مال اليتيم ، من بلد الزنج ، ويوصله إليه في البحر إلى عمان ، أم لا ؟

قال : إنه يجوز ذلك ، إذا كان الوكيل الذي وكاه وصى اليتيم ثقة .
وإن تلف المال في البحر ، قبل أن يصل إلى عمان ، فلا ضمان على وصى اليتيم لأنه معلوم أنه لا يصل إليه به ، إلا في البحر ، إذا لم يكن منه تضييع ، ولا تفريط .
وقيل : يجوز للمحتسب لليتيم ، ولو صييه ووكيله ، أن يزرع له أرضه ، ويقسل له صرمة . ولا ضمان عليه ، فيما مات من الصرم والزرع ، إذا كان في ذلك رجاء صلاح لليتيم . ويبيع له صرمة ، ويعطيه إذا احتاج إلى ذلك . ولا ضمان عليه ، فيما تلف من الزرع ، إذا لم يكن بتضييع منه ، ولا تقصير .
وإذا طرح وصى اليتيم ، أو وكيله ثوبا له ، يجوز أن يدفع له السوج ، أو الكراء مثل ما يدفع الناس ، إذا كان في ذلك صلاح لليتيم .

وإذا جعل أبو اليتيم امرأة ، من أهل الستر والمقاف ، وصية فيه ، وفي ماله . واحتاج شركاء اليتيم إلى المقاسمة ، في المال الذي بينهم وبين اليتيم . وهي لا تبرز للناس ، وتسمى من الرجال ، إن لها أن توكل من يقاسم شركاء اليتيم ، ويأخذ له سهمه ، على ما يوجب الحق ، كانت حاضرة ، أو غائبة ، إذا وكلت ثقة ، تأمنه على ذلك .

وإن أنانت شجرة اليتيم ، على مال الوصى ، أو مال غيره ، كان للوصى قطعها برأيه .

ومن كان عنده أمانة ليتيم ، وصار يسلم لمن يكفل اليتيم ، مقدار نفقته ، من والده ، أو غيرها ، فذلك واسع له .

وإن استحل اليتيم من ذلك ، بعد بلوغه . وأحله وقبل منه الحل ، ثم رجع بعد ذلك يطالبه ، فلا رجعة له ، على الأمين .

وإن لم يقبل منه الحل ، ففي الرجعة عليه ، في ذلك اختلاف .

ولو وصى اليتيم ، أن يدفع عنه في نفقته ، ويقضى دينه ، ويدفع زكاته . ولا يدفع في دين بنير دينه ، من مال اليتيم . ولا يحط عن المشتري ، من غير عيب يصح ، فيما يبيع من أشياء اليتيم . ولا يقبل المشتري ، إلا أن يرى الحط والإقالة ، أو فر لليتيم ، مخافة الذك ، في معنى الأحكام . والقول قول الوصي ، فيما يدعى من الدفع ، حتى يصح كذبه . وإن اتهم ، فعليه اليمين .

ولو وصى اليتيم أن يسكن معه أحداً ، من أرحامه ، بنير أجره ، إذا كان في ذلك صلاح لليتيم . ولا يدخل على اليتيم من يخاف عليه ، ولا على ماله منه ، ويحترى الفاطر للقيم ، ما يراه له من الصلاح ، بالمعدل في ذلك .

وإن لم يقدر على إصلاح نفس اليتيم ، إلا بالتسلاف شيء من ماله . فنفسه أولى من ماله .

ولو وصى ، أو الوكيل ، أو المحتسب لليتيم ، أن يئمه مما يكون عليه فيه فساد ، في ماله ، من فعله ، كما يمنع غيره .

وقيل في اليتيم : إنه لا يُترك له شيء من الحيوان ، إلا ما يحتاج إليه لسداد . أرضه ، أو لسقى زرع ، مثل حمار ، أو ثور ، أو عبد ، فل ، له صنعة ، أو شاة ، أو بقرة للبن .

وإن أقر أبو اليتيم لامرأته بحق ، وأراد وصيه ، أن يصالح المرأة بشئ ، عن حقها ، بلا يمين ، إن ذلك جائز له ، إذا رأى أن ذلك أوفر لليقيم . ولم تقل : إنه فعل ما لا يجوز له ، ما لم يرتفع أمرهم إلى الحاكم ، أو يحكم بينهم بحكم ، يكون فيه التوفير لليقيم . فإذا ارتفع أمرهم إلى الحاكم ، فلا بد من اليمين .

وقد بلغنا أن بعض الفقهاء ، كان يقضى عن الميت ، ولا يخاف أحداً على حق له . فعلى هذا القول ، واسع له أن يصالح على ذلك ، بلا يمين .

وقال أبو سعيد : لا يعجبني أن يباع من أصول مال اليتيم ، إلا ما ينفذ ، في ذلك الوقت ، لتقضاء دين ، أو لقوت يوم . وما سوى ذلك فلا .

وإن أوصى رجل إلى رجل ، أو امرأة ، في ولده اليتيم ، أجاز الحاكم ذلك له ، كان ثقة ، أو غير ثقة ، إلا أنه ليس له أن يسلم مال اليتيم ، إلى من قد عرف بالخيانة ، ويقوم له الحاكم وكيلا ، في قبض ماله وحفظه .

وإن كان له وصيان . فأت أحدهما ، أقام معه الحاكم آخر ثقة . وليس للوصى أن يوصى ، فيما أوصى فيه إلى غيره ، إلا أن يجعل له ذلك من وصاه . وليس لمن وكله الحاكم ليتيم ، أو غائب ، أو مجنون ، أن يوكل ، ولا يوصى إلى غيره ، ولا للجاحك أن يجعل ذلك . والله أعلم .

فصل

سئل أبو سعيد - رحمه الله - عن نخل اليتيم . هل يجوز أن يعطى منها ، من يعين العامل على جمع ثمرتها ، وحملها إلى منزله ، بقدر ما لو كان المال لبائع ، يعطى عن نفسه ؟

قال : إذا كان ذلك لا يلزم العامل ، في سنة أهل البلد . وإنما هو على رب المال . وكان في ترك ذلك الضياع ، أو النقص في المال ، فلا بأس بالأجرة ، على ذلك ، بالنصد والاجتهاد لليتييم . وما كان لليتييم من خوص الفحل وعزقها وحطبها ، لا بأس ، يذنع ذلك ، لمن يقوم بكفالة اليتييم ، إلا أن يكون بيمة أو فر لليتييم ، وأصلح له ، من ذنعه في مؤنته .

وإذا طلب اليتييم من وكيله الفاكهة ، مثل العنب والجوز والموز ، وأشباه ذلك ، فجائز له أن يشتري له ذلك ، من ماله ، إذا كان في غلة ماله سعة ذلك . مما ينسره ويصلحه . وإن لم تكن في غلة ماله ، سعة لذلك ، فلا يباع أصل ما لليتييم ، إلا فيما لا بد له منه ، من غذاء ، أو دواء ، أو كسوة ، أو شيء لا بد لليتييم منه . وما خرج مخرج التفكه والترفيه لليتييم ، فلا يباع فيه أصل ماله .

وإن حدث لليتييم مال بميراث ، أو غيره . وله وكيل . فالوكيل وكيل للأول والآخر . والقول في الغائب ، كالقول في اليتييم . والله أعلم .

فصل

عن أبي الخوارى - رحمه الله - في اليتييم والمعقوه والمفتقص العقل ، إذا لم يوجد لهم وكيل ، يقوم بأمرهم ، ويحفظ مالهم ، ويذنع عنهم ، ويقوم بحجتهم . فليس للحاكم أن يجبر رجلاً على الوكالة لهم . وبلى الحاكم ذلك بنفسه ، إلا أن يأتي أمر ، لا يمكن الحاكم ، فله أن يأمر أهل الثقة ، بالقيام في ذلك . ويجبرهم على ذلك ؛ لأنه جاء الأثر : إن السلطان ولي من لا ولي له . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الرابع والعشرون

في الاحتساب لليتييم

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن المحتسب لليتييم ، يقوم مقام الوصى ، في مصالح اليتييم ، فيما كان يخرج من مصالحه ، في النظر والصلاح ، مادون الأحكام ، وإثبات الحجة على اليتييم ، فيما يزيل من ماله .

قيل له : إن القياض بمال اليتييم ، والبيع من ماله ، والشراء له ، إذا رأى المحتسب ، أن ذلك أصلح لليتييم ، يجوز له فعل ذلك لليتييم ؟

قال : نعم . ولكن لا يكون ترك المحتسب ، لشقة اليتييم ، بزيادة حجة اليتييم من شفقه . ولا يجوز للمحتسب لليتييم ، أن يخففه ، إذا كان له وصى ، أو ولي . وإن فعل ذلك ، بغير مشورتهم ، ونزف الدم ، حتى مات ، فعليه الدية في ماله . وإن فعل ذلك احتساباً . ولا وصى لليتييم ، ولا ولي له . واليقييم ممن يحمل ذلك ، ويقدر عليه . وكان ذلك من مصالحه ، وكان في الحد الذي يتعارف عليه ، أن مثله يختن ، أنه لا ضمان عليه . ولعل بعضاً يذهب ، أن الصبي غير معتبد بذلك . ولا تكون الحسبة لليتييم ، إلا فيما يتولد عليه منه الضرر .

وقيل في الصبي الصغير ، يتيم ، أو غير يتيم ، إذا طبع تمرأ ، أو عصره في وعاء ، ونواه نبيذاً : إن الصبي لا نية له ، إذا كان ذلك في إتلاف ماله .

ويجوز لمن احتسب لليتييم ، أن يأخذ ذلك الطبع من التمر ، الذي أراده الصبي للبيذ ، أو ما أشبهه . ويرفعه له ، ويحول بينه وبينه ، إلى أن يصير إلى حال الخل الذي يجوز به الانتفاع .

والحسبة جائزة ، لإزالة الضرر ، والقيام بأمور اليتامى من كل ثقة ، أو غير ثقة ، إلا في تسليم مال اليتيم وقبضه ، فلا يجوز ذلك ، إلا من ثقة .
 وللحاكم أن يحكم بما أصبحه المحتسب ، بالبينة على المنكر .
 وإن أطنى المحتسب نخل اليتيم ، فللمطنى قطع الخوص اليابس ، إذا كان التعارف مع أهل البلد ، وفي سنتهم : الخوص للمطنى .
 وإذا لم يكن في سنة أهل البلد وتعارفهم : أن الخوص للمطنى ، فلا يجوز إباحته له ، من وصى ، ولا وكيل ، ولا محتسب ، إلا ببيع .
 وإن لم يكن وصى ولا وكيل ، ولا محتسب . واحتاج رجل إلى علف شىء ، من نخل اليتيم . فتوّم شيئاً من نخله ، بقيمة طائلة لليتيم ، وحسبها على نفسه ، وأعطى نفسه على هذا . وأنفذ الثمن ، في صلاح اليتيم وماله . فإذا كان ذلك صلاحاً لليتيم جاز في حكم الاطمئنانة ، إلا على معنى الحكم ، الذى يحكم به الحاكم . وتسكون الدرهم التى من قيمة العلفاء ، ضماناً على هذا المطنى ، لا أمانة ، ما لم يقبضها منه له ثقة ، من محتسب ، أو وكيل . وما دامت مضمونة عليه ، فزكاتها عليه ، حتى يقبضها ، من يجوز قبضه لليتيم .
 واختلاف في المحتسب لليتيم .
 فقول : عليه أن يخرج زكاة مال اليتيم .
 وقول : لا له ، ولا عليه .
 وقول : له ذلك .
 وقول : له ولا عليه .

وكذلك القول ، في زكاة الفطر ، مثل القول في زكاة ماله . والاختلاف سواء .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : قال بعض المسلمين : إنه إذا لم يكن لليتيم وصى ، من قبل أبيه ، ولا وكيل ، من قبل المسلمين ، ولا من قبل السلطان ، وعدم ذلك كله . واحتسب لليقيم محتسب ثقة ، وقام بمصالحه ومصالح ماله ، جازله ذلك . وثبت فعله ، إذا صحت ثقته مع المسلمين . ولم يكن عليه ضمان ، في الحكم ، فيما باع من الثمار والغوال ، بما يكال ويوزن .

وكذلك العروض وطناء الثمار ، وأجر المنازل ، وطناء المياه ، على سبيل الثمار ، على مادون زوال الأصل والحيوان ؛ لأن الأصل والحيوان لا يجوز بيعه ، إلا من وصى ، أو من يقوم مقام الوصى ، من الحكام ، كان المحتسب لليقيم رجلاً ، أو امرأة ، أمًا ، أو غير أم ، وليًا لليقيم ، أو غير ولي .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : إن الأصول من الماء والنخل والأرض ، إذا كانت لليقيم ، فلا يشتري ولا يكتري ، إلا من وصى ، أو وكيل .

وفي بعض الأقول : يجوز بيع المحتسب في الحيوان ، إذا كان ثقة .

قال المؤلف : يعجبني هذا القول ، لما يخاف من الحيوان ، من حدوث الآفات وضياعها ، أو حاجتها إلى العلف والقيام . والله أعلم .

فصل

وأما إذا لم يكن المحتسب ثقة مع المسلمين ، فلا يجوز له ذلك ، في الحكم . وهو ضامن لجميع ذلك ، في الحكم .

وأما فيما بينه وبين الله ، فإذا عدم الوصى والوكيل والحاكم ، وأولو اليد والأمر ، من القوام . وكان في عصر الثقة الذي لا ينفذ المسلمين فيه حكم . وأهل الدار ، كل منهم يلتمس لنفسه السلامة والفتيا ، من قول المسلمين . فهذا هو حال العدم .

فلو احتسب محاسب ، على هذا ، على ما يراه المسلمون ، جاز له فيما بينه وبين الله ؛ لأن على الكل عند عدم الحكم ، أن يقوم بما يقدر عليه ، من حقوق الإسلام . ومن أوجب الحقوق في الإسلام ، القيام بالقسط للأيتام . قال الله تعالى : « وأن تقوموا لليتامى بالقسط » .

فمن كان ذا قدرة ، معه علم ، فيما يدخل فيه ، فهو المخصوص بالخطاب . وعليه القيام . وعلى جميع أهل الإسلام ، أن يعمينوه على ذلك . وإذا كان المحتسب من أولياء اليتيم ، وكان ثقة ، كان أولى من المحتسبين ، من غير أرحام اليتيم وأوليائه .

ومن كان أقرب ، كان أولى ، إذا استقوا في الثقة والأمانة والمعرفة . ومن كان أكل في الخلال الحميدة ، وأجمع للخصال الرشيدة ، كان أولى ، ولو كان غيره ، ممن هو دونه في السكال ، هو أقرب نسبا لليتيم . ويتجربى للمدل والصلاح ، والتوفير الميقيم ، في جميع ذلك .

والعصبات ما كانوا ، أولى من الأرحام ، ثم من بسدهم الأرحام ، أولى من الأجنبيين .

وأولو للعصبات : الجدات ، والأب ، ثم الأخ ، ثم العم ، ثم بنوهم ما كانوا .

وأولو الأرحام : الأم ، ثم الجدة ، ثم الأخت ، ثم العمة ، ثم الخالة ، ثم بقوهم .

وسئل بعض الفقهاء ، عن يقيم ، مع والدته . فباعت من أصل مال اليتيم ، مع حاجة اليتيم إلى ذلك ، وفي نفقة اليتيم وكسوته . فهل يشتري منها ، إذا أمفت على ذلك ، وليست هي بثقة ؟

قال : نعم . يجوز ذلك عند حاجة اليتيم ، إلى ذلك ، ولأن ذلك من مصالح اليتيم .

وقول : لا يجوز ذلك . ولا يشتري مال اليتيم إلا من عند ثقة ، عند المسلمين .

وقول : لا يجوز بيع مال اليتيم ، إلا من عند وصى ، أو وكيل ثقة . ومن الأثر : ومن كان بيده نخل ليتيم ، فأطفاها رجلا . وحمل يأخذ من المظني شيئا ، كلما أراد ، ولم يكتبها ما يأخذ منه . وعقد الحاسبة ، لم يعرفكم صار إلى القائم ، ولا كم بقي للمظني .

فأما في الحكم ، فعلى المظني تصحيح ما سلم . وإلا فالحق عليه . وعلى القائم بنخل اليتيم ، أن يتحري لنفسه فيما قبض ، ولا يتحري على مال اليتيم .

وإن نسيا أصل الحق ، فيلزم الذي عليه الحق ، التحري لاليتيم ، والخروج من حقه إلى ما يطمئن إليه قلبه ، ويعلم أنه قد خرج من حقه ، بما لا شك فيه . وعلى المناقض للتحري ، والخروج إلى المسلم فيما قبض منه ، إذا صحح معه ، أنه قد قبض منه .

وإن تحرى القابض قدر ما بقى على المظنى ، من مال اليتيم ، أجزأه ذلك ، إذا كان الذى قد قبضة ، من قبل ، قد صيره كله فى صالح اليتيم بالعدل ، لم يكن لليتيم إلا حقه .

وقال بشير - فى يقيم ، له أم . وليس له وكيل ، وهو فى حجر أمه . وهى القائمة له بطعامه - : إن لها أن تبيع من ماله ، فى مؤونته ، وما تحتاج إليه .
وإن كان لليتيم حق على رجل ، وأراد أن يدفعه إلى والدته ، فليحضر رجلين من المسلمين ، ويفرضان له فريضة ، بقدر ما يريان ، ما يحتاج إليه ، من الكسوة والفقة ، ويأمرانها تستدين عليه ، وتطعمه . ويدفع إليها ذلك الحق .
وإن كانت أمه تعرف بالخيانة ، فلا يجوز ذلك . ويجزى هو عليه ، ما يحتاج إليه ، من طعامه وكسوته . ولا يوليها هى ذلك .

وعن أبى عبد الله - رحمه الله - فى رجل ، فى حجره يقيم . وللايتيم مال : أرض ونخل وماء ، فجعل يضرب له بشمره وحبه ، يبيعه بدرهم إلى أجل ، يريد بذلك الفضل . فذهبت مذهبة ، ومات بعض من كان عليه دين ، ولم يترك وفاء ، أو باع على فاسق ، أو جبار ، أو مفاش .

قال : لم يكن ينبغي له أن يبيع من مال اليتيم بفطرة . ولا يعامل بمال اليتيم ؛ لأنه إن كان فيه ربح ، فهو لليتيم . وإن كان فيه ضيعة ، فهو على البائع .
وقال بعض الفقهاء : إن الأم تقوم مقام الأب فى الأولاد ، بعد موت الأب . فعلى هذا القول ، يجوز لها بيع ماله ، فى مصالحه ، إذا عرف البائع والمشتري ، أن ذلك أصلح لليتيم .

— ١٧٧ —

فإذا حصل البيع ، وحصل الحق على المشتري ، فني تسليم الثمن اخلاف .
وأكثر القول : تؤمر الأم : أن تدان ، وتنفق على اليتيم شهراً ، ثم ينظر
سعر السوق . ويسلم إليها بقدر ما أنفقت عليه .
وإن لم تجد الأم ، أو القائم به ، من يدان مفع ، وأنفق عليه من ماله ، فجائز
ذلك ، على ما يرجد . وطريق الحكم أثبت للمشتري ، إن قدر عليه . والله أعلم .
به التوفيق .

القول الخامس والعشرون

في القيام بمال اليتيم

ولإخراج زكاته

والانتفاع من ماله

وقيل فيمن يرى شيئاً ، مع يقيم ، أو غائب . ثم يراه في يدي من يزعم أنه اشتراه . ففي بعض القول : إذا أمكن تحوله إلى من هو في يده ، ببعض معاني الحلال ، مما يدعى ، فإنه يجوز تصديقه .

وفي بعض القول : إنه بحاله ، حتى يصبح انتقاله ، بوجه صحيح .
والقيام بمال اليتيم لازم ، لكل من حضره ورآه وعرفه . وعلى الحاكم ألزم .

وللحاكم أن يقيم له وكيلًا ، يقوم بمصالحة ، ويأمر بذلك ، من غير جبر . فإن امتنع الحاضرون القبول للوكالة ، فعلى الإمام أن يأمره من يأمنه ، أن يقوم بمصالحة اليتيم ، ولو بأجر ، من مال اليتيم .

وإن اجتمع الناس على ترك القيام بمصالحة اليتيم ، لم يسمعهم ذلك .
ومن قبل الوكالة ، في القيام بمصالحة اليتيم ، فلا يجوز له تركها ، إلا أن يعذره الحاكم ، أو ينزل به أمر : يكون به معذوراً . والمختسب في هذا ، بمنزلة الوكيل ، إذا كان يقع بدخوله ، في مال اليتيم ، صلاح بلا فساد ، يقول عليه من ذلك .
وإذا وجبت الزكاة في مال اليتيم ، فلو صية ، أو وكيله ، أو المختسب له ، أن يخرج من ماله الزكاة .

وبعض يقول : إنه مخير في ذلك . وبعض لا يرى له ذلك . ويرى أن يجمع الزكاة ، من مال اليتيم . فإذا بلغ اليتيم ، أخبره بها .

وبعض يوجب على وصي اليتيم ، والمحاسب له ، أن ينفذ الزكاة من ماله . وكذلك زكاة الفطر ، ولمن دعت إليه الزكاة ، أو زكاة الفطر قبولها .

قال المؤلف : معنى أن هذا الاختلاف ، يخرج معناه ، في غير أيام العدل ، في زكاة الفقود والمواشي .

وأما زكاة الثمار ، فعلى الوصي أو الوكيل ، أو المحاسب لليتيم ، أن يخرجها ، لأنه إن لم يخرجها ضاعت .

وأما في أيام العدل ، فلا يحبس زكاة اليتيم ، من ثمار ولا مواشي ، ولا نقود . والله أعلم .

وقيل : من أنبت نخلة ليتيم ، أو سجرها ، أو حدرها ، أو سقى له ، فيلف من ذلك شيء . فإذا لم يكن لليتيم ، من يقوم بذلك غيره ، من وصي ، أو وكيل . فاحتسب له في ذلك ، ولم يتعد عليه في شيء ، يجاوز فيه فعل غيره ، فلا ضمان عليه في ذلك ، إذا قصد بذلك الصلاح . ولا بأس على من يعمل ، في مال اليتيم ، بإذن من يلي أمر اليتيم ، كان ثقة ، أو غير ثقة ، إلا أنه لا يجوز له أن يسلم ثمار اليتيم ، إلا إلى ثقة أمين مأمون . ويجوز له أخذ نصيبه من الثمرة .

ويعجبنى إذا كان الذي يقبض ثمار اليتيم ، غير ثقة ، أن لا يمترض له عامل .

ومن جواب أبي عبد الله إلى أبي علي - رحمه الله - : وعن الرجل ، هل يجوز له أن ينظر في كتب اليتيم ، أو مصحفه ، أو يكمل بمكيا له ، أو يزن بميزانه ؟

قال : أما الميزان والكيل فلا . وأما الكعب والمصحف ، فلا بأس ، إلا
أن يضر ذلك بالقرطاس ، فيضمن ما أفسد من القرطاس .

ومن كان معه كعب مرفوعة ليتيم ، فجائز أن يقلبها ، حفظاً لها أن تأكلها

الحوام .

وقيل : على وصى اليتامى ، أن يتعاهد أموالهم ، ولا يدعها تخرب . وإن كان
مال لا شرب له ، أطنى له ماء . فإن لم يجد له العلف ، اشترى له ماء ، ويصلح له
أرضة بالسجاد ، كما يصلح الناس . ويغفر له ، ويتحرى له العدل والتوفير ، في جميع
ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والعشرون

في مبايعة اليتيم ومقايضته

ومقاسمته ومصلحته ومقاسلته

وفداء ماله من الخراج .

قال أبو عبد الله : لا تجوز المبايعة لليتيم ، ولو أخذ له خيراً ، من الذي كان له .
وقول : يجوز ذلك ، إذا كان ذلك أصلح لليتيم . وإذا أمر الحاكم الوصي
ببيع شيء من مال اليتيم ، لم يبيع إلا بالنداء .

وسئل محمد بن الحسن ، عن وكيل اليتيم ، أو وصيه ، أو وكيل المعتوه . هل
يبيعان مال اليتيم والمعتوه جملةً ، إذا كان ذلك أكثر وأوفر لثمنه ؟

قال : لا . إنما يبيعان من مال المعتوه واليتيم ، ما بقوتاهما به .
قيل له : فإن المال إذا بيع جملةً ، أخرج ستائة درهم . وإذا بيع متفرقاً ، أخرج
ثلاثمائة درهم .

قال : ليس عليهما ذلك .

ويوجد أن شراء مال اليتيم ، ممن لا يثبت بيعه في الحكم ، يوجب النكاح لليتيم .
وقال أبو الحسن : إن وصى اليتيم ، يجوز طلاقه وتزوجه اليتيم .

وقول : لا يجوز ذلك .

وقول : يزوج عبد اليتيم وأمه .

وقول : يزوج أمته ، ولا يزوج عبده .

وأما بيع الوصى ، من أصول اليتيم . ففي الحكم : لا يجوز الشراء منه ، حتى يصبح أنه يبيعه ، في وجهه ، يجوز فيه بيع مال اليتيم .
وأما في الاطمئنانة ، فإذا كان الوصى ثقة مأموناً ، يعلم أنه لا يبيع ، إلا فيما يجوز . فيسح الشراء منه ، في حكم الاطمئنانة .
وأما الحيوان والعروض والنقود ، ونحو ذلك . فيجوز الشراء منه ، ولو من محتسب ثقة .

وفي بعض القول : إن الحيوان لا يجوز شراؤها من المحتسب ، إلا بوكالة ، أو وصاية .

وقال زياد : لا يجوز بيع اليتيم . ولا شراؤه ، ولا عطية .
واختلف في ثمار اليتيم ، وطعامه الحادث له ، من بعد والده ، وما تركه والده ، مما ترجى زيادة سعره ، ويخاف نقصانه .

فقول : للوصى والمحتسب أن يبيع ذلك ، بسعر يومه ، ويطحن نخله ، ولا يدع شيئاً من نخله . ويشترى له مؤونة ، من الرطب ، والتمر ، والحب ، على قدر ما يحتاج إليه . ويحصل له جميع ذلك دراهم ، أو دنانير ، لأجل ما يتخوف من الأحداث . ولا يترك له كثيراً ولا قليلاً . وإن احتاج لشيء ، اشترى له .
وقول : يدع له من نخله ، لما يحتاج إليه من الرطب ، بقدر ما يغنيه قيظاً ، ويفنى من يلزمه عوله ، من خادم ، أو غيره .

وقول : ينظر في ذلك المحتسب والوصى ، فإن رأوا جمع ذلك وحبسه ، أفضل وأوفر ، حبسه إلى وقت ما يرجون الصلاح في بيعه . وإن رأوا بيعه ، بسعر يومه ، باعوه . وعليهم - في جميع ذلك - اجتهد نظرم ، بالمفاصحة لله .

وقول : يترك لليقيم ما يحتاج إليه ، من الحب والتمر ، لسفة ، ومن ثمرة .
إلى ثمرة . ويبيع ما بقى في وقته ، ولا يؤخر .

وقول : يظفر لليقيم ما يرجى له فيه القوفير ، من بيعة وتركه . وليس في ذلك
ضمان على الوصى والمحاسب ، إذا تحرى الصواب من ذلك ، يشاور الصالحين
في أمره .

وعن أبي الحواري - رحمه الله في امرأة ، معها أيتام . ولهم غنم وماء وأرض .
أيجوز لها أن تبيع الحيوان ، ويطنى الماء ، وتكرى الأرض ، وتعمل الأيتام ،
من غير وكالة ، ولا مفاداة ، ولا فريضة . وهي قائمة بأمرهم .

قال : واسع لها ذلك إذا ، فيما بينها وبين الله ، إذا اجتهدت لهم في ذلك .
وأما في الأحكام ، فينتقض ذلك كله ، ولا يثبت لها ، إلا بوكالة ، أو وصاية .
وقول : يجوز لها أيضاً ، أن تبيع الأصل . ويجوز لمن يشتري منها ، إذا
قالت : إنها تجعل ذلك في نفقة الأيتام ، كانت نفقة ، أو غير نفقة .

وقول : لا يجوز ذلك ، إلا أن تكون نفقة وتكون والده ، أو من الأرحام .
وقول : يجوز بيع المحتسب ، من غير وكالة ، فيما دون الأصل . ويثبت ذلك
في الحكم .

واختلف في الوكيل لليقيم . هل يجوز له أن يقعد نفسه أرض اليقيم ، أو
يزرعها بسهم معروف ، كما يزرع غيره ، أو يقعد غيره ؟
قال : نعم .

ويعجبنى أن لا يثبت له ذلك في الحكم . وأما في الجائز ، إذا كان ذلك
في النظر ، أوفر لليقيم معه ، من غيره ، أو من زراعته ، فأحب أن يجوز ذلك .

وحفظنا أنه يجوز أن يعامل اليتيم ، بما يكال ، أو يوزن . وإن أراد أن يشتري شيئاً من المتاع ، أو مما يباع ، في سوق المسلمين ، من العظام والإدام ، فقد أجازوا له ذلك .

وكذلك إن أراد أن يكثرى حماراً ، أو يشتري سماداً . كل ذلك جائز .

وقيل : كان أبو المؤثر - رحمه الله - مقدياً صبيّاً شاة ، فأرسل معه ، من يقبض حصاة أبي المؤثر - رحمه الله - من الشاة . وكان الصبي يتيماً ، وأعطى الصبي حصته من ثمن الشاة .

ولا يجوز لأحد أن يعمل في أرض اليتيم ، إلا بوكيل ، أو أحد ، ممن يقوم بأمر اليتيم ، من الثقات .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - : وأما الأيتام ، فلا يجوز بيع مالهم ، إلا لوصي ، أو حاكم ، أو وكيل في الحكم . وأما في التوسع ، إذا عدم ذلك ، فإذا كان محتسباً ، جاز له عندي ، ما يجوز للحاكم والوصي ، في القيام بمصالحهم ، من مالهم ، في الجائز .

والوجه في ذلك عندي : أن يدان عليهم ، وينفق عليهم ويكسومهم ويمونهم ، بما لا بد لهم منه . فإذا اجتمع عليهم الدين ، بيع بقدر ذلك من مالهم . ولا يباع إلا في لازم ، قد ثبت عليهم في الجائز ، إذا صح ذلك . ولا رجعة لهم . وأما في الحكم ، فلا يثبت ذلك . وللحاكم نقضه ، إذا رفع إليه ذلك ، إلا أن يكون ممن يذهب إلى ذلك . فيتوسع بالجائز ، فحكم بذلك ، جاز البيع ، ولا حرجة لهم . وقيل : إن من كان في حجره يقيم ، وبيع مال اليتيم ، في وجهه ، يجوز فيه بيعه لأنه جائز أن يشتري من ماله ، إذا أعطى مثل ما يعطى غيره من الناس .

ومن اشترى من رجل مالا ، وأقر عند الشراء : أنه يشتره لیتیم . والمشتري وصى للیتیم ، أو محاسب له .

قال : إذا اشتراه للیتیم ، فالبيع موقوف ، وليس لأحدهما نقضه ، إلى بلوغ الیتیم .

فإذا بلغ ورعى بالبيع . فالبيع له . وإن لم يرص به . فقول : يرجع البيع على البائع .

وقول : يرجع إلى المشتري . وهذا إذا لم يكن البيع شفعة للیتیم . وإن كان شفعة له . فأكثر القول : أن البيع ثابت عليه .

وإذا كانت غلة مال الیتیم تكفيه ، وله سيف ، فلا يباع سيفه .

وسئل أبو الحواري - رحمه الله - عن بيع صرم الیتیم وسماده ، وقعادة أرضه وطفاء مائه ، بغير مناداة .

قال : إن هذا يجوز من الوكيل ، بغير مناداة ، إذا كان الصرم يقام . ويجوز طفاء الماء ، وقعادة الأرض ، بغير مناداة . وكذلك السجاد .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في وكيل الیتیم ، إذا باع للیتیم شيئاً ، وطلبت إليه الإقالة . فليس للوكيل إقالة ، ولا حظ من الثمن .

وسئل بعض الفقهاء ، عن رجل أطنى من رجل نخلا ، فيها حصص لیتیم . هل يثبت الطفاء ، إذا كان صلاحاً للیتیم ، كان الذي أطناه وكيلاً للیتیم أو محاسباً ، أو شريكاً .

قال : إذا كان ذلك صلاحاً للیتیم ، جاز ذلك من الوصى والوكيل .

وأما المحاسب والشريك ، فيجب أن لا يثبت ذلك إلا من الثقة .

وقول : إن كان غير ثقة . وفي النظر أنه صلاح لليقيم ، جاز ذلك . ولا يدفع إليه الثمن . ويصرف الثمن في صلاح اليقيم .

وإن استغنى المظني ، فلمن أطاعه أن يحط عنه من نصيبه . ولا يحط من نصيب اليقيم شيئاً .

وإن طلب المظني النذر ، وادعى الجهالة في داخل العذوق ، أو ثبت له معنى ، يجوز له به النقض ، لحق اليقيم في ذلك ، ما يلحق غيره .

وإذا لم يخرج داخل العذوق ، متغيراً عن ظاهرها ، وقد نظر ظاهرها نظراً ، يبلغ به إلى معرفة ذلك ، فهو ثابت . وإن لم يفتش المظني العذوق إلا بعد أيام ، بمقدار ما يحدث فيها العيب ، ثم وجد في بعضها التغيير . فإذا أمكن حدوث ذلك ، بعد اللطفاء ، ثبت عليه ، ما لم يصح أنه كان قبل اللطفاء .

وإن خرق بعض الفخل ، في حين اللطفاء ، فوجد فيها التغيير ، فرضى بذلك . ولم يعلم أن فيها عيباً ، ثم نظر . فإذا العيب في داخل أكثر العذوق ، وأراد أن ينقض اللطفاء كله .

قال : إذا كان اللطفاء كله جملة ، وثبت العيب في بعضه ، بما يرد به ، كان له رده كله ، إذا كان العيب واحداً .

وإن كان العيب مختلفاً ، والشراء صفقة ، في أشياء مختلفة ، أو متفرقة . وكان في بعض ذلك عيب ، مما يرد به البيع ، فأراد المشتري أن يرد ذلك بالقيمة من الثمن ، إنه يختلف في ذلك .

قول : له رد ذلك بالقيمة .

وقول: إن شاء رد البيع كله . وإن شاء تمسك به كله . ويحط عنه أرش العيب . واليقيم والبالغ - في هذا - سواء .
والحكم يجرى على اليقيم ، مثل ما يجرى على البالغ ، بمعنى الاتفاق والاختلاف إلا أنه ينبغي للحاكم الاجتهاد في النظر لليقيم ، إذا رجع إلى الحكم .
وإن رأى الحاكم البيع ، أصلح لليقيم ، فله أن يثبت البيع ، ويطرح عن المشتري أرش العيب .

وإن كان مال لليقيم الذى ورثه مبيعاً بالخيار ، فلا يجوز أن يحتسب له محتسب ويبيع بمض أصل ماله . ويفدى به للباقي ، إلا أن يبلغ اليقيم ، فيتم ويرضى بذلك وإلا فالبيع منقوض . وعلى المشتري رد الغلة ، ويطرح عنه ما غرم في صلاح المال .
وعن أبى سعيد - رحمه الله - : لو وصى اليقيم إذا كان وصياً في اليقيم ، وفي قضاء دين المالك ، وإنفاذ وصاياه ، أن يبيع من مال المالك ، ويقضى دينه ، ويفند وصاياه ، ويتفق على البيع ، ولا يكون بيع مال المالك ، إذا كان الوارث يتيم ، أو غائباً ، إلا بالنداء ، في موضع اجتماع الناس ، من سوق ، أو غيره ، فيمن يزيد فما كان من العروض فيبيع في جمعة واحدة . وما كان من الأصول ، فإنه ينادى عليه ، في من يزيد ثلاث جمع ، ويوجب في الرابعة .

وإن كان بيع المساومة ، أفضل ، وأوفر للثمن ، يبيع في المساومة ، دون النداء . وهذا القول أحب إلينا .

وإن لم يكن الوصى ، من يفرض لليقيم فريضة ، من حاكم ، أو جماعة من المسلمين ، فلا وصى أن يفد على اليقيم ، من غير فريضة .

وكذلك إن أمكنه ، أن يفرض لليقيم . فريضة ، وكانت النفقة على اليتيم ،
بلا فريضة ، أو فريضة ، أنفق الوصى على اليتيم ، من اليتيم . كما يرى أنه أوفر
له وأصلح . والوصى جائز الأمر ، على ما عرفنا ، ما لم يصح خيانتة .
فإذا صحت خيانتة ، أدخل معه الحاكم غيره ، وكيلاً ثقة ، وحجراً عليه أن
لا ينفذ شيئاً من الوصايا . ولا يدخل يده ، في شيء من مال اليتيم ، إلا بحضور
الوكيل .

وقيل : إذا كان وكيل الأيتام ، غير ثقة . فيجوز أن يباع له .
وأما أن يشتري منه ، من مال الأيتام ، فلا بأس أن يشتري منه ، إذا لم يعلم
منه خيانة ، ولا أمانة . وهذا إذا كان وكيل اليتامى ، من قبل أبيهم ، أو من قبل
حاكم عدل .

وإن كان وكيلاً ، من غير الأب ، أو غير حاكم عدل ، فلا يشتري منه
شيء من مال اليتامى ، إلا أن يكون ثقة أميناً .

ومن جواب أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر . في المختصب لليقيم . هل
يجوز له أن يأخذ من ماله ، مما يكال ، أو يوزن ، بسعر ما يبيع في البلد ؟

قال : نعم . له أن يأخذ من مال اليتيم ، مما يكال ، أو يوزن بسعر ما يبيع على
غيره . ويأمر غيره ، أن يزن له ، ويكيل له . وله أن يأخذ شروى ، ما أنفق عليه .
وقيل في يقيم ، له أم ، غير ثقة . فباعته من أصل مال اليتيم . ولا يدري كيف
باعته ، ويحتمل الحق والباطل في بيعها ، إن لمن علم بذلك ، أن ينفع من ذلك
المال ، من يد من اشتراه ، إذا لم يعلم حرام ذلك . وذلك جائز . ولا يجوز لمن علم
ذلك ، أن يشتري من يد الأم ؛ لأن ذلك يحتمل أن يكون حراماً . فذلك له جائز ،
من يد المشتري . ولا يجوز من يد الأم . والله أعلم .

فصل

ومن جواب محمد بن سعيد - رضى الله عنه - قلت : ألتصاكم إذا احتج أن يقم لليتم وكيل ، فى حفظ ماله وقبضه ، وما يجوز بيعه ، وقضاء ما عليه . وفى البلد ، ممن يثق به ، وامتنع عن الدخول ، فى أمر اليتيم . ولا يمكن التصاكم أن يقول ذلك بنفسه ؟

قال : إذا لم يجد التصاكم ، من يجوز له ، أن يتيمه وكيلاً لليتم ، ولم يمكن التصاكم القيام بذلك بنفسه ، بالتصرف فيه ، بأمره ونهييه . وقد صار التصاكم فى حال العذر ، إلا أنه متى وجد ، أو قدر على القيام بذلك ، فعل وقام بما أمكنه . وإن فرض التصاكم لليتم فريضة ، وأثبتته مع أمه ، بالفريضة ، أو مع من يعوله ، على ما يوجبه الحق ، من فرض الفرائض . فإذا استحققت والدته ، أو غيرها على اليتيم ، فإنه يجوز للتصاكم ، أو من كان فى يده مال لليتم ، أن يسلم إلى من له الفريضة ، ما قد استحق من مال لليتم ، كان ثقة ، أو غير ثقة ، ولو لم يكن لليتم وكيل .

· وإن سلم إلى والدته اليتيم ، من غير فريضة ، بقدر ما يستحق هذا اليتيم من الفتة ، لشهر ، أو عشرة أيام . ويضمنها ذلك .

فإن حمى اليتيم إلى أن يستفرغ تلك الأيام ، التى سلم إليها لمن . فترجو أن ذلك وجه الخلاص .

وإن مات اليتيم ، قبل ذلك ، فعلى المرأة أن ترد على ورثته ، مقدار ما بقى من الأيام . ويجوز أن يقول لوالدة اليتيم : أن تنفق عليه ، على وجه الفتيا لا على

وجه الأمر لها بذلك. وإنما يقول إذا عدم الفريضة لليتيم، جاز للمحتسب أن ينفق على اليتيم، من مال اليتيم.

ومن جواب له آخر - قلت: وكذلك إذا لم يكن للهلك وصى، فيما له وولده. وبتى ولده اليتيم، مع والدته، أو مع من يعوله، ولم يمكن الحاكم أن يقيم له وكيلًا، يقبض له ثمرة نخله وزرعه. واحتجاج الحاكم إلى التسليم، في مال اليتيم، والأمر والنهي فيه.

قال: إذا لم يمكن الحاكم أن يقيم لليتيم وكيلًا، في القيام بمصالحه، ومصالح ماله. وقبض ماله، والقيام به بالتوسط، ممن يثق به، أو يأمنه، من الثقات، ممن يؤمل في ذلك الثواب، على وجه الاحتياط لليتيم، والاحتساب له، كان للحاكم أن يقيم من يقوم بذلك لليتيم، جزاء من مال اليتيم، ممن يؤمن على مال اليتيم. وإن عدم الحاكم هذا كله، تولى القيام بمصالح اليتيم بنفسه، وصرف فيه بأمره ونهيه. وتولى فيه هو وأمنائه، الذين يقومون معه في أمانته.

فإن لم يقدر الحاكم على ذلك بنفسه، فالعاجز معذور.

وليس للحاكم أن يتولى قبض مال اليتيم، ثم يجعله عقد من لا يأمنه عليه. ولا يأمر من يقبضه، من لا يأمنه عليه. ولكن يمسك عن أمر اليتيم، على اعتقاد الدينونة، أنه متى قدر على القيام لليتيم، قام له بالتوسط.

ولا يجوز قول ولا فعل، في أمر اليتيم ولا غيره، بنفي القسط.

وإن أمكن الحاكم، أن يقبض ثمرة اليتيم، ويجعلها حيث يحل أمانته، إلى أن يمكنه إنفاذها، على ما يوجب الحق، في أمر اليتيم، من كسوة، أو نفقة، جاز ذلك للحاكم. فإن تلف، فلا ضمان على الحاكم، في ذلك.

والحاكم يقوم مقام الوصى والوكيل ، إذا لم يكن لليقيم وصى ، ولا وكيل .
 وإن عجز الحاكم ، عن هذا كله ، ترك المال بحاله .
 وإذا عدم الوصى ، من قبل الأب ، والوكيل من قبل الحاكم ، جاز لمن
 احتسب لليقيم ، وقام بمصالحه ، ومصالح ماله ، كما أمر الله تعالى .
 فإن احتاج اليقيم إلى السكسوة والنفقة ، وليس لليقيم مال ، إلا الأصول ،
 فقد قالوا : إن المحتسب أن يبيع من أصل مال اليقيم ، في مؤونة اليقيم ، من
 نفقة وكسوة ، وما لا بد منه لليقيم ، بعد أن يشاور المحتسب الصالحين ، من أهل
 المناصحة لله تعالى لليقيم ، في اعتقاد نيته . وقد رخصوا أن يشتري من الأيتام ،
 ما يباع في الأسواق من المتاع والطعام ، إلا الأصول . والذي له النثر الكثير ،
 من الحيوان وأشبه ذلك ، فلا يجوز أن يشتري ذلك ، من الصبيان .
 وكذلك العبيد المماليك ، يباع لهم ، ويشتري منهم . والله أعلم .

فصل

وقيل : إذا باع وصى اليقيم ، أو وكيله ، أو المحتسب له - دابته ، أو
 خادمه . وفي الدابة ، أو الخادم عيب ، مما يرد به البيع ، فأدرك بذلك . أعلى الوصى ،
 أو الوكيل أو المحتسب ، غرم بذلك العيب ؟
 فقيل في ذلك : إن رد المشتري الدابة ، أو الخادم بذلك العيب ، فذلك جائز .
 ويكون على ذلك اليقيم ، أن يرد من ماله .
 وإن ثبت ذلك ، ولزم الوصى ، غرم من قبل الأرض .
 فإن كان عرف العيب ، فباع بعد علمه بالعيب ، وكتمه المشتري . فذلك
 عليه ، في ماله .

وإن لم يعلم بذلك العيب ، لم يلزمه في ذلك غسوم ، من قبل ذلك العيب ، وهو في مال اليتيم .
 وقيل : إن عليه أن يقبض الدابة والعبد ، إذا حكم بردهما بالعيب . ولا يكون ذلك عليه ، ولا له ، إلا بالحكم .
 فإن باع الدابة والعبد ، وهو لا يعلم أن فيها عيباً ، فليس عليه في ذلك شيء . ولا يكون ذلك إلا بالصحة ، وحكم الحاكم .
 وإن كان عالماً بالعيب ، وأقر بذلك ، لم يكن إقراره ذلك حجة ، على اليتيم . ويلزمه في ذلك أرش العيب ، من ماله ، إن باع ذلك . وهو عالم بالعيب . والله أعلم .

فصل

جواب من أبي عبد الله ، إلى أبي علي - رحمه الله - في وكيل اليتيم . هل له أن يفاضل في ماله ؟ أو يقايض به ؟ أو يقاسم بغير سهم ؟
 قال : لا نرى ذلك .
 قال غيره : وقد قيل : إن ذلك كله جائز له .
 وقول : إنه لا يفاضل : وليس له أن يقايض ، ولا يقاسم بخياره .
 وقول : يقايض ، ولا يقاسم .
 وسئل أبو الحواري - رحمه الله - عن امرأة وكيلة لبنيتها ، في مالهـم ، من قبل أبيهم ، أرادت أن تقايض . بمال لهم ، وتأخذ لهم غيره .
 قال : قد أجاز ذلك عزان بن الصقر . وفعل ذلك بشير بن المنذر - رحمه الله -

الله - ولم ير ذلك محمد بن محبوب - رحمهما الله - فمن أخذ بالإجازة ، جاز له .
 ومما يوجد أنه بخط سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح - رحمه الله - : إن من
 أراد أن يقايض بمال اليتيم ، أو مال الفقراء ، أو مال المسجد ، أو مال السبيل ، إن
 ذلك جائز له ، بشرط الجماعة ، أو من يعرف عدل ذلك ، إن الذي يؤخذ لليقيم ،
 أو المسجد ، أو السبيل ، أو الفقراء ، هو أصلح له .
 وأقل الجماعة : اثنان فصاعداً ، ممن يعرف عدل ما يدخل فيه . وقيل بالواحد .
 قال سعيد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن صالح : هذه المسألة ، هملت
 بها كثيراً . وعمل بها والدي : أحمد بن محمد بن صالح . والله أعلم .

فصل

عن أبي الخوارى - رحمه الله - في وكيل اليتيم ، إذا خاف على مال اليتيم
 الضرر ، وأى الضرر ، قد وقع في مال اليتيم . وصالح على شيء من ماله ، وأعطى
 منه . فأما في الحكم ، إن طلب اليتيم ذلك ، أو ورثته بعده ، فإن ذلك لهم .
 وأما فيما يرجى له ، فإنه يرجى له أن يسلم . وذلك إذا رأى الضرر ، قد وقع
 في مال اليتيم ، وصالح عليه .

وقيل : إذا خاف على مال اليتيم التلف ، جاز أن يصالح على شيء منه ، بعد أن
 يستقنى له حجته ؛ لأن له في ذلك المصلحة له ، وله حجته ، إذا بلغ .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - : وأما ما يقارض به وصى الأيتام ، من أمر يجر
 فيه عليهم ، من الخراج أو غيره . فذلك شيء يلزم الأيتام .

ولا يجوز للوصى أن يفدى نفسه ، إذا عارضه الساطان ، بشيء من مال الأيتام

ولو قتل على ذلك ، لم يجز له ذلك ، إلا أن يكون ضامناً وتلجئته الضرورة ، كما يلجأ إلى أكل أموال الناس ، عند عدم ما يقوت به نفسه .

فإن صار الوصى بهذا الحال ، ولم يجد ما يفدى به نفسه ، من الظلم ، إلا في مال اليتيم ، أو غيره . فقد رخص له ، من رخص ، من المسلمين : أن يأخذ من مال يتيم ، أو غيره ، أو من أماناته ، أو من مال المسجد ، أو شيء من الوقوف ، بقرض ، أو دين ، ببدل السعر . ويشهد بذلك على نفسه ، ليكون دقيقاً عليه إلى ميسوره . ويفدى نفسه من ذلك المال ، على الديفونة مدة ؛ لاعتقاد أدائه لليتيم ، والتخلص إليه منه . فنرجو له ، على هذا الحال . أن لا يكون آثماً ، إلا ماضية للأيتام . وعليه أداء ما لزمه إليهم . وهذا إذا كان الوصى هو المطالب بذلك ، وإليه قصد ، في ذلك .

وأما إذا قصد اليتيم ، فأخذ ليهذب ، أو ليضرب ضرباً ، لا يحتمله اليتيم . وخاف على اليتيم ، للمعطب من السلطان فن المدل معنا : أن يفدى اليتيم بماله ، من المعطب . كما يفدى من الجوع والعري ، وغير ذلك ، مما يخاف عليه من الهلاك . ويجرى عليه فيه الضرر . والوصى - مع ذلك - مخير ، إن شاء فداءه من ذلك ، وإن شاء لم يدخل في ذلك .

وأحب أن يفديه ، إن كان يقدر على فدائه ، من ماله ؛ لأن ذلك من أعظم ما يدخل عليه ، من المنافع .

وأما إذا قصد الجند إلى مال اليتيم ، ليخربوه ، أو يأخذوه ، إذا لم يسلم إليهم ما يطلبونه على اليتيم . فإذا رأى الوصى مال اليتيم ، في حال الذهاب ، أو الخراب

فقد قال بعض المسلمين : إن للوصى في هذا الوجه ، أن يفدى مال اليتيم ، من مال اليتيم ، إذا كان إذا فعل ذلك ، كان ذلك أوفر ، لمال اليتيم ، من تركه . ولا يقصد الوصى ، في هذا ، إلا ما يرى أنه أوفر لليتيم .

وقال بعضهم : ليس للوصى ، على هذا الوجه ، أن يؤدي ذلك ، من مال اليتيم . والله يسأل الوصى ، عما أداه من مال اليتيم ، ولا يسأله عما يظلم الظالمون اليتيم . وكل هذا يخرج ، من تأويل قول المسلمين .

قال أحمد بن عبد الله بن موسى السكندى : ونحن نذهب إلى القول الأول ، الذى قال بالإجازة . وأما إذا قصدوا إلى اليتيم نفسه ، ففداء اليتيم من ماله ، من أعظم مصالحة . ولانعلم أن أحداً من المسلمين ، ضيق ذلك على الوصى .

وفي موضع : إن أخذ اليتيم ، أو ماله في الخراج ، للمحتسب الثقة ، أو الوكيل ، أن يؤدي ذلك عنه ، من ماله . وأما قبل أن يؤخذ به فلا .

وإن فدى المحتسب ، دابة اليتيم ، أو خادمه ، فليحفظ ذلك . فإن ضاعت الدابة ، أو الخادم من يده ، بعد أن حفظهما ، فلا ضمان عليه .

وإن أخذ مال الوصى ، بسبب اليتيم ، فلا يجوز له أن يفدى ماله ، بمال اليتيم . ومن فدى مال اليتيم ، من يد الجبار . بأقل من قيمته ، جاز له ذلك ، إذا كان محتسباً .

وإن فداء بأكثر من الثمن ضمن . قال الله عز وجل : « والله يعلم المفسد من المصلح » .

وقيل : لا يجوز للوصى أداء الخراج ، إلا أن يخاف على مال الأيتام الهلاك من قبل السلطان ، أو الأدهاب .

- ١٩٦ -

وقول : إذا أدى الخراج عن الليتاسى ، على ذلك السبب . فإننا نرجو أن
يسعه ذلك . وإنما ذلك إذا خاف على الأيتام ، أو على الماهم .
وأما إذا خاف على نفسه فلا .

وفى موضع : وإن كان على مال الأيتام خراج ، إذا لم يؤدوه ، خربوا ماله ،
وآذوه فى نفسه . هل يجوز أن يباع من ثمرته ، ويؤدى خراجه ، صيانة له وللماله ،
أم لا يجوز ؟

فقد قال بعض : إن ذلك لا يجوز ، على كل حال .

وقال بعضهم : إذا كان ذلك من مصالحه ، ويبين عليه نفقة ، فى نظر أهل
العدل ، جاز ذلك بصدق الإرادة لله ؛ لاستكمال مصالحه ، لالغاء نفس الفاعل ،
ولا لماله ، ولا لما يعرض من أمره . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والعشرون

في الإقرار لليقيم

وفي الحكم له وعليه بعد بلوغه

وفي شركة اليتيم في الفخل والزرع

وقيل في رجل ، أقر ليقيم بمال ، ويبرأ منه لإبيه ، ثم هلك . وحكم لليقيم ، بما أقر له به . فلما بلغ اليتيم ، طلب ورثة المقر يمين اليتيم : أنه ما يعلم أنه ألقاه لإبيه . إن ذلك لهم عليه .

وإن أبى أن يحلف ، نزع المال منه ، إذا كان ابنه . وإذا كان ابن غيره ، فليس لهم ذلك عليه .

وفي رجل هلك ، وأقر لرجل ، بشيء من ماله . وورثه يقيم ، ودفع هذا المقر له بالمال ، بعد ما ذلك الذي أقر له به الهالك ، فحكم له به . فلما بلغ اليتيم ، طلب الحجة فيه .

قال : لا تقبل له حجة ، إذا كان قد حكم له به الحاكم ، ولو لم يكن لليقيم من يحتاج له ، في حال يئمه . وذلك إذا صح الحكم له ، من الحاكم بالمال . ولم تكن عليه لليقيم يمين ، بعد ذلك ؛ لأن الحاكم مأمون على ذلك .

وأما إذا لم يصح الحكم من الحاكم ، وصح الإقرار ، كان لليقيم اليمين ، على المقر له ، إذا بلغ .

وإن قضى المريض رجلاً مالا ، يحق له عليه . وهلك المريض ، وورثه يقيم . فلما بلغ اليتيم ، طلب له أن يرد قيمة المال ، يأخذ ماله ، إن ذلك له . وإن أراد

أن يرد قيمة بعض المال، ويترك بعضه ، فليس له ذلك . ولكن يأخذ كله ، أو يتركه كله . والله أعلم .

فصل

عن أبي على الحسن بن أحمد - رحمه الله - في قوم بالغ ويقامى ، بينهم شركة في باب . فكسر الباب ، وسلمه البالغ إلى النجار ليصلحه ، وهو ثقة ، أو غير ثقة فلبث عنده ، ما شاء الله . ثم صبح تلفه ، أو ادعى ذلك . ما يلزمه الذى سلمه إلى النجار .

قال : إذا كان فى ذلك مصلحة للأيتام ، واحتسب فى ذلك ، وسلمه إلى من لا يعلم منه خيانة ، فتلف من عنده ، لم يبين لى عليه ضمان ، على قول بعض المسلمين . وإن كان رضى مشتركة بين قوم ، فيهم يقم ، أو غائب . وأراد الحاضرون استعمال الرضى .

قال : إن لم يكن لليقيم وصى ، ولا وكيل وليس للغائب وكيل ، أقام الحاكم وكيلاً للغائب ، وركيلاً لليتيم ، إن لم يكن له وصى . ونظر للغائب واليقيم فى حصتهما . وإلا فالصالحون يقيمون لها الوكلاء . فإن لم يتفق ذلك فأرجو أن يجوز ذلك لمن حضر ، أن يستعمل الرضى ، ويحفظ حصة اليقيم ، أو الغائب منها . وإن كان عبد شركة بين يقيم وبالغ . ولا وكيل لليقيم . فإن أقام الحاكم والصالحون وكيلاً لليتيم ، فحائز . وإلا جاز للبالغ أن يستخدم العبد ، بقدر حصته منه . والله أعلم وبه التوفيق .

فصل

وأما إذا كان اليتيم شريكا ، في مال . فأخذ الشريك حصته عذوقا ، فلا يصح له ذلك في الحكم .

وأما في الجائز ، فقد قيل في ذلك باختلاف .

فقول : لا يجوز له ذلك ، على حال . وهو ضامن لما أخذ ، من حصة اليتيم .

وقول : يكون أمينا في حصة اليتيم ، ولا ضمان عليه ، إلا أن يضيّع بما يلزم الأمين الضمان .

وقول : يضمن حصة اليتيم ، مما أخذ ولا ضمان عليه ، فيما ترك .

وقول : إذا تمحى مقدار حصته . فأخذها بعد عدم المقاسم لليقيم ، فلا ضمان عليه ، فيما أخذ ، ولا فيما ترك . وهذا أرخص ما عرفنا ، في معاني قول أصحابنا .
وسئل بعض الفقهاء عن هذا في الدخل ، إذا كانت مفعقة في الجنس ، أو مختلفة . هل يجوز له أن يقوم كل نخلة قيمة ، يأخذ بقدر حصته نخلة ، أو أكثر بالقيمة ؟

قال : إذا ثبت قسم الدخل له ، بغير كيل ، ولا وزن . فلا يكون إلا بمعنى القيمة ، أو الاعتبار بالنظر . وسواء ذلك ، إذا ثبت هذا ، كان حقه من الدخل كلها في نخلة واحدة ، أو من كل نخلة حقه . وكل ذلك معنى واحد ، لأنه لا يخرج على حقيقة قسم اليتيم .

وإن كان شركاء في أرض ، فيهم بقيم ، أراد أحد الشركاء ، أن يأخذ مقدار حصته من الأرض ، ويزرع له نفسه ، بغير حجة ، على البالغين .

— ٢٠٠ —

قال : إذا لم يكن لليقيم وكيل ، فلا أعلم ذلك ، إن كانوا ينصفونه في حقه .
وإن لم يكن لليقيم وكيل ولا وصى ، أقام له الحاكم ، أو الصالحون الثقات
من المسلمين وكيلا ، يقوم له في ذلك .

وإن لم يتفق له ذلك ، وزرع الرجل الأرض ، ووفر على اليقيم حصته ،
جاز له ذلك .

وإن كانت الأرض مما يجري عليها القمادة ، فلا يتييم حصته من القمادة .

فصل

وقيل في رجل ، له شركاء يتامى ، في مال ، فباع حصته لرجل مشاعاً . فجاء
الرجل المشتري من ذلك المال ، بشيء مثل رطب ، أو عنب ، أو رمان ، أو موز
أو أنرج ، أو أشباه ذلك . وقال : قد أعطيت اليتامى حصتهم من ذلك ،
أو لم يقل .

قال : إن كان لليقيم وصى ، أو محتسب ثقة ، قد علم هذا الشريك ، أنه يقوم
لليتامى ، في مالهم ، أو وكيل ، من قبل الحاكم وكان الذي جاء بالشئ ممن
يؤتمن ، أنه لا يدخل في شيء من الحرام ، ولا يأخذ شيئاً من مال الأيتام ، إلا
بتقاسمة من الوكيل ، أو الوصى ، أو المحتسب الثقة ، جاز ذلك للشريك ، على
ما تاملن إليه القلوب .

وإذا لم يكن للأيتام وصى ، ولا وكيل ، ولا محتسب ، لم يجوز لهذا أن يولى
بالي أيتام غير ثقة .

فإن كان الذى سلم إليه هذا ثقة ، جاز ذلك ، فى موضع الثقة ، كان للأيتام
وصى ، أو محاسب ، أو لم يكن لهم ؛ لأن الثقة لا يفعل شيئاً ، إلا ما يجوز له .
وكذلك إذا أقر الذى سلم إليه ذلك الذى يأتم به ، إن من ذلك المال الذى له فيه
الشركاء الأيتام .

فإذا علم هو ذلك ، لم يأخذ ذلك ، إلا بحضرة مفع هو لذلك ، أو ممن يثق به
من الثقات إلى ذلك . ولا يقر له هذا الرجل ، من أين هذا المال الذى يأتم به .
فإن لم يقر حتى قبضه ، على أنه لهم ، أعلمه بعد ذلك . فليس عليه أن يصدقه
على ذلك .

وإذا ما كان له وصى ، ولم يتهم هذا ، أنه يطعمه حراماً من ذلك ، من غير
قسمة ، جاز له ذلك ؛ لأنه قد احتمل أن يكون قد أخذ بوجه حله بمقاسمة .
وأما إن كان غير مأمون على ذلك ، فلا يجوز ذلك له ، كان لهم وصى ،
أو لم يكن لهم .

ومن علم غير الشريك ، فهو بمنزلة الشريك ، إلا أن يغيب ذلك ، مما أعلم
مثل الشريك .

وإن قال : هذا حصتي من مال كذا وكذا ، الذى فيه الشركة للأيتام . وقد
أجاز ذلك من أجازهم ، ما لم يعلم أنه ظلم الشركاء ولا تبعه عليه ، فيما قبض ،
إلا أن يعلم ظلماً .

ومن كانت له نخل ، أو أرض ، أو غير ذلك ، فيها شركة ليتيم . ولم يكن
لليتيم وصى ، ولا وكيل ، إنه يجوز له أن يزرع الأرض ، ويسلزم اليتيم السداد
والمؤونة ، عن حصته . ويدفع للعامل حصته من العمل ، مثل ما يعمل الناس بعضهم

لبعض . ويقبض الغلة ، ويضم حصص اليقيم ، ويعزلها من الحب والتمر ، الذي تسو شركة بيده وبين اليقيم . يأخذ حصته يأكلها ، أو يبيعها بغير قسم ، إذا علم ذلك ، بالكيل أو الوزن . وذلك إذا عدم القوام لليقيم ، من أولى الأمر ، من حاكم ، أو جماعة المسلمين .

وقيل في رجل ، له شركة في نخلة ، فيها حصص ليتينيم ، فأطفاها أحد الشركاء . وعرف كل واحد حصته من طنائها . فأخذ الرجل حصته ، من طفاء النخلة . ولم يدر صارت لليقيم حصته ، أو لم يصير إليه شيء ، إنه لا يجوز هذا الطفاء ، على الشركاء البالغين .

وأما اليتينيم . فإن كان المظني محتمسها ، ممن يجوز احتسابه لليقيم ، جاز طنائها ، في حصص اليقيم .

وأما ما أخذ من طنائها ، فهو ضامن منه لليقيم حصته . فإن كان أخذ النصف ، ضمن لليقيم ، بقدر حصته ، من ثلث ، أو نصف ، أو ربع . وكذلك إن أتم للشركاء طفاء النخلة . فذلك مثل اليقيم ، ما أخذ من طنائها ، كان ضامنا لشركائه ، حتى يصل إلى كل واحد منهم حقه .

وإذا لم يتم الطفاء ، بوجه من الوجوه ، ففي طفاء حصته قولان : أحدهما : أنه إذا طوى النخلة كلها ، ثبت طفاء حصته من الثمن بالحصص .

وقول : إن الطفاء باطل كله ؛ لأنها صفقة باطلة . وهذا القول أصح في الحكم .

وسئل بعض الفقهاء ، عن الرجل يكون شريكا لليقيم ، في مال . فأراد الرجل أن يزرعه .

قال : قد قيل : إن له أن يزرع ، إذا عدم المقاسمة . ويكون لليتيم نصيبه من الزرع . وعليه نصيبه من الغرم ، بقدر ذلك .
وقول : له أن يزرعه بالمشاركة ، على العدل من ذلك ، فيما يرى العدل ، من مشاركة أهل البلد .

وإن تلف الزرع ، قبل أن يحصد ، فيؤخذ من مال اليتيم ، ما على نصيب اليتيم ، من الغرم للزارع .
ومن كتاب الأشياع : والذي منح رجلاً أرضاً ، له فيها شريك غائب ، أو يتيم . والممدوح غير ثقة . ثم ندم المانح . كيف الخلاص لهما من ذلك .
فأما الممدوح ، فعليه الخلاص ، من نصيب الشركاء .
وأما المانح ، فإن كان أدخل على شركائه ، من ينصحبهم ويظلمهم الذي لهم ، فلا يأمن عليه من الضمان ، إذا كان معروفاً بذلك ومعه .

وقال في طوى - بيني وبين يقيم ، ولي أرض خالصة ، وله أرض خالصة :-
إن أنا حفرت الطوى ، وركبتها ، زجرت أنا أرضي وزرعى . وزجر هو زرع .
وإن أنا لم أفعل ذلك ، لم يتدر هو عليها ، ولم يزرع . فإن لك أن تحفر وتركب ، إذا كان ما يعود على اليتيم ، من تلك الزراعة ، أنفع له من تركها ، وأكثر من قيمة ما يلزمك من الضمان ، في استعمالك لأرضه التي فيها الجب ، إذا كان مشاعاً .
وإن كان ذلك النفع ، لا يصبح معك أن اليتيم يأكله ، وينفع به ، ضمانت له قيمة استعمالك .

وقيل في مال بين شركاء ، بينهم اليتيم والغائب والمرأة ، والمال في يد عامل

يعمله ، لا يعرف من وضعه في يده . فجاء العامل إلى رجل ، بشيء من ثمرة المال ،
 ممن له في المال حصبة . فقال له : هذا من حصبتك ، من ذلك المال . فإنه إذا لم يعلم أنه
 أعطاه أكثر من حصته ، فلا بأس عليه ، بقبوله منه — إن شاء الله — .

وكذلك إن جاء به أحد من الشركاء ، فهو مثل العامل .

وكذلك إن زرعها رجل ، فجاء إلى من له فيها حصبة . فقال له : هذه حصبتك
 من تلك الأرض ، فلا بأس عليه — إن شاء الله .

وسئل أبو عبد الله — رحمه الله — عن رجل ، كان له إخوة يتامى ، ولهم
 شجر سدر ، يأكل منه هو وم . أهو له حلال ؟

قال : إذا كان ذلك يأكل ، بقدر حصته . وإلا فعليه الغرم .

وسئل عن رجل ، له حصبة ، في مال مشتركة بينه وبين أرقام وأغياب ، ولم يجد
 وصولاً ، إلى قبض حصته بحاكم ، ولا وكيل . هل له أن يأخذ من الأصول
 والخدم والحيوان ، بقدر حصته ، أم لا ؟

قال : أما إذا كان مما لا يسكال ويوزن ، فلا يقسم إلا على ما يوجب الحق ،
 أن لو كان حاضراً ، ينظر المأول . وطرح السهم بعد التجربة ، والاجتهاد في
 النظر . والحيوان والمبيد يباع ، ويقسم ثممه ، أو ينفق الشركاء ، على قسمه
 بالقيمة .

وكذلك ما لا يقسم بالكيل والوزن ، وإنما الحق فيه ، أن يباع ، ويقسم ثممه .
 وإن وجد هذا الرجل شيئاً ، من الحيوان والمبيد . فاستعمل الحيوان ،
 واستخدم المبيد . وأخذ شيئاً ، من الأصول من الماء والأرض ، فاستعمله بغير قسمة

من شريكته ، ولا حاكم ، ولا وكيله . فإنه إن كان أخذه على رايحوز له ، عند
عدم شركائه ، على غير وجه ، لم يحوز له ذلك . وكان ضامناً لشركائه . من كل
ما صار إليه دونهم ، على وجه يحوز له .

وإن كان أخذه لهذا على غير وجه حق ، ثم تلف شيء ، من الحيوان ، أو
الخدم ، في استعماله لهم ، فإنه ضامن ، إذا أخذه لنفسه ، على غير ما يسهه .
وإن أخذ شيئاً من هذا ، أو كان معه ، يحوزه ويدعيه . ويقوم به فملكه ،
ولم يكن استعمالهم بشيء ، فإنه إن أخذهم ، وحازهم على غير ما يسهه في الأصل ،
فإنه ضامن لهم .

وإن كان أخذ أمه ، فوطئها ، وولدت منه ولداً ، فالولد ولده لأجل
الشركة ، ودخول الشبهة . ويلزمه العقر ، وقيمة الولد لشركائه ، بقدر حصصهم
من الأمة .

وإن زوّجها زوجاً حراً ، أو مملوكاً . ودخل بها الزوج ، فلا يتم التزويج إلا
بإذن الشركاء كلهم .

وكان أبو المؤثر - رحمه الله - يقول : من كان له شريك غائب ، في نخلة
مشاعة ، ولم يكن يقدر على شريكه ، أخذ حصته من الثمرة ، من رأس النخلة ،
وكذلك قال نيهان بن عثمان . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والعشرون

في حدث اليتيم والحدث فيه

وفي ماله

وقيل : من لقي يتيمًا في طريق ، فحمله على دابة . فصرع وانجرح ، إن عليه
أرش جراحته .

ومن استعمل إناء ليتيم ، فتلف ، فعليه ضمانه .
وكذلك إن أمر من استعمله ، مثل ولده الصغير ، أو عبده فعلى الأمر الضمان .
وكذلك إن أمر ، ممن يرى له عليه الطاعة ، من البالغين . فالضمان على
الأمر .

وإن أمر عبد غيره ، فيختلف في ذلك .

فقول : على الأمر الضمان .

وقول : لا ضمان عليه .

وإن كان المأمور حرًا بالغًا ، ممن لاطاعة له عليه للأمر ، فعليه الضمان .

ومن قص يتيمًا ، يريد صلاحه فقهره ، ففي ما معى : الضمان بالعقر . فإذا ثبت
معنى القص ، بما يسع الدخول فيه . فقول : إن عليه الضمان ، بمنزلة الخطأ ؛ لأنه
أراد شيئًا ، فأخطأ بنيره

وفي بعض القول : إنه ليس عليه ضمان ، ما لم يعتمد . وليس من عادته
الاجترأ على مثل ذلك . ولا يعلم مثله ، من فعل مثله ، إذا كان ممن يقوم بأمر

اليقيم ومصالحه ، وإن كان أجنبيا ، ولليقيم أولياء يشاورهم ، إلا أن يقع فعله
موقع الصلاح لا يقيم .

والوصى في مثل هذا . أولى من الولي . والولي أولى من المحتسب الأجنبي .
فإذا تركه هؤلاء ، لم يكن لهم قول . وجاز له القيام ، بلا مشورة عليهم ، في
مصلحته .

وسئل بعض الفقهاء : هل يجوز لأحد ، أن يُركب صبيبا دابة ؟

قال : نعم . وله الثواب ، إذا كان ذلك من مصالح الصبي .

قيل له : فإن صرع الصبي عن الدابة ، فأصابه حدث . هل يكون عليه ضمان
ما حدث عليه ؟

قال : إذا كان ذلك من مصالح الصبي ، فلا ضمان عليه

قيل له : فإن حمله على دابة إكراما ، أكرم به الصبي ، من غير حاجة من
الصبي إلى الركوب .

قال : إذا أراد بذلك إحسانا للصبي ، وكان آمنا على الصبي ، في حال ركوبه .
فذلك من الإحسان . ولا ضمان عليه .

وقيل في قوم ، عقدم صبي عليل فوصف لهم ، أن يحملوه بين حلقتي ،
ويضرم بهما النار ؛ ففعلوا ذلك ، ومنعهم النار عن أخذ الصبي ، فعليهم الضمان .
وإن كانوا يأمنون عليه . وعندم أنهم على مقدرة ، من أخذه ، فعليهم
النار . فلا ضمان عليهم ، فيما قد قيل في مثله . ولعل بعضا يذهب إلى تضمينهم ،
في مثل هذا ، على حال ، إذا كان الإحراق منهم . والأول أحب .

وقيل في امرأة ، معها يقيمة . وليس لها ولي حاضر . فأرادت أن تنقص لها شعراً من رأسها ، فبحرحتها

ف قيل : إذا فعلت ذلك ، على وجه الصلاح والمباح ، فأخطأت فمقرتها ، إنه لا ضمان عليها ، في بعض القول ، كما قيل في الحجام والخيطان ، إذا مات أحد من فعلهم ، أو تولد منه مضرة ، إنه لا ضمان عليه ، إلا أن يكون تعدى ، فعل مثله المعروف .

وبعض يلزم ، في مثل هذا الضمان ؛ لأنه إنما كان المباح القص للشعر ، لا المحجور من البدن . وهذا هو الأغلب من الأمر . فلما أرادت المباح ، فأخطأت بالمحجور ، كان معنى الضمان ، على سبب الخطأ . وهذا يشبه الخطأ ؛ لأن الخطأ كل من أراد شيئاً ، فأخطأ بغيره

وقيل في رجل ، زنا بصبي . ووعده أن يعطيه شيئاً من المال ، فلا يسمعه أن يسلم شيئاً إلى الصبي ، لأجل الزنا ، إلا أن يكون يلزمه له تبعه ، من أجل ما يشغله ، أو آله ، إن كان له عمل ، أو شغل .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في يقيم ، وصل إلى رجل ، يستعير منه حماراً ، يركبه إلى موضع . فصرع منه .

قال : إن كان اليتيم ، في حد من يركب ، فلا شيء على الذي أعطاه . وإن كان ليس في حد ذلك ، فعليه الضمان .

وكذلك إن أعطاه النار والحديدة . وهو لا يعقل وهذا أشد ؛ لأنه هو الذي أعطاه .

وإن جاء يتيماً فقير إلى رجل . وهو في نخلة . فطلب له رطباً . فقال له صاحب الرطب : اطلع هذه النخلة ، اخرف منها لنفسك ، فطلع اليتيم ، فصرع منها فئات ، أو كسر ، إنه إذا كان ذلك من مصالحه ، وهو ممن يقدر على ذلك ، ويؤمن عليه ، في مثله ، فلا ضمان عليه .

ومن سقى زرعاً ليتيم ، فضاع من مائه شيء ، بنير تضییع من الساقى ، أو أنبت له نخلة أو حدرها ، فأنخلع من شماریخ العذق شيء ، أو لم تلقح النخلة . فإذا قصد مصالح اليتيم ، وماله في ذلك ، من نبات نخلة ، بما تنبت به مثلها ، في وقت نباتها . وكذلك حدرها ، على وقت مصالح ماله . وكذلك سقى زراعتها ، على ما يسقى مثلها . وكذلك ما قام من مصالح ماله ، فيما لا يقوم ماله ، إلا بذلك ، فلا غرم عليه . إن شاء الله . في ذلك ، إذا كان ذلك باجتهاده ، في التوفير على اليتيم ، وقصد الصلاح لليتيم . فهذا من الإحسان إلى اليتيم . وقد قال الله تعالى : « ما على المحسنين من سبيل » بل من قام بمصالح اليتيم ، ومال اليتيم ، كان له « الثواب الكريم ، بفضل الله تعالى العظيم .

ولا يجوز أن يستعمل اليتيم ، إلا أن يكون ممن يعمل بيده ، قد أبرز لذلك . وعن أبي القاسم : إنه يجوز أن يستعمل ، ويعطى أجرة مثله ، إذا كان معروفاً بذلك . فإن تلف من على نخلة ، أو عرض له عارض . فقد روى عن أبي القاسم : أنه قال : لا يلزم من استعماله ضمان .

وإن كان لليتيم ، ممن لا يعرف بذلك ، واستعمله أحد . فتلف في عمله ، أو لحقه ما يوجب الضمان ، من أثر ، أو غيره ، كان على من استعماله ضمان .

ولو تلفت نفسه ، فيما استعمله ، لزومه الهدية - على ما عرفت - عن أبي القاسم
وكذلك العبد ، إذا استعمله ، بنهر رأى سيده ، لزومه ضمان ، ما استعمله لسيده -
والمرأة إذا كانت لها زوج ، فلا يجوز استعمالها ، لمن الغزل ، أو غسل الثوب
والطحن ، وما أشبه ذلك ، إلا برأى زوجها . والله أعلم .

فصل

وقيل في اليتيم ، إذا احتسب له محتسب نفقته ، فزاد على ختان مثله . فأت
مده ، إنه تلزمه الهدية .

وقيل في ذلك باختلاف .

فعلى قول من يوجب الضمان ، في ذلك . يقول بالاختلاف في ذلك .
بعض يراه على عاقلته ، بمنزلة الخطأ .

وبعض يراه عليه ، في ماله .

ويمعبنى أنه إذا احتسب هذا المحتسب ، لهذا اليتيم ، رجاء صلاحه ، في ذلك
الختان . فتزايد عليه الختان . فأت ، فإنه لا يضمن المحتسب .

والاحتساب لليقظة الأتني ، كالاقتساب لليقيم ، في معنى الختان ، إذا كان
ذلك . صلاحاً لها .

وقال أبو جابر ، في رجل ، أمر بختان يقيمة ، هي مده بسبيل . فأتت من
ذلك .

قال : أرى عليه الهدية ؛ لأن ختان النساء ليس بواجب وإنما هو مكرمة .

وقال غيره : لاضمان عليه ؛ لأنه همل صالحاً .

وأجاز أبو الحسن - رحمه الله - لأم الصبية اليتيمة ، أن تأمر من ينقذها .
فإن ماتت الصبية ، من ذلك الختان ، فلا يلزم من يقوم بأمرها شيء .

وفي كتاب المصنف :

وإذا أمر بختان اليتيم ، بعض من يقوم بأمره . فنحنه الختان ، ولم يزد على
الختان . ولم ينل شيئاً من الحشفة . فمات اليتيم ، فإنه لا قصاص على الختان ،
ولا دية عليه ، ولا على من أمره .

وإن زاد الختان على الختان ، فقطع من الحشفة . فمات اليتيم ، فالدية على
الختان في ماله . ولا شيء على من أمره ، بختان اليتيم .

وقال أبو عبد الله : إذا أمر بختان اليتيم ، غير ولى دمه . فخرج من الصبي
الدم ، حتى مات . فالأمر ضامن .

وإن علم الختان أن الأمر ، غير ولى الدم ، ضمناً جميعاً . وإن لم يعلم ، فلا
ضمان عليه .

وقيل : من ختن صبياً ، بغير رأى وليه ، فمات ، فإنه يضمن .

وقول : لا دية عليه . والله أعلم . وبه للتوفيق .

القول التاسع والعشرون

في استخدام اليتيم

بأجر أو بنير أجر

روى أبو سعيد ، عن أبي الحسن - رحمه الله - في من يستعمل يتيمًا ، في مباح ،
مثل حطب ، أو غيره من المباحات ، فإنما له أجرة العناء . وليس له قيمة ما زاد
عليه ، في استعماله .

وما كسب اليتيم من المباح . فأتلفه آخر ، كان عليه قيمة ما كسب اليتيم .
ومن مر على يتيم ، وهو على الطريق ، أو غير الطريق ، في حاجة ، أو غيرها .
ومعه حطب . فيقول له اليتيم : ارفع على هذا الحطب . فرفع عليه ، فلا بأس عليه ،
إذا كان اليتيم أهلاً لذلك ، أو ممن قد برز لذلك ، أو يعود ذلك بفقره ومصالحته .
وكان اليتيم ممن يقدر على ذلك ، ولا يخاف عليه في ذلك ضرراً .

ومن استرعى يتيمًا في غنمه ، وهو في حجره . فأكله سبع ، وهو ليس له
بولى ، ولا استأجره من ولى . فإننا نرى عليه الدية .

قال أبو المؤثر لا أرى عليه دية ، إلا أن يكون أرسله إلى موضع ، يعرف
أن فيه سبعاً . فأكله السبع ، فأرى عليه الدية .

ومن أرقى يتيمًا نخلة ، بأجر معلوم . ولم يؤجره ولى ، ولا وصى ، غير أنه يلتبس
الفضل لو أدته . فصرع من الفضلة .

قال : إذا كان اليتيم ، يعلم أنه يرسل يلتمس الفضل . ويعلم ذلك الولي والوصي ، فلا يرى على من استأجره بأساً .

ومن وصل إليه يقيم بإناء فقال : زيد يقول : أعطه في هذا الإناء كذا وكذا شيئاً ، قد سمي له به . وأخذ الرجل الإناء ، من يد اليتيم . وجعل فيه الذي عرفه به ، وسله إليه . فلم ير الشيخ أبو الحسن ، في هذا المعنى بأساً ، بقبض الإناء منه ، ورده إليه ، وجعل ما يطلبه فيه .

وإن أراد إنسان أن يعطى يتيماً شيئاً ، مثل ما كسب من ماله ، أو غيره . فدعاه . فجاء إليه ، فلا يلزمه شيء ، إذا قصد إلى ذلك وواقفه — إن شاء الله .

وسئل محمد بن الحسن ، عن يقيم ، قد صار يعقل للمسرح والمأوى . هل يجوز لرجل ، أن يستعمله في ضيعة بأجرة ، من رأى اليتيم ، أو من عهد من يعوله ، من والده ، أو غيرها . وليسوا له بوكلاء ، ولا أوصياء ؟ وهل يجوز تسليم الأجرة إليه ، أو إلى من يعوله ؟

قال : إذا كان اليتيم ، ممن يكتسب على نفسه . واستعمل في عمل ، يعمل مثله ، برأى واهيه ، أو غير رأى واهيه ، على حسب ما يستأجر مثله ، جاز ذلك . ودفعت إليه أجرته .

وإن كانت أمة هي التي تؤجره . وتقوم سبيل مكسبته ، سلمت أجرته إليها له ، إذا خرج ذلك ، مخرج المصالح لليتيم ، بلا ضرر ، يدخل عليه .

وسئل أبو الحسن — رحمه الله — ممن يرى يتيماً ، يعمل في ماله ، كما يعمل غيره . ولم يأمره هو . هل له أجر ؟

قال : إن كان رضى بعمله ، فعليه أجره ذلك العمل ، إذا كان اليتيم ممن يعمل مثل ذلك العمل ، ويكسبه لنفسه . وإن كان حين رآه ، نهاه ، وتقدم عليه ، ألا يعمل . فعمل بعد المقدمة ، فليس له عليه أجره .

وإذا أمر أحد على يقيم ، أن يشتري له من السوق ، أو غيره شيئاً للأكل ، فلا بأس على من أكل ، من شراء اليتيم . والضمان لسكراء اليتيم ، على من أمره ، كان الأمر رجلاً ، أو امرأة ، إذا كان الثمن من عند الأمر .

وعن الأزهري بن محمد بن جعفر - في اليتيم الذي يسوق ، أو يعمل شيئاً ، من الأهمال ، يجوز له ما شرط لنفسه ، وما شرط عليه ، إذا كان في ذلك العمل مكسبته ، وفيه نفعه .

وإن كان يقيم ، مع قوم ، يفتقرون به ، ويستخدمونه ، في ليل ، أو نهار . قال : جائز لهم ، إذا كانوا يتفضلون عليه ، ويقال له منهم ، من الرفق ، بقدر ما يستعملونه . ولا يكرهونه على شيء ، لم يردوه أن يعملهم .

وعن محمد بن سعيد - رحمه الله - : وذكرت في يقيم ، قد كبر ، وقوى على العمل . ويحتاج إلى الكسب ، ليعيش منه . وهو مع أمه ، أو غيرها . هل يجوز له ، أن يستعمله ، في طلوع الفحل والزجر ، وغير ذلك . وتدفع إليه أجره عمله ، وهو يحتاج إلى ذلك ؟

قال : نعم . جائز ذلك ، إذا كان ذلك من مصالحه . ويسلم إليه أجرته .

وفي بعض القول : لا يستعمل بشيء يخاطر به فيه ، مثل طلوع الفحل ، وزجر البئر ، وأشبه ذلك ، مما فيه الخوف عليه .

وقول : يجوز ذلك كله ، إذا قادراً على ذلك ، ومأموناً عليه ، أن يظفر بمثل ذلك العمل .

قيل له : وإن حدث عليه في ذلك حدث ، هل على من استعمله ضمان ؟
قال : إذا كان العمل فيما يسع فيه الإباحة ، في وجه من الوجوه . فقد قيل في الحدث : باختلاف .
قول : عليه الضمان .

وقول : لاضمان عليه . وهو أحب إلى .
وإذا كان الاستعمال محجوراً ، فالضمان لازم ، على حال في الحدث .
قيل له : وإن كان لليقيم حمار ، يسفر عليه . هل يجوز لأحد ، أن يكتريه ، ويحمل على حماره ، ويدفع إليه الكراء ، ويبرأ منه ؟
قال : إذا كان ذلك ، من مصالح اليتيم ومفهمته ، جاز في حكم الاطمئنانة .
وأما في الحكم ، فلا يجوز .
ويمعيني إن كان اليتيم ، بحمد من يحفظ ، ما يسلم إليه أن يجوز له التسليم ، وإن سلمه في صلاح اليتيم ، جاز ذلك - إن شاء الله .

فصل

واختلف في استعمال اليتيم ، المحتاج إلى الكسبة .
فأجاز قوم استعماله ، برأى ولي الدم ، ودفع أجرته إليه ، ولو كان غير ثقة ،
إذا كان في حجره ، أو إلى من يعوله ، من والده ، أو غيرها . ويستعمل فيما يستعمل فيه مثله وإن تلف ، فعملية الضمان .

وقال قوم : إذا استعمله ، برأى ولى الدم فتلاف ، فلا ضمان عليه ، ولا دية له .
ومنهم من قال : إذا استعمله ، فيما يستعمل فيه مثله ، بنزير رأى ولى الدم
فتلاف ، فلا ضمان عليه . ويدفع الأجرة ، إلى ولى الدم .
وقول : من استعمل يتيما ، بنزير رأى ولى الدم ، فأتى فى العمل لزمته دية .
وإن كان لليقيم مال يكفيه ، فلا يكترى . ولا يجوز استعمال اليتيم ، بنزير
عوض ، إلا أن يكون ممن يكفله . فيستعمله . ويعوضه بقدر ذلك .
ومن كان معه أيتام ، يرثهم ويكفلهم ، فلا بأس أن يرسلهم ، فى حوائجهم .
ويستفاد بهم ، إذا كان يفضل عليهم ، من ماله ، أو كسبه ، بأكثر مما يجب لهم
عليه .

وإن عمل اليتيم برأيه . وسكت عنه ، فلا بأس .
ومن طلب إلى رجل شيئاً . فقسام يقيم ، فجاءه به . فإن كان ذلك الشيء
الذى طلبه منه ، ولم يستعمل الطالب اليتيم ، فلا شيء عليه .
وإن جاء به عن استعمال ، من المطلوب إليه ، على ما يجوز ، من تعارف
المادة ، لمن يستعمل يقيمه ، لم يلزم الطالب . وضمانه على من أجره . ولا شيء
على الآخذ لذلك الشيء ، من يد اليتيم . ما لم يستعمله .
وإذا أخذ اليتيم قربة لأحد ، أو غيرها ، من الأواني . فاستقى فيها ماء ،
ووضعها من غير أمره . فلا يجوز لصاحب الإناء ، استعمال هذا الماء ، إلا أن يكون
الماء لا قيمة له ، ولا يحتاج إليه . فجائز ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثلاثون

فيمين عليه حق ليعقيم
والخلاص من ذلك

وقيل: من كان عنده أمانة ليعقيم، ومع اليعقيم ما يكفيه لمؤننته، إن له أن يطعمه به، ويكسوه، ويجعله في مصالحه، ومصالح ماله. وهو بمنزلة ماله.

وإن كانت عنده كسوة تسكفيه، لم يكن له أن يشتري له منها كسوة، كان اليعقيم فقيراً، أو غنياً.

وإن كانت عليه تبعة قليلة، لا تجزيه أن يشتري لليقيم ثوباً تاماً جديداً، اعتبر في أمر اليعقيم، ونظر في مصالحه، بين أن يشتري له ثوباً خافئاً، إن كان فقيراً، وبين أن يشتري له به شيئاً، يطعمه إياه.

وبعض يقول: لا يجوز ذلك إلا للوصي، أو الوكيل، أو المحتسب القائم بأمر العصبي، في مصالحه. وأما هذا، فلا يجوز له؛ لأنه إنما قام لنفسه، فأزال الحق عن نفسه، على معنى الاحتساب للعصبي، إلا أن يحكم له بذلك حاكم. ويثبت ذلك، من طريق الحكم.

وإن كان اليعقيم في حجر أمه، وله مال عند رجل. وطالبت الرباية، بتزيتها له ورضاعها، أو بما أنفقت عليه. ولم تقدر على الوصول إلى الحكم، بصحة ذلك عند المسلمين، لأنه لا يجوز لمن عنده مال اليعقيم، أن يعطيها رباية مثلها، بغير فريضة، ولا أمر حاكم، كل شهر، في معنى الحكم، إلا بحكم الحاكم، أو ما يشبه حكم الحاكم، عند صحة ذلك عنده.

وأما على معنى الجائز ، فإذا كان ذلك صلاحاً لليتيم ، وتركه ضرراً عليه .
وخاف منها ذلك ، أعجبني أن يكون له ذلك .

وإن لم يخف على اليتيم ضرراً ، لم يسجني أن يفعل ذلك في ماله ؛ لأن هذا احتساب عليه لاله .

وإن أعطاهما بغير ما يلزم في الحكم ، ولا في الاحتساب ، لم يبين لي معنى خروج من الضمان .

فإن احتاج اليتيم إلى دثار وكسوة . فيسعه أن يسلم لأم اليتيم من ماله ،
لشراء ذلك ، إذا أمنها على ذلك ، في معنى الجائز .

وإذا لم يأمنها عليه ، لم يكن له عندي أن يخاطر بمال اليتيم ، إلا في معنى
مصلحته ، إلا أن يجعل هو ذلك ، في مصالح اليتيم ، فيسكسوه ويدثره ويقم له
بذلك من يأمنه .

وكذلك جميع ما كان يحتاج إليه اليتيم ، من نفقة ، أودهن ، وجميع مصالحه .
فهو خارج على هذا المعنى .

وإن كان فرض لها الحاكم الرباية ، وكان يعطيها من مال اليتيم ، بقرينة
الحاكم ، إلى أن قام يأكل العيش ، ويعتمد عليه ، غير أنه لا يسكتني به عن
الرضاع ، إلا أن أكثر قوامه بالرضاع . هل يجوز له أن يعطيها الرباية تامة ،
إذا كان الصبي يتناول من العيش ؟ أم عليه أوعلى الحاكم أن ينقصها من الرباية ،
بقدر ما يأكل الصبي من العيش ؟

فمى أن الرباية فى مال اليتيم ، لاتسكون إلا فى الحولين ، كما قال الله تعالى :
 « حَوَّلِينَ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ » فلا يحكم عليه فى ماله ، أكثر
 من ذلك ، إذا استحال عن حال الرضاع . وتسكون نفقته فى ماله ، إلا أن يوجب
 النظر مصلحته ، فى خوف الضرر عليه ، فى شىء من ذلك ، خرج عندى فى معنى
 النظر ، لاعلى معنى الحكم ، على ما يخرج ، من معنى المشاهدة .

وإن كان اليتيم وصى من أبيه ، أو وكيل ، من قبل الحاكم ، أو جماعة
 المسلمين . وله على رجل حق . فحكم عليه الحاكم ، بتسليم الحق للوصى ، أو
 الوكيل . وأخبر الحاكم بخيانتة .

قال : إذا صحت الوصاية ، أو الوكالة ، فلا تقبل دعوى الذى عليه الحق ،
 أنه خائن . ويلزمه الانقياد لحكم الحاكم ، فى ظاهر الحكم . ويسعه التسليم إليه .
 ويبرأ من الضمان .

ولا ضمان على الحاكم ، إلا أن يعلم الخيانة ، أو يصح معه ذلك ، من قول غير
 المدعى .

ومن جواب أبى إبراهيم إلى الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب
 - رحمه الله - : وذكرت يا أخى من القبة التى عليك لابن أخيك ، وماتل عليك
 من الخروج منها . وقلت : إنك أدبت شيئاً ، من وصية والدك ، على ابن أخيك
 منه شىء ، يلزمه فى ميراثه من أبيه ، ما ورثه أبوك من والدك . فقد فهمت ذلك .
 والذى عندى وحفظت نحوه : أنك إن كفت أدبته عنه محسباً ، على أنك غير
 مطالبه ، ولا سائله عنه . وأدبته عنه منه ، فلا أظن أنك تلاحقه بشىء . وإن كفت
 أدبته عنه . وأنت الناظر فيه ، فلك أن تقبض من ورثته ، مثل ذلك .

وترفع ما أدبته عنه بماله عليك . وكذلك حفظنا ، كان الوارث يتيماً ، أو غير يتيم .
وعقدنا أن البالغ يحتاج عليه . فإن أدى ما لزمه من ذلك إليك . ولا نرى لك
أخذ الذي لك ، فسلم إليه الذي له عندك .

وأما اليتيم فلك أن تقاصصه بما قبله لك بما عندك له . ونرجو لك فيه السلامة .
إن شاء الله تعالى فإن لم يكن شيء مما وصفت ، إلا أنك توجب الحق له على نفسك ،
ولم تقاصصه بما أدبت عنه ، في الوصية . فقد قالوا لك : أن تجعل ذلك الذي له
عليك ، في نفقة اليتيم وكسوته ، وتجمع ثلاثة رجال من المسلمين ، فيفرضوا لليتيم
الفرائض ، ويكونوا عند من هو أولى بهم . وتؤدي الفريضة إلى من يكون عنده .
وإن غلّمت ذلك ، وكان لهم وصى من أيهم ثقة ، سلمت إليه الذي لهم .
والله أعلم .

ومن كانت عنده دراهم لیتيم ، يمونه منها ، ويكسوه ، ويطرح له الثياب
بدرام . ويشتري له ما يحتاج إليه ، فيسلم للعمال حباً وتمراً من عنده . ويأخذ من
دراهم اليتيم ، ما اجتمع عليه ، بلا مراجعة ، ولا ربا يرييه .

ف قيل : إن هذا جائز للأمين ، إذا كان إنما اشترى له ، أو عمل له بدرام .
وإنما رأى في ذلك إلى العمال والبائع ، إذا لم يكن هنالك حيلة ، يريد تجارة
على اليتيم .

ومن لزمه حق لصبي ، فأبرأه منه أبو الصبي . ففي براءته منه اختلاف .
قول : يبرأ .

وقول : لا يبرأ ، كان الحق قليلاً ، أو كثيراً .

وقيل في رجل ، هلك ، وخلف ورثة ، فيهم يقيم . ولهم درهم ، على مجوسى
فأخذ الورثة حصتهم ، وبقيت حصة اليتيم . هل يجوز لوالدة اليتيم قبض ماله ،
وتصرفه في مصالحه ، وهى مأمونة أم لا ؟

قال : إن كانت هذه الدرهم لهذا الميت المسلم ، عند هذا المجوسى ، على وجه
الوديعة ، فلا يجوز تسليمها ، ولا شيء منها ، إلى ورثة هذا الميت ، إذا كان فيهم
يقيم ، حتى يبلغ .

وإن كانت على وجه الضمان والدين ، فقد اختلف في ذلك .

قول : لا يجوز أن يسلم إلى البالغين ، من ذلك شيء ؛ لأن كل ماسله إلى
واحد منهم ، فليقيم فيه حصته . وإن سلم إلى البالغين ، كل واحد منهم حصته ،
وبقيت حصة اليتيم فإن كان له وصى ثقة ، من قبل والده ، سلم إليه حصة اليتيم .
وإن كانت أمه ثقة ، ولو لم يكن له وصى ثقة ، سلمت حصته إلى والدته .

وإن تلفت حصة اليتيم ، بموت المجوسى ، أو وجه غير ذلك ، رجع على البالغين
فما أخذ كل واحد منهم ، بقدر ما يقع لليتيم من حصته .

وأما الوالدة فليس عليها ، أن تلزم نفسها ضماناً لليتيم ، احتياج اليتيم ، أو لم يحتاج
ولو طلب ذلك للمجوسى . وإن أرادت في ذلك ، وساعدها المجوسى ، فذلك إليها .
وحصة اليتيم على المجوسى ، على كل حال ، حتى يبلغ اليتيم ، ويتخلص إليه .

وقيل : من كان عنده شيء ليقيم ، فلا يسلمه إلى وصيه ، إذا كان ثاقفاً ،
أو خائفاً .

وإن لم تصح خيانتها ، ولا تهمة ، ولا ثقة . فيجوز أن يسلم إليه ، حتى تصح خيانتها وتهمة .

وقول : لا يجوز أن يسلم إليه ، حتى يكون ثقة .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن كان عليه حق ليتيم ، ففرضت له فريضة . وسلم الحق إلى والده اليتيم . ومات اليتيم ، بعد أن نفذت الفريضة ، فقد برىء الذي عليه الحق .

وإن مات اليتيم ، من قبل أن يستفرغ الفريضة ، كان على هذا ما بقي من الحق ، من بعد موت اليتيم ، أن يسلمه إلى الورثة . ويلحق هو أم اليتيم ، بما يسلم إلى الورثة ، مما بقى من الفريضة ، من بعد موت اليتيم . وهذا إذا سلم الفريضة إلى أم اليتيم ، لما يستعمل .

وإن سلم الفريضة لما مضى ، كانت الفريضة للأم . ولا شيء لليتيم . ولا لورثته . فرائض لليتامى تسلم إلى الأمهات ، أو من يعولهم ، من بعد أن يستحق المفق الفريضة على اليتامى .

فإذا أنفقت عليهم شهراً ، أو شهرين ، أو أقل ، أو أكثر ، سلم إليها من مال لليتامى ، ما أنفقت عليهم ، من عندها ، لما مضى من الشهور . فمن سلم إلى الأم ، أو غيرها شيئاً ، لما يستقبل ، فهو ضامن لما سلم ، حتى يستحق جميع ذلك .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - : وعن دراهم ليتيم ، عند رجل ، اقترض منها ألف درهم . واشترى بها مالا ، ثم رد الدراهم ، من بعد سدين من غلة المسال

— ٢٢٣ —

الذى اشتراه ، أو من غير المال . فإن كان اشترى المال بها ، فالمال وغلته لليقيم .
وله الخيار إن أدرك ، إن شاء المال وغلته . وإن شاء دراهمه .

وإن كان اشترى المال لنفسه ، واقترض الدراهم ، فالمال للمشتري . ولليقيم
دراهمه .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - : لا يترك على اليتيم شيء من الحلى ، يخاف
تلفه . والذكر والأشئ في هذا سواء .

وإن أعطت والدة اليتيم زوجها شيئاً من مال اليتيم . وتقول : إنها تمسبه
من نصيبها ، أو تجمعها مما يجب لها على اليتيم . فإذا كان الزوج يأمنها على أن
تخلصه من ذلك وهى لها حصه ، فى ذلك المال ، جاز له ذلك .

وإن اعتقد هو مكافأة اليتيم ، بمثل ما يؤدى من ماله . فقام له بشيء من مصالحه
مقدار ذلك ، وسه - إن شاء الله تعالى .

وإذا مد اليتيم يده ، بشيء ، مما يؤكل ، لرجل ، أو شيء ينتفع به . وذلك
عما سوى دانقاً ، أو أقل ، أو أكثر . وتبين المدفوع إليه أن ذلك من مرور
اليقيم ، إذا قبض منه ذلك . فقبض منه الرجل أو أكل ، أو أخذ ما أعطاه . ثم
إن الرجل أطعم اليتيم ، ماهو أفضل منه ، إن ذلك خلاصه ، إذا نوى به مكافأة
له . ولا يبرأ بدفع مثل ذلك إليه .

وإذا كانت والدة اليتيم أو المعنوة ثقة ، دفع إليها ما كان له مال قليل ، أو
كثير ، أو لم يكن له مال .

وإن كانت غير ثقة ، فلا يدفع إليها مال اليتيم ، أو الممتوه ، إلا بفريضة تجرى عليهما .

وسئل أبو الحسن محمد بن الحسن - رحمه الله - عن رجل ، تكون معه ودية لرجل . مثل ثوب ، أو حل ، أو سلاح ، أو آنية . ثم هلك ، وخلف ورثة يتامى وبالغين ، فإنه يبيع ذلك الشيء ، ويعطى البالغين حصتهم . وحصصة اليتيم يحفظها له ، أو يذهبها في مصالحه . فإن صار لليقيم حقه من ذلك وإلا ضمن لليقيم حصته من ماله ، مما أخذ البالغ .

وكذلك يرجع اليتيم بحصته على البالغ ، مما أخذ البالغ .

والبالغ والمسلم ضامنان لليقيم ، إن لم يصل اليتيم إلى حقه ، من ذلك ، مقدار حصته ، مما قبض البالغ .

وعنه - رحمه الله - فيمن استعمار كتاباً من رجل ومات المير ، وخلف يتاماً وليس له وصى ، ولا وكيل ، أو كان معه أمانة . وعليه دين . واليتيم محتاج ، أو غير محتاج .

قال إن كان اليتيم محتاجاً إلى كسوة ونفقة ، وإلى بيع الوضع والكتاب ، أقيم له وكيل ثقة . وباع الوضع والكتاب ، وأطعمه وكساه ، أو تفرض له فريضة لمن يعوله ويطعمه ، من عهده ، حتى إذا استحق الفريضة ، سلم إليه من فريضته . ومالم يدرك ذلك كله . وكان اليتيم محتاجاً . وأمه وإخوته ، يؤمنون على ما يسلم إليهم . فيدفع إليهم ذلك الكتاب والوضع ، ومؤونة اليتيم كذا وكذا شهراً ، على ما يستحق من فريضة ونفقة . وضمنوا مؤونته بذلك ، مما سلم لليقيم ، جاز ذلك .

وإن كان اليتيم غير محتاج ، فالوضيع والسكراب بحاله ، في يد من هو في يده حتى يجعل الله له مخرجاً ، أو يقام لليتيم وكيل ثقة ، فيسلم إليه .

فأما الدين ، فيطعمه به المدين ، إن أراد الخلاص . وإن كان غنيا عن الطعام ، أطعمه به موزاً ، حتى يستوفي ما عهده ، ويطعمه قدامه ، ولا يتركه يغييب عنه .

وإن احتاج إلى كسوة ، كساه ثوباً ، أو قميصاً ، إن كانت جارية .

وإن كان الصبي صغيراً ، كساه . ويبرأ - إن شاء الله .

والمعلم أن يقبض من الصبي القيم ، ما يصل إليه به ، من رطب ، وبسر ، وغير ذلك ، إذا خرج هذا في التعارف ، أنه مرسل به ، من والده ، أو محاسب ، أو وصي ، أو وكيل ، أو بمن يكفله ، فإن ذلك جائز ، ولو كان في التعارف من ماله ، إذا خرج ذلك بحسب المعروف ، من ماله .

وإذا لم يعلم أنه مرسل به ، فذلك جائز ، على حال ، إذا خرج في التعارف ، أنه مرسل .

وكذلك غير المعلم ، إذا سدد إليه القيم يده ، بمثل رطب ، أو بسر ، أو فاكهة ، أو غير ذلك ، من الأشياء القليلة . وكان الصبي يفرح ، إذا قبض منه ، ويرجى الثواب لمن فعل هذا لليتيم ، على هذه النية ، على اعتقاد ، أنه يكافئه ، بمثل ذلك ، أو أفضل منه ، على حسب ما يسهه ، جاز له ذلك .

وإن ترك ذلك متزهة ، من غير إدخال ضرر على القيم ، فهو أسلم وأنزله . ولكل امرئ ما نوى .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل استعار من رجل كتاباً ، قيمته دانق فضة ، أو أقل ، أو أكثر . ومات صاحب الكتاب ، وخلف ورثة ، فيهم يتيم . قلت : هل يجوز له ، أن يستعمل البالغين ، من الورثة ، من ميراثهم ، من هذا الكتاب . ويطعم هو اليتيم ، بقيمة نصيبه ، من هذا الكتاب . يأخذ هو الكتاب لنفسه ؟

قال : أما في الحكم ، فلا يبين لي ذلك . وأما في الجائز ، فإذا اضطر لذلك ، فقد قيل : بإجازة مثل ذلك ، إذا كان ذلك أوفر من البيع ، على قول من يقول لليتم بالنظر .

وإن سلم الكتاب الورثة البالغ . ونظر قيمة ما يقع لليتم منه ، فأطعمه به ، أو جعله في كسوته ، كان اليتيم غنياً ، أو فقيراً . فأما في الحكم ، فإن الكتاب يباع ، ويقسم ثمنه الورثة . لكل واحد منهم ما يستحقه .

وقول : يقسم بالقيمة ، في نظر المدول . فيعطى اليتيم قدر حقه . ويجعل في مصالحه ، كان غنياً ، أو فقيراً .

وعن أبي إبراهيم - في رجل ، عنده قرطاس ليتيم . هل له أن يعطى اليتيم أكثر من قيمته يأخذ ؟

فقد سمعنا أنه لا يبيع هو لنفسه . ولكن يجمع ثقات المسلمين ، يفرضون لليتم فريضة ، ويثبتونه مع من يعوله . فإن استحق الفريضة ، جعل القرطاس في فريضته . وقال أبو سعيد : ليس للذي عنده أمانة ليتيم ، أن يسلمها إلى غير الوصى ، ولو أمره الوصى ، إلا على وجه الأمانة . فإن أمره أن يسلم ذلك إلى أمسين ، على وجه الأمانة ، جاز ذلك .

— ٢٢٧ —

وكذلك لو أمره أن يبيعه . فباعه على ما يجوز للوصى ، من بيعه ، جاز ذلك ؛ لأنه يجوز له ذلك ، بأمر الوصى ، ما يجوز للوصى . وإن سلمها إلى الوصى ، برىء . إن شاء الله .

وقيل : إذا كان مال اليتيم فيه سعة ليشتري دهنًا ، ليسد به . ولم يكن أحوج إلى غير الدهن .
ف قيل : يجوز ذلك .

وقيل في رجل معه ودعة ليتيم ، أو عليه له دين واحتاج اليتيم إلى الكسوة والنفقة ، أو غير ذلك فمن الواجب عليه ، إذا خاف الضرر على اليتيم ، القيام به ، إذا لم يكن لليتيم قائم ، هو أولى به منه ، من حاكم ، أو غيره .

وإن كان له من يقوم به ، من وصى ، أو وكيل ، أو حاكم ، لم يجب عليه القيام به . ويجب عليه التسليم ، من مال اليتيم ، في موضع وجوبه .

وسئل أبو سعيد - رضى الله عنه - عن اليتيم إذا دخل منزل قوم ، ومعه شيء يحمله . فأنسيه في منزلهم ، فانتقموا به وأنلفوه ، إنه يلزمهم ضمان ذلك .

ومن لزمه لصبي يتيم ، أو غير يتيم وكساه به هل يبرأ ، من حين ما كساه ؟ أو حتى يلبس الصبي الكسوة فيلبسها ؟

قال : متى أنه إذا جاز ذلك له ، ولم يكن للصبي من يقوم له بذلك ، من والده ، أو وكيل ، أو وصى . وكساه كسوة مثله ، في حين ما يحتاج إليه . وكان ممن

— ٢٢٨ —

يحفظ ذلك ، أو مع من يحفظه ، ويحفظ مثل ذلك . فأرجو أنه قيل : إذا كساه ، وصارت كسوته عليه . فذلك مما يرجى أنه من أسباب الخلاص ، على قول من يقول بذلك .

وأعدل القول: أنه إذا أبلى الصبي الكسوة بـرى . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والثلاثون

فيمن يتزوج بأم يتييم

فينتفع به وبماله

جواب من محمد بن الحسن - فى رجل قبض مالا لىقيم ، من عند والده ، أو غيرها ، ممن يموله ، ثقة أو غير ثقة . وليس لىقيم وصى ولا وكيل .

قال : إذا كان قبض مال اليتيم ، محتسباً لحفظه وصلاحه ، أو قبضه له قائم فى مؤنته ، بصدق نيته ، يريد بذلك مصالحه فنجائز .

وإن كان قبضه ، يريد تلفه ، أو تسليمه إلى غير ثقة ، فلا يجوز ذلك . وقد ينصرف القبض إلى معان شتى : قابض بحق ، أو قابض مبطّل .

ومن عمل مالا لىقيم . وقبض الثمرة ، وأخرج حصّة اليتيم فإن كان هذا العامل ، أدخله فى عمل اليتيم ، من يقوم بأمره ، من والده ، أو غيرها . وهو ثقة أمين . واليتيم غفلة ماله ، تقوم بأمر اليتيم ، وهم معه ثقات ، يأمنهم على مال اليتيم . فنجائز ذلك ، على حسب ما عرفنا ، فى هذا .

وإن كانت والده اليتيم ، أو من يقوم بأمر اليتيم ، ليس هم بثقات ، إلا أن مال اليتيم ثمرته لا تقوم بمؤونة اليتيم . والذين يمولون وهم غير ثقات ، يقومون بمؤنته . ولهم الفضل عليه ، فيسلم إليهم ، جاز ذلك - إن شاء الله تعالى .

وإن كان العامل يعلم أن مال اليتيم ، يقوم بمؤنته . والذين يقومون بأمره ، ليس هم بثقات . وحضرت الثمرة ، لم يسلم العامل منها لهم شيئاً . ويلتص من الحاكم

وكيل لليتيم ثقة، بقيمة مال اليتيم، أو جماعة من الصالحين، حتى يقاسم العامل ثمره اليتيم، أو يفرض لمن يعوله فريضة في ماله. فكل ما استوجب الذي يعوله فريضة، من مال اليتيم، يسلم العامل، برأى جماعة من الصالحين، الذين يفرضون لليتيم، إلى من يعوله، ما قد استحق، في حكم العدل معهم، أو يرى الحاكم، إن كان في البلد حاكم عدل، تولى الفريضة لليتيم.

والعامل إذا حصد الثمرة، فهو أمين اليتيم، في ما في يده ولا يسلمه إلا على ما يوجب خلاصه فيه، من بعض جملة ما وصفتنا، أو يعول منه اليتيم، ويأخذ هو حصده بالسكيل والوزن، على معاملة أهل البلد، في معاملتهم، إذا كان عمله مما يكال، أو يوزن.

وسئل: هل يجوز لزوج أم اليتيم، أن يسكن معها، في منزل اليتيم، ولها فيه حصه. وقالت المرأة: إنها تلى أمر اليتيم، وتسكاته سكن زوجها؟ قال: إذا كان بأمر زوجته على ذلك، وخلصته في مقدار أجره اليتيم، بمنزلة من سكته، جاز ذلك - إن شاء الله تعالى.

قيل له: وقد يصلح الرجل، في منزل اليتيم، ويعمر فيه، وفي ماله، بقدر ما إنه لو كان مستأجرًا، لم تصل قيمة ذلك السكن ولو تحول هذا الزوج من منزل اليتيم، وتحولت زوجته معه، اسكان يخرب منزل اليتيم.

قال: إذا كان سكن اليتيم، هو أصلح لليتيم، وأوفر على اليتيم، إعمارة منزله. ولو تحول منه الساكن لخرب، فسكته أحظى لليتيم من خلوته.

وإذا همره الزوج، في ماله، أو في منزله، أو كافاه بمقدار ما يتوقف من منزله، باعتقاد الغية في ذلك، جاز له - إن شاء الله تعالى.

قيل له : والوالدة إذا قبضت الثمرة . هل يجوز لها أن تأخذ من الثمرة والحب ، وغير ذلك ، بقيمة ما يجب لها على اليتيم ، من فريضة ؟

قال : إذا كانت هذه الفريضة الذى فرضها ، من حكام المسلمين ، أو جماعة الصالحين هو قائم بعينه . ويكون ذلك برأيهم ، جاز ذلك .

فإن عدم منهم أحد ، وكان قد اجتمع لها من فريضتها ، التى تجربها عليه من مالها ، مثل الحب والتمر والأدم . فما كان مما يكال ، أو يوزن ، تستوفيه بالسكيات ، أو الميزان . ونظرت فريضته ، وطرحته عنه ، من الفريضة . وأشهدت على ذلك شهوداً : أن الذى تقبضه وتستوفيه ، مما يكال ، أو يوزن ، فهو بما قد أنفقته عليه ، مما مضى .

قيل له : وإن أعطت والدة اليتيم زوجها ، شيئاً من مال اليتيم . وقالت له : إنها تحسبه من نصيبها من المال ، أو تجعله مما يجب لها على اليتيم .

قال : إذا كانت لها فيه حصة ، وأمنها الزوج على ذلك ، جاز ذلك له .

وإن اعتقد هو مكافأة اليتيم ، بمثل ما يرزؤه من ماله ، فقام له بشئ من مصالحه ، مقدار ذلك ، وسعه - إن شاء الله تعالى .

وسئل محمد بن الحسن أيضاً - عن امرأة يزرع زوجها أرضاً ، فيها حصة لأبيهم . ثم يحصد الزرع ، ويأبى الحب إلى المنزل . ولا تدرى المرأة ماعمل الزوج ، فى حصة الأيتام ، أنصفهم ، أم لم ينصفهم ؟

قال : إن كانت المرأة قد علمت من زوجها الخيانة ، وأنه زرع أرضاً لها ولأيتامى ، بنير قهارة ، من وصى الأيتامى ووليهم ، أو من هو قائم بصلاحهم ، أمين

على ما لهم . وليس زوجها هذا بشريك لهم ، في أرضهم . وأنه لو توقع عليها ، فزرعها بغير ما لا يسهه أن يزرعها ، على حسب ما وصفنا . وعلمت أن هذا الحب الذى صار إلى منزلها ، أو منزله ، حيث تريد أن تأمر فيه ، أو تنهى ، هو حب تلك الأرض ، فلا تعرض له ، إذا كان على ما وصفنا ، من علمها الخيانة من زوجها ، وزراعتها هذه ، على غير جهتها . فحتى تعلم أنه أنصف هؤلاء اليتامى ، وأنه زرعها بما يجوز له زرعها .

وإن كانت تعلم زوجها ، بالثقة في دينه ، أو تعلم أن هذا الحب الذى صار إليها ، من تلك الأرض ، أو من غيرها هو حقه . فليس عليها في هذا الحب بأس ؛ لأن الثقة لا يفعل إلا ما يجوز له ، وما غاب عنها منه ، وصار إليها . ولم تعلم أنه حرام ، فواسع لها أن تأكل منه ، وتنهى ، وتأمر فيه ، حتى تعلم أنه حرام . والله أعلم .

وعنه أيضاً : وعن امرأة ، لها ولد يقيم ، وله آنية في منزله . ووالدته تقاضى بملك الآنية . فتزوج بها رجل . هل يجوز لهذا الرجل ، أن يأكل للطعام ، ويشرب الماء الذى يستعمله في تلك الآنية ، والمرأة ثقة ، أو غير ثقة ؟

قال : إذا قربت له طعاماً ، عن رأيها هي ، ولم يأمرها هو . ولا يستعمل هو تلك الأواني . وإنما أكل ، أو شرب من الأواني ، فلا بأس عليه . إن شاء الله تعالى . وذلك على من استعمله . وهذا إذا كانت غير ثقة .

وأما إذا كانت ثقة . وقالت : إنها تحسب أجرة الآنية ، وتوفيه ذلك . وكانت هي تعمل اليتم . وتفضل عليه ، باعتقاد النية ، في مكافأته ، بأكثر من أجرة الآنية . جاز ذلك .

— ٢٣٣ —

وكذلك إن بلى هذا الرجل بمخالطة اليتيم ، والانتفاع بمتاع اليتيم ، وكافأة
بمقدار أجرة آتية ، من منفعتة ، كان ذلك خلاصه ، مما يلتمس من مخالطة .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والثلاثون

فى البلوغ والإقرار به
ودفع مال اليتيم إليه
وفى الشهادة على البلوغ

قال الله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » .

قال ابن عباس - معناه : اختبروا عقول اليتامى « حتى إذا بلغوا النكاح » .
يعنى الحلم . « فإن آنستم منهم رشداً » أى أبصرتم منهم صلاحاً فى دينهم ، وحفظاً
لأموالهم « فادفعوا إليهم أموالهم » إذا كبروا « ولا تأكلوها إسرافاً » بفسير
حق « وبداراً » أخذاً بمسارعة وظلم « أن يكبروا » أى لا تبادروا وتسارعوا
إلى أكل مال اليتيم خوفاً أن يبلغ اليتيم ، فيحوز ماله . « فإذا دفعتم إليهم
أموالهم » يعنى الأوصياء والوكلاء « فأشهدوا عليهم » بالدفع إليهم أموالهم « وكفى
بالله حسيباً » . قيل : شهيداً .

فإذا سئلتم يوم القيامة ، عن أموال اليتامى وغيرها ، فلا شاهد أفضل من الله
تعالى ، بينكم وبينهم .

ولا يدفع لليتيم ماله ، حتى يبلغ الحلم .

« فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » والإيناس : النظر

والحسن .

وقول : « فإن أنستم منهم رشداً » . أى إن وجدتم .
 وقال مجاهد : « فإن أنستم منهم رشداً » أى عقلا .
 والرشد : الهداية . تقول : أرشدك الله : أى هداك الله .

فصل

قيل : يعرف البلوغ ، بإنبات الشعر ، في الإحيمية ، والشارب والعانة ،
 أو أحدهما .
 وعن أبي بكر وعمر وابن الزبير : حد البلوغ إذا بلغ الصبي ، أو الصبية
 ستة أشهر .
 وكان أبو حنيفة يقول : إذا بلغ خمساً وعشرين سنة ، دفع إليه ماله ، وإن
 كان مضيماً .
 وأما ابن محبوب - رحمه الله - فلا يوجب الحد على من شك في بلوغه ، حتى
 يبلغ خمساً وعشرين سنة من الرجال .
 وقال بعض : إذا بلغ الصبي خمس عشرة سنة .
 وقال بعض : سبع عشرة سنة . وبلغ أترابه . وكانت علامات الرجال فيه
 ظاهرة ، حكم عليه بالبلوغ ، ولو لم تخرج لحقيقته .
 وعن أبي عبيدة - رحمه الله - قال : إذا بلغ الفلام سبع عشرة سنة ، أو ثمانى
 عشرة سنة ، فهو بمنزلة البالغ .
 وقال ابن محبوب - رحمه الله - : أنا أقول ذلك ، في البيع والأحكام والوكالات
 والاستحلال ، إذا كان عاقلاً . وأما في الحدود ، فلا أقدم على إقامة الحدود عليه

حتى يقر بالبلوغ وإقراره أن يقول : قد بلغ الحلم ، كما قال الله تعالى . وهو أن
تصبيه الجفابة ، ويقسمل منها أو تكون فيه علامة البلوغ ، أو تشهد البيضة : أن
هذا رجل لا يرتاب فيه فعلى هذا تقام الحدود .

وإذا بلغ أتراب الغلام ، جاز فعله ، من طلاق ، أو غيره .

وقال ابن محبوب : لا يجوز إقرار الغلام على نفسه بالبلوغ ، حتى يكون في
حد البالغ ، أو يخلو له خمس وعشرون سنة .

وكذلك الجارية ، إذا جاء رجل وامرأتان ، أو رجلان . فشهدا أنها في حد
البالغات . وقالت هي : إنى قد بلغت ، جاز ذلك ، وجاز لها .

وإذا ادعى الغلام بالبلوغ ، فأراد أن يرد في شفعة للشاع .

وقال أبو إبراهيم : إذا وقف عند العدول ، ورأوه في حال البلوغ ، كان
ذلك له .

وقال أبو محمد : وحد الصبي في البلوغ : أن تمنى له خمس عشرة سنة . فإن
ادعى البلوغ ، في هذه المدة صدق . وإن لم يدعه ، حتى يقضى إلى ثمانى عشرة سنة
ثم يحكم عليه وله ، وصار في حكم البالغين ، وإن لم يقر .

وقال أبو الحسن : ومن كان عليه دين لقيم . وسأله عن بلوغه . فقال : إنه^٢
قد بلغ ورأى عليه علامة البلوغ ، في العانة والإبط والشارب ، فقد جاز ذلك مع
جميعهم . وإذا دفع إليه حقه ، مع هذه العلامات جاز . وإن أنكر البلوغ ، بعد
قبضه لحقه ، لم يصدق ، إلا أن يكون طفلا ، لم يبلغ مثله ، فلا يجوز ذلك .

فصل

وقيل : إن الدليل على مفهوى طول الرجل : ثمانية أشبار بشبره .
وقال آخرون : الدليل على بلوغ الصبي : أن يقاس من أطراف أعلى أذنيه ،
على وسط أعلى رأسه . يؤخذ ذلك القياس ، فيلوى برقبته . فإن استوى ووفى ،
وصلت الرقبة ذلك الخيط بقياسه ، فقد بالغ . وإن نقص ، فضل الخيط ، فهو غير
بالغ .

وقول آخرين : يؤخذ خيط مضعوف . ويلوى على الرقبة من طرفه ، ويدار
عليها . ثم يلزم من حيث انتهى . ويثبت الصبي بأصراسه قدام . ويفتح الخيط ،
ويلقيه على رأسه . فإن لم يدخل الرأس كله بالخيط ، فهو غير بالغ . وإن جاز الرأس
جميعه من الخيط ، فهو علامة بلوغه .

وقال آخرون : إن الدليل على بلوغ الصبي : أن تفترق أرنبة أنفه بثلاث .
وما لم تفترق ، فهو صبي لم يبلغ .

وقال بعض : إن الدليل على بلوغ الصبي : نبات شعر الإبط والعانة والشارب ،
وغلظ الصوت ، وتغيير رائحة الإبط . وفي النساء : بروز الثديين .

وقيل : يعرف بلوغ الرجل ، بتذف الجفابة . وهو الماء الدافق ، مع وجود
اللثة ، والإحلام مع إنزال الماء الدافق ، وإن نبات شعر اللحية والشارب والإبط
والصدر والعانة . وهى الشعر الأسود ، أو أحدهذا . وبالنسبة ، على ما تقدم من
الاختلاف .

وللرأة يعرف بلوغها ، بما ذكرنا ، وبالحيض ، والحمل ، واستدارة الثديين .
وبوضع الولد ، حياً كان ، أو ميتاً .

فصل

وقيل : إذا شهد شاهدا عدل على صبي : أنه قسّد بلغ ، وأنه حافظ لماله .
فذلك رشده .

قيل لأبي الحوارى : وكيف ذلك ؟
قالوا : إذا عرف الغبن من الربح ، وصار فى حدد ذلك . وقال : إنه قد بلغ
العلم ، ويقبل قوله .

وإن أنكر هو البلوغ ، ففى ذلك اختلاف .

قول : لا يعرف بلوغه ، حتى تخرج لحيته .

وقول : حتى يبلغ خمس عشرة سنة .

وقول : سبع عشرة سنة . وأنا أحب - إذا بلغ سبع عشرة سنة . وبلغ
أترابه ، وكانت علامة الرجال ظاهرة فيه - أن يحكم عليه بالبلوغ ويشهد عليه
بذلك الشهد ، ولو لم تخرج لحيته .

وقال أبو الحوارى ، عن نيهان ، عن ابن محبوب - : بلوغ الجارية من أن خمس
عشرة ، إلى ثمانى عشرة سنة . والعلام : من ثمانى عشرة سنة إلى عشرين سنة .
وإذا بلغت الجارية ثمانى عشرة ، ولو لم تبلغ . فعليها أن تستتر من الرجال ،
مثل ما على البالغات من النساء . ولا يجوز أن يظفر منها ، إلا ما يجوز أن ينظر
من البالغات . وعليها أن تقوم بحقوق الله عليها .

وقيل : إذا بلغ أتراب الصبي ، أو من هو أصغر منه ، أو خلاله ، من السنين
ثمانى عشرة سنة ، جاز بيعه ، وتزويجه ، وإقراره على نفسه ، وشرائه ، وجميع
أحكامه ، إلا الحدود .

وإذا صار العبي، بحد ما يختلف في بلوغه ، وأقر بالبلوغ ، ثبت عليه أحكام البلوغ .

واختلفوا في حدث العبي ، إذا كان مما لا يلزمه في صباه ، ويلزمه في بلوغه . ولم يعلم ، أكان منه ذلك في صباه ؟ أو قد بلغ ؟ إنه لا يلزمه حتى يعلم ، أنه كان بعد بلوغه .

وقول : يلزمه حتى يكون يعلم ، أنه كان في صباه . والله أعلم .

فصل

واختلف أصحابنا في الرشد، الذي يستحق به اليقيم ، أخذ ماله بعد بلوغه .

فقال بعضهم: هو حفظ المال مع - نخ - بعد البلوغ .

وقال بعضهم: الرشد في الدين ؛ لأن من لم تسكن له ولاية مع المسلمين، فليس برشيد في دينه .

وقول : إنه يعتبر في ذلك بالخاطلة ، في البيع والشراء . فإن كان يرغب في الزيادة ، ويكره التقصصان ، ويمتنع منه . ويكره أن يفبن في معاملته ، دفع إليه ماله .

وإن كان ممن لا يخاط القاس ، ولا يعاشرهم ، اختبر في المعيشة . فإن كان يحسن القصد فيه ، والحفظ له ، دفع إليه ماله .

والمرأة أشد من الرجال ، في الاختبار . ويعرف حالها في المعاشرة .

وإن كانت تخاط النساء ، اختبرت في المفاذلة معهن ، وفي حفظ غزلها ، وما تفرزله ، من قطن وكتان وصوف .

ومن دفع إليه ماله ، ثم بدأ منه للضعيف ماله ، فجائز أن يحجر عليه ، ما بقي من ماله . ثم يولى عليه ، كما كان قبل بلوغه ، من يمنعه من ماله ، أن يضعفه ؛ لقول الله تعالى : « فإن كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يُملِّ » هو فليُملِّ وأية بالعدل » .

فقيل : إن الضعيف - في هذا الموضع - : الذى لا يستطيع أن يمل .
وقد قيل : إن السفیه : هو المغلوب على عقله ؛ لأن السفیه في اللغة : ما تجب عليه الولاية .

وإذا كانت تجب لضعيف العقل ، فسواء كان بعد البلوغ ، أو بعد قبض المال ، وقبل البلوغ ، وبعد قبض المال ، أو قبل قبض المال ، إذا كانت الفقة موجودة .
وعن أبي حنيفة - رحمه الله - في الصبي ، إذا قال : إنه قد بلغ رشده . وهو ممن يكون ، يمكن أن يكون قد بلغ ، ثبت عليه ذلك . ولا إنكار له بعد ذلك ، في الحكم الذى حكم له بإقراره .

وإذا قال : إنه قد بلغ مبالغ الرجال ، ثبت عليه ذلك .

وإن قال : أنا رجل ، لم يثبت عليه ذلك .

وإن قال : أنا رجل . وقد أنزلت الفقة ، أو قد خرجت من الفقة ، أو قد خرج من الماء الهافق ، أو قد خرجت من الجفابة ، أو قد أنزلت الجفابة ، أو قد خرج من المنى ، أو قد أمفيت ، أو قد أنزلت المنى . كان بكل ذلك بالغاً ، وثبت ذلك عليه .

فإن قال : إنه قد بلغ ، لم يثبت ذلك ، أو قال : إنه قد أنزل الماء الدافق ، لم يثبت عليه .

وإن قال : قد احتلمت ، أو قد اجتنبنت ، أو قد أصابني الجنابة . فليس هذا بإقرار بالبلوغ .

وإن قال : أنا أجنب ، أو كنت جنبا ، أو قد غسلت من الجنابة .

قال : هذا إقرار بالبلوغ . ويلزمه البلوغ .

وقول : إذا قال : قد غسلت من جنابتي ، ثبت عليه .

وأما قوله : قد غسلت من الجنابة فلا .

وإذا أقر بولده ، ثبت عليه البلوغ ، إذا أمكن ذلك .

وإذا قالت الجارية : أنا حائض ، أو أنا حبلى ، أو قد حبلى ، أو أنا امرأة

بالغ ، أو قد بلغت ، أو أنا حامل ، فلا يثبت عايبها .

وقول : يلزمها البلوغ ، بهذا البلوغ .

فإن قالت : في بطنها ولد ، أو في بطني حمل ، ثبت عليها البلوغ . وإن قالت :

إنها تنزل النطفة عند الجمع ، أو قد أنزلت النطفة عند الجمع ، وجب عليها .

وأما قولها : إنها تنزل . ففي بعض القول : إن ذلك قول مستقبل .

وإذا أقر العصبى ، أو الجارية : أنهما قد بلغا مبالغ الرجال والنساء . ففي ذلك

اختلاف .

وإن أقر على أنفسهما ، أو شهد عليهما شاهدان : أنهما بالغا السن . فهذا

أضعف من الأول ، ولا يثبت بهذا البلوغ .

وإن أقرأ أنهما بالغا سن الرجال والنساء ، فيشبهه مبالغ الرجال والنساء .
وإن أقرأ أنهما بالغا النكاح ، ثبت بذلك لما . وعليهما أحكام البلوغ ،
إذا كانا بحد من يجوز إقرارهما بالبلوغ .
فإن أقرأ أنهما بالغا التزويج ، فلا يثبت عليهما بهذا البلوغ . وليس التزويج
كالنكاح .

وإن قلا : إنهما بالغان بلوغ من يجب عليه الحدود ، أو بلوغ من يجب
عليه الأحكام ، فهذا يشبه قولهما مبالغ الرجال والنساء .
فإن أقرأ أنهما بالغان بلوغ من امتحن بالدين ، أو بالصلاة ، أو من خوطب
بالإسلام والإيمان ، فهذا يشبه قولهما : مبالغ الرجال والنساء ، إذا كانا كذلك .
والاختلاف فيه واحد .

فصل

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن امرأة ، في يدها مال لولدها ، أو متاع ،
أو دراهم . وبلغ الولد . وخافت إن سلمه إليه ضيمه . وقد حرقته بسوء التدبير
في ماله . وتنفقه في واجب عليه . هل يحمل لها ، أن تمسك عليه ماله ، وتكسوه ،
وتنفق عليه ، بقدر ما يجزيه ، ولو حرم عليها بإمساكها ماله ، أم لا ؟
قال : معنى إنه إذا كان في يدها المال أمانة في حال يئمه . فبأن يطلب ماله ،
كان عليها دفعه إليه ، إذا طلبه كله .
وإن لم يطلبه ، واعتقدت معاني مفاسد حقه ، خوفاً من تبذيره لماله ، في غير
ما يجب له .

فمى : أنه فى بعض القول : إن هذا ليس بمن يؤنس رشده ، فى معنى حفظ ماله ، إذا كان يخاف عليه ، يجعله فى غير موضعه ، فيما يجب له ، أو عليه .

وقد قيل : إذا لم يؤنس رشده فى دينه ، كان على الأمين إمساك ماله عليه . وليس من يخاف عليه تبذير ماله ، بمؤنس رشده فى دينه .

وقيل : إيناس رشده : معرفة ضرره ونفعه . وأشد ما يكون فيه ، من عدم رشده ، أن يتظاھر عليه ، أن يفتق ماله فى غير واجب عليه ، أو فى شيء من الآثام أو فى معانى شيء من الحرام . ولا يؤمن على حفظ ماله ، ولا حفظ دينه .

قيل : فإذا كان يعرف منه ، أن يكتسى فوق كسوة مثله . ويأكل طعاماً ، ليس هو من طعام مثله ، فى قدره . أيسكون هذا عندك ، غير مؤنس رشده ؟ قال : هكذا عندى .

قيل له : فإذا صار فى يدها - أعنى أمه - له مال بميراث ، بعد بلوغه . واستحق ذلك ، بعد بلوغه . أيسكون القول فيه مثل الأول ، إذا لم يؤنس رشده ؟ قال : لا يبين لى فرق ، إذا كان فى يدها ، بمنزلة الأمانة .

قيل له : يا أبا سعيد - فإذا باع هذا الولد البالغ ، من ماله شيئاً . أيجوز لأحد أن يشتري منه ، كان أصلاً ، أو عروضاً ، إذا لم يؤنس رشده أم لا ؟

قال : مى أنه يخرج أنه إذا كان فى معنى محجور عليه ماله ، فلا يجوز بيعه فيه ، إلا بمعنى ما يسمع مما يكون فيه الرشده . والله أعلم .

فصل

وأما المراهق . فقيل : حده هو الذى يقرب حاله من البلوغ . وإذا أقربه ، لم ينسكرك عليه إقراره به .

وإن لم يكن مراهما ، إلا أنه يعقل ، كما يعقل المراهق . فلا أعلم أنه يكون حكمه حكم المراهق ، فى أموره ؛ لأن للمراهق - بعض المسلمين - يلحق أحكامه أحكام البالغ . والذى يلحق أحكامه أحكام البالغ ، يميز بيعة وشراءه ، وهبته وعطيته ، وتزويجه . وكل ما ثبت على البالغ فى نفسه وماله ، إلا الحدود ، فإنها لا تقام عليه . وأما سائر الحقوق ، فيجربها عليه .

وكذلك العصبية ، إذا كانت مراهما ، يثبت عليها الرضا بالتزويج ، فى نحو ما يثبت على الصبي المراهق ، إذا أنكر بعد البلوغ ، على قول من يقول بذلك .

وإذا خلا للصبي ثمانى عشرة سنة ، وبلغ أترابها ، ولم تبلغ هى ، وجب عليها ما يجب على البالغ ، من ستر بدننها . ولا يجوز للمطر منها ، إلا ما يجوز من البالغ ، على قول من يلزم المراهق أحكام البالغين .

وكذلك يلزمها من فرائض الله ، ما يلزم البالغين ، فى حكم التكليف ، من جميع العبادات ، غير الحدود . والله أعلم .

فصل

وقد أخبر بعض المسلمين : أن محمد بن محبوب - رحمه الله - أراد بيع دار لهم بالهجرة . وكان أخواه : سفيان ومجبر ، أرادا أن يوكلاه فى بيع حصتهما . وكان مجبر أصغر من سفيان . فبلغ مجبر قبل سفيان . فرفموا ذلك إلى أبى صقرة .

فقال أبو صفرة : إذا بلغ الذى هو أصغر ، جاز الحكم على الذى هو أكبر ، وإن لم يبلغ .

والاختلاف فى بلوغ الجارية بالسن كثير .

وأقل ما تبلغ الجارية : إذا بلغت من السن تسع سنين ، وحاضت ، أو حبلى ، أو قذفت الجنابة ، حكم عليها بالبلوغ . وما لم تبلغ ، فلا يحكم عليها بالبلوغ ، فى بعض القول : إلى ثلاثين سنة . والاختلاف فيما بين هذه السفين كبير . وكل له مذهب . والله أعلم .

فإن شهد شاهدا عدل ، على غلام : أنهما رأياه ، قذف من ذكره النطفة . فلا يثبت عليه البلوغ ، لأنه يمكن أن يخرج من الذكر شئ ، شبه النطفة ، وليس بنطفة .

وإن تزوج رجلان عدلان امرأة ، واحد بعد واحد . فشهدا عليها : أنها كانت بحيض ، أو تنزل النطفة عند الجماع ، ثبت عليها البلوغ بذلك .

فإن احتجبت هى : أن ذلك الدم ، إنما هو من جرحه فى فرجها ، وليس بحيض أو قالت : ليست تلك علة فى ، فلا تقبل حجتها فى هذا .

وقول الشاهدين أوكد من قولها ، إلا أن يرتاباها ، إذا احتجبت بذلك ، فى شهادتهما ، فلا يثبت عليها البلوغ .

وكذلك إن شهدت نساء عدلات : أنهن تزوجن فلاناً . وكان ينزل النطفة عند الجماع ، فلا يقبل ذلك عليه . ولا يحكم عليه بالبلوغ ، بشهادة النساء ، فى أمر الحدود .

وأما في سائر الأحكام، فإذا شهدت واحدة عدلة، على امرأة أنها قد حاضت،
حكم عليها بأحكام البالغين، إلا في الحدود .

وإن شهدت القابلة، وهي علية : أنها ولدت هذا الولد، أو ولدت ولداً،
وأنكرت هي ذلك، فلا يلزمها ذلك. وليس هذا مثل الحيض، حتى يشهد عدلان :
أن لها ولداً معروفاً، أو يشهدا أن هذا ولدها، فإنه يثبت عليها البلوغ، ويقام
عليها الحدود ولا يلزمها أن يشهدا : أنا رأيناها ولدت.

وإن شهد عدلان : أنا رأينا في فلانة لحية، أو شارباً . ثم ذهب ذلك .
ولا ندرى كيف ذهب .

قال : إن شهدا أنهما رأيا في لحيتيه شعراً، أو في شاربه شعراً، بمنزلة شعر
الرجال، الذي ينبت في الحام، وشواربهم. فقد ثبت بلوغه، ووجب عليه ما أصاب
من الحدود؛ لأنه يمكن أن ينبت، أو تصيبه علة فتذهب .

فإن شهدا : أنا سمعنا فلانة تفر : أنها ولدت ولدت. وسمعنا فلاناً يقر بالبلوغ،
فأنكرا ذلك، أو قالا : كان مزاحاً، فلا يلزمها حتى يشهدا . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الثالث والثلاثون

في المجنون والناقص العقل

والأبله والأعجم وحكمهم

وقيل في رجل، يهدد الناس بالضرب . ويتكلم بكلام ، لا يتكلم به الأصحاء .
ويطاع الشجر ، وينام فيه . هل لي أن أشهد : أنه مجنون . وأنا لا أعلم غير
ذلك منه ؟

قال : لا يجوز لك أن تشهد على جنونه ، حتى تعلمه بالجنون ، كما تعلم غيره
بالصحة .

والمجنون أسباب يعرف بها ، لا يخفى على من ابتلى بمعاشرته . فإذا ظهرت
تلك الأسباب ، التي من تكون فيه مجنون . فذلك هو المجنون . فما أحدث من
حدث ، يلزم فيه الأرش ، فهو على عاقبته . وإن كانوا معدمين أو مفالس ، لم يكن
عليهم شيء من ذلك ، حتى يقدروا على أداء ذلك .

واختلف أبو عبيدة وضام - في المجنون إذا صحا - وليس بعقله بأس .
فقال أبو عبيدة : لا طلاق له ، ولا عتق . وقتله - إن قتل أحداً - يكون
خطأ ، على العاقلة .

وقال ضام : يلزمه الطلاق والعتق .

وإن قتل حمداً ، لزمه قود .

قال أبو عبد الله : إذا كان في وقت إصابته ، لزمه ذلك كله .

وقال غيره : الذى معنا : أنه إذا كان يصحى حيفاً ، وكان منه بمض هذا .
 قيل فيه : ولم يلم ذلك فى صحة عقله ، أو جفونه ، فلحقه الاختلاف الذى ذكر
 عن أبى عبيدة وضام .

فأما إذا صح ، أنه كان فى ذلك الوقت ، ذاهب العقل ، فلا يلزمه ذلك .
 وكذلك إن صح أنه كان منه ذلك . وهو صحيح العقل ، فإنه يلزمه ذلك .
 ونحب أن يكون الحكم فيه ، على الأغلب ، ما لم يصح فيه أمر بين .
 ولا نحب أن يقاد على الشبهة .

وأما الطلاق والعتاق ، فهما أولى بالاحتياط .

وفى كتاب الأشياخ - فى رجل ، كان له أخ مجنون . وكان يخافه على قتل
 الأنفس ، والفتك بالمرم . وكان يربطه ويضربه ، على سبيل الأدب . ثم هلك
 المجنون . هل يلزمه لورثة أخيه ضمان ؟

قال : إن المجنون لا عقل له . ولا يكون الضرب أدباً له ؛ لأنه لا يعرف ماذلك
 لذهاب عقله . ولا آمن أن يلزم الأخ أرش الضرب .

وأما ربطه إياه ، فلا يلزمه فيه شيء .

وضرب الأدب الذى لا يؤثر ، لمن يستحق الأدب ، لا يلزمه فيه أرش .

واختلف فى من قبض من مجنون شيئاً ، ثم دفعه إليه .

فقول : يضممه ، لأنه لا حفظ له مع المجنون .

وقيل : لا ضمان عليه ، إذا كان يحفظه .

وعن أبى الحسن - رحمه الله - فى رجل كبر ، حتى لا يكون له عقل ، ويصير

فى حد من لا يجوز بيعه وشرائه . وله مال ، وهو محتاج أن يباع له منه .

قال : يقام له وكيل ثقة ، يبيع من ماله ، وينفق عليه .

ولا تجوز مبايعة المجنون ، في قليل ، ولا كثير . ويبيع له وكيله ، ما يقع له له فيه المنفع في الأصل ، في وقته . ويحفظ له ، إلى أن يصير في نفعه . ولا فرق بين اللهيبي والمجنون ، في هذا ؛ لأنه لا حجة منهما . وما جاز للهيبي ، من نفقة وكسوة ومأكل ، ودثار ، وغير ذلك ، جاز للمجنون والكبير ذاهب العقل .

وعن أبي علي الحسن بن أحمد - في رجل ، تصدق على فقير ، قليل العقل ، بثوب ، وقبله منه . ولبث عنده أياما . ثم إنه رده إليه ، بعد أن قبله . يجوز لهذا المتصدق بهذا الثوب ، قبوله منه ، ويتصدق به على غيره ؟ أم لا ؟
فليس له ذلك .

والثوب للفقير ، ولو كان قليل العقل . ولم يكن عليه أن يقبضه منه . فإذا قبضه ، فقد ضمه ، حتى يتخلص منه ، إلى من يجوز له . والله أعلم .
وإذا ادعى المجنون على أحد : أنه ضربه . وفيه أثر الضرب . فإذا كان لا يعرف بالاختلاط في كلامه ، أخذ له من يثبته بذلك ، إذا كانت دعواه ، على من تثبت عليه التهمة .

وإن كانت له بيعة ، ولم يعقل أن يرفعها إلى الحاكم . فعلى البيعة أن تصل إلى الحاكم ، فتشهد له بذلك الشهادة .

وقال أبو سعيد : إن المجنون هو الذي يذهب عقله حيناً ، ويرجع حيناً . والمتوه : هو الذي يذهب عقله أبداً . ومن ذهب عقله سنة كاملة ، فهو من المعقوهين .

وإن أفاق حيناً من ذلك - ولو قل - فهو مجنون .

— ٢٥٠ —

وسئل أبو محمد - خ - أبو الحواري - رحمه الله - عن رجل ، في عقله نقص ،
يقتير عقله حيفا ، ويعرف الناس حيفا . وهو ضعيف محتاج .

قال : لا بأس أن يستعمل بما يقدر عليه ، ولا يمطّب فيه . ويطلعهم بقدر عذّة .

وقيل : المعتوه : هو المطبق على عقله ، الذي لا يجد راحة ، ولا يصحو عقله ،
في وقت من الأوقات .

وقيل : وصية المجنون ، بنزلة وصية الصبي .

فقوله : تجوز في أبواب البر ، غير الحقوق إلى ثلث ماله .

وقول : إلى خمس ماله .

وقول : لا تجوز وصية الصبي ، ولا المجنون ؛ لأن ذلك إنلاف للمال .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : والمعتوه إذا تزوج في حال نقصان عقله ودخل ،
لم يثبت ذلك ، ثمه بعد إحصائه ، أو غيره . ويحرم عليه بذلك الوطء ؛ لأنه لا يحل
له أبداً ، إلا أنه قد قيل - في تزويج وليه ، إذا قبل التزويج عليه - : باختلاف .

فقال بعض أصحابنا : بإجازة ذلك . وأفسد ذلك بعض .

ومعنى : أنه على قول من يميز ذلك ، إذا قبل الولي التزويج ، بالصدّق وشرطه
في مال المعتوه ، ثبت ذلك ، كما شرطه عندى .

وإن لم يشترط ، عند قبوله للتزويج : أنه في مال المعتوه ، ثبت الصدّق على
من قبل التزويج . ولا يرجع على المعتوه في ماله ، بشيء من الصدّق .

ومن اتهم أنه لا يعرف العن من الربح ، فأعطاه في بيع شيء من ماله ، عشرة
دراهم وأعطاه الآخر فيه عشرين درهماً . فاختر العشرين ، أو نحو هذا ، إن
هذا تجوز مبايعته .

ولا يجوز إقرار صبي ولا مجنون ، ولا مقهور ، على من أقر به ، إذا خاف على نفسه . ولا يؤخذون بإقرارهم في شيء ، إلا من يضيع عقله حيفاً . ويصح حيفاً فإن إقراره ، في حين صحة عقله ، ثابت عليه .

ومن ادعى على مجنون ديفاً ، وأقام عليه البينة : أنه أدان منه هذا الحق ، وهو صحيح . ثم جن بعد ذلك ، فإنه يقام للمجنون وكيل ، يخاضع عنه ، ويسمع عليه البينة . ثم يؤخذ من مال المجنون ، ويقضى صاحب الحق . وإن كان دائمه ، وهو مجنون ، فلا شيء له .

وإن جن المجنون جنسية ، فهي على عاقلته ، إلا أن يكون المجنون أكل شيئاً بقمة ، أو وطئ . فرجاً بفرجه ، أو لبس ثوباً على جسده ، فأبلاه بلبسه . فإنه في مال المجنون .

وإن كانت جنسية المجنون ، في عهد ، أو دابة ، أو مال ، أتلفه من غير أكل ، أو لباس ، فليس على مال المجنون ، ولا على عاقلته من ذلك شيء .

وإن أتى المجنون شيئاً ، مما يجب فيه الحدود ، من الزنا ، والسرقة ، والقذف ، والأكل في شهر رمضان ، وشرب الخمر ، وهو لا ينزع عنه .

قال : أما الحدود ، فإنها تدرأ عنه ، إذا كان ذاهب العقل . ولا حبس عليه ، إلا أن يخاف يده على نفسه . فإن أهله يؤمرون بحبسه .

وإن كانت للمجنون امرأة . وليس له مال . وطلبت إليه نفقتها وكسوتها . فإن لم يقدر لها على نفقة ، ولا كسوة ، أمر وليه أن يطلقها .

وقال أبو المؤثر : امرأة المجنون ، لا يطلقها أحد . وهي على حالها .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : إلا أن يكسوها وليه ، وينفق عليها من ماله ، أو من مال المجنون .

وإن كان المجنون مال ، كان لها فيه النفقة والكسوة . ولم يطلقها وليه ، وأنفق عليها . وكسبت من مال المجنون . فإن أبي وليه ، من فعل ذلك ، فعله السلطان . هكذا حفظنا .

وإن جنى المجنون جنابة ، فادعى أنه جنأها ، في حال ضياع عقله . وأنكرت العاقلة ذلك ، فالبينة على الجاني : أنه جنأها ، في حال ضياع عقله .
وأما السكران ، فلا تعقل العاقلة جنابته .

وأما الذي يمتريه الجنون حيناً ، ويفيق حيناً . فما جنأه في حال جنونه ، فهو على عاقلته ، كان صغيراً ، أو كبيراً .

وما جنأه ، في حال إفاقته ، وصحة عقله ، فهو في ماله ، إذا كان عداً .
وأما الخطأ ، فهو على عاقلته .

والصبي والمجنون ، إذا استكرها امرأة ، حتى وطئها ، فالعقر في أموالهما .
وقال قوم : يكون عقرها على عشييرتهما . وإنما ذلك إذا باغ ما يلزم المشيرة ، من قيمة خمس من الإبل .

وكذلك كل ما أكلا في بطنيهما ، أو أتيا بفرجيهما ، فهو في مالهما خاصة .
قال أبو الحواري - رحمه الله - : أنا آخذ بقول من قال في مالهما .

فصل

بلغنا أن النبي ﷺ مر بمصاب ، ومعه أبو بكر الصديق - رضى الله عنه -
فقال : ما هذا يا أبا بكر ؟

فقال : مجنون .

فقال : لا تقل مجنون . إنما المجنون والمجنونة عبد أو أمة ، أهلكا شهابهما ،
في غير طاعة الله .

والمجنون : المقيم على المعاصي وإثما هذا مصاب .

فصل

وللحاكم والوصى والوكيل ، أن يجروا على المجنون من ماله ، النفقة والكسوة
بقدر ما يكفيه ، على قدر سعة ماله .

وكذلك الأبله والأعجم والأبكم والأصم والأخرس واليتيم ، سبيلهم واحد .

فصل

وإذا ارتد المجنون عن الإسلام ، بعد جنونه . ثم مات ، وهو مجنون . فإرثه
لورثته من المسلمين . ولا يخرج منه ارتداده ذلك ، من الإسلام . ولو كان مشركا ،
ثم أسلم بعد جنونه . ثم مات ، كان على شركه .

وإن مات أحد ممن يرثه المجنون ، ورثه المجنون .

ومن كان له ولاية عند المسلمين . ثم ذهب عقله ، فهو على ولايته ، ولا طلاق
ولا صدقة لمجنون . ولو قال : إن الطلاق حرام ، لا يلتفت إلى قوله . وإن كان
يترك الصلاة ، في بعض الأوقات ، فهو المجنون الذي لا يجوز طلاقه ، ولا صدقة .

ومن اعتراه جنون، فطلق، أو ظاهر، أو أعقق، أو تصدق بالله، أو أشرك بالله، لم يلزمه شيء من ذلك.

ومن أوصى إلى رجل في ولده . فعنى الولد جنون، قبل بلوغه، أو ضاع عقله، من بعد أن بلغ رجلا . ومن قبل أن يهلم إليه ماله . فله في يده بحاله ، على تلك الوصاية . والله أعلم .

فصل

وأما الجَلَه في اللغة ، فهو الغفول عن الشيء . وبذلك سمي أهل الغفلة : الجُلَه . ويروى في الحديث عن النبي ﷺ : إن أكثر أهل الجنة الله . وذلك لتصديقهم بالله ، وبما أنزله على نبيه وبنبيه . وما جاء به ، وتركهم للدنيا والاهتمام بها ، والاكتراث بفوتها .

فصل

والمعتوه : هو القهاب العقل . وتمضى عليه سنة كذلك .
والأبهم : المغلوب على عقله ، المطبق عليه .
وعن الخليل : الأبهم من الرجال : الشجاع الذي لا يهوله شيء .
والأكمه - قيل : هو الذي تلده أمه لا يبصر شيئا . والجمع كُمه .
والأبكم : الأخرس .
وقول : هو الذي ولد أخرس .
ويقال : هو المسلوب الفؤاد ، لا يبصر شيئا ، ولا يفهم .
وقال الفضل : الأبكم الذي لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم .

ويقال : إنه الأخرس .

والأعجم : الذى لا يفصح الكلام .

والخرس : ذهاب الكلام . وهو الأعجم .

فصل

وإذا أتى الأعجم ، بما يجب به الحد ، من زنا ، أو سرق ، أو غير ذلك ، فلا حد عليه ، ولا طلاق له ، ولا بيع ، ولا شراء ، ولا عطية . وعليه الحج ، إذا كان مستطيما . ويقف فى المواقف ، والنية تجزيه .

وما جهاه الأعجم ، مما لا يعلم أنه خطأ ، أو همد ، فهو عليه فى نفسه .

وإن علم أنه خطأ ، فهو على العاقلة . ويؤخذ منه مثل ما يؤخذ ، من واحد من العاقلة . ولا حد عليه ، إن فعل ما يوجب الحد على غيره . وتمثل العاقلة نصف عشر الدية .

وقيل : إنما تمثل العاقلة ، ما كان ديتة فوق عشر الدية .

ومبايعة الأعجم ، بمنزلة مبايعة المسترسل والصبي . ويشترى له وكيله ، شفيعه من المشاع .

وأما المقتوم فلا .

وأما غير الوكيل ، فلا يشتري له مشاعا ، ولا مقسوما .

والأعجم لا يقول ، وإن صلى وصام ؛ لأنه لا يدري ما عنده .

ولا يكون الأعجم إماما ، ولا حاكما ، ولا شاهدا ، ولا يصلى بالقباس ،

ولا تجوز ذبيحته .

— ٢٥٦ —

والأعجم واليتيم والمملوك ، إذا عملوا لرجل هملا ، من غير أن يأمرهم ، فلا ضمان عليه لهم .

وإشارة الأعجم بالزنا والسرق ، بما يوجب الحد ، إنه لو أفصح به ، لا يوجب الحد عليه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والثلاثون في الأعمى وأحكامه

العمى : ذهاب البصر من العينين كليهما . والفعل منه عمى وعمى . ورجل أعمى ، وامرأة عمياء وعميان وعمياوات . ولا يقع هذا الذمت على العين الواحدة ؛ لأن المعنى يقع عليهما جميعاً .

ويقال : رجل أعمى ، وضرب ، ومكفوف ، ومحجوب .

ويقال للأعمى : بصير .

والعور : ذهاب إحدى العينين .

وفي الحديث : من أذاد عمى ضريراً أربعمين خطوة ، كتب الله له بكل خطوة عتق رقبة ، وصلت عليه الملائكة ، إلى أن يفارقه .

وقائد الأعمى إذا سدد الأعمى ، بما يلزمه فيه للضمان ، فلا ضمان عليه ، إذا كان يحذره الموضح ، ويعرفه ذلك . ولا يمر به ، فيما يزول به عن الطريق .

وإن أصاب الأعمى يميده شيئاً ، فلا شيء على القائد .

وأما إن مر به ، في موضع ، ولم يحذره فسدد أسداً ، كان ذلك مثل قائد الدابة ، وضمن القائد .

والأعمى إذا قذف إنساناً بفازعه . فقيل : لا حد عليه ، إذا ظن أنه فلان الذي ، أو المملوك . وإن سبى باسم رجل معروف ، فعليه الحد ، إذا سمى فلان ابن فلان .

وأما إن قال : فلان ابن فلان ، واحتج أنه لم يرد هذا . وإنما قذف ذمياً ،
يوأطىء اسمه ، فله حجته بذلك .
والأعمى إذا زنا بامرأة ، ولم يكن له جارية ، ولا زوجة ، فإنه يقام عليه الحد .
وإن كان له جارية أو زوجة . فقال : ظفنت أسها جاريتي ، أو زوجتي ، دُرَى
عنه الحد . والله أعلم .

والأعمى لا إمامة^(١) له ؛ لأنه لا قضية له .
واختلف في إمامته ، في الصلاة .
فقول : لا تجوز .
وقول : يجوز .

وقيل : صلى موسى بن علي ، خلف أعمى بخلافته^(٢) .
وإن علم الأعمى ، من أحد ما تجب به الولاية ، أو العداوة ، فعليه من تكليف
ذلك ما على غيره . وإن لم يعلم فليس عليه .
وإذا كان الأعمى في سفر ، مع قوم كثير ، لا يثق بهم . وهم من أهل القبلة ،
فأخبروه بأوقات الصلاة ، وؤبة الهلال ، في الصوم والإفطار ، في شهر رمضان ،
وفي طلوع الفجر ، وطلوع الليل ، فإنه يأخذ بقولهم ، ويقبل منهم ، وإن لم يثق
بهم ؛ لأن الله تعالى ، قد ثقتهم على ذلك .

(١) وفي نسخة : لا أمانة له . ولم يتضح لي المعنى ؛ إلا أن يكون : لا يترك أحد . منه أمانة
لأن عا كنهه وأخذ اليمين منه وله ، شيء مشكك .
(٢) قرية من قريى .

وكذلك إن كان في قرية ، لا يثق بأحد من أهلها، فإنه يقبل منهم. وكذلك معى في القبله .

وإن كان رجل أعمى ، أو زمنًا ، لا يقدر على الخروج إلى الحج بنفسه . فمن أبى محمد : أنه لا يجب عليه الحج .

وقال : الأعمى يعرف مغه الثقة بالشهرة .

ويكره أن يصلى بإزار الأعمى ، إذا لم يكن عنده من يصونه ويقماهده ، من وقوع البجاسة به وبثوبه . وإن كان عنده من يقوم بذلك ، فلا بأس . وهذا من طريق الاحتياط .

وأما الحكم ، فإنه مسلم . وثيابه في حكم الطهارة ، حتى تعلم بجاستها .

وقيل : لا بأس أن تسكن المرأة مع الأعمى ، ولو كان غير ذى محرم منها . وتجوز شهادة الأعمى ، فيما يشهد عليه ، من الخبر المشهور ، بالنسب والموت والنكاح ، ونحو ذلك . ولا يجوز في غير ذلك .

وقيل : تجوز شهادته ، فيما كان أشهد به ، وهو يبصره .

وقال أبو الحسن - رحمه الله - : لا يجوز تقليد الأعمى في الشهادة . وأما ربيعته ، إن كان ممن تجوز مته ، فجائز ، على قول . وإن كان عالمًا ، جاز قبول العتيا ، إن كان ممن يقبل منه . ولا تقليد في الفتيا .

واتفق الناس : أن فتيا عبد الله بن عباس وأبى عبيدة الكبير : مسلم بن أبى كريمة ، كانت مقبولة .

وكذلك كان أهل عمان ، في أبى الحوارى . وكان أعمى .

وكذلك في أبي المؤثر ، يقبل منه ما رفعه عن محمد بن محبوب - رحمه الله -
وكان يفتي ويعمل بفتياه ، إذا خاطبه من يروى عنه ، وصح له ذلك بالشهرة . ألا
تري أنه إذا قال : قد جعلت فلان ابن فلان في الحل جاز . ولا يجوز أن يقول ابن
يخاطبه : قد جعلتك في الحل .

وأما الفتيا ، فإذا كان عالماً مشهوراً بالعالم ، مثل الذين ذكرنا أسماءهم ، قبلت
منهم الفتيا . وكما شهر في زماننا صالح بن سعيد . وهو أعمى ، وهو في زماننا ،
كأبي الحواري ، مع أهل وقته وأوانه . متع الله المسلمين به .
وإن شهر عالم من العلماء مع الأعمى وعرفة ، جاز له أن يروى عنه ، كما كان
أبو المؤثر ، يعرف محمد بن محبوب ، ويروى عنه . ويروى جابر بن زيد عن عبد الله
ابن عباس بالشهرة والمجالس . فيروى الأعمى عن البصير ، والبصير عن الأعمى .
كل جائز ، في قبول الفتيا ، غير الشهادة .

فصل

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن الأعمى زائل عنه حكم التعبد بالأجناس ،
بزوال حكمها بالمعاينة .

وأما ما يدرك من المحجورات بعرف ، أو طعم ، يعرف به المحجور ، بحمل
حكمه ، بعد الحاجة عليه من المعرفة ، لم يسه ذلك ، كما لا يسع المبصر ، إذا عاين
الجنس ، أو العين . وما يدرك للمعاينة ، وليس له ريح ، ولا طعم ، تصح به معرفته ،
زال حكم الحبر . وكان مباحاً له ، حيث وجده ، كن في يد ثقة ، أو غير ثقة .
وإنما يخرج الاختلاف في الثقة وغيره : أن يشرب من يده ، ويأكل ما لا يدرك

بالعين، ولا بالريح، ولا بالطعم فيكون من الثقة طيباً، ولو كان حراماً في الأصل،
كتهيبذ الجر والأديم .

وإن كان على الأعمى حقوق، تقوم يعرفهم، قبل أن يعنى، ويعرف أصواتهم،
إذا سلم إليهم حقاً عليه لهم، إذا استحلهم معه . نفى الحكم : لا يبرأ حتى يصح
معه . وإن يصح معه أبداً .

وأما في الاطمئنانة، فيجوز ذلك من نفسه، أو فعل غيره، إنه على
ما يطمئن قلبه .

والأعمى إذا وكل رجلاً، في إعطاء شيء من ماله، فذلك جائز . وجائز له
أن يقم لنفسه وكيله، فيما يحتاج إليه من أموره . ولا يحتاج إلى إقامة الحاكم
له بذلك .

وإن زوج الأعمى بين اثنين، ثبت التزويج . ووجب للصدّاق على الزوج .
والأعمى أن يتزوج، ويتزوج .
وفي الأعمى مسائل، في كتاب الأحكام .

فصل

قال أبو عبد الله : لا يجوز بيع الأعمى، ولا شراؤه، ولا سلفه، ولا عطية .
ويجوز توكيله في ذلك، وفي المماثلة، وفي المفاضة، وفي التزويج له، ولئن هو
وكيله، وفي كل شيء من أموره .

فإذا وكل وكيله، في شيء من أموره، جاز له . وعليه ما فعل وكيله .

ولا تجوز عطية الأعمى ، ولو أشهد بالمعرفة ؛ لأن المعرفة لا تكون إلا بالنظر ، فلا أراها تثبت .

وأما إقراره بحق عليه ، فهو عندى جائز ، إذا عرفه صاحب الحق ، بنسبة ، وصح معرفته - إن شاء الله .

ومن كان له مال ، وفيه حصة لأعمى ، فاشترأها منه . وكان يدين ، ويعلم أن بيع الأعمى لا يجوز . وأنه لا يستحل مبايعة الأعمى ، إلا بوكيل منه ، فى بيع ماله . فمر على ذلك سفون ، تذكر كيف اشتراء بوكيل ، أو بنفسه وكيل . وهو فى يده ، وهو يستعمله ، غير أنه نسي صحة الوكيل ، إن المال ماله . وهو حلال ، حتى يصح أنه اشتراء بنفسه وكيل .

ومن باع شيئاً من ماله ، وهو أعمى لرجل ، ثم هلك الأعمى . وهلك المشتري ، فطلب ورثة الأعمى فى المال . قالدى يعجبني : أن لا يدركه ورثة المشتري بشيء ، إذ قد هلك الأعمى ، ولم ينقض . وذلك رأى أبى على - رحمه الله - .

وبيع الأعمى للماء ، يثبت عليه ؛ لأنه معروف فى المبايعة ، للبصير والأعمى . ولا يجوز بيعه للنخل والأرض ؛ لأنه لا يراه .

وينبغي أن يعرف بمعرفة الماء . ثم يثبت عليه .

وتجوز شهادته على الماء ، وهو لا يبصر . فيجوز بيعه ، وهو لا يراه . ولا تجوز قسمته ، ولا هبته إلا فى القليل .

وإن أعطى الأعمى فقيراً شيئاً ، من زكاته ، وأمره بأخذه فأخذه . فإن كان شيئاً معروفاً ، لم يحرم . وجاز له قبض الزكاة والكفارات ، وقبض دينه .

ومن استحل الأعمى من ضمان لزمه .

قال له : قد جعلت فلان ابن فلان ، في حل وسعة ، من كذا وكذا .

ولا يقول : قد جعلتني - هذا عن أبي الحسن .

وتجوز ذبيحة الأعمى ؛ لعموم الآية . ولا خلاف في ذلك .

وإذا أقر الأعمى بامرأة : أنها امرأته . ولم تقم عليه بينة ، بأصل التزويج ،

أخذ لها بالنفقة والكسوة ، ألا ترى أنه لو كان أعمى ، عند امرأته وأخته من

الرضاعة . فأراد أخته ، فأخطأ بامرأته . فقال : هذه أختي . ثم قال : وهمت ،

أو نسيت ، صدقته على هذه المتالة .

قال أبو عبد الله : الأعمى في هذا ، يشبه البصير .

وللأعمى الرجعة عن إقراره هذا . وليس للبصير رجعة . ويفرق بينهما .

وتأخذ صداقها ، إن كان دخل بها . وإن لم يدخل بها ، فلها نصف الصداق .

وإن ثبت على هذا القول . وقال : هو أحق ، أو يشهد عليه الشهود ، فرق

بينهما . ولو جحد ذلك ، لم ينفعه جحدوه . وفرق بينهما . وإنما استحسن ، إذا

قال : هي أختي . ثم قال : وهمت أن أصدق .

فأما إذا أقر : أنه لا يوم ، وأنه حق . ثم قال بسد ذلك : وهمت ، فأني

لا أقبل منه .

قال أبو محمد - رحمه الله - : الأعمى إذا قال : فلانة بنت فلان زوجتي ، ثبت

عليه إقراره .

وإن قال : قد أوصيت لفلان ابن فلان ، بقطعة فلانة . وهو لا يعرفها ،

خالوصية بها لا تصح .

وإن قال : قد أوصيت له بنلت مالى ، أو عشر مالى ، فجائز . وهذا معلوم .
فإن قال : قد أوصيت لفلان بقطاعى الفلانية ، أو بموضع كذا ، أو ما هو به
عارف ، قبل أن يذهب بصره ، فذلك جائز .

وإن قيل له : تعرف موضع كذا ؟

قال : نعم قد أوصيت له به . وقد أوصى له بزراعتة ، أو ثمرته ، فهو جائز .
وإن قال : قد أوصيت لفلان بكذا ، أثر ماء ، من فنج فلان من مائه ، فذلك
جائز ، ويكون شريكاً مع الورثة ، إلا أن تكون هذه الآثار للموصى له معلومة ،
وجدتها فى مال غيره . ولا يخالطها من ماله ، كالمال المعين ، إن ذلك جائز . وتكون
هذه الآثار للموصى له .

فإن لم يعلم أنه أوصى للأقربين بشىء ، فقال رجل من الأقربين : قد أوصى لى ،
جاز له أن يأخذ ما أوصى له به .

فإن كان المال كثيراً ، ولم يعلم للموصى له ، أنه أوصى للأقربين . نفى أخذ
ذلك اختلاف ، كمن أوصى له بوصية .

فقول : له أخذها ، حتى يعلم أنها لا تخرج من الثلث .

وقول : لا يأخذها حتى يعلم ، أنها تخرج من الثلث .

فصل

وإذا قال الأعمى : قد أجرت طوئى ، أو عبيدى . فليس على الإنسان أن
يسأله : إنك قد أجرت من أجرها لك ، أو أجرتها أنت .

فصل

وقيل : لا يعين على الأعمى ؛ لأنه لا يبصر ما يدعى ، ولا ما يدعى عليه ، كما لا تجوز شهادته على صفة ، كان عارفاً بها ، قبل ذهاب بصره . وله أن يحلف خصمه ، فيما يدعى عليه . ولا يحكم على الأعمى ، فيما لا يبصره ، فيما يخصه فيه ، ويوكل في خصوصاته .

وأما الأعور بالعين الواحدة ، فعليه الإيمان في الدعاوى والخصومات . وله الإيمان في ذلك .

وقيل : لا تجوز أجره الأعمى ، فإذا أراد أن يستأجر ، أو من يستأجر له ، إذا كان هو يستعمل .

وإذا كان هو الأجير ، فكذلك يأمر من يقاطع له على ذلك .

ولا تثبت أجرته ، إذا كان هو المقاطع لنفسه ، ولا على نفسه .

وقيل : إذا علم الأعمى ، من أحد ، ما تجب به الولاية والعدارة . فعليه من تكليف ذلك ، ما على غيره . وإن لم يعلم ، فليس عليه .

وجائز للأعمى قبض الزكاة والصدقات ، وقبض دينه . والله أعلم .

فصل

وقيل في الأعمى : لا يجوز لمن يضيئه ، أن يأكل من عنده . ويأكل من دعه للأكل . ويجوز منه العطاء ، على وجه الهدية . ويجوز حله إلى قيمة ما يعرف والدرام معروفة . فإذا أبرأ إلى قيمة كذا وكذا درهما ، جاز ذلك .

وكذلك إذا أحل كذا وكذا ؛ لأن الدرهم معروفة . ولا تجوز هبته
في الدرهم ؛ لأنه لا يعرف ما يهب . ويجوز أن يوكل في العطاء ، كما يوكل
في البيع والحل .

ويجوز أن يستحل الأعمى غيره لغيره ، إذا كان ممن يؤمن على ذلك ، وأطمأن
القلب إلى ذلك .

وكذلك يقضى الدين عن غيره ، ويبرأ الملعن ، إذا أطمأن قلبه إلى ذلك .
ويجوز للأعمى أن يعطى غيره السلاح ، يقاتل به ، في سبيل الله تعالى . وتجوز
عاريته .

ويجوز أن يكون الأعمى وصياً ، ووكيلاً لليقيم . ويؤمن على مال اليتيم ،
إذا كان أميماً .

وقيل : يجوز للأعمى أن يأذن لعبده ، في التجارة ، أو في التزويج . وإن
كانت عبدة جاز .

وإن طلق زوجة عبده ، أو أمره أن يظاهر ، أو يكفر . كل ذلك جائز ، إلا
المكاتبة ، فإنه إذا كاتب عبده ، هل أقل من ثمنه ، عتق . ويلزمه فضل الثمن .
والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وإذا أشهد الأعمى : أنه قد قضى زوجته صداقها ، أو غيره ، أو غير زوجته ماله ،
أو قطعه منه ، بحق عليه . وهو صحيح العقل والبدن . ثم رجع عن شهادته . فنفي
ذلك الورثة .

قال : إن كان حياً ، فرجع عن ذلك القضاء . فله ذلك . وعليه أن يعطى القضى
قضاء ، ما يقول : إنه له عليه من الحق .

وإذا كان قد مات ، وأراد الورثة أن يرجعوا عن ذلك ، فليس لهم رجعة
في ذلك ، إذا قضاء الأعمى ومات ، إلا أن يكون هو رجع في حياته . ولم يكن
انقطع أمرهم ، إلى أن مات . فقام ورثته بحجته .

وإن قال الأعمى : مالى لفلان ، فهو إقرار منه . والإقرار جائز .
وإذا أقر الأعمى بامرأة : أنها امرأته ، ولم تقم بينة بأصل التزويج ، لم يؤخذ
لها بالسكوة والنفقة .

وكذلك إذا قال : هذه امرأتى بيمينها .

وأما إذا أقر : أن فلانة ابنة فلان . ووصفها : هي زوجته . وأقر لها بشيء
من الصداق ، جاز ذلك ، إذا عرفت فلانة هذه بصفتها ، وثبت إقراره بها . ولها
الحق والسكوة والنفقة .

فصل

واختلف في إقرار الأعمى ، إذا أقر بماله ، لفلان ابن فلان .
فقول : إنه جائز .

وقول : لا يجوز ؛ لأنه يقر بما لا يعرف ، إلا أن يقر بشيء ، كان يعرفه ، قبل
أن يعصى . فإن ذلك جائز .

وإن أقر بشيء من ماله لرجل ، أو بحق له عليه . وليس له بوفاء . وهو صحيح ،

أو مريض . فذلك على وجه القضاء . ولا يجوز ذلك . ويثبت له على المتر ، أو على ورثته ، قيمة المال ، الذى أقرب به ، للذى أقرب له بحق .
وعن أبى الحسن : لا يجوز إقرار الأعمى لهذا الرجل ، إلا أن يقول : لفلان ابن فلان . وينسبه بنسب ، يعرف به ، على كذا وكذا ، أو يقر له . على هذا .
بشيء .

قال : ولا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، ولا هبته .
ويجوز بيعه للماء والأرض ، التى كان قد عرفها ، على الصفة ، بمحدودها التى يحدها ، إذا عرفت ذلك البينة ، ما لم يفتقض البيع . ويفتقض عند المفاضة .
وإن كارى إلى موضع معروف ، دابة ، أو إنساناً . فذلك أيضاً جائز ، إذا لم يفتقض من كاره . والله أعلم .

فصل

وقيل : إذا رفع على الأعمى بحق لأحد ، استحضره الحاكم ، وأمره أن يقيم وكيلاً له ، يسمع له حجته ، وعليه فى الخصومة ، التى تطلب إليه ، أو يطلبها ؛ لأنه لا يعرف من يطلب إليه ، ولا من يطلبه هو .
وكذلك تسمع البينة عليه ، ويحلف له خصمه .
وقد قيل : لا يمين له ، كما لا يمين عليه . وإنما يحكم له وعليه ، بالبينة .
وإن امتنع عن الوكيل لذلك ، حبسه الحاكم ، إلى أن يوكل .
وإن امتنع من الحضور إلى الحاكم ، أدبه الحاكم ، بقدر ما يستحق من ذلك .
ويجوز . إن شاء أقام وكيلاً . وإن شاء . حضر بنفسه .

وإن أقر الأعمى : أن عليه لفلان كذا وكذا . وحضر رجل ، يدعى ذلك الحق عليه . ويقول : إن اسمه يواطىء اسم الذى يقر له الأعمى . فليس للحاكم أن يأمره بالتسليم إليه ، إلا أن يصبح بالبينة : أنه هو هذا ، فلان ابن فلان ، الذى أقر له الأعمى بالصفة ، التى وصفها الأعمى بإقراره . ولا نعلم لأحد اسما ، يواطىء اسمه ، أو صفته ، أو نحو هذا ، مما يكتب من الصفات ، التى تثبت بها الأحكام .

وإن اذنى الأعمى : أن فلانا ضربه . فإن عرفه الحاكم بالصفة ، أخذه له بالتهمة ، إن كانت تلحقه التهمة .

وإن ادعى على رجل ، خاص بعينه . وأشار إليه بيده . ولم يسم باسمه ، فلا يقبل منه ، حتى يسمى رجلا بعينه . ويصفه بصفة ، تدرك معرفته بها .

وإن أقر أن عليه لزيد هذا عشرة دراهم . وأشار بيده إلى رجل حاضر ، فلا يثبت إقراره له . ولا يكون هذا إقرارا .

وإن قال : لزيد هذا ملان ابن فلان ، على عشرة دراهم . قال : إذا عينه ، وأقر بشخص حاضر ، ثبت له الإقرار .

وإن قال : على فلان ابن فلان ، النازل موضع كذا وكذا . والرجل المقر له حاضر ، أو غائب . فإذا وصفه بصفة ، تدرك بها معرفته بنسب ، أو حلية ، من غير إقرار الأعمى .

ف قيل : يجوز إقراره له ، على هذا الوجه .

وقيل : لا يجوز إقرار الأعمى ، بما فيه الحدود والتقصاص .

— ٢٢٠ —

وأما الحقوقي ، فقد أوردنا القول فيها .

ويجوز إقراره بولده ، على الصفة والحلية .

وكذلك الوالد ، لا على العين والإشارة .

وروى أبو سعيد - رحمه الله - أن أبا الحواري - رحمه الله - رفعت عليه امرأة إلى أبي جابر محمد بن جعفر . وكان فيما قيل : قاضيا . بألزم أبو جابر الحواري اليمين . وأراد أن يحلفه . فوصل أبو الحواري إلى نهن . وقال له : إن أبا جابر يحلفني .

فقال له نهن : لا يحلفك . أره عينيك . فلما حضره أبو الحواري ، أراد أبو جابر أن يحلفه .

فقال له : يا أبا جابر ، أتحلفني ، وأنا أعمى ، انظر إلى عيني فنظر أبو جابر إلى عيني . فقال : نعم هذه ذاهبة وهذه غائبة . فلم يحلفه .

فصل

وقيل : لا يكون الأعمى إماماً في الصلاة .

وقول : يجوز إذا استقبل القبلة ، على وجهها ولم يعلم أن في يده ، ولا في لباسه نجاسة ، ولا شيء مما لا تجوز به الصلاة .

وقال الفضل بن الحواري - رحمه الله - : صلى موسى بن علي - رحمه الله - خلف محمد بن سليمان الأعمى . وأحسب أنه كان في مسجد غلافته .

— ٢٧١ —

وقيل : إذا كان الأعمى في سفر ، مع قوم ، لا يثق بهم ، إن له أن يقبل
قولهم ، في أوقات الصلاة ، ورؤية الهلال ، في الصوم ، والإفطار في شهر رمضان
ويأخذ بقولهم ، وإن لم يثق بهم ؛ لأن الله قد ائتمنهم على ذلك .
وكذلك إن كان في قرية ، لا يثق بأحد من أهلها . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس الثلاثون

في بيع الأعمى في ماله

وطلاق نسائه ونساء عبيده

وقيل . لا يجوز بيع الأعمى ولا شراؤه . فإن طلب ما نقض ما باع ، أو اشترى
انتقض .

قال أبو الحواري : حفظت عن نبهان أنه يجوز بيع الأعمى ، فيما لا ينظر إليه
مثل الماء من البئر ، أو النهر ، إذا قال : قد تمت نصف نهار ، أو ليلة ، أو ربع
يوم ، أو ثمنه ، أو أثر ماء من مائي ، أو ما أشبه هذا .
وكذلك يجوز شراؤه ، في مثل هذا .
وكذلك بيعه لطلاق زوجته .

واختلف في بيعه ، فيما تحمده الأبصار ، مثل الأصول ، والعروض ، والحيوان ،
وغير ذلك .

فقول : إذا باع ، أو اشترى ، بعلم من السعر . وكان ذلك نفعا له ، ولم ينقضه .
فليس ذلك بحرام وهو جائز .
وقول : لا يجوز وهو حرام .

وإن نقض البيع الذي يبصر . وتمسك لأعمى بالبيع ، فالتنقض لمن نقض منهما
جائز .

وإن باع الأعمى ومات ، ولم يرجع فيما باع ، لم يكن لورثته رجعة على المشتري .
هكذا قال الأزهري .

— ٢٧٣ —

وقال القاضي محمد بن عيسى - رحمه الله - : إن بيع الأعمى يقوى بموته ،
أو بموت المشتري ، مثل البيع المجهول .
ويجوز السلف من الأعمى وله .

وكذلك تجوز مكاتبته لعبده ، على تسليم شيء من الدراهم ، أو عمل شيء
من الأعمال .

وقول : لا يجوز منه شيء من هذا ، إلا بوكيل عنه ، أو من حاكم ، أو جماعة
المسلمين ، يتيقنونه له .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : إن بيع الأعمى لا يجوز . ولا يسمع أحداً
يشترى منه ، إلا أن يوكل وكيلاً يبيع له .

ومن اشترى من الأعمى شيئاً ، فلم يرده عليه ، ولو كان الأعمى عاقلاً بالغاً .
وقال الحسن بن أحمد - رحمه الله - : يجوز أن يشتري من الأعمى الشيء
الخفيف .

وإن باع الأعمى شيئاً بغيره بأمره ، جاز بيعه ، في مال غيره بأمره . وكذلك
للربض .

قال : واختلفوا في تسليم الزكاة للأعمى .

فبعض يقول : لا يجوز إلا بوكيل .

وبعض أجاز تسليمها إليه ، بغير وكيل .

ويمجبنى في هذه الأشياء الخفيفة : أن لا يضيّق ذلك ، من طريق الجائز .

وعن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر - رحمه الله - في الأعمى ، إذا كان عليه حق لأحد ، أنه يجوز له أن يقبضه دراهم مضروبة ، إذا كانت معروفة عند الناس .

ويجوز بيع المرأة العمياء صداقها لزوجها ، إذا كان عليه . وإن كانت قد قبضته منه ، لم يجز بيعها فيه لزوجها ، ولا لغيره .

وكذلك الزوج ، إن كان أعمى ، فاشترى صداق امرأته الذي عليه لها ، جاز ذلك ، كان الصداق من النخل أو الحيوان ، أو غير ذلك ، مما لم يكن سله إليها . وإذا سلمها إليه ، لم يجز شراؤه لذلك الصداق .

وكذلك يجوز له أن يتزوج بصداق عليه . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وقيل في الأعمى ، إذا بارأ زوجته ، بمحض الشهود . وقد قصد للخلع ، وتبارأ ، إن البرآن يقع بينهما ، لأن البرآن طلاق بلا مهر . والطلاق جائز ، إذا سمى زوجته باسمها . فلا حجة له ، إن احتج في ذلك . ولا ميراث بينهما بعد البرآن ، إلا برضاها إذا كان في صحتهما . ولا يجوز ردها من البرآن ، إلا برضاها ، قبل أن تنقض عدها ، وتزوج جديد ، بعد انقضاء عدها ، ومهر ، ورضى الولي ، وشاهدين .

وإن كانت المرأة همياء ، فيجوز أن يكون لها في البرآن وكيل .

وإن أقرت له ، بما عليه لها من الصداق ، فلا يحتاج إلى وكيل . ولا تخرج براءتها من الإجازة ؛ لأن البرآن يقضى عما في الدمة . وأجازوا صدقة الأعمى ، بالذهب والفضة .

— ٢٧٥ —

وقيل : يجوز بيع الأعمى لطلاق امرأته ، وهبته لطلاق امرأته ، ووكالته
في طلاق امرأته ، ووكالته في طلاق امرأته ؛ لأنه شيء لا يوقف عليه .
ويجوز طلاقه لنفسائه ، ونساء عبيده .
ولا يجوز بيعه لعبيده .
ويجوز عتقه لعبيده .
وكذلك المرأة تباع صداقها على زوجها . ولا تبيعه على غيره ، ما دام عليه .
والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والثلاثون

في الأصم وأحكامه

وقيل في الأصم الذي لا يسمع ولا يتكلم ، ويعرف الكتاب ، إذا كتب له :
إن بيعه وشراؤه جائز .

وأما الذي لا يسمع ولا يتكلم ، فلا يثبت عليه شيء من الأحكام . وإن سمع
شيئاً ، ثبت عليه .

وقيل : طلاق الأصم والأبكم ، يعرف بالإشارة ، إذا أشار مع قوم ، يعرفون
ما يريد من الأشياء ، جاز ما صنع من شيء .

فصل

قال أبو سعيد - رحمه الله - : في الأصم والأعشى والمأجور ، ببعض الآفات ،
ما دام عقله صحيحاً . ولم يحدث حدثاً . فمختلف في زوال إمامته بذلك .
وإذا لم يجتمع علماء أهل الدار على عزله . وتمسك هو بقول بعض المسلمين ،
ولم يستزل بذلك ، لم يكن لهم محاربة ، ما تمسك بقول من أقاويل أهل المدل .
وقال محمد بن محبوب : إن الإمام لا يمسزل بالصمم ، إلا أن يصم صمماً ،
لا يسمع منه ، إذا نودي .

ومن أحكام أبي زكريا : يحيى بن سعيد : وليس الأصم كالأعرج ؛ لأنه
يبصر ويتكلم . وشهادته جائزة ، إذا كان عدلاً . ويكون إماماً في الصلاة ،
وإماماً للمسلمين ، إذا كان يسمع إذا سمع .

وإن كان لا يسمع البتة، فلا يجوز أن يكون إماماً ولا حاكماً، إلا أن يكف برأيه، ويقعدى به، ويكون الحاكم غيره.

وإن كان لا يسمع شيئاً، فلا يثبت عليه الحكم.

وعن أبي الخوارى - رحمه الله - في الإمام إذا صم. وقال: إنى أسمع إذا نوديت. فينادى. فرة لا يسمع، ومرة يسمع.

قال: إن الإمام إذا ذهب سمعه، فللمسلمين أن يعزلوه، ويقدموا إماماً غيره، إذا كان لا يسمع شهادة البينة، ولا حجة الخلف.

وإن أبى أن يعتزل وامتنع، فليس لهم قتله، ولا محاربته على ذلك، إلا أن يجتمع العلماء جميعاً، على عزله. وليس معه أحد منهم، فلمهم أن يحاربوه، إذا امتنع عن ذلك، حتى يعتزل أمرهم. وليس له أن يحاربهم. ولا يجوز له ذلك. فإن حاربهم كان مبطلاً.

وإن أبطل في محاربته لهم، حل له دمه، ودم من حاربهم معه. فإن ودعوه في إمامته، فواسع لهم ذلك.

وقد بلغنا عن عبد الملك بن حميد - رحمه الله - : أنه قد كان ذهب سمعه، ولم يزل من إمامته وموسى بن علي قاض له، إلى أن مات عبد الملك. فإذا أراد المسلمون، أن يتركوه في إمامته، ويقدموا معه، رجلاً من المسلمين، يكون معه في موضع الأحكام، ويحضره. وينفذ للناس أحكامهم، والإمام في إمامته. وهذا أمين، فذلك لهم.

وكذلك القول في الإمام، إذا ذهب بصره.

وقيل : تزول إمامة الإمام بأربع : ذهاب سمعه ، وذهاب بصره ، وذهاب كلامه ، وذهاب عقله . وأعظمها : ذهاب العقل والكلام . وتثبت ولايته . واجتماع المسلمين على زوال إمامته ، إذا ذهب عقله ؛ لأنه تزول عنه الأحكام .

فصل

وقيل : إن شهادة الأصم جائزة ، إذا كان عدلا . وجائز الأخذ بفتوى الأصم ، إذا أنقضى بشيء من الحقوق ، لما روى أن الشيخ أبا الحسن على بن محمد السيابي ، كان إذا أراد من أراد منه الفتوى ، كتبوا له في الأرض ، فيخرجه . ويفتيهم بما كتبوا له في الأرض ؛ لأنه أصم .

فصل

وتزويج الأصم الذي لا يسمع : أن يكتب له ، إذا كان يخرج الكتاب ، ويرد الجواب بالرضى ، ويشهد عليه بذلك . ويجوز تزويجه ، وإن لم يسمع ، إذا عقل ما يكتب له .

وإن أمر الأصم من يتزوج عليه ، بما يقول ، إذا كان يتكلم بثبوت عليه ؛ لأن أمره ووكالته في التزويج عليه ، إذا تكلم به ، وأقر به ، وزوج بامرأة على ذلك ، فهو لازم له .

وتد قيل في الأعجم والعجماء : إذا كان يفهم منهما الرضى بالإيماء ، فذلك جائز . وقد أجاز من أجاز : تزويج العجماء . وكرهه من كرهه ، وأفسده بعض . قال بعض : أمرها إلى أهلها .

وقاذف الأعشى والأصم ، عليه الحد ، إذا لم يأت بمخرج . ويجوز أن يسمى الأصم : أصم .

فصل

والأصم إذا كان إماماً في الصلاة ، فسها . فسيح له من خلفه ، فلم يسمع ، فإنهم يمشون على صلاتهم ويدعووه .

وقول : إنهم يمشونه برى حجر ، لا يضر ، أو سدعه ، أو يحركونه . ولا يضر ذلك صلاتهم ؛ لأن ذلك من مصالح صلاتهم .

وإن قطع أحد من المأمومين صلاته ، ونبه الإمام ، وأتم بهم الإمام صلاتهم ، جاز ذلك . ويبطل الذي قطع صلاته صلاته .

وقال أبو محمد عثمان بن عبد الله الأصم - رحمه الله - : كان أحمد بن الفضل يصلي بالجماعة ، في أيام الفقيه : سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح . وكذلك كان الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السيابي ، والشيخ أبو جابر محمد بن جعفر الأزكوي أصميين . ولم يبلغنا عن أحد من هؤلاء : أنه طعن المسلمون ، أو أحد منهم ، على من صلى خلفهم . وكانوا أئمة في الصلاة ، وأئمة في الدين ، يؤخذ بفتواهم ، وتنفذ أحكامهم . وقيل الآثار عنهم . وهم صم - فيما بلغنا . ولم يقدح أحد ، في ذلك . وأما الأصم ، إذا كان مأموماً في الصلاة . ولا يسمع من الإمام تكبيرة الإحرام .

فبعض يقول : إنه يتهجس الفاس . فإذا غلب على رأيه : أنهم أحرموه ، أحرم . وقال بعض : يواعد من يقاومه في الصف ، أن يحركه إذا أحرم الإمام ، قبل أن يحرم الذي يحركه . فإذا حركه أحرما .

وقال محمد بن جعفر : يحرم الأصم ، إذا صلى بصلاة الإمام ، إذا ركع الإمام ،

قام الأصم، فأبدل القراءة التي فاتته مع الإمام. ويكون كالدخول في صلاة الإمام. ويتبع الإمام، في الركوع والسجود، ولو لم يسمع القراءة والتكبير.

ومثل هذا يوجد عن أبي الحواري، وعن عزان بن الصقر - رحمه الله - . وقال أبو الحسن: إذا صلى الأصم صلاة العيد مع الناس. فإن رآهم أحرموا، فليحرم. وإن غمى عليه، أمسك عن الإحرام.

فإذا خروا للركوع، أحرم وأبدل الركعة بالتكبير، كما يعرف من أهل البلد في تكبيرهم.

وإن عجز عن فهم التكبير، فليصل ركعة أخرى، بنير تكبير. ويجزى عنه.

وفي الضياع:

والأصم إذا حضر صلاة العيد، ولم يسمع التكبير، فليصل معهم الركعتين. فإن سمع من التكبير، شيئاً، أجزأه ما صلى معهم. ولا إعادة عليه في التكبير. وكذلك صلاة الجفازة. وإن هو كبر، على حسن الظن، فلا أرى عليه بأساً. واختلفوا فيما يكبر الأصم، في صلاة العيد، خلف الإمام، إذا كان لا يسمع تكبير الإمام.

فقول: يكبر ثلاث عشرة تكبيرة.

وقول: يكبر ما شاء، من وجوه التكبير، في صلاة العيد. والله أعلم. وبه القوفيق.

القول السابع والثلاثون

في الغائب وماله

وأحكام ذلك

قال أبو الحسن - رحمه الله - : والغائب : من غاب ، ولم يُدرَ أين توجه ، ولا ما كان من سببه ؛ فإنه غالب حتى يصبح موته .

وإن غاب ، ولم يدرَ حتى هو ؟ أم ميت ؟ وقد خلا له مائة سنة ، أو مائة وعشرون سنة ، وماله في يد أولاده وزوجته ، يتمانون منه ، حتى يصبح موته .
وفي بعض القول : مائة وثلاثون سنة .

وفي قول سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح : ثمانون سنة .

وأصح القول : حكمه : حتى ، حتى يصبح موته . والله أعلم ؛ لأن الآجال تختلف وربما رأينا من يعيش أكثر من هذه المدة .

وقيل : من غاب ، ولم يدرَ أين توجه ، وله مال في يد أحد . فإله في يد من هو في يده ، حتى يصبح موته .

وإن كان في بنيه وزوجته . فكذلك هو في أيديهم . والمؤونة تجري من ماله ، على من تجب له عليه المؤونة ، حتى يصبح موته . ثم تنفذ وصيته . ويقسم ماله .

وإن لم يكن ماله في يد أحد ، أو ينازع فيه وارثه . ولا زوجة له ، ولا مؤونة فيه ، ولا وصية لأحد ، ولا حقوق لازمة . فيجوز أن يضم ذلك المال ورثته . ويكون في أيديهم ضمانا له ، حتى يصبح موته . وهم ضمهاء فيه .

وإن أقام الإمام للمال وكيلًا ، قبضه الوكيل . وكان في يده أمانة ، حتى يقدم الغائب ، أو يصبح موته .

وإن لم يعرض له الحاكم ، وأخذ الوريثة ، فهو عليهم ضمان له . وهم ضمهاء فيه له ، ليسوا بأمناء ، إلا أن يشهدوا على أنفسهم : أن هذا مال فلان الغائب ، مختص به فيه ، وتقبضه حفظًا له . وهو أمانة عندنا . ولا تأكل منه شيئًا ، حتى يقدم ، أو يصبح موته .

فإذا قبضوه ، على حد الأمانة ، فهم أمناء فيه . ومن أخذ منه شيئًا ضمهء . وإن كان ما خلف دراهم ودنانير ، كان ذلك أمانة له . فإن كان حاكم ، أو قوام بالحق ، ألقى ذلك في بيت المال . وإن كان في يد أحد من الناس ، كان في يده أمانة حشوية ، إلى أن يصبح موته . وعلى الذي في يده أن يوصى به . ويجعله مع وصي أمين . ولا يجب على وكيل الغائب إخراج زكاة ماله ، إذا لم يأمره بإخراجها . وفي هذا اختلاف .

ويعجبنى جواز إخراج زكاة مال الغائب واليقيم ، من الثمار واللواشى . وأما الورق ، فلا يجوز إخراج الزكاة منها ، إلا بأمر ربها . وإن أمره أن يحملها إليه فذلك .

وصاحب المال أولى بإفناذ زكاته ؛ لأنه بالغ مكلف . وليس للوكيل تصرف ، في مال الغائب ، إلا بما أمر به فيه . فإن تعدى ذلك ، لم يجز له . ولم يسهه .

ومن كان فى يده مال لغائب . ويدعى أنه وكيله فيه ، فلا يجوز الأكل من عنده منه ، إلا بشمن ، حتى يعلم إباحته له .

وأما الشراء من الثمرة من عنده ، فجاز إذا كان المال فى يده ، يقتصر فيه وصاحب المال قبله الحجة ، ولا يفكر ذلك . ولا يغير ، على وجه سكنون النفس والتعارف ، أو تكون الوكالة شاهرة . فإن كان الغائب ، لا يرجى له أوبة . ولا تدرى أين موضعه . ولا قبله الحجة ، فلا يشتري من عند المدعى للوكالة بدعواه ، حتى يصح ذلك .

ومن غاب ، ولم يعرف له موضع ، ولا وارث ، لم يحز أكل شيء من ماله .
ومن أكل شيئاً ضمه . فإن حضره الموت ، أوصى به لربه .
وقال أبو الحواري : إن الحاكم مخير ، فى مال الغائب ، إن شاء دخل فيه . وإن شاء تركه . فعلى هذا لا نقول : إن للحاكم أن يجبر أحداً ، على الوكالة للغائب فى ماله ولا فى مقاسمة شركائه فى ماله .
وفى التعارف ، فى مال الغائب اختلاف .
قول : يجوز .

وقول : لا يجوز .
وقيل : إن الغائب من المصر ، تسمع عليه البيعة ، ويقضى عليه . وتستثنى له حجة . ولا يحكم على الغائب بالحدود ، باتفاق الأمة .

وكيل الغائب ، إذا أراد أن يخرج لحج ، أو غزو . ليس له أن يوكل فى مال الغائب وكيله . وله أن يوكل لنفسه وكيله فى ماله . ويجعل ما فى يده للغائب أمانة ، مع وكيله . ويشهد عليه بذلك .

وإن كانت للغائب شجرة ، مشرفة على أرض رجل . ولم يجد حاكماً يحكم له
بقطعها . فقطع ما كان مشرفاً على أرضه ، فلا شيء عليه .

وكذلك إن كان ربها حاضراً ، ولم يكن حاكم يقضه ، فله أن يقطعها .
وللحاكم أن يוכל وكيلاً للغائب ، يقبض له ماله ، ويقام له بأمر الحاكم .
ويجوز القسم له وعليه .

وليس لمن أقامه الحاكم ، وكيلاً للغائب ، أو اليقيم ، أو المعقود ، أن يוכל
فيهم غيره . ولا يوصى إلى غيره . ولا للحاكم أن يجعل ذلك لمن وكله .

وإن أراد وكيل الغائب ، أن يبرأ من الوكالة ، ويسلم المال إلى ورثة
الغائب . فإنه لا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا مع العباد ؛ لأن ورثته لا حق
لهم ، في ماله ، في حياته . وقد لزمت هذا المال ، فهو له صامن . وليس له أن يسلمه ،
إلا إلى صاحبه . ويلزمه الضمان بالتضييع له .

وأما إن ضاع أو أتلّف ، بغير تضييع منه ، فلا ضمان عليه في ذلك .
والغائب إذا قدم ، لم يأخذ بالمال إلا الوكيل . وعلى الوكيل أن يتبع من
سلم إليه ذلك ، كان الورثة ثقة ، أو غير ثقة . فالوكيل هو المتبوع في المال ؛
لأنه هو أوثق عليه .

وإن سلم الوكيل المال ، إلى من أقامه من المسلمين ، وبرأوه من الوكالة .
فإنه يبرأ من الوكالة والمال ، إذا كان الذين أقاموه عدولاً عند المسلمين أمناء .
وليس هذا بأعظم من الإمامة .

وقد برى الجليل الإمام - رحمه الله - من الإمامة ، إلى من أقامه إماماً .
وكان من إمامه غير عدل ، مثل سلطان جائر ، أو غيره من الداس ، فلا يبرأ ،

إذا برىء إليهم من مال الغائب . ولا تجوز له براءة من الوكالة . ولا يجوز لأحد أن يرثه . ويترك من الوكالة التي أقامه فيها غيره .

فإن برىء من الوكالة ، إلى إمام عدل ، أو إلى جماعة من المسلمين ، فأبرأوه . وأقاموا للغائب وكيلًا ثقة غيره . فإنه يبرأ . ولا يجوز لهؤلاء ، أن يرثوه من هذه الوكالة ، حتى يقيموا للغائب وكيلًا مثله ، أو أفضل منه ، إذا كان هو أهلاً لذلك ، في الأمانة والعدالة .

وإن كان غير أمين ، فليس لهم أن يقيموا مثله . ويطبقون أفضل منه . ولا يجوز لهم قبول هذه البراءة ، من هذا الوكيل ، إلا بإقامة وكيل غيره ، إلا أن يكون إمام عدل ، برىء إليه من ذلك ، فقبل براءته .

وقول : إن هو برىء من هذه الوكالة ، إلى رجلين من المسلمين . وقبلها منه ، وحفظا مال الغائب . وقاما بذلك ، جاز له . ولا ضمان عليه ، فيما تلف من المال ، مع هذين الرجلين الأمينين اللذين قبلوا هذا المال منه ، إذا كانا أهلاً لذلك . وليس يجوز لهذين الرجلين ، في هذا المال ، ما يجوز للوكيل ، من البيع والمفاضة . وإنما هذان بمنزلة المحتسب .

وقيل : لا يقسم للمال الغائب بين ورثته ، لغلبة الظن بموته ، حتى يصح موته بالبينة العادلة ، أو شهرة قاضية .

وإن كان للغائب وكيل ، ثم ورث الغائب مالا . وهو بعد في غيبته . فإن وكيله في ماله الأول ، يكون وكيله ، في المال الذي ورثه ، بعد غيبته . وكذلك لليقيم .

وقال أبو الحسن ، وأبو محمد - رحمهما الله - : ومن غاب ، حيث يعلم كونه .

وله شريك في مال ، فإنه يقام له وكيل ، يقاسم له شركاهه . ويقبض له حصته ، إلى أن يقدم ، أو يصبح موته ، فيدفعه إلى ورثته .

ومن كان عليه حق لرجل غائب ، لا يعرف أين هو . وللرجل زوجة ، أو عيال ، تلزمه مؤونتهم . فجائز لمن عليه الحق ، أن يدفع ما عليه ، إلى من يلزم بالغائب عوله ، إذا لم يكونوا محكوماً لهم بفريضة ، في مال الغائب .

ووجه دفع ذلك : أن ينظر إلى كل من كان يلزم الغائب عوله ، ولم يكن له وصى ، ولا وكيل . فيفرض الذي عليه الحق ، من يقوم به الحجة لهم فريضة ، ثم يدفع ذلك إليهم . فإذا نحل ذلك فقد برى .

وكذلك حكم الميت ، إذا هلك ، وخلف أيتاماً .

وإن شهد شاهدان عدلان ، على الميت ، أو الغائب ، بحق عليه لرجل . فجائز له أن يدفع ما عليه من الدين ، إلى ذلك الذي له الحق ، إذا كان عنده ، أن ذلك الرجل لا يصل إلى حقه ، إلا بذلك ، وإن كان ليس بوصى ، ولا وكيل للغائب والميت ؛ لأنه ليس للورثة من المال ، إلا ما فضل من الدين . وقد علم هذا بالدين ، على الهالك . ولا يحل له أن يدفع إلى الورثة ، ما ليس لهم ، ولا يملكونه .

وإن كان الذي عليه الحق عالماً ، بحقوق الناس ، على الغائب ، أو الميت . فإن كانت حقوقهم متساوية . وكان الذي عليه من الحق ، يوفيهما جميعاً ، كان عليه أن يدفع إليهم .

وإن كان لبعضهم من الحق ، أكثر مما لبعض . والذي عليه من الدين ، لا يقوم بوفاء حقوقهم . فيدفعه إليهم بالحصص ، على قدر حقوقهم .

وإن كان الذي عليه الحق ، لا يعلم بما على الهالك ، أو الغائب من الحق .

وشهد معه شاهدا عدل عنده ، بهذه الحقوق ، التي على الميت ، أو الغائب وأصحاب الحقوق يدعون ذلك . فيدفع ذلك إلى أصحاب الحقوق بمقتضىهم ، بقول هذين للشاهدين العدلين ؛ لأن الحاجة تقوم بشهادة العدلين ، على الحى والميت ، والشاهد والحاضر ، في الحقوق .

فإذا صحت الحقوق ، بشهادة العدلين ، استحق أهل الحقوق ، هذا الحق ، دون الورثة .

ومن غاب ، وله دين ، وله مال . ولم يعلم أين توجه ، ولم يوكل وكيلا . وطلب بعض الورثة توقيف ماله . فإذا صح أنه خرج ، من حدود هــمـان ، وقف الحاكم ماله ، وجعله في يد ثقة ، حتى يرجع . فيكون له ، أو يصح موته . فيكون لورثته . وإن لم يصح خروجه من عمان ، لم يوقف ماله ، إلا أن يتقدم ذلك .

وإن كان مال بين حاضر وغائب ، فاحتسب للغائب رجل وجمعه ، ثم أخذه من يده ، فلا ضمان عليه فيه .

وإن طلب الحاضر من المحتسب: أن يقاسمه ، فليس له ذلك . ولكن يرفع أمره إلى الحاكم ، حتى يقيم الحاكم للعائب وكيلًا ، يقاسم له .

فصل

وستل بعض الفقهاء عن الغائب ، إذا سافر سافراً ، فغاب غيبة بمعية . هل يكون لغيرته وقت ، في قسم ماله ، وتزويج نسائه ؟

قال : ليس لذلك حد . وماله بحاله ونساؤه بحالهن ، إلا أنه قد قال بعض : إذا خلا له مائة سنة ، حكم له بأحكام الموتى .

وقال بعض : إذا خلا مائة سنة وعشرون سنة .

وقال بعضهم : مائة وثلاثون سنة ، من مولده .

وقال بعض : حكمه موقوف .

وقال سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح : مدته ثمانون سنة ، من مولده .

فإن مات أحد من يرثه الغائب ، كان ميراثه له . وسواء حضرته ، أو غيبته ، في ذلك ، ما لم يحكم بموته .

وإن غاب ، وبقي أولاده وزوجاته ، فرض لأولاده الصغار وزوجاته وعبيده فرائض ، لفقتهم وكسوتهم ومؤوتهم . ويؤدى إليهم ، من غلة ماله .

فإن نقصت غلة ماله عن ذلك ، بيع من أصل ماله ، وأنفق عليهم وكسام .

وإن كان قد أقر بديون ، وأوصى بوصايا . فأما الوصايا ، فلا تنفذ .

وأما الديون التي أقر بها . فإذا طلبها أهلها ، حكم لهم بها . وقضوا من ماله .

فإن كان له وكيل ، في قضاء دينه ، في حياته ، تولى ذلك .

وإن لم يكن له وكيل ، تولى الحاكم ذلك . واستثنى للغائب حجيته ، بعد أن

يستحلف أهل الديون على ديونهم ، من بعد صحة ثبوته .

وإن كان أقر لأحد ، بشيء من ماله . ثم غاب . وطلب المقر له ، ما أقر له

به ، سلم إليه الحاكم . واستثنى للغائب حجيته .

وأما من كان عليه حق للغائب . وله أولاد صغار وزوجة . فليس له أن يدفع

الحق الذى عليه للغائب ، فيما يلزم الغائب من ذلك ، إلا أن يحكم عليه . بذلك —

حاكم عدل ، أو من يقوم مقام الحاكم . وليس ذلك على الغريم ، ولا له ، إلا بالحكم .

وإن كان رجل ، عليه دين لرجل حاضر وغائب فإن لم يكن للغائب وكيل ، أقام الحاكم له وكيلًا . وقبض حصته . وقبض الحاضر الذى له .

فإن ضاع الذى للغائب ، من يد الوكيل ، فلا ضمان على الوكيل ، ولا الحاكم ، ولا يلحق الشريك شيء .

وإن لم يكن للغائب وكيل . وقبض الحاضر حصته ، وبقيت حصة الغائب وضاعت ، فإن الغائب يخاصم ، فيما قبض . ويكون الذى تلف بينهما جميعًا .

وقول : إذا قبض الحاضر ، مقدار حقه ، من السال . ولم تصل إلى الغائب حصته ، ولا إلى وكيله . فإن تلف ذلك المال ، فإن الغائب يخاصم الحاضر ، فيما قبض . ويرجمان جميعًا ، فى مال الهالك ، ببقية الحق ، إن كان فى ذلك السال وفاء .

وكذلك إن كان الحق على حى ، كان ضامنًا لجميع ما بقى ، إلا أن يتم ذلك الغائب للحاضر والغريم .

ومن اشترى مالا لغائب من أحد ، لم تقم له حجة بينة : أنه اشتراه من وكيل أو مسلط ، أو مأمون من الغائب رب المال ، أو من حاكم ، أو من يقوم مقامه . فالغائب أحق بماله .

وإن باع الغائب ، بيع ماله ، فلم يغير ذلك ، حين يلفه . فقد مضى بيعه للذى اشتراه . وينظر فى الذى باع المال فإن كان باعه ظلمًا ، أخذ من ماله .

فصل

وإن ادعى ورثة الغائب موته ، وهم لا يعلمون ذلك ، أو هم يعلمون ذلك ، دون غيرهم . فهذا لا يجوز في الحكم ؛ لأنه دعوى .

وإن كان المدعى ممن لا يشك في قوله ، لم يصدق على من صدقه ، من طريق الاطمئنان ، لا من طريق الحكم ، إذا أمكن ما يقول . ولا يشك في تصديقه ، بوجه من الوجوه .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجل ، ادعى إلى رجل مالا ، في يده ، من الأصول ، أو من الحيوان والأمتعة . فلما طلبه إليه ، أقر به الذي في يده ، لرجل غائب ، أنه ليس بين المدعى وبين الذي في يده المال خصومة ، إلا أن يطلب يمينه أنه ما أقر بهذا المال لفلان هذا . ولا يعلم له فيه حقا . فلأن عليه اليمين .

وإن أحضر هذا المدعى ، لهذا المال ، بينة : أنه له . وكان الغائب في عمان ، حيث تناله الحجة ، احتج عليه . وأنفذ عليه الحكم ، بعد الحجة .

وإن كانت لا تناله الحجة ، وقد قطع البحر ، أو لا تعلم غيبته ، حكم بالمال للمدعى . واستثنى للغائب حجة . وليس عليه أن يقيم للغائب وكيل ، يسمع عليه البينة ، ويحتج عنه .

ولو صح على هذا الغائب ، حق لأحد بالبينة . وله مال ، لكان الحاكم ينفذ الحكم عليه . ولا يقيم له وكيل ، يحتج له ، أو يسمع البينة عنه . ويستثنى للغائب حجة .

وقالوا : إن الحاكم مخير ، في أمر الغائب . إن شاء دخل فيه ، في الحكم عليه . وإن شاء ، لم يدخل .

وفول : إنه ليس بمخير ، في الحكم على الغائب . وله التخيير ، في أمر القيام بماله وإصلاحه ، ما لم يكن عليه لأحد حق ، أو مشاركة ، في مال ، يجب له القيام عليه بذلك ، لشريكه الحاضر .

فصل

وقيل عن أبي عبد الله محمد بن روح بن عري - رحمه الله - في رجل ، له ورثة واتفقوا وتنازلوا ، على موته ، بلا بينة ، ولا صحة . وقسموا ماله . هل يجوز لأحد ، أن يشتري من أحدهم شيئاً ، من مال الغائب ؟ .

قال : إن كل من دخل في شيء ، قامت فيه عليه الحجة . فليس له أن يدخل فيه إلا بحجة واضحة ، غير أن الرخصة ، أنه إذا لم يعلم أن الورثة كذبوا ، فيما قالوا ، جاز له أن يشتري منهم ، على الديقونة منه ، أنه إن صح خلاف ما قالوا ، دان فيه بما يلزمه من الحق ، إذا اطأنت نفسه إلى قولهم ذلك . ولم يكذبهم قلبه . ولولا هذا ، ماجاز للوليد بن عقبة ، أن يعطي عمران بن حطان مال نافع بن الأزرق بأدعاء عمران : أن له على نافع ديناً . وهذا موجود ، في حديث محمد بن محبوب - رحمه الله - ولا جاز لأحد ، أن يشتري شيئاً من الأسواق ، من أيدي الباعة ، كالعبيد وغيرهم . ولسكن يؤخذ بالرخصة ، فيما تطلعن فيه القلوب ، من تصديق المدعي ، على ما قد عرف بين الناس ، من المعاملة ، على سبيل ذلك .

عن أبي الحسن السيابي - رحمه الله - في مال منسوب إلى غائب .

— ٢٩٢ —

قال : لا يجوز أكله . ولا أخذه اغنى ، ولا فقير . ومن أخذ منه شيئاً ،
ضممه لربه .

فإن حضره الموت ، قبل أن يدفعه ، أوصى به في وصيته ، إلا أن يكون ذلك
المال ، لا يعرف له رب . فمن الفقهاء من أجاز أكله للفقراء
ومنهم من لم يحز .

فإن كان له رب ، لا يعرف اسمه ، ولا أين توجه . ولا يعرف وارثه . فقد
قيل : إن مثل هذا ، من لزمته له تبعه ، تصدق بها على الفقراء . وأوصى في ماله
إن عرف ذلك الغائب ، أو ورثته ، دفع إليه من ماله ، ما قد لزمه له . وهو حق
عليه ، في ماله .

ويوجد بخط الشيخ الفقيه : سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح . قال : يوجد
في قول المسلمين : إن كل مال ، لا يعرف له رب . فالفقراء أولى به . والله أعلم ،
وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والثلاثون

في المفقود وأحكامه

وقيل : إن المفقود بمنزلة الغائب . ويجوز في ماله ، ما يجوز في مال الغائب . ولوالد الغائب ، أو المفقود في ماله ، ما لوالد الحي ، في مال ولده الحي . ولزوجة الغائب والمفقود ، إذا كان قد أجاز لها ماله ، وأباحها في ماله ، ما كان قد أجاز لها ، إلا أن يصبح موته . وماله بمنزلة مال الحي . وعليه في الأحكام في ماله ، ما على الغائب ، من بناء المسجد ، وجميع ما يلزمه في ماله ، من الحقوق اللازمة للغائب ، إلا أن يصبح موته .

وإن مات أحد ، ممن يرثه المفقود ، في مدة الفقد . فلامفقود ميراثه منه ، يكون لورثة المفقود ، حتى تنقضي أربع سنين . ثم لا يكون له ميراث . ويمت هو وماله بين ورثته ، ولو لم يطلبوا قسمه .

ومدة الفقد أربع سنين ، لما يروى عن عمر بن الخطاب - رحمه الله - : أنه جعل الدنيا أربعة أقاليم : جعل بلاد الزنج - وهي سفالة - إقليما وجعل أعلى ، الأرض إقليما وشرق الأرض إقليما . وغربها إقليما . وجعل مسدة كل إقليم منها سنة ، لتناهي الأخبار فيه .

وقيل : إن عبد الله بن مسعود ، جعل الدنيا سبعة أقاليم . وجعل مدة الفقد سبع سنين . لكل إقليم منها سنة .

وبعض لم يجعل لذلك حداً ، إلا أن يصبح موته .

والمفقود : الذى يكون فى السفينة ، ففقد كسر . ولا يعلم أنه نجى ، أو غرق .
والذى يحضر الحرب فتنبجلى ولا يعلم هو حى ؟ أم قتل ؟
وكذلك إن أنجلى الحرب ، وبه جراحة مثوبة له . وترك صريعاً فى مكانه .
والذى يحملة سبع ، ولا يدرى ما حاله ؟ والذى يحملة السيل ، ولا يدرى ما كان
من أمره ؟

وكذلك الحريق والسيل ، يكون فى الدار ، فتهدم ويفقد . ولا يدرى ما معه ،
فهو مفقود .

وقيل فى الحرب ، إذا كان فى الصف الأول ، فهو مفقود . وإن كان فى
الثانى ، ففيه اختلاف . وإن كان فى الثالث ، فهو غير مفقود ، بلا اختلاف .
واختلاف فيمن حبسه السلطان الجائر .

فقول : إذا كان من عاتقه القتل . فقول : إنه بمنزلة المفقود .
وقول : إنه حى ، حتى يصح موته .

ومن سافر إلى قرية ، من قرى ههنا . وخرج مقوجهاً إليها ، ولم يظهر فى
تلك القرية ، ولا غيرها ، فهو مفقود .

ومن دخل غيضة ، وهو يعلم أن فيها أسوداً . ولم يرجع ، فإنها مفقود .
ومن طلع الجبل الأخضر ، المعروف بعمان . ولم يعلم أين توجه ، فهو مفقود .
وموجود فى الأثر : إن امرأة خرجت من منى ، قاصدة إلى نزوى ، ولم
يعلم أين توجهت . فجعلوها مفقودة . وذلك فى زمن الأشياخ .
وكذلك حكم الأشياخ : القند ، على رجل من منى ، قاصداً إلى الدر فى تجارة .

وكذلك حكم الأشياخ ، في رجل من أهل الحوقين ، خرج منها ، ولم يرجع ، ولم يعرف خبره . ولا أين توجه بالفقيد .

وكذلك حكم بالفقيد ، في رجل ، خرج من الرستاق قاصداً الحوقين . ولم يعلم أين توجه .

قال المؤلف : أما الذي خرج من أهل الحوقين ، ولم يرجع . ولم يعلم أين توجه فأرجو أن حكمه حكم الغائب ، لا حكم المفقود ؛ لأنه لم يذكر أنه خرج منها قاصداً إلى شيء ، من المواضع المعلومه . والله أعلم .

فصل

ومن ركب سفينة في البحر ، يريد موضعاً معروفاً ، ولم يوجد فيه ، ولا رجع إلى مكانه الذي سافر منه . ولا شهد له أحد على حياة ، بعد ذلك ، ولا موت ، إن حكمه حكم المفقود .

فصل

والمفقود إذا خلا له أربع سنين ، مذ يوم فقد . فلورثته قسم ماله . وليس كل واحد منهم ميراثه منه . على عدل كتاب الله تعالى .

وإن مات أحد ، بمن يرثه المفقود ، في الأربع سنين . فله المفقود ميراثه منه . يكون لورثة المفقود ، حتى تنقضي أربع سنين . ثم لا يكون له ميراث . ويمات هو وماله بين ورثته ، ولو لم يطلبوا قسمه .

وإذا فقد رجل وزوجته ، أو أحد من يرثه المفقود . فإن مالهما يقسم على

ورثتهما ، بعد أربع سنين . ويورث كل واحد منهما من صاحبه ، من صلب ماله .
ولا يورث مما ورث من صاحبه . ثم يقسم ميراث كل واحد منهما ، على ورثته .
وإن فقد رجل ، وله زوجة صبية . وخلال له أربع سنين : قسم ميراثه بين
ورثته . ووقف للصبية ميراثها ، حتى تبلغ فإذا بلغت ، وحافت يميناً بالله :
لو كان فلان حياً حاضرآ ، لرضيت به زوجآ ، أخذت الصداق والميراث .
وإن لم ترض ، ولم تحلف ، لم يكن لها ميراث ، ولا صداق .
وإن كانت زوجة المفقود أمة ، ثم عتقت في الأربع سنين ، ولو قبل أن تنقضي
أيوم ورثته .

وكذلك هو يرثها ، إذا كانت هي المفقودة ، وعتقت كذلك .
وإن قدم المفقود ، وقد تزوجت زوجته بزواج . ومات الآخر ، فإن اختارها
المفقود ، فهي امرأته . وترد الميراث على ورثة الآخر .
وإن اختار المفقود الصداق عليها ، فيراثها من الثاني لها .
وإن تزوجت زوجة المفقود أزواجآ . فماتوا وورثتهم . ثم صحت حياته ،
ردت الموارث على ورثتهم .
وقول : إن جميع ما ورثته هو لها ؛ لأنها تزوجت على السنة . والقول الأول
أكثر : أن عليها رد الموارث .

قال أبو الحواري : أنا أقول بقول من يقول لها : ميراثها منهم .
ومن جواب أبي الحسن إلى أبي سعيد - رحمهما الله - في رجل ، شهر خبره ،
في موضعه الذي يسكن فيه ، أنه خرج في جيش ، من الجيوش . ثم لم يملأوا أهل

البلد ، أن ذلك الرجل خرج من ذلك البلد ، في ذلك الجيش ، إلى أن وقع على ذلك الجيش ، جيش آخر . فتواقعوا . وقتل من قتل منهم ، وانهمزم من انهزم منهم . وافترقت ذلك الرجل . ولم يزجج وترك مالا وزوجة . وقد شهد الشاهدان : أن هذا الرجل خرج في هذا الجيش . ولا يعلمون أنه خرج منه ، حتى وقعت الواقعة ، مثل وقعة مفاق وواشح .

فاعلم - رحمك الله - أنه إذا صح خبر الرجل : أنه كان في الجيش ، حتى لقوا عدوم . ثم انجبت الحرب . ولم يعلم حتى هو ؟ أم ميت ؟ فحكمه حكم القتل كذلك ما جرى به الحكم ، مما وصفنا من وقعة مفاق وواشح وغيرها .

فمن صح ، أنه كان في الجيش ، الذي كان بمفاق وواشح ، حتى لقوا عدوم . ثم انجبت الحرب بينهم . ولا يعلم له حياة ، ولا موت . وصار أمره إلى الحاكم ، وماله إلى الإقسام ، وزوجته إلى حكم إنفاذ اللازم . ولا يسمعها مما يحكم به الحاكم . ولا يقسم ماله ، حتى تمضي أربع سنين ، من حين صح وقده ، على ما وصفنا . ولا تكون الصلحة إلا ببيضة عادلة ، تقطع الحجة ، أو شهرة لا ترد ، ولا تدفع . ولا يتخلج القلب فيها بشك .

والشهرة في غير الحكم ، تقوم وتشهد ، على القتل الشاهر ، والفرق الشاهر ، والموت الشاهر . ويرفع ذلك الشهود ، إلى من يلى الحكم ، من حاكم ، أو جماعة .

فإذا صح حكم القتل . فبعد أربع سنين ، تمعد زوجته . ثم يطلقها وإيه .

فإن امتنع وليه الأذى ، أمر من سواه من الأولياء .

فإن لم يكن له أولياء ، طلقها الحاكم ، أو الجماعة الذين تقرم بهم الحجة . ثم هناك تمتد عدة الوفاة : أربعة أشهر وعشرآ . ثم تزوج - إن شاءت - على مايسعها . ويقسم ماله بين ورثته ، على مايسمهم القسم فيه ، على عدل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وآثار أئمة العدل ، إن طلب ذلك ورثته .

وإن لم يصح حكم الفقد ، ولاصح موته ، ولاحياته . فهذا الرجل ، حكمه حكم الغائب . وليس للجماعة ، في حكم زوجة الغائب سبيل ، إلا بإفساد مايلزم لها في ماله ، إن رفع ذلك إليهم ، على سبيل الحق .

وإن لم يرفع أمره إلى الحاكم ، ولا الجماعة . وتولى ورثته ، ماصح معهم في القسم ، على سبيل مايسمهم في ماله . وصح معهم موته في سبيله ، لم يمسارضهم الجماعة ، فيما ليس لهم فيه معارضة .

وكذلك الحاكم ، إلا أن يرفع إليهم رافع أمراً ، يجب إنكاره عليهم ، على سبيل إنكار المنكر .

وأما زوجته . فإذا كان سبيله سبيل العقد ، فلا يقرب إلى التزويج ، حتى يمضي أثر الحكم فيه - كما وصفنا .

وإن كان في ورثته شائب ، أو يتيم ، على ما تقوم به عليه حجة سبيل البالغين أنفذ في ماله ، حكم الفقد . ولم يقرب إلى قسمته ، حتى يمضي حكم أثر المسلمين ، في عدة الفقد . وعلى مايسع ذلك ، فيما جاء به الخبر المنصوص : الذي ايسر فيه خيار ، مع أدلى الأبصار . والله أعلم بالصواب .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - عن موسى بن علي - رحمه الله - : إذا تزوجت امرأة للفقود بأزواج ثم قام فاختر الصداق ، فله أقلل الصداقين :

الذى عليه ، والذي على زوجها ، التي هي معه . وضرب موسى بن علي - رحمه الله -
في ذلك مثلاً ، كرجل باع شفعة لرجل . ثم باعها الآخر . فبأخذها من التي هي
في يده .

وإن طلق ولي المفقود ، زوجة المفقود ، بعد انقضاء العدة ، إنها تسكت في العدة
التي قد اعتدتها . وهي عدة المهيئة . ويطلقها ولي الدم ، من الرجال ، أو من النساء
وإن لم يكن رجال ، مثل الأخت .

فصل

سئل أبو المؤثر - رحمه الله - عن امرأة ، فقدت . هل لزوجها أن يتزوج
أختها ؟

قال : إذا خلا لها أربع سنين ، مذ فقدت . فلزوجها أن يتزوج أختها . وإن
شاء طلقها . ثم تركها سنة ، بعد الطلاق . ثم تزوج أختها .

وقال أبو علي : تعقد بعد الطلاق سنين . ثم يتزوج أختها .

وقول : إنه لا يتزوج أختها حتى ينقضي أجل الفقد ، أو يطلقها . وتنقض
عدتها ، على الاحتياط ، إن كانت ممن يحيض . حتى تياس من الحيض ، وتعقد
بالشهور . وليس لورثتها ، أن يأخذوا من الزوج ، أجل صداقها ، حتى تمضي
أربع سنين . ثم يكون صداقها ومالها ، ميراثاً بين ورثتها . وله ميراثه ، من
صداقها ، ومن مالها .

وإن طلقها ، كان صداقها ديناً عليه ، بمنزلة دينها . إذا طلقها ، قبل أن تمضي
أربع السنين ، مذ فقدت .

وقول : إن طلقها ، حل لها عليه الصداق . وكان بمنزلة ما لها من الدين .
وإن كان للزوج أربع نسوة . ففقدن ، أو فقدت منهن واحدة . فليس له أن
يتزوج ، حتى تنقضى أربع سنين ، مذ فقدن ، أو فقدت .

وكذلك إن فقد اثنان ، أو ثلاث ، إذا كان مع الزوج أربع نسوة ، في
حين الفقد . فإذا مضت أربع سنين ، مذ فقدت ، تزوج - إن شاء - مكان المفقودة
منهن .

وإن شاء أن يتزوج ، قبل أن تمضي أربع سنين ، مذ فقدت ، طلق من شاء
منهن ثم اعتد سنة . ثم تزوج مكان من طلق منهن . وليس لورثتهن أن يأخذوا
صدقاتهن حتى تمضي أربع سنين .

وإن طلق منهن واحدة ، كان صداق التي طلق ديفاً عليه ، إذا طلق قبل
الأربع سنين .

وإذا لم يطلقهن ، حتى تمضي الأربع سنين ، مذ فقدن ، كان صدقاتهن التي
عليه ، مع سائر أموالهن ، ميراثاً بيده وبين ورثتهن .

قيل له : أرأيت صداق المفقودة ، إذا طلقها زوجها ، قبل أن تمضي أربع
سنين ، وصدقاتها آجل ، نفل صداقها ، فصار ديفاً على زوجها . وطلب ورثتها
أن يقبضه .

قال : فليس لهم قبضه . ولكن إن كان لها وكيل ، في تقاضى ديونها ،
وقبض ما لها . اقتضى صداقها . وقبضه مع ما لها .

وإن لم يكن لها وكيل ، أقام لها الحاكم وكيلاً ، يقبض صداقها منه .
ويكون في يده ، إذا طلب ذلك ورثتها إلى الحاكم .

— ٣٠١ —

قيل له : فتمى يكون لو كيلها أن يقتضى منه صداقها ، من حين ما يطلقها ، أو حين تنقضى عدتها ؟

قال : إن طلقها ثلاثا ، فلو كيلها أن يقتضى منه صداقها ، من حين ما يطلقها . وإن طلق واحدة ، أو اثنتين ، فلا أرى لو كيلها ، أن يقتضى صداقها ، حتى تمضى ثلاثة أشهر ، منذ طلقها . فإذا مضت ، فلو كيلها أن يقبض صداقها . وإن ردها ، بعد أن طلقها تطليقة ، أو تطليقتين ، قبل أن تمضى ثلاثة أشهر ، منذ طلقها ، رجع صداقها آجلا عليه . ويرثها وثرثه ، فى أربع السنين . وإن ردها بعد أن مضت ثلاثة أشهر فقد بانث منه ولا يرثها ، ولا ترثه ويحل صداقها . ويكون لو كيلها قبضه منه .

وإن مضت ثلاثة أشهر ، بعد أن طلقها . فليس له أن يتزوج أختها ، ولا خامسة ؛ لأن الأخذ فى التزوج بالاحتياط ، حتى تعقد سنة ، تسعة أشهر للحمل ، وثلاثة أشهر للنحيض .

وإن طلقها واحدة ، أو اثنتين ثم خلت أربع سنين ، مذ فقدت ، قبل أن تمضى لها ثلاثة أشهر ، منذ أن طلقها ورثها ؛ لأنه يحكم بموتها . وهى فى عدة منه . فوجب لها ميراثها .

وإن كانت الزوجة المفقودة ، لم يحز بها زوجها . فإن طلقها ، فله أن يتزوج أختها من حيفه ، أو أربعا غيرها ؛ لأنها لا عدة عليها .

فصل

ولإذا دبر الرجل أمته التي يطؤها . ثم فقد ، فلا تتزوج الأمة ، حتى تخلو أربع سفين ثم تعمق . وتعقد أربعة أشهر وعشرة أيام ثم ترجع يتزوج .
فإن قدم المفقود وهي مع زوج ، فهي أمته ، ويأخذها والصداق ، إن كان الزوج ، قد جاز بها . وإن أجاز سيدها الفساح ، فهو جائز ؛ لأنه على السفه .
وإن كان السيد والأمة يهوديين ، والأمة أم ولد له . ثم أسلمت . وهو مفقود ، فإنها يحرم عليه وطؤها . ولا تزوج إلا بإذنه ، إلا أن يبيها لمسلم ، حيث أسلمت .
فتعقد ثلاثة قروء .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : تعقد حيزتين ، أو شهراً ونصفاً . ثم تزوج بإذن سيدها ، أو يطؤها ، إذا استبرأها .

وإن قدم القمي ، فلا سبيل له إلى الأمة ، وقد أسلمت .
ولو كان أسلم ، وقدم مسلماً . فهي أمته ، وترد إليه ، إن أراد ذلك .
وإن فقد اليهودي ، وأسلمت امرأته . ثم تزوجت ، ثم قدم . فإن صح أنه أسلم ، قبل أن يتزوج ، ردت إليه .
وإن أسلم ، من بعد ما تزوجت ، لم ترد إليه .

وسئل أبو عبد الله - رحمه الله - عن رجل ، فقدت امرأته . فأراد أن يتزوج أختها

قال : يتربص أربع سفين . ثم يتزوج أختها ، إن أراد . فإن قدمت المفقودة بعد أربع سفين . وكان قد دخل بهما جميعاً ، اختار منهما واحدة .

وإن قدمت المفقودة ، ومات الزوج ، قبل أن يعلم خياره ، ورثناه جميعاً .

وأما الذى افتقد زوجته . وهى صبية . فقيل : ينتظر إذا أراد يتزوج أختها ، أو رابعة غيرها ، حتى لا يشك فى بلوغها . ثم يتربص أربع سنين . ثم يتزوج أختها ، أو رابعة غيرها ؛ لأنه مذفونة ، وقت بلوغها ، ثبتت عقدتها . وإن شاء ، طلق . ويتزوج أختها ، أو رابعة ، من حينه ، إذا كان لم يدخل بها .

وإن كان الزوج هو المفقود ، وزوجته صبية ، فإنه إذا صح فقده . وخلاله أربع سنين ، قسم ميراثه . ووقف لها ميراثها ، حتى تبلغ . فإذا بلغت ، حلقت يميناً بالله : لو كان زوجها فسلان حياً ، أو حاضراً ، لرضيت به زوجاً .

فإن ملفت ، أخذت المصداق والميراث . وإن لم ترض ، ولم تحلف ، لم يكن لها صداق ، ولا ميراث . وإنما تطلق من بعد أن تبلغ وترضى . ثم تعتد لألوفاة ، أربعة أشهر وشرية أيام . وأما أربع السنين ، فذلك حين تفقد .

وكذلك إذا كان الزوج صبياً ، ثم فقدته امرأته . وهى بالغ ، انتظرت حتى لا تشك فى بلوغه . ثم تعتد أربع سنين . ثم يطلقها وليه . ثم تعتد أربعة أشهر وعشرأ . ثم تزوج . إن شاءت . وإما أثبتنا عليها عقدة الفسكاح ، ولزمتها العدة ، حيث رضيت به . وهى بالغة : وليس نرى لها المصداق والميراث ، حيث لم يعلم رضاها بها ، بعد بلوغه .

فصل

وقيل : إذا تزوج الرجل بأخت امرأته المفقودة ، من بعد العدة ، أو تزوج بإحدى ربايبه ، اللاتي لم يدخل بأمهاتهن . ثم جاءت المفقودات . فإن الأخريات يخرجن بلا طلاق

وإن لم يدخل بهن ، خرجن أيضاً بلا صداق .

وإن دخل بهن ، فلمن الصداق .

وإن متن وورثن . وقدمن الأوائس ، فإنه يرد الميراث .

فصل

وزعم ابن المعل : أن زوجة المفقود تسقط من ماله ، حتى تذهب مدة فقده ، أربع سفين ، وأربعة أشهر ، وعشرة أيام .

وقال هاشم : ليس لها في الأربعة الأشهر والعشرة أيام نفقة .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : لها أن تأكل من ماله ، حتى يصبح فقده .

فإذا صح فقده ، أكلت من ماله ، مذ يوم فقد ، إلى أربع سفين .

فإن أكلت ، أكثر من أربع سفين ، مذ يوم ففسد ، ردت ما زاد على أربع سفين .

وإن صح موته ، ردت ما استنفقت من ماله ، واكتسبت مذ يوم مات .

وإن صح أنه مات في الأربع سفين ، أو قبلها ، ردت ما أكلت من ماله ،

بعد أن صح موته . والخطأ في الأموال مضمون .

وإن انقضت مدة العقد ، ومدة عدة الوفاة . وتزوجت زوجة المفقود . ثم جاء خبر حياة الزوج المفقود . فعلى الزوج الأخير : أن يمتثلها . فإن جاء الأول ، فله الخيار - إن شاء - الصداق . وإن شاء امرأته . وإن شاء الصداق ، لم يقربها الآخر ، حتى تنقضى عدتها من الأول .

وإن هو اختار امرأته ، فليمسك عنها ، حتى تعتد من الآخر .
وإن مات الأول ، قبل أن يعلم خياره .

قال : تعتد من الأول . ثم يتزوج بها الآخر . ولها صداقها من الأول والميراث ؛ لأنها تزوجت بالآخر ، على السفة . ولها صداقها من الأخير . وتبين منه . وله أن يتزوجها برضاها ، بكاح جديد ، ومهر جديد ، وولى وشاهدين .
وقيل : إذا رجع المفقود ، بعد أربع سنين . وقد قسم ماله . وتزوجت امرأته . فأما ماله فيرد عليه .

وأما زوجته ، فهو مخير فيها . فإن اختارها ، ردت إليه . ولم يطأها حتى تنقضى عدتها من الزوج الآخر ، إن كان قد دخل بها . وإن لم يكن دخل بها ، فلا عدة عليها منه .

وإن اختار تركها ، أعطى أقل الصداقين : الذى عليه ، والذى على الزوج الآخر .

وقيل : إن كره ولى المفقود ، أن يطلق زوجة المفقود ، بمد مضى مدة الفقد ، طلقها الحاكم . والولى أولى من الحاكم فى ذلك .

فإن لم يكن للمفقود ولى، طلقها الحاكم . ثم تعتد أربعة أشهر وعشر آ وتأخذ صداقها وميراثها ، من ماله . ثم تزوج - إن شامت .

وقال أبو عبدالله - رحمه الله - : إذا فقد رجل . فتزوجت امرأته ، ثم علم يحمياته ، اعتزلها زوجها الآخر ، حتى يقدم زوجها الأول . فإذا قدم ، خير بين أن يأخذ امرأته ، أو أقل الصداقين .

فإن اختار أقل الصداقين ، كانت للمرأة عند زوجها الآخر ، على نكاحها الأول .

وإن اختارها ، فهي امرأته . ولا يطؤها ، حتى تعتد من الآخر ، إن كان وطؤها ثلاث حيض .

وإن كانت ممن لا تحيض ، فثلاثة أشهر .

وإن كانت حاملا ، فحتى تضع حملها . ثم يطأها ، بعد غسلها من نفاسها .

واليهودية والنصرانية والحرمة المسلمة والأمة ، في عدة الفقد سواء .

وإن كان المفقود عبداً ، فالعدة فيه وفي الحر سواء . ويطلق زوجته سيده .

فإن قدم ، وقد تزوجت زوجته ، أو كانت أمة . فوطئها سيدها . فله مثل ما للحر ، أن يختارها ، أو يختار أقل الصداقين .

وإن كان أزواج عدة - فأقل الصداقات ، ما كان من ذلك عاجلا ، أو آجلا .

وإن توفي المفقود ، بعد أن صحت - حياته ، وبعد أن طلق الولى زوجته .

فإنما العدة تكون من يوم مات . فإن كانت تزوجت ، فرق بينها ، وبين الآخر .

وتعقد بقية عدتها من المفقود : عدة المميقة . ثم تزوج زوجها الآخر ، إن بفكاح جديد . ولا عدة عليها منه ، بعد انقضاء عدتها من الأول .
وإن أرادت أن تزوج زوجاً غير الآخر . وقد كان دخل بهما ، فلا تزوج حتى تعقد منه أيضاً ، بعد عدتها من الأول ، ثلاثة قروء .
وإن كانت ممن لا تحيض ، فثلاثة أشهر .
وإن كانت حاملاً ، فحتى تضع حملها .

فصل

وسئل عن امرأة المفقود ، إذا تزوجت ، قبل انقضاء أربع سنين : عدة الفقد . هل لها على زوجها صداق ؟

قال : قد عرفنا في ذلك ، أنه لا يسمع جهل ذلك ؛ لأن حكمه حكم الحى . وقد جاء الأثر : أن المرأة إذا تزوجت على زوجها ، فلا صداق لها عليه ؛ لأنها قد خانت . وهى معفا بمنزلة ، من تزوج على زوجة من النساء .

وأما الذى يتزوجها ، فإن كان يعلم أن لها زوجاً . وتزوجها . ومعها أن ذلك جائز ، من أجل الفقد ولم تعلم هى أن ذلك لا يجوز لها . ولم تكذبه ، ولم تخدعه إلا بعلمها وعلمه . فلها صداقها عليه .

وإن لم يعلم ، أن لها زوجاً . وإنما تزوجها ، على أنه ليس لها زوج . وهى تعلم أن ذلك لا يجوز لها . فليس لها فى ذلك حجة ، إلا أنها إن قصدت إلى خيانتها ، فلا عذر لها . ولا صداق لها عليه .

وإن كانت إنما تزوجته ، على أنه يجوز لها ، لما جاء من نعيمه ، أو لما قيل : إنه قتل ، أو لما ظهر ، من العذر لها في ذلك . ولم يعتمد على نعيمه . فلا أقوى على أبطل صداقها في ذلك ؛ لأنه قد عرفنا من قول الشيخ أبي الحسن - رحمه الله - في امرأة ، سمعت من زوجها الفظا ، ظنت أن ذلك اللفظ طلاق مع المسلمين . وغاب زوجها على ذلك . وذلك اللفظ ليس بطلاق مع المسلمين . فتزوجت على ذلك . فجاء الزوج ، فنفي ذلك . وقال : إنه لم يرد بذلك طلاقاً . فحكم عليه بالفراق . ورجعت على زوجها ، إنها إذا قالت : إنها إنما تزوجت ، من أجل ما قال لها من ذلك . وذلك أنه قال لها قولاً ، إن أراد به الطلاق ، كان طلاقاً . وإن لم يرد به طلاقاً ، لم يكن طلاقاً ، كان لها صداقها على الأول ، وعلى الثاني . ولا تحرم على الأول . وتحرم على الآخر ، إذا كان قد دخل بها . وذلك إذا كان لها سبب ، قد تزوجت عليه .

وفي بعض القول : إن زوجة المفقود ، إذا تزوجت في أربع السنين . فجاءت بولد ، إن الولد ولد الزوج المفقود ؛ لأن الولد للفراش وللماهر الحجر ، فلا يكون الولد للزوج . ويكون الزوج زوجاً ، بحاله الأول . وللمرأة في ذلك سبب ، قد دخلت فيه ، لا يزيل صداقها عن الآخر .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل ، تزوج امرأة ، بغير بيعة . ودخل بها على ذلك . فقال : إن كانت أمكفته من نفسها ، على ما تظن ، أن التزويج جائز ، بغير بيعة . فلها صداقها .

وكذلك إن كانت جاهلة بالحرمة .

وإن أمكفته من نفسها . وهى تعلم أن ذلك حرام عليها . فذلك بمنزلة الزنا . ولا صداق لها . وشبه هذا ، بما جاء به الأثر ، فى الجهالة ، بلزوم الصداق فيه ، على الجهالة . ولو أن امرأة ، تزوجت على زوجها ، بنير سبب ، تدعيه عليه ، من طلاق . ولا علة تعقل بها ، مما يكون لها من ذلك سبب . ثم دخل بها الزوج . وصح ذلك ، بأنه قد أرخى عليها سترأ ، أو أغلق عليها باباً ، على التزويج . ولا حجة تكون ، لكافت قد حرمت على الأول والآخر . ولا صداق لها على الأول والآخر . فلما أن كان هذا المقتد ، يخفى على أهل الجهل . فكذلك البنى . والخبر بنير صحة ، يخفى عليهم . استضمنوا أن يبطل صداقها ، إذا تزوجت على ذلك ، إذا لم نجد فى ذلك ، أثراً بعينه . فانهم ذلك .

وإذا فقد رجل . وبيعت سراريه . ثم جاء ، فهو بالخيار . إن شاء . سراريه . وإن شاء أثمانين . وأولادهن . لأبائهم . ليس له فيهم شيء .

ومن تزوج امرأة ، ولم يدخل بها . ثم فقدت . فتربص أربع سنين . فله أن يتزوج بابتها . فإن قدمت ، فالأخرة زوجته . وقد انفسخت عقدة الأولى . وإن قدمت ، ولم يتزوج ، فهى امرأته .

فصل

وأولى بطلاق امرأة المفقود أبوه . ثم ولده ، كان منها ، أو من امرأة غيرها . ثم الإخوة وبنوهم . ثم الأجداد ، ثم العمومة ، وبقو العم ، على ما قيل ، فى التقصاص ، فى القود .

وإن لم يكن للمفقود عصبه ، وكان أمره إلى الأرحام ، أو الجنس . فالإمام
أولى بطلاقها ، أو يأمر من يطلقها .

وإن تزوجت ، من غير أن تطلق . ففي التفريق بينهما ، وبين الذى يتزوجها
اختلاف .

وكان أبو الحواري - رحمه الله - ممن يرى الفراق بينهما . وإن استوى أولياء
المفقود ، أمر الحاكم أحدهم أن يطلقها . ولا يتزوجها من يطلقها من الأولياء .
وإن كره وإليه أن يطلقها ، طلقها الحاكم . وإن كان له ولي قائم ، فلا يطلقها
الحاكم ، حتى تحتج على الولي .

وإذا أراد ولي للمفقود ، أن يطلق زوجة المفقود ، يقول : اشهدوا أنى قد
طلقت فلانة ، بنت فلان ، من زوجها المفقود ، فلان ابن فلان .

وإن قال : أنت طالق ، من فلان ابن فلان المفقود ، جاز ذلك . والله أعلم .
وقد أكثر السلف من الاختلاف ، فى أمر زوجة المفقود ، وتزويجها فى أربع
السنين ، وادعائها صحة موت المفقود . ولم نذكر فى كتابنا هذا ، اختلافاتهم ،
واحتماجاتهم على بعضهم بعض . ولأن كتابنا هذا مختصر ، لا يحتمل الإطالة .

وربما وقع الاختلاف ، بين أبى سعيد ، وأبى محمد ، فى تزويج امرأة المفقود ،
فى أربع السنين . وادعت صحة موته . فأجاز أبو محمد تزويجها ، إذا تزوجت ،
بعد ادعائها موته . ولم يجز ذلك أبوسعيد . ولكل منهما حجة ، وأصل بيني عليهما .
ويذهب إليه . واختلاف المسلمين - فيما فيه الرأى - رحمه الله . أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع والثلاثون في الخفائي وأحكامهم

جاء في الأثر : أن الخنثى شهادته شهادة امرأة . وميراثه نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى . وحكمه : حكم امرأة ، لا يجوز النظر إلى بدنه . ويقتل به قاتله . وديته : ثلاثة أرباع دية رجل . ولا يكون ولياً في تزويج أخته ، إلا مع غيره .
وليس للخنثى أن يتزوج بامرأة . ولا يزوج من هو وليه من النساء .
وليس عليه جهاد ، ولا صلاة جمعة ، ولا جماعة .
وإن صلى مع الجماعة ، فلا يهبط مع الرجال ، ولا مع النساء . ولكن يكون بينهم .

ولا يؤم الناس ، ويلبس من الثياب ، لباس النساء . ولا يلبس الحرير ، ولا الذهب عند الصلاة . ويلبس عند إحرامه ، لباس النساء . ويكون إحرامه في وجهه . ولا يلبس السراويل ، ولا الخفين ، ولا القميص .
وقول : لا يلبس لباس الرجال ، ولا لباس النساء .
ولا يلبس الحرير ، ولا الذهب ، ولا يتحلى ولا يتختم ، ولا يتخمر . ويسدل على رأسه الستر . ولا يشبهه بالنساء في لبسه ، ولا بالرجال .
ويلبس ما يجوز للرجال والنساء .

ولا يلبس ما يجوز للرجال ، ولا ما يجوز للنساء ، ولا يجوز للرجال .
وإذا أحرم ، قنع رأسه وستره . وليس له أن يتزوج امرأة ، ولا رجلاً .

— ٣١٢ —

وأجازوا له : أن يتسرى جارية .

وعلى الخنثى ، الفسل من الجفابة والحيفض .

وإذا رأى الحيفض ، توضاً لسكل صلاة وصلى فإذا طهر اغتسل ؛ لأن الخنثى

يلزمه حكم الذكر ، وحكم الأنثى .

وإن خرج منه منى ، من خلق الأنثى ، باحتلام في مقامه ، أو يقظته ، بنير

معنى جماع . ففي وجوب الفسل عليه اختلاف .

وإن خرج منه الماء الهادق - أعنى الجفابة - من خلق الذكر ، بأي وجه

كان ، باحتلام في مقام ، أو يقظة ، بملامسة ، أو بنير ملامسة ، وجب عليه الفسل ؛

لأن ذلك ثابت على الذكر . ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وإن جامع الخنثى بخلق الذكر ، حتى غابت الحشفة منه ، في ذكر ، أو أنثى

أو دابة ، وجب عليه حكم الفسل .

وإن جامع ذكر أو خنثى ، حتى غابت فيه الحشفة ، في قبل ، أو دبر ، وجب

عليه حكم الفسل بالوطء .

وكذلك إن أوطأ دبره رجلاً ، أو دابة ، في قبل ، أو دبر ، حتى أمني ،

يثبت عليه حكم الوطء . ووجب عليه حكم الفسل ، بهذه الممانى ، وغسله من الجفابة ،

إذا ثبت عليه ، من حكم خلق الأنثى وخلق الذكر سواء ، في جميع مامضى ذكره .

فصل

وقيل : إن بلغ الخنثى ، فحاضت من موضع خلق النساء ، ولم تجب من

الذكر . فحكمه حكم امرأة .

— ٣١٣ —

وإن أجنب من خلق الذكر ، ولم يحض . فحكمه حكم رجل .
 وإن حاض وأجنب ، من خلق الرجال الجنبية ، ومن خلق النساء الحيض ،
 فهو خنثى فإذا أجنب ، فعليه الفسل .
 وإذا حاض ، توضأ وصلى ، حتى إذا طهر من الحيض ، اغتسل غسلًا واحدًا
 وصلى . ولا يترك الصلاة في الحيض .
 وقد قيل : إنها إذا حاضت ، حكم لها بحكم الأنثى ؛ لأن الذكر لا يحيض .
 والأنثى لا تخرج منها الجنابة . والله أعلم .

فصل

قال أبو سعيد - رحمه الله - : يخرج في الاتفاق ، إنما يكون في حكم الموارث
 في الخنثى ، في البنين ، وفي الإخوة ، وفي العصبات . لا يثبت في الأحكام ، أن
 يكون أب خنثى ، فيكون له ميراث الخنثى .
 وإذا ثبت أبًا ، ولو كان فيه خلق الذكر والأنثى ، كان حكمه حكم الأب ،
 في الموارث ، في العصبات ، في أمر المنقود والمواقل . وانتقل عن حكم
 الإشكال .

وإن ثبت حكم الخنثى . إما انتقل إلى حكم الأنثى ، إذا ولد . وكان له
 حكم الأم ، في الميراث ، من ولده ، ومن ولد ولده . واستحال عن حكم الإشكال
 إلى حكم الأنثى ، من موارث الأم والجدة . فيكون لها ما للأم . وما للجدة .
 ولا يجوز أن يكون أب خنثى ، ولا أم خنثى ، ولا زوج خنثى ، ولا زوجة خنثى ،
 في جميع الموارث ، وما سواها . والله أعلم .

فصل

ويخرج في الإشكال ، أنه لو تزوج خنثى بأتى ، ورضيت به زوجاً . وجاز بها ، أو لم يحز بها . ثم مات أحدهما . ففي قول : يكون زوجاً ، في حكم الميراث . وله ميراث الزوجية ، إذا لم تصح براءة منها . ولا يكون زوج خنثى ، فيكون له نصف ميراث زوجة ، ونصف ميراث زوج .

وإذا ثبتت الزوجية . فعلى قول من يقول بذلك ، للخنثى ، على الأتني ، كان له منها ميراث الزوجية .

وإذا مات عنه ، كان له منها ميراث الزوج ، من النصف ، أو الربع ، إذا كان ولد ، على سبيل حكم الزوجية .

وعلى قول من لا يثبت التزويج للخنثى ، على الأتني . فليس ذلك شيء . ولا ميراث بينهما ، ولو رضيا ببعضهم بعض ، ما لم تلد الأتني للخنثى .

فإذا ولدت له ولداً . وصح حملها منه ، على فراشه . فقد ثبت في حكم الذكران وكان زوجاً بلا اختلاف ؛ لأنه قد صح ذكرآ في الحكم ، إذ لا يولد إلا للذكر وصحت هناك الزوجية ، بمعنى الاتفاق . وكان ميراث الزوجية هنالك . وصار زوجاً .

وكذلك لو تزوج الخنثى ذكرآ . ورضيت به زوجاً . ثم مات أحدهما عن صاحبه ، لم يكن بينهما ميراث . ولا صحة زوجية ، في ثبوت الميراث ، على حكم الإشكال ، ما لم تلد الخنثى من الذكر .

فإذا وجدت الخنثى من الذكر ، صح أنها أنثى ، وأنها زوجة حينئذ . وثبت لها حكم الأنثى . وإلا فلا زوجية بينهما في الحكم ، لأن حكم الكتاب والسنة بالزوجية ، للذكر والأنثى . وحكم الإشكال مشكل ، موقوف عن ثبوت الأحكام ، حتى تصح .

والزوجية لا تنعقد إلا للذكر على أنثى . فالأصل أن الزوج ذكر ، والزوجة أنثى ، لم تنعقد الزوجية في المواريث ؛ لأن فيه نقل الأموال عن مواضعها ، من ثبوت المواريث لأهلها ، على الشبهة والإشكال .

ولا يجوز الإطلاق ، في الزوجية لخنثى ، على خنثى بأنثى ، أو ذكر ، في حكم ولا فتيا . ولا يبين لى ذلك ؛ لأن فيه إطلاق الموقوف من الأحكام . والمشكوك موقوف . والموقوف لا ينبغي إطلاقه في فتيا ، ولا حكم .

فإن وقع التزويج بأنثى ، أو بذكره أو بخنثى . أعجبني ترك ذلك بالإطلاق . ولا يبين وجه الفراق بينهم ؛ لأن في الحكم في الجميع ، من بنى آدم ، لا يخرج الحكم فيهم ، إلا ذكر وأنثى ؛ بقوله تعالى : « يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور . أو يزوجهم ذكراً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً » . فكل مولود منهم ، فهو ذكر ، أو أنثى .

ويجوز أن يخلق في الأنثى ، خلق الذكر والأنثى ، وفي الذكر ، خلق الأنثى والذكر . ولا يستقيم أن يكون خلق واحد أنثى وذكراً . وإنما ذلك من عجائب صنع الله ومعجزته ، يتلى عباده بما يشاء . وهو الحكيم الخبير .

فهذا المولود ، على هذه الصفة ، يسمى في بعض المعاني : المشكل . ولا يسمى الخنثى .

— ٣١٦ —

والمشهور في اللغة ، وعند العرب : الذي خلق له خلق ذكر ، وخلق أنثى ،
يسمى خنثى . ولا يكون ذكراً مع الرجال ولا أنثى مع النساء . ولا يحكم له بميراث
ذكر ، ولا بميراث أنثى . ويعطى للإشكال ، نصف ميراث ذكر ، ونصف
ميراث أنثى .

وشهادته : شهادة امرأة ، للاحتياط ، لا للحكم . والله يخلق ما يشاء ، ويحكم
ما يريد . قال الله : « هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء لا إله إلا هو
العزيز الحكيم » .

قد انتهى القسم الأول في :

اليقيم ، والمجنون ، والأعمى ، والأصم ، واللقيط ، والغائب ، والمفقود ، من
كتاب : « منهج الطالبين ، وبلاغ الراغبين » .
والحمد لله رب العالمين .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول

في نكاح العبيد بالأحرار

والأحرار بالعبيد

قال الله تعالى: «ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات». ثم قال: «بعضكم من بعض». يتزوج هذا وليدة هذا. ثم قال: «فانكحوهن بإذن أهلهن». أي أربابهن. ثم قال: «يريد الله أن يخفف عنكم» إذ أباح تزويج الإمام، لمن لم يجد سعة، أن يتزوج حرة «وخلق الإنسان ضعيفا» أي لا يصبر عن النكاح ويضعف عن تركه.

ومن كلام العبد^(١): من أراد إصلاح ماله، فليتزوج بحرة. ومن أراد إفساد ماله، فليتزوج بأمة.

واختلف في تزويج للعبد.

قال بعض الفقهاء: لا يجوز أن يتزوج من الإماء والحرائر، أكثر من اثنتين.

وقال آخرون: لا يتزوج من الحرائر، أكثر من واحدة.

وقال بعض: يجوز أن يتزوج أربعا من الحرائر والإماء.

(١) كذا في الأصول التي بأيدينا. والذي في القرطبي: عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الحرائر صلاح البيت. والإماء هلاك البيت. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: أبا حرة تزوج بأمة، فقد أرق نصفه. يعني يصير ولده رقيقا.

وقال بعض : يجوز أن يتزوج أربعا من الإماء ، لا حرة معهن ، أو أربع حرائر ، لا أمة معهن .

وقال بعض : يتزوج من الحرائر اثنتين . ومن الإماء اثنتين .
وحفظ محمد بن محبوب - رحمه الله - عن أبي صفرة : أن للعبد أن يتزوج أربعا من الإماء ، أو اثنتين من الحرائر .

وقال أبو عبد الله : يؤمر العبد أن لا يتزوج إلا اثنتين . فإن تزوج أربعا ، لم أفرق بينه وبينهن ، كن حرائر ، أو إماء .

وقال محمد بن محبوب - رحمهما الله - : يجوز لمن لم يجد الطول من الأحرار ، إلى تزويج الحرة ، أن يتزوج الأمة . وجعل للحره الخيار ، إذا دخلت عليها الأمة في الإقامة مع الزوج ، أو الخروج منه ، مع أخذ صداقها . ولم يجعل للحره الخيار ، إذا تزوجها على الأمة . ولا خيار عهده للأمة ، إذا تزوج عليها الحرة ، إلا أن تعتق في الخيار لها من الحر اختلاف .

وإذا تزوج الحر الأمة ، في وقت لا يستطيع تزويج الحرة . ثم استطاع تزويج الحرة ، فإنه لا يفرق بينه وبين الأمة .

وقال موسى بن علي : لا يجوز تزويج الأمة على الحرة ، على حال .
وقال أبو مالك : لا يجوز للرجل أن يزوج غلامه بأمة ؛ لأنه يزوج ماله بماله .

وقال أبو محمد : في ذلك اختلاف بين المسلمين .
منهم من رأى ، أن يزوج غلامه بجارية .
ومنهم من لم ير ذلك . وهو قول أبي عبد الله - فيما أحسب .

قال : والعلة في ذلك : أن التزويج لا يفقد إلا بصداق . وإذا كان الصداق ،
تسقطه من أمته على عبده وما على عبده من دين ، تحمله بأمره ، فهو عليه .
فلا يصح حق له عليه ، في نفسه .

قال : وأما علة من أجاز ذلك . فيقول : إن الصداق في رقبة العبد . وهذا
عليه العمل .

ومن أجاز هذا ، يجعل القبول للتزويج من العبد . وإن قبل السيد للعبد .
جاء - إن شاء الله .

ومن أعتق مملوكه ، وجعل عتقها صداقها . ثم طلقها ، قبل أن يدخل بها .
قال : إن أعتقها الله ، كره له التزويج .
وإذا أعتقها ، ليتزوج بها . فلها صداق مثلها .

فإن أعتقها واشترط عند العتق نكاحها . فكرهت الجارية تزويجها حين
عتقت ، فلا بأس به . وأحب ذلك إلى : أن يصدقها شيئاً ، قدر ما ترضى به .

فإن كان أعتقها ، وهي لا تشعر . واشترط نكاحها ، فهي بالخيار - إن شئت
تزوجته . وإن كرهت ، فلها ذلك . وليس شرطه عليها بشيء . وهي عتقة
كما سمي .

وقال : إن قال : أعتقت على أن أجعل عتقك مهرى . فرضيت بذلك ،
فلا بأس .

ويكره للرجل ، أن يزوج ابنته بعبده . وإن زوجها بعبده غيره ، جاز ذلك .

فصل

وقيل في حرة وأمة ، تزوجتا عبداً مملوكاً ، بلا رأى سيده . وقد جاز بهما العبد ، أو لم يجز . فقول : إن أجاز السيد الفسكاح ، فقد جاز الفسكاح وثبت . وإن لم يجز سيد العبد الفسكاح ، فالفسكاح فاسد . ولا شيء على العبد لهما . وقول : إن الفسكاح فاسد . أتم السيد ، أو لم يتم ، إذا كان العبد ، قد جاز بهما . والصدّاق في رقبة العبد .

والذى قال بالفساد ، يروى ذلك عن الربيع .

والذى جعل الصدّاق في رقبة العبد ، يروى ذلك عن موسى بن أبي جابر . والذى قال : لا شيء على العبد ، يروى ذلك عن وائل - رحمه الله جميعاً . وإن أتم السيد ، من قبل الجسّاز . فذلك جائز . ولا نعلم فيه اختلافاً . ونحن نأخذ بقول من أجاز الفسكاح ، إذا أجاز السيد ، قبل الدخول ، أو بعد الدخول .

وإذا أجاز سيد العبد الفسكاح ، ثبت الصدّاق . وكان الصدّاق في رقبة العبد ولا فراق للعبد . وإنما الفراق للسيد .

ولا يجوز تزويج العبد إلا برأى سيده . ولا يجوز تزويج الأمة ، إلا برأى سيدها . وأيهما كان التزويج بلا رأيه ، فأنتم من بعد التزويج . فالتزويج تام ، جاز الزوج ، أو لم يجز . والصدّاق في رقبة العبد . وعلى سيد العبد مؤونة زوجة العبد . والله أعلم .

فصل

ومن أبى سعيد - رحمه الله - فى امرأة ، أعتقت عبداً لها ، لوجه الله ، أو لشيء ، لزمها فيه العتق . هل لها أن تزوج به ؟ قال معنى : أنه إذا كان لوجه الله ، فقد قيل : إنها لا تزوجه . وإن كان لغير ذلك . فمعنى أنه قد أجيز لها ذلك .

قيل له : فإن تزوجته ، أتكون قد ركبت حراماً فى الإجماع ، إذا أعتقته لوجه الله ؟

قال : لا يبين لى ذلك ؛ لأنه ليس لها عليه سبيل ، ولا له عليها سبيل . وليس التزويج منها له ، فى الملك ، إلا أنه كره لها ، أن تنقفع به ، إذا جعلته لوجه الله . ولو وقع التزويج ، لم أقل : إنه حرام . ولا أبطل ثبوته ، وثبوت أحكامه . وكذلك الأمة إذا أعتقها الرجل ، فهي بمنزلة العبد .

فصل

وقيل فى مملوك لرجل زوجته بأمة غيره . ثم باعه لرجل آخر . قال : هى امرأة المملوك بعد ، وإن صار لرجل غيره ، إلا أن يكون سيد المعبود ، طلق عنه امرأته ، قبل أن يبيعه . فالعقد عليه ، إن كان ضمنه ، وأذن المعلن فيه . فرضى به .

وإن أعتقت الجارية ، فعلى المولى الأول صداقها ، إلا أن يكون أعلم المشتري بوضعه إياه .

— ٣٢٢ —

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : للرجل أن يتزوج جارية زوجته ،
برأيها . والمرأة أن تختار نفسها ، إذا تزوج زوجها جاريته .

وفي مملوك ، تحته مملوكة ، طلقها تطلقته . ثم إن سيدها وطئها . هل لزوجها
أن يراجعها ؟

قال : لا . حتى تفكح زوجها غيره .

فصل

وسئل عن العبد ، إذا طلب إلى سيده التزويج . هل يحكم عليه أن
يتزوج له ؟

قال : في ذلك اختلاف .

قيل له : إن امتنع السيد عن التزويج له . وقدر العبد على شيء ، من مال
سيده . أياخذه ويتزوج به ؟

قال : يعجبني أن لا يكون له ذلك ، إلا بحكم الحاكم .

قيل له : فإن لم يحكم له بذلك حاكم ، وقدر هو . فأخذ من مال سيده ،
بغير علم سيده . وأذن له سيده بالتزويج ، إن كان عنده شيء . هل له أن يتزوج
بذلك من مال سيده ، إذا أذن له بالتزويج ، ولم يعلم أنه أخذ من ماله شيء ؟

قال : متى أن ايس له ذلك ، إلا بحكم الحاكم ، أو إذن سيده .

قيل له : إن فعل ، وتزوج بغير حكم حاكم . ودخل ، أو لم يدخل . أيفسد
النكاح ، أو يتم ، ويكون ضامناً لأخذ من مال السيد ؟

قال معي : أنه إذا أذن له في التزويج . فالتزويج ثابت . وهو ضامن عفتي ،
لما أخذ ، من مال سيده ، بغير إذنه .

وعن أبي علي إلى هاشم بن الجهم ، في مملوك تزوج حرة ، ولم يدخل بها ،
حتى عتق . ثم أراد منها الخروج . وكان قد ملكها من غير رأى سيده ، فلا نرى
له منها خروجاً ؛ لأنه قد عقد النكاح على نفسه ، إلا أن يكون مولاه حين علم
بالنكاح نقضه .

وقول : إنه لا يثبت عليه ما عقد على نفسه . وهو في حد الملكة .
وإذا زوج الرجل غلامه ، أو جاريته . فسكرها النكاح ، فليس لهما في ذلك
اختيار والنكاح ثابت . لقول الله تبارك وتعالى : «عبدًا مملوكًا لا يقدر على شيء»
فليس للعبد في هذا اختيار . ولا يجبر السيد على تزويج عبده . ولكن يؤمر أن
يزوجه .

ولا يجبر الرجل ، أن يزوج جاريته ، طلب العبد أو الجارية ذلك ، أو لم يطلبها .
والذكر والأشئ في ذلك سواء .

وإن طلبت الجارية ، إما أن يطأها ، أو يزوجه ، فلها ذلك . ولا ينبغي له ،
إن طلبت ذلك ، إما أن يبيعه ، وإما أن يطأها أو يزوجه .

وقيل في رجل مريض ، أعتق أم ولده ، في مرضه . ثم تزوجها وأصدقها
في مرضه . وعليه دين كثير . ثم توفي ، فإنها امرأته . وعقبتها ونكاحها ماض .
ولها صداقتها مع الديان ، إن لم يكن له مال ، يفضل عن دينه ، ولها الميراث .
قال أبو عبد الله : وإن تزوجه على أكثر من صداقتها ، فلها كأوسط صدقات
مثلها من النساء .

وإن أعتق سريته ، وجعل صداقها عتقها فقد أجازوا ذلك ، غير أنهم يستحبون أن يجعل لها صداقها ولو قل . ولا صداق أقل من أربعة دراهم .
ومن أعتق جاريته ، وكتبتها بالعتق . فليس له أن يتزوجها ، حتى يعلمها بالعتق .
وإن أعتقها بالعتق ، ولم ترده للتزويج فلها ذلك ، إلا أن يكون شرط عليها أنه يعتقها ، ليتزوج بها . فإذا رضيت بذلك ، جاز له تزويجها . ولم يكن لها أن تقدر به . ولها عليه مهرها ، في قول أبي عبد الله - رحمه الله - .
وقال جابر - رحمه الله - في رجل أعتق سريته ، واشترط عليها - عند عتقها - أن يتزوجها .

قال : نكاحه جائز . ويفرض لها صداقها . ولا عدة عليها منه .
ويكره لمن تزوج أمة ، أن يستعبد أولاده ، أو يباعوا . ولكن يستسعى أبوم بهم وتزويج الأمة - كرهه
فإن كان القوم الذين اشترطوا على الحر : أننا لا نستعبد أولادك ولا نكفينا نبيهم ورضى بذلك ، فلهم شرطهم .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : هم عبيد ، ولهم أن يبيعوهم .
وإن تزوج رجل أمة من قوم . وشرط عليهم : أن أول ولد تلده منه ، فهو حر . فولدت ولدين ، في بطن ، لم يعلم أيهما ولد قبل الآخر . فإنهما يعتقان جميعاً ويستعسيان في نصف أثمانهما .

وإن زوج رجل رجلاً مملوكاً غيره ، غره بها . فولدت له أولاداً فعلى الذي زوج به قيمة أولاده .

وإن قال : أنا أزوجك . وليس أعرفها ، فليس على المزوج شيء .

فصل

وإن تزوج عبد ، بغير إذن سيده . ثم عتق . فإنه إن كان دخل بها ، فرق بينهما . وأخذت صداقها منه .

وإن لم يدخل بها ، حتى عتق . فإنه أحب أن يجدد له النكاح . وهو أحوط . وإن تزوجت أمة ، بلا رأى سيدها . ودخل بها . ثم أعققت ، وتمت نكاحها ، وهي حرة .

قال : النكاح فاسد . وإتمامها وهي حرة باطل . ولا صداق لها ، ولا لسيدها . وإن غاب سيد الأمة . وطلبت التزويج إلى السلطان : أنه لا يزوجه ؛ لأن سيدها ملك نفسها . وله وطؤها . ولا يجوز أن تزوج إلا بإذنه ، ولو كان لها ولي حر .

وإن كره سيدها أن يزوجه ، أو يعطاها ، لم لم يجبر على تزويجها . وإن أراد هو أن يزوجه بزواج ، وكرهت ، جبرت عليه ولو كرهته . وإذا تزوجت امرأة بعبد ، بغير إذن مولاه . ثم أجبرت ، فإن ذلك مكروه . ولها أن تعتزله .

وقيل : لا يجوز للعبد أن يتسرى ، ولا يبطأ بملك اليمين ؛ لأنه هو وماله لسيده . وقيل في عبد ، تزوج حرة ، وفرض لها صداقها ، ونفذ بعضه . ثم أطلع سيده . قال : إن كان أذن له في التزويج ، فهي بالخيار ، إن كانت لم تعلم أنه عبده . وإن لم يكن السيد أذن له . فرق بينهما . وجعل لها طائفة من صداقها . وقال أبو عبد الله : ليس لها شيء من صداقها .

وقول : إن لها صداقها . ويكون ذلك في رقبته .

وقول : يكون في ذمته ، إن أعرق يوماً ما .

وقول : لها الخصال .

وسئل عن السيد ، إذا خطب العبد ، في العدة ، يحرم ذلك مثل الأحرار ؟

قال : اللهم متوجه للأحرار ، دون العبيد . والله أعلم .

وإن تزوجت امرأة بعبد ، دون إذن مولاه . فإن لها أن تعتزله .

وقيل في جارية بين رجلين ، زوجها رجل ، ثم اشترى الزوج نصيب أحدهما .

قال أبو عبيدة : لا يقربها .

وكذلك المرأة ، إن كان زوجها مملوكاً . وملكت منه طائفة ، فقد حرمت

عليه .

فإن أعقته ليتزوجها ، فلا بأس بذلك . ولكن يتزوجها بفكاح جديد ،

ومهر جديد . ولا عدة عليها منه . ويبطل الفكاح ، لتضاد الأحكام وتنافيها ؛ لأن

هذه المرأة لو قالت لتزوجها : أنفق علي ، فإنى زوجتك . فيقول هو : بل أنفق علي ،

فإنى عبدك ، أو تقول : سافر إلى موضع كذا وكذا ؛ لأنك عبيد فيقول العبد :

سافر معي ؛ لأنك زوجتي فلما تنافت الأحكام . فكان لا سبيل إلى بقاء الأمرين ،

وجب إبطال أضعفهما ، لا أقواهما . فبطل الفكاح . وثبت الملك .

وكذلك لو ملكت شخصاً منه .

وكذلك إذا ملك الرجل زوجته الأمة .

ومن زوج عبده بأمره ، وأراد نزعها منه ، فله ذلك . فإن أراد وطأها ، فلا

يطلقها حتى يشهد على ذلك ، ويطلقها من عبده . وتنفى عتتها .

وإذا غرت الأمة رجلاً . وزعمت أنها حرة . فتزوجها على ذلك ، ثم أطلع على أنها أمة . فإن عقرها لسيدها ، وأولاده منها أحرار . وعليه قيمتهم لأرباب أمهم ، فإن أقام معها ، بعد العلم ، فأولاده الذين تلدهم بعد علمه أنها أمة ، يكونون عبيداً لسيدها . ويكون صداقها لها . ولو أن عبداً غر حرة . فتزوجها على أنه حر . ثم تبين أنه عبد ، فهو لسيده . ولا صداق لها عليه ، إلا أن يفتق . فإن أعتق ، فإن صداقها يلزمه . ولا شيء على سيده .

ومن اشترى جارية ، على أنها مملوكة ، فوطئها ثم أخبر أنها حرة . هل يجوز له تزويجها ؟

إنه يختلف في ذلك .

قال بعض : لا يجبنا ذلك .

وقال بعض : إذا لم يعلم أنها جرة ، إلا من بعد ما وطئها ، لم يحرم عليه ، إن أراد تزويجها .

وإن تسرى العبد ثرية لمولاه ، كان أولاده منها عبيداً لمولاه . وليس للعبد أن يتسرى ولو أدله مولاه .

فصل

وإذا كان عبد لرجل أبله ، طلب التزويج . فإن كان الأب له بمنزلة الصبي الذي لا يعقل ، لم يجز تزويج عبده ، إلا أن يكون له وصي .
وفي تزويج الوصي اختلاف .

فمنهم من لم يجوز ذلك ؛ لأنه إذا زوج عبده ، تعلق عليه حق .

ومن أجاز ذلك ، فعلى نظر المصلحة في ذلك .

وإذا كان عبد بين جماعة ، فلا يجوز له أن يتزوج ، إلا بإذنهم جميعاً .

وإذا وهبت المرأة جاريتهما لزوجها للوطء . فإذا صارت في ملكه ، جاز له

وطؤها ، إلا أن تكون مدبرة . فأكثر القول معنى : أنه لا يجوز له وطؤها .

ومن طلب إلى رجل تزويج جاريته . فيشترط عليه سيدها ، نفقتها وكسوتها .

وقبل بذلك الزوج ، فكل ما ضمن به الزوج على التزويج ، مما له معرفة بصفة ،

تدرك معرفته ، ولو كان مجهولاً ، فهو جائز وثابت .

وعن أبي علي الحسن بن أحمد - رحمه الله - وأما الذي شرط على زوجة عبده :

أنه لا شيء عليه لها . ورضيت بذلك . وتزوجت ، ثبت له شرطه عليها .

وقول : لا يثبت هذا الشرط . ويكون جميع ذلك ، في رقبة العبد . هكذا

يوجد عن أبي سعيد - رحمه الله - .

وقيل في أمة ، زوجها سيدها . وهي غير بالغ ، بعبد ، أو حر . ثم أزالها إلى

غيره . وبلغت عند السيد الثاني . ورغب أن يفصح النكاح ، أو يجعل ذلك لها .

هل له ذلك ؟

فليس له ذلك .

وليست الأمة كالحرّة ، إذا بلغت ، إلا أن تعتق ، فتختار نفسها .

وعن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر ، في رجل ، له عبد . فطلب له أمة ،

يزوجه بها . وهي في العدة - أعنى الأمة - جهلاً منه . ثم علم الخطأ . وندم على

ذلك . ثم انقضت عدتها . هل يجوز له تزويجها ؟

قال : قد عرفت أنه يجوز له تزويجها ، إذا انقضت عدتها . وليس هي مثل الحرة ، في طلب المدة .

وعن سعيد بن محمد ، ومحمد بن هاشم ، في رجل تزوج لعبده وقبل . ثم كره العبد . هل يلزم السيد شيء ؟

قال : نعم . عليه نصف الصداق .

وإن تزوج عبده بغير إذن مولاه .

قال : لا صداق لامرأة العبد . والطلاق بيد مولى العبد ، إلا أن يكون للمولى أذن لعبده في التزويج .

فإن أذن له ، لزمه الصداق . وكان الطلاق بيده .

وطلاق الأمة ، من زوجها الحر ، أو سيد زوجها المملوك : اثنتان .

وطلاق الحرة ، من زوجها ، ومن سيد زوجها المملوك : ثلاث . والله أعلم .

وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى

فى طلاق العبيد وخدمهم وإبلائهم وظهارهم
من زوج أو سيد

وقيل : مما عرضه أبو صفرة على محمد بن محبوب - رحمه الله - عن عبد
أعتق . وله امرأة ، إنها لا تتزوج ، إلا أن يطلقها سيده ، أو تعلم له بموت ، أو
حياة .

وقال الربيع مثل ذلك ، إلا أن يأتى مولاه فيطلقها . ثم تعتد وتزوج - إن
شاءت .

وإن باع رجل لرجل عبداً . وله زوجة . فطلاق زوجة العبد للمشتري ، إلا
أن يأمر البائع أن يطلق .

وقيل فى رجل ، تزوج أمة . ثم قال لها : أنت طالق اثنتين ، مع عتقك .
وكان قد دخل بها . فقال مولاه : أنت حرة إلى سنة . فإنما يقع الطلاق والتحرير ،
إذا خرجت من حد الرق . فتخرج بطلاقتين . وتبقى بواحدة .

فإن أراد ردها ، فلها الخيار .

فإن أحببت الرجعة إليه وردها ، كانت معه بطلاقته . ويتوارثان ، إذا مات
أحدهما فى العدة ، إلا أن تختار نفسها ، قبل موته .

وإن لم تختار نفسها . ومات قبل أن يردها . فعليها يمين بالله : أن لو كان حياً
لاختارته . ثم ترثه .

وأما قبل أن يقع عليها التحرير ، فلا يكون طلاق . ويطاؤها زوجها في ذلك .
وإن مات أحدهما ، لم يتوارثا ، لأنها مملوكة .

وقيل : إذا أراد السيد أن يبرئ زوجة عبده . ففقول الزوجة للمولى : قد
أبرأتك من كل ما يلزم لى من حق ، من قبل عبدك فلان . ويقول السيد :
قد أبرأت لك نفسك بتطليقة ، أو بالطلاق .

وإذا كان العبد مملوكا لامرأة . وله زوجة . وأرادت أن تطلق زوجة عبدها ،
فإنها تأمر من يطلق زوجة عبدها من الرجال . وإن طلقت هى ، ثبت الطلاق .
ولا يملك العبد الطلاق ، باتفاق المسلمين على ذلك ، إلا أن يأذن له سيده بالطلاق ،
أو الظهار ، أو الكفارة . أو شيء مما كان ممنوعا من فعله ، إلا بأمر سيده .
وإذنه .

واختلف فى طلاق العبد ، إذا كان بين شركاء .

فمنهم من أجاز الطلاق ، إذا طلق أحدهم .

ومنهم من لم يجز ذلك ؛ لأن التزويج لا يجوز إلا بإذنهم جميعا . كذلك
الطلاق .

وليس للعبد إيلاء ولا ظهار ولا طلاق ، إلا بإذن مولاه ، إذا أذن له بذلك .

وعن أبى سعيد - رحمه الله - أن السيد إذا طلق زوجة عبده ، وأذن للعبد
أن يرد زوجته ، إن ذلك جائز ، كان السيد رجلا أو امرأة .

وقيل : إذا أعتقت الأمة ، فخرجت من زوجها باختيارها . ثم أعتق العبد ،
من بعد ما أعتقت هى . فله أن يقيم معها ، بالنكاح الأول ، والصداق الأول ،

إذا رضيت . وكانت في العدة تعدد . فإن انقضت العدة ، فلا سبيل له . وعدتها ثلاث حيض ، إذا كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر ، إذا كانت ممن لا تحيض . وإذا طلقت الأمة تطلقه ، أو تطلقهتين . ثم أعتقت في العدة ، إنها ترجع إلى عدة الحرية . وتبقى على ما كان مضي من عدتها . وإن طلقتها واحدة ، ثم عتقت ، وردّها في العدة برضاها ، أو تزوجها تزويجاً جديداً ، بعد العدة ، فإنها تكون معه على تطلقهتين . وإن طلقتها اثنتين . ثم عتقت في العدة . فقد بانت منه . ولا تحل له ، حتى تفسكح زوجها غيره .

وقال أبو عبد الله : يجوز طلاق الرجل زوجة عبد ولده . ويجوز أن يزوج جارية ولده ، إن يريد أن يزوجه به ، كان الولد بالغاً ، أو غير بالغ ، حاضراً ، أو غائباً .

فصل

وسئل عن أمة ، تزوجه عبد رجل . ومات الرجل وخلف ورثة . فيهم اليقيم والغائب والبالغ . وطلبت هذه الأمة الخلاص من زوجها . كيف الوجه في خلاصها ؟

قال : معى أنه قيل في الشركاء : إذا طلق أحدهم زوجة العبد . نقول : تطلق وعليه الصداق وحده .

وقول : لا تطلق ، حتى يطلقوا كلهم .

وإذا ثبت معنى هذا ، لم يكن لليقيم طلاق وكذلك الغائب .

— ٣٣٣ —

ويعجبنى أن لا تطلقى ، حتى يطلق الشركاء كلهم . وينتظر اليقيم حتى يبلغ ،
والغائب حتى يقدم . وتكون نفقة زوجة العبد وكسوتها ، فى رقبة العبد .
وعلى البالغين نصيبهم من كسوة ونفقة . فإن شاءوا ، أعطوا من عندهم . وإن شاءوا ،
بيعت حصصهم من العبد ، فى نفقة زوجته وكسوتها .
وكذلك وكيل الغائب ، ووصى اليقيم . والله أعلم .

فصل

واختلف موسى بن أبى جابر ، وسليمان بن عثمان - رحمهما الله - فى الرجل
يطلق أمته التى يطؤها .

فقال موسى : تمتق .

وقال سليمان : يستخدمها . فإذا مات عتقت .

وقال جابر بن زيد ، ومسلمة بن تميم : له أن يطأها ويستخدمها - إن شاء -

ولا تمتق ، إلا أن ينوى عتقا

وقال محمد بن محبوب عن والده - رحمهما الله - : عتقت .

ورأى موسى بن هلى رأى سليمان بن عثمان .

ومن جامع ابن جعفر :

وأما الذى آلى من أمته التى يطؤها ، فليس الأمة كالزوجة . ويطؤها بالملك

فى هذا . ولا يكون عليه - فى هذا - إيلاء . ولكفه إذا وطئها - فى هذا - كفر

بيمينه ، إن كان حلف عن وطئها .

وأما إن ظاهر من أمته التي يطأها ، لزمه الظهار . وعليه أن يكفر ، قبل أن يطأها . ولا وقت عليه . فإن وطئها ، فسد عليه وطؤها أبداً .
وإن ظاهر من أمته التي لا يطأها . فإذا أراد وطأها ، فليكفر قبل ذلك بكفارة الظهار .

وإن رمى رجل سريته بالزنا .
قال : كان ابن عباس يحرمها عليه . ولا أراه إلا صدق .
وقل غيره : إن كان رأماً تزنى ، فليأكلها تحريمها عليه . وإن كان إنما رماها بالزنا على غضب منه . ثم استغفر ربه وتاب ، وأكذب نفسه ، فلا بأس عليه .
وإن ظاهر العبد من امرأته ، بإذن سيده . فعليه الكفارة .
فإن أطعمه عنه مولاه ، أو أعتق برىء .
وإن أمره أن يصوم صام .
وإن لم يفعل سيده هذا . ومضت أربعة أشهر ، بانث بالإيلاء . وهي تطليقة .
والأجل في كفارة الظهار : أربعة أشهر من الحرية والأمة والسرية .
وكفارة الحرية والأمة سواء .
وكفارة الحر والمملوك في الظهار سواء .
والأمة إذا لاعنها زوجها ، حرّاً كان ، أو عبداً فعدها شهران .
قال أبو عبد الله - رحمه الله - : عدتها أربعة أشهر .
ومن ظاهر من أمته ، فلا يقربها حتى يكفر .
وإن أعتقها عن نفسها في الكفارة ، جاز له أن يتزوجها ، إن شاءت و شاء هو .

— ٣٣٥ —

وفي كتاب الضياع :

وإن ظاهر العبد من زوجته . فقال له سيده : قد أجزت لك ذلك . فقال
الفضل بن الحواري : ليس ذلك له ، إلا أن يقول له : اذهب فظاهر . فإذا ظاهر ،
لزمه الظهار .

وإذا قال السيد لزوجته عبده : هي عليي ، كظاهر من يحرم على العبد نكاحه
لحقها الظهار . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث

في ذكر شيء من العدد

في هذه المعاني

وسئل عن الأمة ، إذا كان لها ولد من سيدها . وكان يطؤها . ثم توفي عنها السيد . فعمقت بسبب موته . ما تكون عدتها ؟

قال : متى أنه يختلف فيه .

فقول : عليها عدة المتوفى عنها زوجها .

وقول : عليها عدة الحرة المطلقة .

قيل له : فإن مات سيدها . وقد كان يطؤها . وليس له منها ولد . ما تكون عدتها ؟

قال : عليها عدة الاستبراء ، كما تستبرأ الأمة .

قيل له : فإن مات سيدها . ولها منه ولد . وقد كان السيد ، قد ترك وطأها قبل موته . ولم يشهد على ذلك .

قال : متى أنه يختلف في عدتها .

فقول : عليها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها .

وقول : عليها عدة الحرة المطلقة .

قيل له : فإن أشهد أنه قد ترك وطأها . ثم خلا لها متدار عدة الاستبراء . ثم مات ما تكون عدتها ؟

قال : يختلف في ذلك أيضاً .

قول : إنه إذا أشهد على ترك وطئها . وخسلاها حيضتان ، إن كانت ممن
تحيض ، أو بقدر ما تخرج به ، من حد الاستبراء . فقد انقضت عدتها .
وقول : عليها المدة ، على حسب ما مضى في الأولى من الاختلاف . ولا ينفعها
الإشهاد ، على ترك وطئها ، ما لم يكن استبرأها ، أو زوجها ، أو باعها .
قيل له : إن جاءت بولد ، بعد أن مات . وقد كان أشهد بترك وطئها . هل
يلحقه الولد ؟

قال : متى أنه قيل في بعض القول : إن الإشهاد على ترك الوطء ، بما يزيل
لحوق الولد من السيد ، في بعض القول .
وفي بعض القول : إنه لا يزيل لحوق الولد ، إلا أن يزيلها بيع ، أو تزويج .
قيل له : فإن استبرأها وباعها . ثم اشتراها ، قبل أن يطأها المشتري . هل
لهذا أن يطأها ؟

قال : متى أنه قيل : لكل ملك استبراء . وعليه أن يستبرأها .
ومن جامع أبي صفرة ، في رجل ، ظاهر من أم ولده : إنها تربص أربعة
أشهر قال الله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » لا أعلم
غير ذلك ، في الحرائر وغيرهن .

وقيل : إن أذن السيد لفلانته ، في الظهار . فظاهر عن امرأته .
فقال : إن كانت امرأته حرة ، تربص أربعة أشهر . وإن كانت أمة ، تربص
شهرين . والله أعلم وبه التعوفيق .

* * *

القول الرابع

في العبد والأمة

إذا بيعا وكانا متزوجين

قال محمد بن محبوب - رحمه الله - في العبد ، يتزوج الأمة . فيباع في أرض بعيدة ، فيطلب سيد الأمة إلى سيد العبد ، أن يطلقها فيأبى .

قال : لا أرى عليه أن يطلقها . ولكن عليه مؤنتها ، إلا أن يطلقها . وذلك على المشتري . وأما البائع فإذا لم يطلب ذلك إليه ، حتى باع غلامه . وليس إلا صدق الأمة ، إذا كان تزوجها برأيه .

وإن زوج الرجل أمته بزواج . وأراد المشتري أن يحمل الأمة وكره زوجها ذلك . فليس ذلك إلى الزوج . ولكن إن شاء تبع امرأته ، إن كان حراً . وإن كان عبداً ، فزعمه مولاه . فليدفع مولاه عليها ، إلا أن يطلقها ويوفىها حقها ، إن كان تزوجها بإذنه .

وإن بيع العبد . وله زوجة ، فهما على نكاحهما ، إلا أن يكون سيد العبد ، طلق منه زوجته ، قبل أن يبيعه . فالصدق عليه ، إن كان ضمنه ، أو أذن لغيره ، فرفض به .

وإن أعتقت الجارية ، أو طلقت . فصداقها على المولى الأول ، إلا أن يعلم المشتري بذلك ويضمنه .

وقال هاشم : إذا زوج الرجل أمته برجل . ثم أراد بيعها ، في بلد آخر . فكره ذلك الزوج .

قال : أرى أن الزوج ، إن شاء تبعها وإن شاء ، أخذ ما أعطاها وطلقها .
فإن زوجها بسلام قوم ، برأيهم . ثم أرادوا بيع الغلام ، في بلد آخر وكره ذلك
سعيد الجارية .

قال : يطلق لهم جاريتهم ، ويعطيها حقها . ثم يبيع غلامه ، حيث يشاء .

وقيل : إذا باع الرجل غلامه : وله زوجة حرة ، أو أمة ، قد كان تزوجها
بإذنه فصدّقها عليه . وطلاقها في يد المشتري؛ لأنه إذا باع ، لزمه صداقها في ثمنه .
وإن باعه بمائتي درهم . وصدّقها ألف درهم . والعبد يساوي ألف درهم . ثم
طلقها سيده ، الذي اشتراه . فليس لها غير المائتين ، اللتين باع بهما . وعليه لها
يمين بالله : ما دالس في بيعه هذا .

وإذا باع الرجل جاريته . ولها زوج حرّا كان ، أو عبداً . فصدّقها للبائع ،
إلا أن يشترطه المشتري على البائع .

وأما إذا أعتق الرجل أمة المتزوجة . ولها صداق على الزوج . فصدّقها لها ،
إلا أن يشترطه الزوج ، أنه له قبل العتق .

وعن هاشم بن غيلان - رحمه الله - في الرجل ، يشتري الأمة . ولها زوج
عبد . ويذهب بها السيد إلى بلد آخر ، فقبلي كموتها .

قال : على الزوج السكسوة ، ولو ذهب بها السيد في البصرة ، مادامت امرأته .
وذلك بعد أن يفرض عليه السيد الخلع . فيأني الزوج .

— ٣٤٠ —

فإن طلب الزوج الخلع . وكره السيد ، لم يكن على الزوج كسوة ، ولا نفقة ،
إذا خرج بها السيد .

والذى نأخذ به : أنه لا يلزم الزوج لها نفقة ، ولا كسوة ، إلا أن يغلبها له
السيد . فيلزم ذلك والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس

في لزوم الصداق

من تزويج العبد أو الأمة

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إذا تزوج العبد أمة ، أو حرة ، برأى سيده ، كان صداقها في ثمنه ، إذا باعه ، أو أعققه .
 وإن مات ، فليس عليه شيء ، إلا أن يكون المولى ، ضمن بالصداق ، كانت زوجته حرة ، أو أمة .
 وإن أذن السيد لعلامه بالتزويج . ولم يحمله حداً . فتزوج للعبد حرة ، فالفكاح جائز ، والصداق في رقبة العبد .
 وإن طلق للعبد زوجته . فليس له طلاق .
 وإن طلقها السيد . فإن شاء أعطاها الصداق ، أو أذن في بيع العبد فهباع . وتوفي المرأة صداقها .
 وإن فضل من ثمن العبد شيء ، رد على السيد .
 وإن كان الصداق أكثر من ثمنه ، فليس لها أكثر من ثمنه .
 فإن أذن له أن يتزوج أمة . فتزوج جارية رومية . فالفكاح جائز . وصداقها في رقبة العبد ، إذا أذن له سيده ، في التزويج .
 وكذلك جميع ما يتعلق على العبد ، من سبب التزويج ، من نفقة ، وكسوة ، وغير ذلك .

وإذا قال الرجل لفلانة: اذهب فتزوج فما تزوجت به من المهر ، فهو على .
فشكل شيء تزوج به ، ولو كان أكثر من ثمن العبد ، فهو على السيد .

وقال هاشم : إن تزوجها بأكثر من صدقات نسائها ، لم أغرم السيد .
وقال هاشم : إذا قال : اذهب فتزوج . ثم عتق . فالصداق على العبد ، إذا
أعتق .

وإن باعه ، بعد أن أذن له أن يتزوج ، فالمهر على البائع ، إذا أذن له أن
يتزوج . وقال له : إن كل شيء تزوجت به عليه .

وإن أذن له أن يتزوج . ولم يقل : هو على ، فالصداق في رقة العبد .
وإن كان عبد بين شركاء ، فأذن له بعضهم في التزويج . ولم يأذن له الباقون .
فإن كان تزوج ، ودخل بالزوجة . وأتم له باقي الشركاء ، فالتزويج تام . والصداق
عليهم جميعاً ، في رقة العبد .

وإن لم يعموا له التزويج ، فالصداق على من أذن له خاصة ، والتزويج فاسد .
وإن كانت المرأة ، تعلم أنه بين شركاء . ولم يأذن له في التزويج ، إلا بعضهم .
فليس على من أذن من الصداق ، إلا بقدر حصته من العبد .

وإذا تزوج المملوك الحرة ، أو الأمة ، بغير إذن سيدها . فلسيدها - إن علم
بذلك - أن يفرق بينهما . ويأخذ ما أعطاهما . وهي صاغرة .

وإن تزوج العبد بإذن مولاه بمهر . ثم طلق امرأته ، فلا مرأته أن تأخذهم
بالمهر ، ولو كان مهرأ غالياً ، إلا أن يصح بالبينة العادلة : أنهم لم يأذوا له ، أن
يتزوج على مثل هذا المهر .

وإذا باع رجل غلامه ، بمائتي درهم . وكان متزوجاً امرأة ، بألف درهم . وهو يساوي ألف درهم فإنه ليس لها غير المائتين ، التي باعه بها . وعليه لها يمين ، ما دلس في بيعه هذا .

وعن الفضل بن الحواري - في رجل ، استأذن رجلاً ، أن يزوجه عبده بأتمته ، أو بامرأة حرة . فقال له سيد العبد : زوج به على عشرين درهماً . فزوج الرجل ، على مائة درهم .

قال : السكاح تام . وليس للمرأة إلا ما أذن به السيد ، من العداق . وقيل في عبد ، أتى إلى قوم . فقال : إني خرف ففروم وزوجوه . وم عرب . فعطبه سيده .

قال هاشم : كان موسى يقول : عليه صداقها . وقول : إذا غرم ، وم لا يعلون . فلها صداقها ، في رقة العبد . وهذه جناية في رقبته . ولها الخيار ، إذا علمت . أنه أتم التزويج سيد العبد . وللحرة الخيار ، إذا علمت أنه عبد . فإن شئت ، أقامت معه . وإن شئت ، خرجت منه . ولها صداقها في رقبته .

وإن علمت أنه عبد . فتزوجته ، بغير إذن سيده . وأكفته من نفسها ، ولا شيء على سيد العبد ، ولا في رقة العبد . ولا حق لها ؛ لأنه بمنزلة الزنا . ولا يسعها ذلك .

وقول : إذا لم تعلم فصداقها على العبد ، متى ما عتق . ولا شيء في رقة العبد ؛ لأن هذا ليس من الجنائيات التي يجنبها بيده . ولا اقتسرها وغلبها . وليس

كحدث العبد على سيده وإنما هو خدعة خدعهم العبد بها . فتي ما عتق للعبد .
فعلية ذلك في ماله .

وقول : ليس لها على العبد شيء ؛ لأن هليها أن تسأل عن ذلك . وتطلب
لنفسها ما تستحق .

وأما العبد ، فبما بينه وبين الله . فعلية أن يتخلص من صداقتها ، إذا قدر بعد
العق .

وإذا أذن السيد امبده ، في التزويج . وضمن بالصداق . ومات السيد ، قبل
أن يسلم الصداق ، ثم قسم ورثته . ووقع العبد ، في سهم بعض الشركاء ، إن
الصداق يسكون في رأس مال السيد الميت ، إلا أن يشترطوا عند القسم : أن
يكون صداق زوجة العبد ، على من وقع له بالقسم .

ومن زوج جاريته ، ولم يفرض لها صداقاً . وجاز الزوج بها . فلها عليه
كأوسط صداق مثلها ، من الإماء ، لأنه لا يحل فرج امرأة إلا بعوض .
وإن مات الزوج ، قبل أن يفرض لها صداقاً . ففيه اختلاف .

قول : للبكر خمس ثمنها . وللثيب عشر ثمنها .
وقول : للبكر عشر ثمنها . وللثيب نصف عشر ثمنها . وأنا أحب أن يكون
كأوسط صدقات نسائها . والله أعلم .

فصل

وسئل عن العبد ، إذا تزوج امرأة ، بإذن سيده ، على صداق معروف ثم
إن السيد أعتق العبد ، على من منهما الصداق ؟

قال : للمرأة الخيار - إن شاءت طالبت السيد . وإن شاءت طالبت العبد .
فإن طالبت السيد . وسلم لها الصداق ، فلا يرجع على المأثوق بما سلم .
وأما إن باعه لغيره . وأخبره أنه متزوج له بالمرأة . ولها صداق . رضى
المشتري ، وعرفه كم الصداق ، تحول الصداق على المشتري .
وقول : إن المرأة مخيرة - إن شاءت طالبت بصداقها السيد الأول ، أو
المشتري .

وإن أخبر البائع المشتري أن العبد متزوج . ولم يخبره كم متزوج .
قال : لا يثبت الصداق على المشتري ؛ لأن هذا عيب لا يعلمه . ولو علم بالتزويج ،
ولم يعلم بالصداق كم هو ، ولا سأل عنه ، حتى وقع البيع . ثم علم من بعد ذلك ،
كان له الرد بالعيب .

ومن علم من امرأة ، أنها تزوجت مملوكا ، بغير إذن سيده . وهي تعلم أنه مملوك .
ولم يتم السيد نكاحها . فليس يسهه إلا الإنكار عليهما . ولا يتركان على نكاحهما ،
من غير أن يفكر عليهما ؛ لأن هذا ليس بنكاح .

وإن أذن الرجل لعبد ، في التزويج . ثم أعقبه . فعلى المولى ما يلحق العبد ،
من ذلك ، إلى أن يأتى على ماله ، إن كان له مال ، وعلى رقبته . ثم لا تبعه عليه .
وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إذا تزوج العبد ، برأى سيده ، كان
صداق زوجته في ثمنه ، إذا باعه ، أو أعقبه .

فإن مات العبد . فليس على السيد شيء ، إلا أن يكون ضمن بالصداق ،
كانت زوجته حرة ، أو أمة .

قال هاشم - لعنه محمد بن هاشم - : قول محمد بن محبوب أحب إليّ .

وإذا قال الرجل لعبده : اذهب فتزوج . ثم عتق العبد فالصداق على العبد ، إذا أعتق .

وإن باعه ، بعد أن أذن له ، أن يتزوج . فالمهر على البائع . وعليه حقوق الناس ، إن كان أذن له أن يبيع ويشترى .

وإن قال له : كل شيء تزوجت به ، أو إن كل شيء اشتريته ، فهو على ، فهو عليه ، ولو كان أكثر من ثمن العبد .

وإن تزوج بملوك بحرة . ثم ماتت من تحتها . فلا ميراث له منها .

والصداق في رقبة العبد ، إن كان أذن له المولى ، يكون في ثمن العبد . يباع وتقضى للمرأة ، أو وارثها وإن كان برأى العبد ، فليس عليه شيء .

وإن تزوج عهد حرة ، بإذن سيده . ثم هرب العبد .

ف قيل : إنه يلزم السيد نفقتها وكسوتها . وإن طلقها سيده ، لزم طلاقه . ويلزمه صداقها .

فإن كان صداقها ، أكثر من قيمة رقبة العبد ، لم يلزمه فوق ذلك ، إلا أن يكون حده له حداً ، يتزوج به . فلا يلزمه إلا ذلك الحد ، زاد فوق رقبته ، أو نقص . وذلك إذا باعه ، أو أبقى وأما إذا مات ، فلا يلزمه شيء .

قال أبو الحواري : إذا مات العبد . وقد حده له السيد حداً في الصداق . فما زاد ، فهو على رقبته .

قال أبو المؤثر : أي إذا أذن السيد لملامه بالتزويج ، بصداق مسمى . فإن

كان مقدار قيمته ، أو أقل . فإت العبد ، فلا صداق على السيد وإن كان أكثر من قيمة للعبد ، فإت ، طرحت عنه قيمة العبد ، وأخذ منه الفضل .

وقيل : إن باع العبد ، أو أعتقه ، أو أبق فسكذلك .

وقيل : من باع عبده . وله زوجة ، فقد حل على سيده البائع ، صداقها في ثمنه .

وقول : يكون في رقبة العبد . ويغرم البائع للمشتري صداقها ، إلا أن يشترط

البائع على المشتري صداقها . ويضمن به لها . فيرجع على المشتري بذلك . وإن لم يعلم المشتري بذلك ، وأراد رده . فله ذلك .

وإن تزوج عبد أمة بإذن سيدها . ثم باع سيده الأمة أمتة ، في غير البسلة .

فعلية أن يرد على الزوج ، ما كان معها له . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس

فى العبد يفر الحره فیتزوجها

وطلاق الأمة المتزوجة

قال أبو سعيد - رحمه الله - فى العبد ، يفر الحره فیتزوجها ، على أنه حر . ثم يصبح أنه عبد وقد دخل بها .

قال : تخرج منه . وليس لها صداق على سيده ، ولا فى رقبته ؛ لأنها لم تكن مجبورة على تزويجه . ولا تلحقه بشىء ، إن عتق .

وقول : لها الصداق فى رقبته ، إن أعتق .

وإن غرت المرأة رجلاً . وزعمت أنها حرة . فنزوجه على ذلك . فإن عقرها لسيدها ، وأولاده منها أحرار . وعليه قيمتهم .

فإن أقام معها بعد العلم بها ، فإن أولاده الآخرين ، يكونون عبيداً لسيدها . وصداقها لسيدها . وترجع إلى صداق مثلها من الإمام ، إن كان قد تزوجه ، على أكثر من صداقها ، أو أقل .

واختلف فى قيمة أولاده .

قال بعض : قيمتهم يوم يستحقون منه ، كانوا صغاراً ، أو كباراً .

وقول : قيمتهم يوم ولدوا ؛ لأنهم أحرار فى الأصل .

وإذا قال العبد لقوم : إني حر . فنزوجه امرأة . ثم علموا أنه عبد ، فهو بالخيار ، إن شئت أقامت معه . وإن شئت فارقته .

فصل

قال أبو المؤثر - في رجل ، كانت له أمة . ولها زوج حر ، أو عبد . فظن سيدها أن طلاقها بيده . فطلقها ثلاثاً . ثم تركها ، حتى مضت عندها . وزوجها بحر ، أو عبد .

قال : يفرق بينهما وبين زوجها الآخر . ولا صداق لسيدها عليه ، دخل بها ، أو لم يدخل . وترد إلى زوجها الأول . ولها صداقها لسيدها . ولا يطؤها حتى تنقضي عدتها ، من الآخر ، إن كان قد دخل بها . وسواء كان الآخر عارفاً ، بما صنع سيد الأمة ، أو غير عارف . فإنه لا صداق عليه لسيدها . والله أعلم .

فصل

قال أبو المؤثر ، ووائل بن أيوب - رحمه الله - في رجل ، كانت له جارية . فكاتبها ولم يقدر على الوفاء . فردها إلى الرق . وباعها لرجل ، فوطئها المشتري . وباعها لآخر ، فوطئها المشتري الأخير أيضاً .

قال : يأخذ من المشتري الأخير ، مهر مثلها . ثم يرجع الأخير على الذي اشتراها منه . فيأخذ منه مهر مثلها ، من المشتري الأول . ثم يردها على مولاه ، الذي كان اشتراها منه . ثم يرجع هو على مولاه ، الذي كان اشتراها منه . ثم يرجع هو على مولاه ، الذي كاتبتها . فتكون على مكاتبها .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل متزوج امرأة ، أو أمة ، مكابراً لها من تحت النوب ، إنه يلزمه للحرمة مهر مثلها . ولا يلزمه للأمة شيء إلا الأدب .

والدمية مثل الحرة ، لها صداقها .

وقال عمر بن القاسم ، وعمر بن محمد - في رجل وطئ أمة بكراً ، أو ثيباً .
فانقضها .

قال أبو علي : البكر والثيب سراء في هذا .

ويوجد في الكعب : أنهما لا شيء لهما ، في المطاوعة . ولهما في الكراهية .
وإن وقع رجل ، على جارية . فجاءها على القهر منه لها . فإن كانت حرة .
فعليه مهر ، مثل مهر نساها .

وإن كاتب أمسة بكراً . فعليه عشر ثمنها . وإن كانت ثيباً ، فعليه نصف
عشر ثمنها .

وقول : للبكر خمس ثمنها . وللاثوب عشر ثمنها .

ومن زوج جارية العبيبة الملوكة . وماتت قبل أن يجوز بها الزوج ، قبل
وقبل النقلة ، فلا صداق لها . وليس لسيدها حق .

ومن أعرق أمة المتزوجة ، ولم يستثن صداقها ، فهو لها .

وإن سرق رجل أمة . ثم باعها لرجل فوطئها المشتري ، فولدت . ثم جاءها
سيدها ، فاستحقها .

قال : له قيمة الأولاد . وإن قدر السيد على السارق ، أخذه بقيمة الأولاد .
وإن لم يقدر على السارق ، أخذ أبو الأولاد بقيمتهم . ويقع الأب السارق .
فيأخذه بمنزل ما استحق منه ، من قيمة الأولاد ، وعقر الجارية . والله أعلم . وبه
التوفيق .

القول السابع

فما يجوز لزوج الأمة منها

عن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل ، زوج أمة رجل ، إن عليه أن يخليها له ، منذ صلاة العتمة ، إلى طلوع الفجر . وهذا فيما يلزمه . وهو فيما دون ذلك مخير . وإن وطئها ، في وقت ما لا يلزم السيد تخليتها له . وحبسها عن ضيعة مولاه ، إنه يلزمه ضمان ما استعملها . وليس للزوج ، أن يستعملها بغير الوطاء ، إلا بإذن سيدها .

وإن استعملها السيد ، في وقت ما عليه أن يخليها للزوج . فلا ضمان عليه

للزوج

وإن خلاها بالنهار ، بقدر ما استعملها في الليل ، فهو أحسن . وله أن يأمرها بإصلاح نفسها ، من تعطير ولبس وتزيين ، من غير أمر سيدها . وليس لها أن تعمل لزوجها عملاً ، من غزل ، أو غيره ، إلا بإذن سيدها . وإن هي عملت للزوج عملاً ، من غير أن يأمرها به ، مثل أن تعمل له طعاماً ، من عفته . فلا يقضي ذلك . ولعل بعضاً يجب له أن ينهاها . وبعض لا يرى ذلك عليه . وليس له أن يأكل ، مما تأتى به ، من بيت سيدها ، حتى يصبح معه ، أنها مملوكة لذلك .

وإن جهل ، وأكل مما لا يصح معه ، أنها مملوكة إياه . فلا أبرئه من الضمان

للسيد ، مع التوبة لله تعالى .

وكذلك غير الزوج في هذا . ولو كان ممن يلزم السيد عوله وإن جهلت
وفعلت ذلك ، فلا تجزيها التوبة ، من دون الحل ، أو الخلاص .
وإن أراد السيد أن يؤجر أمته . ويخرجها من بلد زوجها . فله ذلك ، ولو كره
الزوج .

وإن أراد السيد أن يخرج بها من المصير ، فإنه يخير الزوج ، إن شاء أخذ
منهم ، ما أعطاهم لها . وإن شاء ، تبع زوجته .
وأما إذا باعها ، حيث يذله الحكم . فليس على السيد للزوج تخيير .
والله أعلم .

فصل

وقيل في الأمة ، إذا أعتقت . ولها زوج . فاخترت نفسها ، فإن السكاح
يفسخ بينهما ، كان الزوج حراً ، أو عبداً .
وقول : لها ذلك في العبد . وأما الحر فلا .
وعن الحواري بن عثمان - رحمه الله - في عبيد ، دخلت عليه زوجته نهاراً .
فوطئها .

قال : ليس أرى له أن يحبسها عن موالها نهاراً . ولا لهم أن يحبسوها
عنه ليلاً .

وإن كان وطئها ، ولم يحبسها ، فلا بأس عليها بذلك .
وقول : إن الوطء للجارية حبس عن سيدها ، إذا كان هو الطالب لذلك .
أما إن نامت هي ، أو قعدت . فجائز له ذلك منها وإن أرادت أن تقوم ، لم يمنعها .
ولا يترخص لحبسها .

— ٣٥٣ —

واختلف في تزوج عبيد اليتيم ، من ذكور وإناث . وقد شرحنا ذلك ، في
كتاب أمر اليتامى ، وعبيد الغائب ، والمفقود ، أـسرهم إلى وكلائهم فإن
لم يكن لهم وكلاء ، فلا يزوجون ، لأنهم في حكم الأحياء . والله أعلم .
وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن

في وطء الإمام وما يجوز من ذلك

وما لا يجوز

وعن رجل ، له جاريثان أخيتان . رباها من جارية له ، مذهما طفلتان ، حتى أدركت واحدة . فوطئها من غير استبراء منه لها . فسكت يطؤها سفين . ثم أدركت الأخرى . فعزم ألا يطأ الأولى ، وأن يطأ الثانية فاستبرأها ، حتى حاضت الأولى حيضتين . وكل للصغيرة أربعون يوماً . ثم وطئها ، قبل أن يزوج الأولى ، وقبل أن يخرجها من ماسكه .

فقال بعض الفقهاء : ليس له أن يطأها ، حتى يملك فرج أختها غيره ، بملك ، أو تزويج . وقالوا : بتحريمها عليه .

ومن باع جاريته لرجل . وشرط أنه لا يطؤها . فالبيع تام ، والشرط باطل . وله أن يطأها ، إذا استبرأها .

ولا يجوز الجمع بين الأخنتين ، في التسرى بملك اليمين ، كما لا يجوز الجمع بينهما بالتزويج .

ولا يجوز له أن يتزوج إحداها ويطأ الأخرى ، بملك اليمين ، في حال واحد . ومن تزوج أمة . وطلقها تطليقتين . ثم اشتراها ، فلا يجوز له أن يطأها بملك اليمين ، حتى تنكح زوجاً غيره .

وإن اشتراها قبله غيره ، بمد أن طلقها هو ، ووطئها سيدها الذي اشتراها .

فوطؤها لها ، لا يحلها لهذا ، حتى تفكح زوجها غيره ، غير نكاح السيد ، بملك اليمين .
وفي هذا اختلاف .

وإن كان غلام ، لم يدرك . وله جوار يلاجهين . ويجهد على جهاهين ، خير
أنه صبي ، لا يقدر على ذلك . ثم أحرك أنهن ، لا يحرم من عليه ، ولا على والده ،
ولا أمهاتهن ، ولا بناتهن .

وقال أبو المؤثر : من نظر إلى فرج أمته ، وهي صبيية ، لشهوة ، لم أر له أن
يقسرها .

وقال القاضي أبو زكريا : إذا قالت الأمة : إنها أرضعت سيدها ، في حال
ما يكون رضاعه ، يحرم التزويج ، إنه لا يحل له وطؤها ، ولا بناتها .

وعن أبي معاوية : إنه لا يحرم على الوالد وطء جارية ولده ، إلا أن يطأها
الولد ، فلا تجوز للوالد .

وإن ورث الولد من أبيه جارية ، كان أبوه يطؤها ، فلا يجوز للولد وطؤها .
ومن فجر بجارية قوم . ثم اشتراها ، فلا يجوز له وطؤها ، ولا تزويجها .
ويجوز له استخدامها .

ومن وطئ جارية وطأ حلالا ، أو حراما ، حرمت عليه بناتها ، وبنات
بنيتها ، وبنات بناتها ، كن في ملكه ، أو ملك غيره . ولم يحلن له ، بوجه من
الوجوه .

وأما أخواتها . وبنات أخواتها ، وبنات إخوتها ، ومعاتها ، وخالاتها . فإذا

أخرجها بتزويج ، أو بيع ، أو هبة . فيحل له من هؤلاء ، ما يحل في التزويج ،
إذا انقضت عدة التي أخرجها .

وأما بنت عمها وبنت خالها وبنت خالتها ، فلا بأس عليه بوطئهن معها ؛ لأن
هؤلاء يجوز جمعهن ، بالنزاع بين مملوك الميمن .
ومن نظر فرج أمة ، أو مسه بيده ثم اشتراها ، فلا يطؤها ، إذا كان
ذلك عمداً .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : لا بأس أن يطأ الرجل من الولائد ، ما وطئ
زوج أمة .

وقد تزوج محمد بن عمر ، بتريكة زوج أمة ، بحضرة من المسلمين ، فلم يعلمهم
عابوا ذلك عليه .

وقيل في رجل ، اشترى جارية من قوم ، يريد أن يطأها . فخرج بها واشتراها
ووطئها . ثم جاء رجل ، فادعى أنه زوجها فلا يقبل قوله ، إلا بالبينة
فإن أقام بيينة : أنها امرأته ، فلا يطؤها مولاها . وله خدمتها .

وإن لم يجد بيينة إلا موالها الذين باعوها له . وكانوا عبدولا ، فلا تقبل
شهادتهم ؛ لأنهم لم يعلموه ، إلا أن يصدقهم . فإن صدقهم ، فلا يطؤها ، إن
حبسها .

وإن ردها عليهم . فله ذلك ؛ لأن الزوج عيب في الأمة .

وفي بعض القول : إن وطئها ، لم يكن له ردها . وله أرش العيب .

فإن صدق المشتري ، مواليها البائنين . ورجعت إلى الزوج ، فإنها تعتد من وطء المشتري حيضتين ، إن كانت ممن تحيض .
وإن كانت ممن لا تحيض ، فتعتد خمسة وأربعين يوماً . ثم يطؤها من بعد ذلك ، إن لم يكن بها حمل .

وإن استبان بها حمل ، فلا يطؤها حتى تضع حملها ، وتعلم من نفاسها .
وإن قالت الأمة لمشتريها ، بعد أن وطئها: إن لها زوجاً ، فليس عليه تصديقها بعد الوطء .

ومن تزوج أمة ، على أنها حرة . فصح أنها أمة ، فاشتراها . فذكره بعض الفقهاء له ، أن يطأها بملك اليمين ، لحال الوطء الأول .
قال أبو الحواري: إن كان سيدها الذي وطئها في ملكه ، أتم له ذلك التزويج ، جاز له أن يطأها ، بملك اليمين .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : له أن يطأها . وأما إذا تزوجها ، على أنها أمة . ثم اشتراها من بعد ، فقد صارت له ويفسخ الكفاح ، ويطؤها بملك اليمين . وليس عليه استبراء في هذا .

وأما إذا تزوج المملوكة ، ثم اشتراها ، ثم طلقها بعد الشراء .
فقول : لا يلحقها الطلاق ؛ لأن الملك فسخ عقد التزويج . وبعض :
حرمها عليه .

وقول : إنها تعتق .
وقول : يحرم عليه وطؤها وله استخدامها .

وقيل : يوجد في كعب محمد بن محبوب - رحمه الله - إلى أبي صفرة : إن للمملوك أن يقسرى في ماله ، إذا أذن له سيده . ويتزوج من النساء وعن الحسن بن أحمد ، إلى عمر بن معين - في المرأة ، إذا اشترت زوجها المملوك ، وشرطت الخيار أياها معلومة هل له وطؤها في تلك الأيام ما لم ترده ؟ قال : يعجبني إذا كان الخيار لها ، أن يفسخ المكاح ؛ لأنها لو أعفته ، في أيام الخيار عتق . وإن حدث عليه سبب ، في أيام الخيار ، لزمها . ومن تزوج أمة واشترى منها جزءاً ، فليمسك من وطئها ، حتى يشتريها كلها ؛ لأن الفروج لا تتبع ، حتى يطاء نصفها بالتزويج ، ونصفها بملك اليمين . ولا نعلم في هذا اختلافاً . وإن اشترى جارية ، في بلاد الحرب . فأحب أن لا يطاءها ، في بلاد الحرب ، حتى يخرج بها ، ويعلمها الصلاة ، والغسل من الجنابة والحيض . وإن وطئها ، في بلاد الحرب . فلا نقول : إنها تحرم عليه . ومن علم من أمته الزنا فلا يحب له أن يطاءها . ومن دبر أمته ، فلا بأس عليه بوطئها . ومن اشترى أمة ، واستبرأها . ثم اسقبان بها حبلاً ، إن له ردها على سيدها ؛ لأنه غره . وليس عليه ، في مجامعتها بعد الاستبراء شيء . وإن قال رجل لرجل : خذ أمتي هذه وباشرها . فقال بشير بن المنذر : إن الفروج لا تمار ، ولا توهب . والجارية للرجل الذي باشرها .

وقال موسى بن أبي جابر: إن الجارية عليه حرام. ولاحد عليه؛ لأنه وطئها،
قبل أن يستبرأها

ومن اشترى أمة ، فاستبرأها . ثم ظهر بها حمل من سيدها الأول .

نقال الملا : يؤمر المشتري بردها ويؤمر البائع أن يقبلها .

فإن كره عليه قوم ، عليه ولده ، يوم يولد قيمة عبيد ، ويأخذه ولا يطؤها

المشتري ، حتى تضع وتغتسل من اللغفاس .

وقال أبو عبد الله : يمسك عنها .

ومن طلب من البائع والمشتري ، نقض البيع ، فله ذلك ، واسكن إذا طلب

البائع النقص ، فلا عقر لها وإن طلبه المشتري ، فليعط البائع عقرها .

ويجوز لسيد الأمة : أن يزوجه ، بغير إذنها ، وكان الرئيس يستحب أن

يشاورها في ذلك .

ومن اشترى جارية مصلية فقالت له : إن لها زوجاً ، فلا يطؤها . وهذا

من طريق الورع ، لا الحكم .

وأما الشركة التي ينفقها المسلمون^(١) ، ولها زوج فيحل وطؤها . وقد انفسخ

عنها حكم الزوجية .

واختلاف في الأمة التي يطؤها سيدها ، إذا رأته يزني .

فقول : يحرم عليها وطؤه .

وقول : لا يحرم .

(١) يعني بعد الاستبراء .

ومن كانت له أمة يطؤها ، وهى تمصيه عند الجماع ، إنه يجوز له ضربها ، كالزوجة ، ضرباً غداً مبرح .

وإن وهب الابن لأبيه ، أو الأب لابنه جارية . فلما أراد وطأها قالت : إن الأب ، أو الابن كان يطؤها ، إنه يقف عنها حتى يسأل المعطى المعطى فإن وافق قوله قولها تركها . وإن أنكر قولها ، فلا تصدق هى .

وأما إن غاب المعطى ، أو مات . وقالت للمعطى إن الأب أو الابن وطئها ، فلا يطؤها حتى يعلم كذبها .

فإن قالت امرأة لزوجها : قد أحلت لك فرج أمتى . فإن الفروج لا تمار ، ولا توهب . وليس له أن يطأها بهذه اللفظة ، حتى تملك إيها ، إن شاء باع ، وإن شاء أعتق . وإن شاء وهب ، فيصير له وطؤها جائزاً ، بعد الاستبراء .

ومن وطئ جاريته ولها زوج ، فقد وطئ مالا يملك له . ولا حد عليه فى ذلك . ولا تفسد عليه امرأته .

وقيل فى ر ل ، له ممالك ولهم أم حرة ، أراد هذا الرجل أن يبيع أحد ممالكه ، أو يطأ ، فقالت له أمهم : إنما أرضعتهم جميعاً . هل يقبل قولها ، كانت حرة ، أو مملوكة ، مأمونة أو غير مأمونة ؟

قال : أما فى الوطاء فإن قولها مقبول ، كانت حرة ، أو مملوكة ، مأمونة ، أو غير مأمونة . قالت قبل الوطاء ، أو نه الوطاء .

وأما فى البيع ، فلا يقبل قولها ، إن كانت غير مأمونة ، كانت حرة ، أو مملوكة .

— ٣٦١ —

وإن كانت مأمونة ، قبل قولها ، كانت حرة ، أو مملوكة ، إلا أن تقول بعد البيع فإن البيع ماض ، كانت حرة ، أو مملوكة ، مأمونة ، أو غير مأمونة .
ومن قال : أمته افلان بعد موته . فيحل له وطؤها .
وكذلك المدبرة على موته ، يحل له وطؤها .

فصل

عن أبي سعيد - رحمه الله - في الأمة المدبرة . هل يجوز وطؤها لمن دبرها ؟
قال : معنى أنه يجوز ذلك .
قيل له : فإن مات المدبر ، وكان قد دبرها على غيره هل يجوز لولده أن يطأها ؟

قال : معنى أنه يجوز له ذلك .
وإن باعها للمدبر ، في دين عليه . فليس للمشتري وطؤها .
وقول : له وطؤها ، والأول أكثر .
وكذلك في الذي يقول : يوم يموت ، أو يوم يقدم فلان ، فجاريته حرة .
فذلك لا يطؤها . فإن وطئها ، في يوم . وسلم من الموت ، ولم يقدم فلان . لم تقل :
لأنه وطئ حراماً .

وأما الذي وطئ امرأة مملوكة برضاها ، أو بغير رضاها ، كانت بكرًا ، أو
ثيبًا ، فإنه قد قيل : عليه الضمان لسيدتها ، في البكر عشر ثمنها .

وقول : خمس ثمنها .

وفي الثيب . قول : عشر ثمنها

وقول : نصف عشر ثمنها والوطء على الرضا والكراهية ، في هذا سواء .
وأما الذي اشترى أمة ، وهي متزوجة بعبد ، أو حر . فإن التزويج تام بحاله ،
لا ينقض . ولزوجها أن يطأها . وليس لسيدها أن يطأها ، حتى تبين من زوجها ،
بوجه من الوجوه .

ومن قال لأمة قوم : إن باعك سيدك اشتريتك . فباعها سيدها واشتراها ،
إنه لا يحرم عليه وطؤها ، بهذا القول . وليس الأمة في هذا كالحرّة ، لأن الأمة
لا تملك من نفسها شيئاً .

فصل

وقيل : إذا تزوجت أمة ، بغير رأي سيدها وغاب زوجها ، ولم يعلم أين
هو . فإذا لم يرض السيد بالتزويج ، فهذا تزويج فاسد .
وإذا انقضت عدتها ، فليسيدها أن يطأها .
وإن جاءت الأمة ، بولد من زنا ، فلا يجوز لسيدها أن يطأها ؛ لأنها زانية .
وإذا كانت جارية لقرم ، يتداولونها . وظهر بها حبل . فقالوا : إذا جاءت
به ستة أشهر ، منذ وطئها الآخر ، فهو ولد الآخر . ولا حق للأول فيه .
وإن جاءت به ، لأقل من ستة أشهر ، فهو للأول . ولا حق للآخر فيه .
وهذا إذا لم يكن الوطء ، بسبب يزيل حكم وطء الواطئ الأول .
وأما إذا كان الوطء لا يزيل حكمه ، بزوال المرأة ، مثل أمة بين شركاء ،
وطأوها جميعاً ، في طهر واحد . فقد اختلف فيه .
فقليل فيه ما قد مضى من الجواب .

— ٣٦٣ —

وقول : الولد لهم جميعا ، إذا جادت به لأقل من سفتين ، مذ وطئها الأول ،
ولسعة أشهر ، مذ وطئها الآخر .

وقال الأزهر بن محمد بن جعفر - في الذي يزني بجارية قوم ، ثم أراد الخلاص .
فإن كانت بكرا ، فعليه عقرها . وهو عشر ثمنها . وإن كانت ثيبا ، فنصف عشر
ثمنها .

وقول : لاشيء عليه ، في الثيب بمطارعة .

وقول : عليه بقدر ما شغلها ، عن خدمة مولاه . ويقضى أن يستحيط بنفسه .
ويقول لسيدها : لزمى لك كذا . فإن شئت تأخذه منى . وإن شئت تحلني معه .
وليس عليه أن يبيعه ، أنه من كذا وكذا .

وكذلك في الذي سرق لأحد شيئا ، أو يقتل له دابة . وأراد أن يكنى عن
نفسه ، عن تفسير ذلك . ويستغفر ربه ، مع الهمد على ذلك .
ومن وطئ أمة قوم في دبرها ، فلا عقر لسيدها . وعليه أرش الجرح ، إن
كان جرحها . وكراء ، قدر ما شغلها . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع

في الاستبراء للإماء

وقيل : الاستبراء للأمة سفة واجبة . ومن تركها كان زانيا ، لاحد عليه .
وتحرم عليه أبدأ . ويسقط عنه الحد بالإجماع .

ومن وطئ أمة ، وحرمت عليه . فله أخذ ثمنها واستخدمها . وأما الوطء
فلا .

وقيل في رجل ، كانت له جارية صغيرة ، رباها على يديه . ثم إنه وطئها ،
بجهل منه ، قبل أن يستبرئها . وظن أن ذلك جائز له . وأنه لا استبراء عليه ،
إذا كانت في حجره . ورباها على يديه . فما تقدم على تحریمها عليه .

وقد حفظنا عن محمد بن خالد : أنه قال : يستبرئها ، ولو أخذها من عند أمها .
وأما إذا رباها ، فلا أقدم على تحریمها .

وأما إذا أراد السيد أن يزوجها ، فلا استبراء في التزويج .

والجارية الصغيرة التي لم تحض ، تستبرأ بخمسة وأربعين يوماً .
وقول : بأربعين يوماً .

وكذلك التي قد يئست من الحيض ، والتي تحيض ، تستبرأ بخمسة وعشرين .
ولا يجوز له — ما دام الاستبراء — أن يمس الفرج ، ولا ينظر إليه فإن فعل
ذلك ، فقد حرمت عليه أبدأ ، أو لم يوج .

وإذا قال البائع: إنه قد استبرأها عشرين يوماً، كان على المشتري أن يستبرأها عشرين يوماً. وليس هذا القول بالجمع عليه .

وأما المجتمع عليه، فهو أن يستبرأها المشتري أربعين يوماً، أو خمسة وأربعين يوماً، إذا كانت صغيرة، لم تبلغ، أو كبيرة، قد بئست من الحيض .

وأما التي تحيض . فإذا استبرأها المشتري بحيضة، والبائع بحيضة . فجائز، ولم يعملوا الاستبراء بالحيض، كالأستبراء بالأيام .

ومن أمر رجلا: أن يشتري له جارية؛ فاشتراها له. وقال له: إنه قد اشتراها له. هل يجزيه ذلك، إذا لم يكن أمره: أن يستبرأها له، قبل ذلك؟

قال: نعم إذا كان ثقة، أجزأه ذلك. وكان له أن يطأها، إذا قال: إنه قد استبرأها له، بما يستبرئ مثلها، كان الثقة امرأة، أو رجلا .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل، أراد أن يشتري أمة . فاعتقد في نيته: أنه يستبرأها، منذ يوم قد سماه . فلما خلا له أربعون يوماً، أراد وطأها. وكانت ممن تستبرأ بالأيام . هل له ذلك؟

قال: معنى أن له ذلك .

قيل له: فإن كانت ممن عدتها بالحيض . فلما أن حاضت حيضة واحدة، أراد وطأها . هل له ذلك؟

قال: معنى أن له ذلك، على قول من يقول بذلك .

ومن اشترى أمة، ولم يرد وطئها . فليس عليه استبراء، إلا أن يكون البائع، كان يطؤها، وأراد هذا بيها . فعليه أن يستبرأها، إذا علم أن البائع كان يطؤها؛ لأن الذي يبيع الأمة التي كان يطؤها، واجب عليه أن يستبرأها .

وإن باعها ، ولم يعلم المشتري ، أن عليه أن يستبرئها ، فهو عيب في البيع .
ويدخله الفقص ، بمعنى الجهالة والعيب .
واختلاف في استبراء الأمة .

فقول : تستبرأ التي تحيض بحیضة ، عند البائع ، وحيضة عند المشتري .
وقول : يحيضتین علی البائع ، وحيضتین علی المشتري .
وإن كانت ممن لا تحيض . نقول : بشهرين .
وقول : بخمسة وأربعين يوماً .
وقول : بأربعين يوماً .

وقول : بعشرين يوماً وهذا على قول من يقول : بالحيضة الواحدة ، يجعل
لها نصف الأربعين . ولا يجوز له أن يقضى منها حاجة في الفرج ، من فوق الثياب ،
ولا من تحتها ، ولو لم يوج ، في حال الاستبراء . ويأثم في مسه لها ، ونظره إليها ،
قبل الاستبراء ، إذا كان على معنى الشهوة .

وكذلك يحرم عليه النظر إلى أمة ، التي لا يريد وطأها ، إذا أراد بذلك
التلذذ والتشهي . وهي بمنزلة الأحرار ، ممن لا يجوز له النظر إليها ، في معنى التلذذ .
وأما نظره إليها ، أو مسه لمعنى ، فلا شيء عليه .
وكذلك أمة غيره ، إذا كان مسه لها لمعنى ، فلا بأس بذلك ، إذا برىء قلبه
من الشهوة .

وجائز للأمة دفع سيدها من الوطء قبل الاستبراء .
وكذلك يلزمها ، في معنى التعبد ، في حفظ الفرج .

- ٣٦٧ -

وإذا كان السيد يطأ أمته . ثم أشهد بترك الوطء . فجاءت بولد ، من بعد
الإشهاد ، لأكثر من ستة أشهر ، أو لسعة أشهر ، إنه يختلف في الولد .
فقول : يلزمه ما لم يزوجها .

وقول : لا يلزمه ذلك .

وإن باعها . وقد كان يطؤها . فجاءت بولد عند المشتري ، ستة أشهر ، أو
أكثر . ولم يكن المشتري يطؤها .

فقول : إن الولد يلحق بالأول وهو البائع .

وقول : لا يلحق البائع ، ولا المشتري .

وقول : يلحق بالبائع .

وإن جاءت به ، لأقل من ستة أشهر ، فهو للبائع . ولا نعلم في ذلك اختلافاً .
وهو حر يلحق بنسبه بالبائع ، إلى سفتين .

فصل

وإذا كانت الأمة يطؤها سيدها . ثم باعها ، قبل أن يستبرأها . فذلك عيب
فيها ، ترد به . وعليه أن يخبر المشتري بذلك . فإن أحب أن يأخذ ، أخذ بعلم
وإن أحب أن يترك ، فله ذلك . وإن كتمه ذلك ، فهو آثم ، في ذلك .

وإن استبرأها وباعها ، فلا عليه أن يخبر بذلك .

وإن كانت الأمة ، في عدة من زوج . فعلى البائع أن يخبر المشتري بذلك ،
إذا أراد بيعها . فالقول فيها ، كاقول في التي كان يطؤها سيدها . وإن أخبر السيد
المشتري : أنه قد استبرأها من وطئها إياها ، أو أسها قد انقضت عدتها من الزوج
فلا بد في الحكم ، من الاستبراء على المشتري .

وأما في الاطمئنانة ، فإن صدق المشتري البائع : أنه قد استبرأها من رطلته . ولم يشك في قوله ، فأرجو أن يجزيه ذلك ، إذا قال : إنه قد استبرأها استبراء تاماً ، على قول من يقول بذلك .

وفي بعض القول : على البائع استبراء تام وعلى المشتري استبراء تام . وهذا القول أحوط ، وأصح في الحكم .

وإذا كانت الأمة الصغيرة ، تستبرأ بالأيام وبقيت عليه بقیة من الأيام ، ولو قلت ، وحاضت . فليها أن تبتدىء الاستبراء بالحيض . وكذلك في العدة . وقيل في الأمة يمتزها مولاهما زماناً ، لا يحمل ذلك عدة لها . فحضره الموت ، فأعتقها بعد موته . وقد كانت حاضت ، في اعتزاله عنها .

قال : لا أرى عليها عدة .

وإن كان جعل اعتزاله إياها عدة لها ، أن يبيعها ، أو يزوجه . فلما حضره الموت أعتقها .

قال : لا أرى عليها عدة . وتزوج - إن شاءت - من الغد ، كما أنه لو باعها ، قبل أن يموت . وقد كان استبرأ رجباً بجهنمة . وهو بمن لايتهم ، لم أر على المشتري أن يستبرأها .

ومن تزوج أمة بإذن سيدها . ووطئها . ثم صارت إليه ، بملك اليمين . هل عليه استبراء ؟

فقول : عليه استبراء .

وقول : لا استبراء عليه .

وأما إن تزوجها . ثم صارت إياه بملك اليمين ، قبل أن يوطأها . ولم يكن أغلق عليها باباً ، ولا أرحى عليها ستراً فلا بد من الاستبراء ، في هذا . ولا يعدم من الاختلاف .

وإن وطئها ، بغير استبراء ، فلا نعلم أنها تحرم عليه ؛ لأن الوطء في التزويج ، قد كان صباحاً له ، في حين ذلك . وقد صارت منه ، في حد الفراش ، وإن لم يكن وطئاً ، أمرناه بالاستبراء ، للخروج من الشبهة .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : من حاول في تزويج أمة ، لأجل هدم الاستبراء ، ثم اشتراها . وكان الأساس بينهما : أن يتزوجها ، ثم يشتريها ، فيوطأها بغير استبراء ، لاستعجاله إلى ذلك .

فقال : إنه إذا كان على هذه الصفة . ثم وطئها ، إنها تفسد عليه بالوطء ، بملك التزويج ولا يحمل له وطؤها أبداً ، بملك اليمين ، ولا بتزويج . ولعل بعضاً لا يرى عليه ، في ذلك فساداً ؛ لثبوت الحكم في التزويج ، ولأنه لم يكن على سعيها بعد وجوب التزويج ، أن يهبها ، ولا أن يبيعها . ولو كان هناك أساس المحبة والبيع ، فإنه لم يحكم عليه بمد ، ثبوت ذلك ، ولا وجوبه . ولا يحكم ما هنا بالثبات ، في الأملاك الواقعة .

وقال أبو محمد - رحمه الله - : جاء الخطاب من النبي ﷺ ، في الاستبراء للأمة على المشتري ، دون للبائع بقوله : لا تطأ الحوائل حتى يحضن ، ولا الحوامل حتى يضعن . فهذا أمر منه للمشتري .

فمن اشترى أمة ، أو وهبت له ، أو ورثها ، أو ملكها ، بوجه من الوجوه .
وأراد وطأها ، فعليه أن يستبرئها .

وإذا اشترى رجل جارية : ثم دفعها إلى رجل ، يستبرئها له في منزله .
فاستبرأها بمحضتين ثم بدا له أن يبيعها ، قبل أن يطأها .

قال : إن كانت عند الرجل ، في منزله ، لم تخرج من يده إلى الذي اشتراها ،
أو إلى غيره . فليس عليه استبراء .

وإن باع لرجل جارية ، أو وهبها . ثم غابت عنه . ثم ردها عليه ، قبل أن
يقبضها ، أو يراها .

قال : لا يحل للأول وطؤها ، حتى يستبرئها .

وإن كانت لم تفارقه ، ولم تغب عنه ، حتى رجعت إلى ملكه . فله أن يطأها ،
من غير استبراء .

وإن كانت في يد أمين له . ثم باعها ، ولم يقبضها المشتري ، حتى رجع ، فأقاله
إياها ، أو وهبها له ، أو باعها إياها ، فله أن يطأها من غير استبراء .

وإن وهبها ، ولو لزوجته ، والجارية غائبة . وقالت زوجته : قد قبلتها .
ثم ردتها عليه ، أو باعها له ، فلا يطؤها ، حتى يستبرئها ؛ لأنها قد غابت عنه ،
إلا أن تكون في يد أمينة ، ولم تكن امرأته قبضتها . فليس عليه استبراء .

وحفظ محمد بن محبوب ، عن أبي صفرة - قال : سأل وائلا عن الأمة ، يشترئها
من الرجل . فيقول : إنه قد استبرأها بمحضتين . فقال : قال وائل ، ومحب بن ركب
معه في الحمل : إذا كان مثل محب فنعيم .

وقال محمد بن محبوب : ما لم ينظر الرجل فرج أمة ، التي يستبرئها ، أو يمسه من تحت الثوب ، فلا أراها تحرم عليه . وليس نظرها إلى فرجه ، مثل نظره إلى فرجها . ولا تحرم عليه ، بنظرها إلى فرجه ، ولا مسها فرجة أيضا .

ومن أعتق جاريته التي يطؤها ، فله أن يتزوجها . ولا استبراء عليه من نفسه .

ومن أخذ أمة من النساء ، لم يطأها حتى تقر بالإسلام ، ويمسها للصلاة ، والغسل من الجنابة ، وحلق العانة ، ويستبرئها بحيضة .
وقول : بحيضتين .

وإن كانت ممن لا تحيض ، من كبر ، أو صغر ، استبرأها بأربعين يوما .
وقول : بخمسة وأربعين يوما .

وأما التي يموت عنها سيدها . وقد كان يطؤها ، وتمتق من بعد موته . فعدتها من بعده ثلاث حيض : عدة الحرة ، إلا التي يديرها سيدها ، فتمتق من قبل القدير ، أو يكون له منها ولد ، فتمتق من سبيه . فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ، عدة المميقة .

وإن لم تمتق ، وبقيت أمة . وورثها من يحل له وطؤها . وأراد وطأها ، فإنه يستبرئها استبراء تاما .

ومن اشترى جارية . ولم يرد وطأها . فيجوز له أن تمسحه بدهن ، أو تنسله بالماء ، من قبل أن يستبرئها .

وإن أراد بعد ذلك وطأها، لم تر بمسها له، ولا مسه إياها بأساً . وما نحب له أن يقبلها .

وإن أراد وطأها استبرأها، ثم وطئها . ولم يفسدها ما كان صنع، إذا كان قبلها، أو مسها، أو مسقه، فيما دون الفرج . ولم ينظر الفرج، ولم يمسه . وللرجل أن يتجرد مع سريته، وهو يستبرئها .

وإن قضى منها حاجة، فن غير الفرج . وهو يستبرئها، لم تقصد عليه .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : ما لم ينظر الرجل فرج أمة التي يستبرئها أو يمسه، من تحت الثوب، فلا أراها تحرم عليه .

وقال هاشم : يمس جسدها، سوى الفرج .

وقيل : إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - اشترى جارية . ففكشها وجردوها وأراد وطأها . ثم تركها . فسأله ابنه إياها . فقال : إنها لا تحمل لك . وكذلك لا تحمل لأبائهم، وإن علوا، ولا لبنيهم، وإن سفلوا .

ومن أراد أن يشتري أمة . فينبغي له أن يجبر عليها الخروج من بيته، إلا أن تخرج مع من يؤمن عليها ؛ لأنه يريد أن يجعلها فراشاً له، وموضعا لولده . والمقصر في الحفظ لزوجه، وأمة التي يطلوها، مقصر في نفسه . والله أعلم . وبه التوفيق .

- ٣٧٣ -

القول العاشر

في أولاد الحر من الأمة

من تزويج ، أو ملك يمين

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل ، تزوج أمة . وهو يعلم أنها أمة . فولدت له أولاداً .

قال : هم عبيد لأرباب الأمة ، إلا أن يشاء رب الأمة ، أن يهبهم لأبيهم ، أو يبايعه بإيام .

وقال أبو المؤثر : حفظنا : أنه إن كان الأب من العرب ، فإنه يحكم له ، بشراء أولاده بقيمتهم . وإن كان لا يقدر على ثمن أولاده ، لم يجبر رب الأمة أن يبيعهم ، ولا يعطى الثمن .

وقول : يستسعى بهم أبوم .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : لو أن رجلاً حرّاً ، من الفرس ، أو الهند ، أو من غيرهم ، تزوج امرأة . وقالوا له : إنها حرة . فلما ولدت ، بان له : أنها أمة . فإن كان الذي زوجه إياها ، وكتمه ذلك ، هو سيدها . فأولاده أحرار . ولا ثمن عليه . وهو أولى بأولاده .

وإن كان الذي زوجه بها ، غير مولاه . وقال : إنها حرة . وادعى أنه وليها ، فعليه قيمة أولاده ؛ لأنه خدعه . وأولاده أحرار ، والقيمة على من غره ، رب الأمة .

وإن علم أنها أمة ، قبل أن تلد منه . فأقام معها ، حتى ولدت منه . فأولاده
مما يليك ، إذا لم يكن من العرب .

وإذا غرت المرأة رجلاً . وزعمت أنها حرة . فتزوجها على ذلك . ثم أطلع على
أنها أمة ، فإن عقرها سيدها . وأولاده منها أحرار . وعايه قيمتهم .
وإن أقام عندها ، بعد العلم أنها مملوكة . فأولاده منها ، بعد ذلك ، يكونون
عميماً سيدها .

وإن سرق رجل جارية ، وباعها لرجل . ووطئها المشتري . فولدت منه
أولاداً . ثم استحقها سيدها ، فإنه يأخذها . وعقرها من الذي وطئها . ويقوم
عليه أولاده . ويأخذ البائع بالثمن .

وقول : يرجع عليه بقيمة الأولاد والعقر .

وقول : يرجع عليه بقيمة الأولاد . ولا يرجع عليه بالعقر .

واختلاف في قيمة الأولاد .

فقول : قيمتهم يوم يولدون .

وقول : يوم يستحقون .

وكذلك إذا غرت الجارية أحداً من الناس . فتزوجها على أنها حرة .

وكذلك لو أقر البائع : أنها لغيره . وادعى أنه أمر ببيعها ، فالقول فيه واحد .

والاختلاف واحد .

ومن تزوج مملوكة وشرط على سيدها : أن أولاده منها أحرار . فله شرطه .

ومن اشترى جارية وهي حامل ، ولم تسكن كانت مع زوج ، ولا يهاؤها .

سيدها . فولدها بعد للمشتري وهو لغير رشده . والله أعلم .

فصل

روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه كتب إلى شريح : أنه إذا أقر الرجل بولد ، لم يكن له أن يبيعه .

وقال جابر : مر عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على جارية ، تسقى مع رجال . فقال : لمن هذه ؟

فقالوا : لفلان ابن فلان .

فقال : لعله يطؤها .

فقالوا : نعم .

فقال : أما أنها لو ولدت ، لألزمته ولدها .

وقال فى الإماماء : أحصنوهن ، أو لا تحصنوهن . أيما رجل وطئ جاريته . فبجاءت بولد ، ألزمناه إياه .

وقال : من وطئ وإيدة له فضيعها . فالولد منه ، والضياع عليه .

وقال بعضهم : إذا أقر الرجل بولد ، من تربية ، أو من زوجة ، لم يكن له أن ينفيه أبداً .

وإذا كان رجل وامرأة ، أحدهما مسلم ، والآخر كافر . إن الولد للمسلم منهما . وكذلك إذا كانت أمة ، بين مسلم وكافر . فولدت ولداً . فادعياه جميعاً ، إن الولد للمسلم منهما .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : أما الولد فيرثهما ، ولا يرثانه ، حتى يبلغ ، فيصدقهما على قولهما . وإن مات صغيراً ، لم يرثاه .

وقيل في الرجل ، يشتري الجارية . فتلد عنده ولداً . وقد كان أصل الحبيل من البائع . وأعقب المشتري الأم . وادعى البائع الولد ، فلا تجوز دعواه . ولا يجبر السبد على بيع عبده . ويقال للبائع : إن كنت صادقاً ، فخلص ولدك من المملكة فإن خلاصه ، ومات المدعى أنه ولده ورثة .

وإن كان المشتري ، أعقب الولد . ولم يعتق الأم . ثم ادعى الابن ، فالولد ولده .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في جبار ، قتل رجلاً . وأخذ جارية له فوطئها ، فولدت منه ، إن لورثته أن يأخذوها ، ويأخذوا عقرها ، وقيمة أولاده من ماله . ويكونون أحراراً .

وإذا اشترى رجل أمة . وهى حبلى مع البائع . فولدت ولدين : أحدهما لأقل من ستة أشهر بيوم . والآخر لأكثر من ستة أشهر بيوم . فدعاهما البائع . فهما ولداه

وإن اشترى رجلان جارية بينهما . فوطئها أحدهما . وحملت منه . فالولد ولده ، وعليه ثمن الجارية لشريكه وهو قيمتها ، يوم وطئها . والله أعلم

فصل

وقول : لو أن رجلاً أخذ له العدو جارية . فولدت في أيديهم أولاداً وولد لأولادها أولاد . وتنافسوا في أيدي أهل الحرب ثم قدر عليهم فإن لرب الجارية أن يأخذها وأولادها ، وما تنافسوا من ذكور وإناث .

وأما أولاد الذكران ، من أولاد أولادها ، ما كانوا فليس له فيهم حجة ، من ذكور وإناث ؛ لأن أولاد جاريته ممالك .

فإن كان ابن جاريته ، نكح أمة . فالولد لب الأمة .

وإن نكح حرة ، فهو أحق به . وهو حر . وليس له في أولاد أولادها الذكور حجة ، من ذكور وإناث . وإنما له الحجة في الجارية بعينها ، وبنيها ، وبني بناتها ، من ذكور وإناث .

وأما بدو بنيتها الذكور ، فلا حجة له فيهم ، من ذكور وإناث .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجلين : أحدهما مسلم ، والآخر نصراني . وفي أيديهما صبي . فقال المسلم منهما : هذا عبدي . وقال النصراني : هذا ولدي .

قال : هو حر مسلم . ويسمى للمسلم في بقية ثمة . فإن مات النصراني ، ورثه الصبي

وحفظ سعيد بن الحكم ، عن بشير بن محمد ، عن عزان بن الصقر - رحمه الله - قال : إذا كانت أمة بين مصل وذمي . ثم جاءت بولد ، وادعياء جميعاً ، فهو بينهما . ويرثهما ويرثانه . فإن مات أحدهما . ثم ورثه الابن . ثم مات الابن ، وترك أحداً للذين ادعياء . وبني الهالك الآخر الذي مات قبله ، أن جميع ميراثه للحي منهما .

وكذلك إذا تفاشوا . وكان بعضهم أقرب من بعض ، فالميراث للأقرب منهم .

وقال بعض الفقهاء - في رجل ، تزوج أمة . فولدت له أولاداً . ثم اشتراها ، إنه يجوز له بيعها ، إن أراد ذلك . والأولاد للمولى الأمة .

وقال أبو اللؤثر : سمعنا أن العربي يقيم له أولاده ، ويشترهم .

وأقول : وذلك إذا تزوج الأمة ، وهو مضطر إلى تزويجها .

فصل

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل سرق أمة قوم ، فوطئها . وولدت منه أولاداً . ثم استحقها ربها .

قال : أولاده عبيد . فإن استخرجهم من الرق ، فهو أفضل . وإن لم يقدر ، فليس عليه شيء ، إذا تاب .

وإن باعها السارق لرجل . فوطئها المشتري ، وولدت منه أولاداً . ثم استحققت فإن أولاد المشتري أحرار . ويسعى بأثمانهم رب الجارية . ويرجع على من باع له الأمة ، فيأخذ بمثل ما أخذ منه . وهذا إذا لم يعلم المشتري أنها مسروقة .

وقيل في ثلاثة رجال ، وطئوا أمة ، في طهر واحد . يشتري بعضهم من بعض . فحملت الأمة .

قال : إن ادعوه جميعاً . فهو للأول ، لأن وطأه حلال . وإن أنكروه جميعاً ، فهو للآخر .

وإن قالوا : لاندري من أين هو ، ورثهم جميعاً . وورثوه .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - في جارية ، بين أربعة نفر . وقعوا عليهم جميعاً ، فولدت ولداً .

قال : الولد لهم جميعاً ، يرثهم ويرثونه . ويرث من كل واحد منهم ، ميراث ولد تام .

وقيل : يرث ربع ميراث ، من كل واحد منهم . وإذا لم يكن لأحد منهم وارث إلا هو ، حتى ميراثه .

وإن أقرت الأمة : أنه ابن أحدكم ، دون الآخرين ، فلا يقبل إقرارها .

فصل

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل في سفر . ومعه غلامان وجارية يطؤها . فقال للغلامين - وكانا صالحين - : إن ما في بطن هذه الجارية مني وأنا حران . فإنيهما يكونان حرين . ونجوز شهادتهما ، إذا علم تحريرها ، بينة عدل . وإذا لم يصبح ذلك . وأنكر الورثة ذلك ، لم يجز تصديق الغلامين ، في الحكم ولا يمتقان ، ولا يكون ما في بطن هذه الجارية حراً . ولا يثبت نسبة من سيده . ويكون مملوكاً ، لمن ورث أمه .

وقيل في رجل مسلم ، دخل أرض الحرب . فاشتري منهم جارية . فأحبلها . ثم أعتقها ، وقدم بها أرض المسلمين . فعرفها رجل من المسلمين ، وأقام عليها البينة : أنها أمعه . سبأها المشركون : إنها ترد على مولاها الأول . ويرد مولاها الثمن الذي اشتريته به ، من أرض العدو والولد ولده . يقوم قيمة . فيرد على مولى الجارية . وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل وابنه ، اشتريا جارية . وجاءت بولد ، فادعياه جميعاً ، إنه للأب .

وفي الآخر : إذا توفى الرجل ، عن أم ولد . فجاءت بولد ، بعد موته ، لأقل من سنتين . فإنه يلزمه .

وكذلك إذا أعتقها .

وإن جاءت به ، لأكبر من سنتين ، لم يلزمه .

وإن لم تدع الحمل ولم تقر بانقضاء العدة ، حتى جاءت به ، لأكبر من سنتين ،

فإنه لا يلزمه .

وإن وطىء رجل، أمة ولده . فحملت منه، وولدت ، إن على الأب لولده عقر الأمة ، وما نقص من قيمتها بالولادة . ويثبت نسب الولد منها ، بنسب الوالد . ولا يكون بمنزلة الزنا . ولا حد عليه .

وقول : لا عقر عليه ، ولا قيمة . وله أن يطأ أمة ولده ، إذا انتزعا واستبرأها . وقول : يطؤها ولو لم يفتزعا . ولا ضمان عليه في مال ولده ، في ذلك .

وعن سعيد بن قريش - فيمن زوج أمته برجل . ومنع الزوج عنها ، وكان هو يطؤها . فأنت بولد . فأقر به السيد ، أو أنكره .

قال : إذا طرد الزوج عنها . وكان يطؤها . والزوج أيضاً يدخل عليها سرّاً ، ويوطؤها . فالولد للزوج ، ويكون مملوكاً .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إن الولد . يعق بإقرار السيد .

وقيل في جارية نصرانية ، اشتراها نصراني ، فوطئها . ثم باعها لرجل مصل فوطئها فحملت . فادعى الولد جميعاً ، فإنه للمصلى ، إذا كانت في ذلك شبهة . ولا يدريان من كان الولد .

وإذا باع الرجل أمة حبلى . فولدت عند المشتري ، لأقل من ستة أشهر . فادعاه البائع . فقال المشتري : إن أصل الحبل ، لم يكن عندك . وقال البائع : بل قد كان عندي . فالقول قول البائع . ويكون الولد ولده .

وإذا حبلى الأمة ، عند الرجل ثم باعها ، وقبض الثمن . وقبضها المشتري فولدت عنه ، بعد البيع بيوم . ثم مكثت سنة . ثم ولدت ولداً آخر ، من غيره

— ٣٨١ —

زوج . فادعى البائع الولدين جميعاً ، فإنهما ابناه . وترد الأمة إليه . وتكون أم
ولد . ويرد الثمن ، ويبطل البيع .

قال أبو الحواري : أما الولد الأول فلبائع . والولد الثاني عهد للمشتري .
وبيع الأمة تام .

وإن ادعى المشتري : أن الولد الآخر ابنه ، فالقول قوله . وإن لم يقربه ،
فهو عهده . والأمة أميه .

وقيل : من اشترى أمة فوطئها . فجاءت بولد . ثم صبح معه ، أنها كانت
ابنته . فإن الولد لاحق به . وعليه أن يمتزها . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى عشر

فى نفقة الممالك على سيد أو زوج

وكسوتهم

وقيل : إن نفقة العبد ، مثل نفقة الزوجة ، وأما الكسوة فتتوب واحد .

وقيل : ليس لذلك حد .

ويروى عن النبى ﷺ أنه قال : أشبعوا بطونهم ، واكسوا جفونهم .
ولا تسكلفوهم من الأعمال ما لا يطيقون . وكل ذلك مع ما صواب ، إن شاء الله .

ونفقة الأمة ، كنفقة العبد وكسوتها ، إن كان من الزوج الذين لا يستترون :

قيص .

وقال بعضهم : قيص وجلباب .

وإن كانت من إماء الهند والبيض ، الذين يكتسون الثياب ، ويستترون .

فإزار وقيص ورداء ، على قدر سعتهم .

قال أبو المؤثر : كسوة الإماء كلهن سواء . ليس لهن إلا قيص ، وما يفتنهن

من البرد .

قال هاشم بن غيلان - رحمه الله - فى الرجل يتزوج الأمة . ويذهب بها إلى

بلد آخر ، فتتولى كسوتها .

قال : إن عرض السيد على الزوج الخلع . وأبى الزوج عن ذلك ، فسكسوتها

على الزوج ، ولو ذهب بها السيد إلى البصرة ، ما دامت زوجة .

وإن طلب الزوج الخلع . وأبى السيد، لم يكن على الزوج كسوة ، إذا خرج
بها السيد ، عن بلد الزوج .

وقال بعض الفقهاء : إذا تزوج عبد أمة ، بإذن سيدها . ثم باع سيد الأمة أمة
في غير البلد . فعليه أن يرد على الزوج ، ما كان معها له من مال ، غير الصداق
والكسوة .

وإن بيع العبد ، فأخرج من المصر . فإن شاء سيده طلق . وإن شاء أحضرها
مؤنتها ، لما لزمه من ذلك .

فإن تزوج عبد حرة ، بإذن مولاه . فمؤنتها مؤونة حرة . وكسوتها كسوة
حرة . فإن أعطاهما ذلك السيد . وإلا كانت في رقة العبد

وإن تزوج حر أمة . وخلّاها سيدها له ، الليل والنهار . فعلى زوجها نفقتها
وكسوتها .

وإن حبسها عنه الليل والنهار ، فلا نفقة على الزوج ، ولا كسوة .

وإن حبسها عنه النهار ، وخلّاها بالليل ، فعلى زوجها نفقتها ، وكسوتها بالليل
وليس له حبسها عنه ، من العتمة إلى طلوع الفجر .

وإن تزوج عبد حرة ، بإذن سيده . ثم هرب العبد . فقيل : إنه يلزم للسيد
كسوتها ونفقتها . وإن طلقها سيده ، لزمه صداقها

فإن كان صداقها ، أكثر من قيمة رقة العبد ، لم يلزمه فوق ذلك ، إلا أن
يكون حدًا له حدًا ، يتزوج به . فلا يلزمه ، إلا ذلك الحد ، زاد فوق رقة العبد
أو نقص منها .

وإن مات العبد ، فلا يلزم السيد شيء ، إلا أن يكون ضمن بذلك ، أو حدًا له حدًا ، يتزوج به .

وإن حبس العبد ، بجناية جفاها ، أو تهمة نسبت عليه . فنفقة في الحبس على سيده .

وإن كان السيد غائبًا ، أنفق عليه من ماله . وإن لم يكن للسيد مال ، يبيع العبد في نفقته ، إن كان قد وجبت له نفقته ، بما مضى على سيده .

وإن لم تكن له نفقة ، قد وجبت . واحتاج العبد للنفقة ، في المستقبل . فإن كان السيد حاضرا . واحتج عليه ، فلم يأذن ببيعه . وإلا أنصف فيما وجب عليه . فالحاكم بالخيار - إن شاء ، أخذ السيد بذلك ، وحبسه عليه ، حتى يفعله . وإن شاع ، باع العبد .

وإن كان السيد غائبًا ، حيث لا تداله الحجة ، كان على الحاكم أن يبيعه بالنداء ، في جمعة واحدة ، على من يؤمن على العبد ، كان العبد محبوسًا ، أو مطلقًا ؛ لأن النفقة لازمة على السيد .

وإن رضى العبد من مولاه ، بأقل من نفقته ، التي يحكم لها بها الحاكم . فذلك جائز للسيد ، إذا لم يكن على العبد في ذلك مضرة . وإن كان في ذلك مضرة على العبد ، لم يجز للمولى أن يضربه ، إلا أن يكون العبد يبالغ إلى شيء ، مما يصلحه من مكسبته ، لم يكن على السيد أكثر من ذلك . ونفقة المملوك : بهاء النبي ﷺ .

وقيل : إن عماره ثلاثة أمان إلا ثلثا بالمعج . وهو الماش .

وللبالغ في كل شهر، سبعة مكايك، ونصف مكوك بالصباح وفي كل يوم من تمر، بمن نزوى .

وأما الأرم، فقد قالوا : أقل ما يفرض لسكل شهر درهان ، إلا أن يوجب الذطر ، في موضع من المواضع ، أو في حال من الأحوال ، أن الإدام يجرى بدون ذلك .

وقول : يكون له من الأدم بقدره .

وإن تراضى العبيد ومواليهم ، على شيء ، من الأدم والنفقة ، غير المفروض . فلا بأس بذلك ، إذا لم يكن عليه من ضرر ؛ لأن بمضا يقول : إنه ليس في نفقة العبيد حد محدود . وإنما هو ما يكفيهم ؛ لقول النبي ﷺ : أشبعوا بطونهم ، وأدثوا جنوبهم . ولا تنكفروهم من العمل ما لا يعطيون .

والذكور والإناث من العبيد ، في الفرائض من النفقة سواء .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : نفقة العبد نفقة شارب ، يعطى إياها ، إذا طلمها ، وأمن عليها . وإن طلب ، ولم يؤمن عليها . فليس على سيده ، إلا أن يشبع بطنه . وجاء الحديث عن النبي ﷺ : أطمعوهن مما تأكلون . وألبسوهن مما تلبسون . فإن وافقوكم ، فأحسبوا إليهم . وإن خالفوكم ، فبيسوم . ولا تذبوا خلق الله . ومن أعرق عبدا ، لا يقدر على المكسبة ، من مرض ، أو كبر ، أو صغر . فعليه نفقته ، طلب العتق ، أو لم يطلب . وليس على الحاكم ، أن يأخذ موالى العبد له ، بالنفقة والكسوة ، حتى يطلب إليه .

وقول : له أن يأخذ المولى بذلك ، ولو لم يطلب إليه .

وإن احتاج المبيد إلى الفسل والخرض ، لنسل ثيابهم ، والدهن ، والسكحل .
فعلى السيد ذلك ، إذا كان لا غنى لهم عن ذلك .

وفى عهد تزوج مملوكة . فرفعت عليه الكسوة والنفقة .

قال : يأمرها الحاكم : أن تأمر مولاه ، ليحضر ويدعو هو مولاه . فيجمل
على كل واحد منهما نصف الكسوة ، إلا أن يتركها مولاه معه ، بالليل والنهار ،
كان هو عليه الكسوة والنفقة .

وإن مرضت الأمة المتزوجة . فإن كانت من قبل المرض ، مع موالها ، الليل
والنهار ، حتى مرضت فعليهم نفقتها . وإن كانت مع زوجها ، فعليه نفقتها ، إذا لم
يكونوا ممنوعه منها فى الصحة .

واختلف فى كسوة الأمة المتزوجة .

فقول : على السيد والزوج قيص سابغ .

وقول : قيص وجلباب .

وقول : ثلاثة أثواب : قيص ، وجلباب ، وإزار .

وقول : على الزوج ثلاثة أثواب . وعلى السيد ثوب .

وقول : إذا كانت ممن تستقر ، فثلاثة على الزوج والسيد .

وقيل : اثنان .

وقيل : على السيد واحد . وعلى الزوج اثنان . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

عن عزان بن الصقر - في العبد ، إذا طلق زوجته الأمة ، بإذن سيده .

قال : لا نفقة عليه ، ولو كانت حاملا .

وإن كانت زوجته حرة .

قال : إن طلقها ، بإذن سيده ، طلاقاً يملك فيه الرجعة . فعليه النفقة . وإلا فلا

نفقة لها عليه .

وإن كانت حاملا . وقد طلقها ثلاثاً ، فلا نفقة لها ؛ لأن الولد ليس للمولى .

وجاء في الأثر : أن النفقة لجميع الحوامل ، إلا المميقة .

وكذلك حفظ العباس بن زياد ، عن أبي عبد الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثاني عشر

في عبيد المشركون

إذا أسلموا قبل مواليهم

وقيل: إذا كان للذي أمة ذمية مثله . ثم غاب وأسلمت ، لم تبع حتى يعلم أنه
مشارك .

وإن بيعت لمولى، ووطنها . وقد كان سيدها الأول، أسلم من قبل ، ردت إليه .
وكذلك إن أسلمت من بعده .

قال أبو الحواري: إذا باعها الإمام، بعد أن صح أنه مشارك . فقد مضى البيع
أسلم لليهودى من بعده، أو لم يسلم .

وإن وطئ الذي أمة المسلمة، أو مس فرجها، أو نظر إليها . وهى فى ملكه
فقد حرمت عليه، إذا أسلم ولا يتزوجها . ولا يملؤها بملك اليمين . وإن استكرهها
على الوطء عقت .

وأما إن أخذ ببيعها . فباعها قبل أن ينظر إلى فرجها ثم أسلم . فله أن يطأها
بتزويج ، أو ملك يمين .

وعن أبى عبد الله - فى العبد ، إذا تزوج أمة يهودى ، بنهر إذن سيده .
فولدت أولاداً : إن اليهودى يجبر على بيعهم ، فيمن يزيد .

ولا يجوز للعبد، ولا الحر ، أن يتزوج إماء أهل الكتاب .

وقال في يهودى، وطىء أمته . وهى مسلمة : إنه لا يقتل . ولكن تنزع منه .
فإن ولدت منه فالأولاد - إذا بلغوا - يمجسون حتى يسلموا ، أو يموتوا .
وعبيد أهل الذمة ، إذا كانوا من أهل الإقرار . فقيل : يؤخذون ببيعهم
لأهل الإسلام . ولا يتركون في أيديهم .

وقيل : إن ذلك في الإناث خاصة . وأما الذكور . فلم يحولوا بينهم وبين
شئ ، من أمر دينهم ، لم يجبروا على بيعهم ، إذا ملكوهم . ولا يقربون إلى شرائهم
في المستقبل . فإن اشتروهم من ذمى أو مسلم ، يبطل البيع ، في بعض القول .

وفي بعض القول : يثبت البيع . ويجبرون على بيعهم .
وحفظ أبو معاوية ، عن أبى عبد الله - رحمه الله - في عبيد أهل الحرب ،
إذا أسلموا وصاروا في بلاد المسلمين إنهم يتركون . ولا يردون إليهم فإذا طلبهم
أربابهم ، أمروا ببيعهم للمسلمين .

وإن أسلم المولى ، فهم أولى ببيعهم .
وإن اشترى مسلم غلاماً نصرانياً ، أو يهودياً ، أو مجوسياً . فقال له الرجل
المسلم أسلم قال : لا أسلم . إنه ليس لمولاه ، أن يجبره على الإسلام ، ويدعه ودينه .
فإن شاء أمسكه . وإن شاء باعه .

وإن كان المشركون جلبوه من بلاد الهند ، تركه على دينه .
وإن جلبه المسلمون وهو مشرك . فللمسلمين أن لا يدعوه ، يدخل في شئ من
هذه الأديان إلا دين الإسلام . وليس لأهل الذمة أن يشتروا ما جلب المسلمون
من الرقيق ، إلا أن يكونوا جلبوهم . وهم على شئ من هذه الأديان : دين اليهود ،

— ٣٩٠ —

أو النصراني، أو المجوس . فأما غير ذلك ، فلا ، إذا علم الإمام بهم ، أخذهم من أيدي النصراني واليهود والمجوس ، الذين أدخلوهم في دينهم بالثمن . ثم يجبرهم على الإسلام ، بالهدد والضرب والخس .

ومن اشترى جارية ، في بلاد أهل الحرب ، فلا يعاؤها ، حتى يعلمها الصلاة ، والنسل من الجذابة والخيض ، والصلاة على النبي محمد ﷺ . ويخرجها من بلاد الحرب .

وإن وطئها في بلاد الحرب ، لم تقل : إنه وطئ حراما . والله أعلم .
وبه الترفيق .

القول الثالث عشر

في الاشتراك في العبيد والدواب

وعن أبي علي - رحمه الله - في عبد ، بين رجلين ، تخاصمهما في الخدمة .
 فإذا كان العبد عند أحدهما ، أحسن الخدمة . وإن كان عند الآخر ، لم يخدم .
 فأراد من لم يحسن معه الخدمة ، ضرب العبد . وأبى الآخر ، لأنه ليس له ضربه .
 فإن ضربه ، فعليه أرض ضربه . ولشريكه من الأرض ، بقدر نصيبه من العبد ،
 إن كان له نصف العبد . فله نصف الأرض .
 وإن كان أكثر ، أو أقل ، فبحسب ذلك .
 فإن ادعى الشريك على شريكه ، ضرب ذلك العبد . وأنكر المدعى عليه ،
 كانت عليه اليمين : ما ضرب هذا العبد . فإن حلف ، فلا شيء عليه .
 وإن نكل عن اليمين ، كان عليه الحبس ، حتى يحلف ، أو يعطى الأرض ،
 إلا أن يكون مع شريكه بيعة ، بضربه إياه .
 وإن رد اليمين إلى شريكه ، حلف لقد أخبره غلامه : أنه ضربه ، أو أخبره
 فلان ، أو عاينه يضربه .
 فإذا حلف المدعى ، وجب له الحق ، على المدعى عليه . ولزمه الأرض في ذلك
 لشريكه .
 وإن كان عبد بين شركاء . وطلب العبد ، أو أحد الشركاء ، أن يخلصه
 واحد منهم . فإنهم يجبرون على ذلك .

وإن اتفقوا على خدمته . وطلب العبد ، أن يكون لواحد منهم ، فله ذلك ؛
لئلا تكثر عليه الخدمة .

وإن قال الشركاء : يبيع الطالب للبيع حصته . وطلب هو أن يباع العبد جملة ؛
لأن في بيع بعضه كسر آ من الثمن ، وفي بيعه جملة توفير للثمن ، فإنه يباع جملة .
وإن طلب بعض الشركاء ، بيعه بالمناذاة وطلب بعضهم بيعه بالسوم فبيع
المناذاة أولى ، إلا أن يكون السوم أوفر للثمن .

ومن جواب الملا ابن أبي حذيفة ، ومحمد بن سلمان ، إلى هاشم بن الجهم -
في رجل ، يده وبين رجل عبده ، أو دابة . فقال أحد الشريكين : إما بيع لي وإما
بعت لك . فقال هذا : لا أبيع . ولا أشتري .

فأما موسى فيقول : لا يجبر على البيع ، ولا على الشراء .

وقال غيره : يجبر على بيع الحيوان . ولا يجبر على بيع العبيد ؛ لأن الحيوان
يلحقه الضرر ، لأجل العلف والسقى . ويقال للشريك : إما يبيع ، وإما يشتري ،
إن اتفقا . وإلا نودي عليها ، فيمن يزيده .

قال أبو سعيد : يوجد في الأثر - في الشريكين في الدابة ، إذا غاب أحدهما ،
حيث لا تغاله الحجة . فمضى أنه قيل : إن لهذا أن يأخذ حصصة للغائب . ولا يبيعها
على غيره ، فيما يخرج عندي ، على معنى ما قيل ، على سبيل البيع . ولا يبيع هو حصته ،
على غيره .

وإن باع الحاضر ، جميع الدابة ، ولم تمكنه الحجة على الشريك ، ولم يكن
حاكم ، يصفه في ذلك بالعدل . فلا يبعد جواز البيع ؛ لأن من عدم الوصول إلى

الحكم ، بوجه من الوجوه ، لم يبعد عندي ، جواز الحكم لنفسه ، بما يحكم له به الحاكم ، إن دفع إلى الحاكم . وإذا ثبت معنى ذلك ، كان له بئمة للدابة وحده ، بمنزلة بئمة هو وشريكه .

وإذا عدم المقاسمة للثمن ، من شريكه ، لم يبعد عندي أن يجوز له أن يقسم لنفسه ، إذا لم يجد من يقسم له .

وإن وجد من العدول ، من يقسم له الدراهم ، بيده وبين شريكه ، كان عليه ذلك ، حتى تلتقط حصة شريكه عنده . ويكون مال شريكه عنده أمانة .

وإذا ثبت معنى الخيار لهما ، لم يبعد عندي ، أن يأخذ حصة شريكه بالثمن بالقداء ، أو بنظر العدول .

وإن قبل منه البائع له حصة نفسه ، أن لا يسلم إليه الدابة كلها . وأمكن أن يبيع حصته ، ولا يسلم الدابة كلها فيكون قد سلم مال شريكه ، كان ذلك جائزاً ، إذا كانت الدابة في يده هو ، أو في يد أمين عليها .

وإن كان المشتري ، مأموناً على حصة الغائب . وباع له حصته . وسلم إليه الدابة ، على أنه أمين ، في حصة الغائب ، لم يبعد عندي إجازة ذلك ، على هذا الوجه .

وإن كانت الشركة في عبد ، فالقول فيه ، في معنى التسليم ، كالقول في الدابة . وأما في معنى البيع ، وجبرها على بيع العبد ، إذا طلب أحدها بئمة . فيختلف فيه .

قول : يجبران بمنزلة الدابة .

وقول : لا يجبران على بيعه . ويخدمهما بالأشهر ، على قدر الحصص . إلا أن يطلب العبد ذلك ، وكانا في بلدين ، يشق على العبد الاختلاف بينهما في خدمته . وإن كان لامشقة عليه في ذلك . فليس له جبرها على بيعه ، إذا كانا في بلد واحد .

وفي بعض القول : إنه إذا طلب البيع ، كان عليهما ذلك ، أن يبيعهما ، أو يخلصه أحدهما . كيف ما كان . وإنما يجوز للحاضر من الشريكين ، عند عدم شريكه ، ما ثبت على شريكه ، لو حصل في معاني الاختلاف ، من هذه الأقاويل ، عند عدم شريكه ، وعدم الحكم .

وعن سعيد بن محرز ، إلى موسى بن علي - رحمه الله - في عبد ، بين شركاء . استخدمه أحدهم سنة . وطلب الشركاء أن يقوم خدمته . ويعطيهم المستخدم له ، نصيبه من ذلك . وقال المستخدم : استخدموا بمحوصكم ، أو طلب الشركاء الخدمة . وقال هو : أعطيتكم نصيبكم ، مما مضى . فكان رأى من قدر الله من الفقهاء ، أن تكون لهم الخدمة . طلب ذلك ، أو طلبوه . وإن كره منهم من كره ، إلا أن يكون أسله بأجر ، إلى أحد ، أو إلى نفسه . فإن طلبوه حصوصهم من الغلة كان لهم . والدار مثل العبد في هذا .

وإن كان رجلان بينهما شاة ، أو دابة ، مما يصلح للحم . فطلب أحدهما أن يذبحها ، وأبى الآخر . فإن الدابة لا تذبح ، إلا أن يتراضيا على ذلك . ولكن عليهما أن يخلصاها لبعضهما بعض ، أو يبيعاها لغيرهما .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن ضرب خادماً ، بينه وبين قوم . قال :

إن كان ضربه ، في وقت ، يجوز له فيه ضربه ، فلا بأس . وذلك إذا وجدته في شيء من المأوى ، فزجره عن ذلك . فلم يزدجر ، أو أمره أن يعمل له عملاً ، يجب على العبد أن يعمل . وضربه على ذلك ضرباً . كما يجوز للعبد ضرب خادمه ، فلا بأس عليه في ذلك .

وإن كان ضربه ، في غير ما يجب عليه ، كان عليه التخلص من ذلك ، إلى شركائه في الخادم . ويعطى العبد شيئاً يرضيه به .

ويوجد أنه إذا كان الشربك ، ممن يجوز له الأدب ، في ملك النير ، وفي الأحرار . فبجائز ذلك . وإن لم يكن كذلك ، إلا بملك بعض الرقبة . لم يكن له ذلك . وكان ضارداً ، إذا أتى ما يضمن من الضرب .

وحد ضرب الأدب : أن يكون ضرباً غير مبرح . ولا يجرح ، ولا يؤثر . وقول : إذ كان الضرب ، مما لا يحتمله العبد ، في النظر ، في غير المواضع المخرفة ، من جسده . ويقوق من العبد لريقته . والله أعلم . وبه القوفيق .

القول الرابع عشر

في أملاك العبيد

وما يجوز فيها

وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - في العبد ، إذا قطعت أذنه ، أو شيء من جوارحه ثم أعقت ، قبل أن يبرأ جرحه ، فالأرش للعبد ، إلا أن يشترط السيد عليه ، عند المتيق ، لأن ديقته من ماله الظاهر .

ومن مات ، وله مال ، ولم يخلف وارثاً ، غير والد ، أو ولد بمالك ، فإنهما يشتريان من ماله . ويأخذ ما فضل بالميراث .

وإن لم يباعا ، في الوقت ، وقف المال . فإن ماتا ، فرق المال على الفقراء ، إذا لم يكن للبيت وارث ، يستحق ميراثه ، من جنس ، أو رحم ، فهو أولى به من الغير . وكل ما لا يعرف له وارث ، فهو للفقراء .

ومن اشترى من رجل عبداً ، له مال ، لا يعلمه مولاه ، الذي باعه ، ولا الذي اشتراه ، فإنه لمولاه الذي باعه . هكذا يروى عن جابر بن زيد - رحمه الله .

وقول : إن العبد وماله الظاهر والخفي للمشتري ، إلا أن يستثنيه البائع .

وقول : إن الباطن للبائع ، والظاهر للمشتري ، حتى يثبت فيه شرط .

ويوجد عنه - في موضع آخر - إنه كله للمشتري .

وحفظ الثقة عن أبي مروان - في رجل ، باع لرجل جارية ، عليها حل ذهب

وفضة . فقال البائع للمشتري : ما عليها من حل ، فهو لها . فأخذها المشتري على ذلك

ثم إن المشتري باعها . ثم أراد أن يأخذ حليها .
فقال أبو مروان : ليس له أن يأخذ حليها ؛ لأن البائع الأول ، أقر لها بالحلي
لإقراره . والإقرار فيه اختلاف .

في قول المسلمين : إذا أقر للعبد بشيء ، فليس للسيد أن يأخذه .
وقول : هو للسيد . وليس للعبد فيه شيء .
وقول : إن شاء السيد أن يأخذه منه ، لم يمنع . وهو للعبد .
وقول : لا يسلم للعبد ، ولا للسيد . ويشترى به العبد . وهو بمنزلة ميراث العبد
موقوف .

فإن مات العبد ، قبل أن يمتق ، أو يباع ، فهو لسيدته . والإقرار والوصية
والعطية للعبد ، في هذا بمنزلة .

وقال سعيد بن محرز : إن العبد إذا بيع ، أو أعتق ، فله ماله الظاهر .
ويوجد في المتيق : لا اختلاف في المال الظاهر . وأما في البيع ، ففيه اختلاف .
وأكثر القول : أن المال كله للبائع ، إلا أن يشترطه المشتري ، كان ظاهراً ،
أو باخفاً .

واختلف في مال العبد ، من غير كسبه . مثل ما يوصى له به ، أو يقر له به ،
أو يوهب .

فقول : يحبس عليه ، حتى يمتق ، أو يشتري به ، إن باعه سيده ، أو يموت .
فهمكون مالا لسيدته . ويسلم إلى سيده . وهو قول محمد بن محبوب - رحمه الله .
وقول : إن كان كثيراً ، حبس عليه . وإن كان قليلاً ، دفع إليه . وإن

أخذه سيده ، لم يمنع منه . ويكره ذلك لسيده . وهذا يوجد عن أبي معاوية رحمه الله .

وأما ما اكتسبه العبد ، من غير هذه الوجوه ، فهو لسيده .
وأما ما أوقف على العبد ، من ميراث ، من ولده ، أو والده . فذلك موقوف على العبد ، إلى أن يعق ، أو يباع ، أو يموت . يرجع إلى ورثة الميت الأول .
وإن سأل السيد العبد : أن يعرفه ماله ، فعليه ذلك . وإيس له أن يكتمه إياه ، ولا شيئاً منه .

وقيل في مملوك ، دبره مولاه . وفي يد المملوك تجارة ، والمولى عارف بها . وصبرها المولى . ثم إن المملوك مرض ، فأوصى ببعض ما في يده للفقراء ، أو غيرهم . وكره ذلك المولى . ثم عوفى العبد . وأراد المولى الرجعة ، فيما صاب له ، ولا يمضي له شيئاً ، مما في يده . فإني أرى لمولاه الرجعة في المال ، الذي صبره له . وله أن يقبضه وينزعه منه . وهو له حلال .

ومن أخذ من يد عبد ثوبا ، أو شيئاً ، مما يلزمه فيه الأخذ ، ضمان أنه إن رده إلى العبد ، تخلى عنه ، إن كان المضمون قائماً بعينه .
وإن كان قد أتلفه ، رد الثمن إلى السيد .

وعن أبي الحسن البسيمي - رحمه الله - في رجل ، قبض من يد عبد شيئاً ، على سبيل الأمانة . ثم عتق العبد ، وهلك سيده .

قال : يسلم الأمانة ، إلى من ائتمنه ، وهو العبد .

وقال محمد بن محبوب - في الأمة تعتق . ولها صداق - : إن صداقها لها .

وإن كان لها مال ظاهر ، فهو لها ، إذا لم يستغنه السيد .

وقيل : إنه للسيد .

وعن المدبر له مال ، فيموت سيده ، والأمة المدبرة . وعلى زوجها صداق ،

فيموت سيدها .

قال : مال المدبر له ، إذا مات سيده .

وقول : إن المدبر كالمعتق . وهو عبد ، حتى يعتق . فإذا عتق العبد . فقد تقدم

فيه الاختلاف .

وقيل في رجل قال لسيده : إن مت ، أو قتلت ، فأنت عتيقة . فأعطاه مالاً ،

وخدمها ، ومتاعاً في حياتها . ثم قتل الرجل ، بعد ذلك ، أو مات .

قال : هي عتيقة . ومالها لها ، إلا أن يكون فيه لورثته شيء .

وقول : إنها مدبرة . والمدبرة أمة . ولا تجوز عطية السيد لعبد ؛ لأنه ماله .

وتجوز وصيته له ، إذا دبره ، وأوصى له . ولا تجوز وصيته لعبد ، ولا لعبد هو وارثه .

وإن قال رجل لوأيدته : إذا مت ، فأنت حرة . وهي تحت عبد له ، أو لغيره ،

أو تحت حر . فولدت أولاداً ، قبل موت الرجل . ثم مات الرجل فلا يرى الأولاد

يكونون تبعاً لأهمهم . وهم للورثة ، لأنها لم تعتق ، إلا بعد موت الرجل ، كانت أمة

ما عاش . ولكن ليس له بيعها .

ولو أن رجلاً وهب لها مالاً ، قبل موت مدبرها ، لكان له أن يأخذ منها ؛

لأنها أمتة .

— ٤٠٠ —

ومن استثنى مال عبده، عند عتقه إياه . فقال: مالك لى، وأنت حر، أو قال:
أنت حر، ومالك لى . ففى كل هذا ، يثبت المال للسيد . ويعتق العبد ، إذا كان
الكلام متصلا .

وإذا لم يكن فى ذلك شرط استثناء ، فالمال للعبد ؛ لقول النبى ﷺ :
من أعتق عبداً له مال . فماله له ، إلا أن يشترط السيد المال . والله أعلم .

* * *

القول الخامس عشر

في عقوبة العبيد وأدبهم

ومن كان له عبيد كثير الإهراق . فجائز لسيده أن يقيده . ولكن لا يستعمله إلا بما يقدر عليه في قيده .

وقيل : إن العبد إذا استحق الأدب ، أدب على أليته ودبره . ولم يجيزوا ذلك في الأحرار .

وسئل بعض الفقهاء ، عن الرجل المسلم . هل يضرب عبده ؟
قال : نعم . قد يضربون خسدهم . ولا يأمرن أحداً بذلك . ولا يتخذوه
الغاس شيئاً ، يديدون به ، مخافة أن يضرب رجل منهم غلامه بأمرهم . فإن حدث^{٢٦}
به موت ، خاف للفقير ، أن يكون قد أشرك في قتله .

ومن جواب هاشم بن غيلان ، والأزهر بن علي - رحمه الله - وموسى بن علي
- رحمه الله - لوالى صحار ، سليمان بن الحكم - رحمه الله - في عبيد أهل الصلاة
إذا عرف من مواليتهم الإساءة إليهم ، بالضرب أو الجوع - : إنه يتقدم عليهم ،
ويأمرهم بالإحسان . فإن استعانت الإساءة منهم إليهم ، أمروا ببيعهم فإن كرهوا
بيعهم ، وأساءوا إليهم ، حبسوا .

وقال بعضهم : إذا أساء السيد ، بعد التقديم ، لم يعتذر ، إلا أن يبيعهم ،
أو يعتقهم ، أو يكف إساءته عنهم .

— ٤٠٢ —

وقيل : إن عبد الله بن أنس ، ضرب غلامه فأرضاه بذهب من طعام .
والذهب : مكيمال لأهل أيبين .

وروى أن جابر بن زيد - رحمه الله - قيد أمة له ، على معنى العقوبة .
وعن محمد بن محبوب - رحمه الله في الملوكة ، إذا عصى سيده - إنه يجوز
ضربه على الأدب

وفعل جابر بن زيد ذلك . وليس في ذلك حد محدود ، إلا أنه يؤدب على
قدر ذنبه ، من غير إسراف ، ولا مثلة به .

ويستحب لسيد العبد : أن يرضيه ، بعد الضرب بشيء ، يعطيه به نفسه ،
أو يستحلله من ذلك .

واختلف في إقامة الحد على الملوكة ، إذا أتى ما يجب عليه به الحد .
فقول : يجوز لسيده أن يقيم عليه الحد .

وقول : لا يقيم الحدود إلا سلطان العدل . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس عشر

في العبد إذا أخرج لصنعة أو ضربية
وما يجوز أن يفعل في العبد

وسئل بعض الفقهاء ، عن العبد ، إذا كان حججاً ، أو غير ذلك . كان مبرزاً
في صنعة . هل يجوز لأحد أن يستعمله ، ويعطيه أجرته ؟
قال : متى أنه إذا كان مبرزاً لذلك ، ومخرجاً له ، جاز ذلك ، إذا كان أربابه
بالعين .

وإن كان العبد لاجتأى . فلا يجوز أن تسلم إليه أجرته . إلا أن يكون العبد
ثقة مأموناً ، أنه يعمل غلة الأيتام في مصالحهم ، أو يكون لهم وصى ثقة ، أو وكيل^١
ثقة ، أو محاسب ثقة ، أو ولي ثقة ، يقبض لهم الغلة ، ويعملها في مصالحهم .
وإن عدم هؤلاء ، لم يجوز أن تسلم ، إليه أجرته . وتعمل غلة ذلك ، في مصالح
اليتيم .

وكذلك إن كان في موال هذا العبد ، نساء مخدرات ، أو غائب .
وإن جعل السهد لعلامة النصف من عمله ، لفنقته وكسوته ، فلا يجوز على
السهد استعمال العبد ، في شيء ، من خدمته ، مما لا مضرة على العبد فيه .
وإن كان للعبد في ذلك سعة ، فليس الأجرة بين العبد وسيده بثابتة ، في معنى
الحكم .

وقيل في العبد النساج - إذا رفع عليه رجل عبسه له حق ، من قبل سداة

طرحها إليه ، فلم يعملها وبقى له عنده شيء من المزكان ، سلمه إليه : إنه إذا كان سيده هذا العبد ، قد أخرجه في عمل الثياب فشكل شيء استدانه العبد ، فهو في رقبته فإن فداء سيده . وإلا يبيع في حق الذي له الحق . وبقى منه ، يسلم لسيده .

وإن كان سيده ، أبرزه في عمل الثياب وأمره أن يستدين . فكل ما استدانه فهو على سيده .

فإن كان سيده ، لم يبرزه في عمل الثياب . فمن دابته ، ولم يعرف أنه مملوك ، لحقه في رقبة العبد .

وإن دابته ، وهو يعلم أنه مملوك ، ولم يخرج سيده ، في عمل الثياب ، فديته في رقبة العبد ، إلى أن يعتق .

فصل

وقيل في العبد - إذا هرب من مولاه - : إنه لا يجوز لأحد أن يصفحه ، أو يكلمه أو يطعمه ، أو يسقيه ، ما دام في محرم . وأما رد السلام فجائز . ومن أرغد عبده يعمل ويأكل ، فلا يجوز استئمانه ، ولا شراء شيء من عنده إلا بإذن مولاه .

وسئل بعض الفقهاء عن العبد : هل يجوز لأحد أن يطعمه ، إذا كان سيده غنياً .

قال : معى أنه إذا لم يشغله ، وكان في حال حاجة إلى ذلك . ولا يعبده ذلك ذلك ، على ظلم سيده ، وتطويل ضيقه ، إن ذلك جائز عفوياً .

وكذلك إن كان لفقير أو يتيم .

وإن كان يشغله ذلك ، عن ضيعة سيده . وطلب هو أن يسقى ، أو يطعم .
قال : إذا لم يشغله ذلك . فأرجو أن يسمع ذلك ، إذا لم يقول ، ما يشغله عليه
من سبب الطعم .

وقيل في عبيد ، أبق من مولا . ولبت سنين . واكتسب مالا ثم أقبل تائباً .
فوجد مواليه ، قد ماتوا جميعاً ، لم يقدر لهم على وارث ، إن هذا العبد عبد لمواليه
الهاالكين ، وماله مثل ذلك . وعليه أن يجتهد في السؤال ، عن ورثتهم . فإن
وجد لهم وارثاً ، أو رحماً ، كان العبد وماله لوارثهم . وإن لم يجد لهم وارثاً ، فإن
وضع في الفقراء ، فلم تر بأساً .

وإن وصل زبجى ، إلى من يعرفه ، أنه مملوك ، أو أقر العبد : أنه مملوك لبى
فلان . أو قال : إنهم أيتام . فاستخدمه رجل ، إلى أن خرج من عنده . وقال :
إنه ضامن للعبد . وأجرته إلى أن يصل إلى موضع مأمنه ، وحرز مواليه .

وإن كان هذا العبد ، أبق من مواليه . فوصل إلى هذا الرجل . فأقر العبد :
أنه أبق . فأمسكه هذا واستخدمه ، على سبيل الاحتساب ؛ لئلا يضيع العبد ،
أو يهرب إلى موضع أبعد من ذلك ، إنه تلزمه أجرة استخدامه . ولا يرفع بما
أنفق عليه من نفقة ؛ لأنه مخطوع بذلك ، إلا أن يكون أنفق عليه ، بحكم من حاكم ،
أو سبب حكم . مثل أن يكون شريكاً في العبد ، أو وكيلاً فيه ، أو مثل هذا .

وإن خرج هذا للعبد ، من عند هذا الرجل ، إلى مواليه ، فسلم يد . وصل
إليهم أم لا ؟

قال : إذا كان مضموناً في الأصل . فعليه الضمان ، إلى أن يصل إلى مواليه .

و يختلف في معنى الضمان عليه فيه ، إذا أخذه ليرده إلى أهله . ثم ذهب العبد .

فقول : يضمن .

وقول : لا يضمن .

وقيل : إنه لا يجوز الوكالة ، في بيع العبد الأبق .

وقال الأزهر بن محمد بن جعفر - في العبد ، إذا علم أنه أبق ، فلا أحب أن

يستعمل . فإن لم يعلم أنه أبق . وقال : إنه قد أخرج سيده لضريبة ، جعلها عليه .

فأرجو أن يجوز - إن شاء الله .

فصل

وقال في الرجل ، يرى إنساناً ، يقع في بئر ، أو في سطح ، أو يحمله سبع ،

أو في شيء غير هذا ، من المتالف . ثم استعمل في ذلك عبداً لرجل ، أو استعان

به في ذلك ، إنه لا تبعه عليه في ذلك .

وإن استعمله في ماله ، من مال سيده ، كان على المستعمل في ذلك التبعة .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل ، أمر عبداً لرجل : أن يستقى له

من النهر ، بنهر إذن سيده . فاستقى له العبد من البئر . فوقع فيها ، أو أمره أن

يستقى له من البئر . فاستقى له من النهر . ففرق أن عليه الضمان ، في هذا كله .

وضمان العبد : قيمته . والأرش قيل : يحسب على قدر قيمته .

ومن استخدم رجلاً ، على أنه حر . ثم أقر أنه مملوك .

قال : لا تبعه عليه ، بإقراره بذلك ، إلا أن يصح الديقة ، بمساقر ، إلا أن

يستخدامه ، بعد الإقرار .

وأما إذا صح بشاهدى عدل : أنه مملوك ، فقد لزمه المملكة ، إلا أن تصح له الحرية . وعلى من استخذه القبة ، إلا أن تبرئه من ذلك حجة ، من حجج الحق .

وفي رجل ، صحبه مملوك ، في سفر وحدهما . فحمل له العبد شيئاً من أذاته ، بلا أن يأجره بذلك ، إلا أنه قد أطعم المملوك من طعامه .

قال : إن كان العبد مأذوناً له في السفر . ولم يستعمله هو ، بشيء من أمره . ولم يعمه بكلامه ، من حال سفره ، المأذون له فيه . فلا يبين لى عليه ضمان . وإن كان غير مأذون له فيه ، فهو أشد عندي . وما لم يستعمله ، أو يحبس ، في شيء من أحواله . فأرجو أن لا ضمان عليه .

فصل

وقيل : ليس للعبد أن يصوم إلا برأى سيده . ولكن له أن يصلي الفريضة ، في الجماعة . ولا يصلي قبل الفريضة وبعدها ، إلا برأى سيده .

وبعض يحب له أن يصوم ، ما لم يمنعه سيده .

وأما صوم شهر رمضان وبدله ، فيجائز له صومه .

وأما صوم النافلة ، إذا لم يمنعه من عمل سيده ، ولم يضر بجسده ، ولا شيئاً من أمره ، فلا بأس به ، في بعض القول . ويصلي ركعتي الفجر ، وركعتي المغرب ، وركعتي الظهر ، والوتر . ويصلي في الليل ، إلا أن يضعفه ذلك ، في النهار ، فلا يفعل .

وما أتى به العبد لسيده ، من شيء ، يكتسب مثله ، ولم يعلم حرامه ، فلا بأس عليه فيه ، إلا أن يستيقن حرام ذلك .

ويجوز إعطاء العبد وإطعامه ، لمن يريد بذلك البر ولم يشغل العبد بذلك ، عن خدمة مولاه .

وإذا كان السيد لا ينصف عبده ، في النفقة والسكوة . والعبد يخاف أن يقيم الحجة ، على مولاه . فإنه إن قدر على شيء ، من مال سيده ، له أن يأخذه معه . ويستفتى منه ، ما يسد جوعه .

وإن كان لا يخافه ، فلا يأخذ من ماله ، إلا بعد إقامة الحجة عليه ، أو بما يتعارف معه ، في حكم الاطمئنان ، أنه يرضيه ذلك ، من فعله ، إن فعله ، وعلم به ، بما لا يشك فيه .

وقيل : إذا كان العبد منصفاً له سيده ، في النفقة ، فلا يجوز أن يأخذ من ماله قضيماً ، ولا رطباً ، ولا شعثاً ، إلا بإذنه . والعبد في مال السيد ، كغيره من الناس والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع عشر

فى خدمة الممالك لـالكههم وغيرهم

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - فى خدمة الممالك^(١) فى الليل : إنهم إن كرهوا ، لم يستخدموا . وإن طابت أنفسهم بذلك ، فلا بأس .

وروى لنا أبو سعيد - رحمه الله - قال : يوجد فى بعض الكتب - خ - الحديث : إن العبد لا يزال قريباً من الله ، حتى يُخدم ، فإذا خُدم تبعده من الله . وروى لنا أبو صفره ، عن وائل بن أيوب : أنه سأل محبوب بن الرحيل . وأنا جالس معه - عن الخادم - : إلى أى وقت يستخدم ؟

قال : إلى صلاة العتمة . إلا أن تطيب نفسه بأكثر من ذلك .

وقال أبو عبد الله : يستخدم العبد بالليل ، بقدر ما يستريح فى النهار .

وأما الدواب ، فلا وقت فى العمل عليها .

وإن مرض ، فلا يستعمل ، حتى يشفى من مرضه .

وكذلك إن كبر ، ولم يقدر على العمل ، فلا يكلف ما لا يقدر عليه . وعلى سبيله نفقته وكسوته .

وقال أبو عبد الله : ليس للعبد أن يعمل لنفسه ، فى الليل ، ولا لغير مولاه ،

إلا بإذنه

(١) أخرج الربيع عن أبي عبيدة ، عن جابر بن زيد . قال : سمعت أناساً من الصحابة ، يروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن استعمال العبيد ، بعد صلاة العتمة .

وقيل في الرجل ، يأتي إلى بيت الرجل . فيدعوه أولاً يدعوه ، فيوافق عبداً لرجل . فيقول : أريد أن أكرم فلاناً ، ولا يقصد بذلك إلى كلام العبد . فليس عليه في ذلك شيء ، إذا لم يستعمل العبد بذلك .

وقيل في الرجل ، يرسل عبداً للسجاد والحطب ، ويرصيه أن يأتي بذلك ، من المواضع المباحة . فيأتي بذلك ، على أنه كما أمره . فذلك جائز . ولا بأس عليه ، في ذلك .

وقيل في رجل ، حمل على حمار متاعاً له . فوقع المتاع في الطريق . فربى به عبيد ، فعاونوه برفع المتاع ، على الحمار ، من غير أن يأمرهم ؛ إلا أنه يرضى بفعلهم وأحببه .

ففي بعض القول : إنه يكون سالماً من الغمان ، ما لم يقع عليهم من ذلك ضرر . وبعض يقول : إن عليه أن ينههم .

وإن قال العبيد : أنزاعك ؟

فقال : نعم . إنه يضمن ؛ لأن قوله : نعم ، جواب أسكلامهم .

وإن قالوا له : ادع أناساً ، حتى نعاونك . وعاونوه . فهذا ليسه بأمر . ويقوم مقام الإشارة . والله أعلم .

فصل

وسئل بعض الفقهاء ، عن الرجل ، إذا حضر إلى الحاكم ومعه امرأة سوداء أو بيضاء . فدعى أنها أمته . وأقرت هي : أنها له . وأراد أن يزوجه رجل . هل للحاكم والشهود أن يشهدوا تزويجها ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت الإقرار بالملك ، جاز للسيد ، أن يزوج أمته . و جاز للشهود أن يشهدوا ذلك ، في معنى ثبوت الإقرار .

قيل له : وهذا الإقرار يثبت معنى الملكة ، على هذه المرأة ؟

قال : معنى أنها إذا قالت : إنها له ، أو جارية له ، أو ملك له ، أو نحو هذا ، كان ذلك يوجب الإقرار : أنها له .

قيل له : إن أراد أن يزوجه بعبد مملوك . هل للحاكم ، أو للشهود أن يشهدوا هذا التزويج . ولم يعلموا إذن سيد العبد ، في تزويجه له ، أم لا ؟

قال : معنى أنه ليس لهم ذلك ، إلا أن يعلموا إذن السيد بذلك ، أو أمره .

قيل له : فهذا عندك ، في الاطمئنان والحكم ، أو إنما ذلك في الحكم . ويسمى في الاطمئنان .

قال : معنى أنه إذا كان ذلك ، بغير رأى سيده ، لم يجوز في حكم ، ولا اطمئنان ولا يجوز في ذلك معنى الإدلال ؛ لأن هذا من إباحة الفروج . والله أعلم .

فصل

قيل لأبي سعيد - رحمه الله - في رجل ، تزوج امرأة . ورضيت بالتزويج . ثم أقرت أنها أمة لفلان . هل يفسخ النكاح بإقرارها هذا ؟

قال : عندي أنه يثبت عليها أحكام الزوجية للزوج ، ويثبت عليها إقرارها برقبته ، لمن أقرت له .

قيل له : فإن طلب الذي أقرت له ، أن يستعدها . وطلب الزوج حبسها معه ، بحق الزوجية ، كالحرمة من يكون أولى بها ؟

قال: الزوج أولى بها، ما دامت في حكم الزوجية، حتى تخرج منه .

قيل له: فإن مات عند الزوج، لمن يكون ميراثها ؟

قال: عندي أنه للزوج حصته من مالها بالميراث . وما بقي لسيدها ، إذا كانت ممن يجوز إقرارها، على نفسها بالعبودية . ولم يثبت عليها حكم، بخلاف ذلك .
قيل له : فما ولدت من الأولاد ، أحرار لأبيهم . ولا حق للسيد فيهم ، إذا كانت ممن يجوز إقرارها على نفسها بالعبودية .

قال: فما ولدت ، قبل هذا الإقرار . ومن وطئ ، قبل هذا الإقرار ، فأولادها من ذلك أحرار . لا حجة عليهم ، بمعنى الملك . وما ولدت ، بعد هذا الإقرار ، في وطئ ، بعد هذا الإقرار . فيلحقهم معنى ما لحق أمهم ، بمعنى إقرارها . ويجوز لوالدهم منهم ، ما يجوز له من أولاده العبيد . ويجوز عليه منهم ، ما يجوز عليه من ذلك .

قيل له : فما يجوز له من أمهم ؟

قال : يجوز له منها ، ما يحكم به على الحرة للزوج . ويجوز عليه منها ، ما لا يحكم للزوج ، على زوجته ، إلا برأى سيدها .

قيل له: فعلى هذا ، لو كان في أيديهم مال ، أو في يد والدتهم مال ، ما يكون حكم مالهم للسيد ، الذي أقرت له أمهم فيها ، حكم مال العبيد ، الذي في أيديهم ؟

قال: هكذا عندي له ، أن إقرارها جائز عليها، وعلى من جاء من الأولاد ، نيا يشبه عندي ، أنه قيل: له ولا يرثونه إذا مات .

— ٤١٣ —

قال : هم ممالكك ، إذا ثبت عليهم إقرارها . ولا يرثهم . ولا يرثونه ، على معنى قوله .

قيل له : فما كان من أولادها الصغار ، يكونون تبعاً لها . ويجوز إقرارها عليهم ، لمن أقرت أنها أمة له ؟

قال : عندي إذا صح أنهم أولادها . ولم تصبح ملكتهم ، ولا صحت حربتهم فمعنى أنه يختلف في إقرارها على نفسها .

قول : إنما يثبت إقرارها على نفسها . ولا يثبت إقرارها على أولادها ، في الحكم لأن أولادها في الحكم أنهم أحرار ، إلا أن يصح عليهم ما تقول ، أو يبلغوا ، فيقروا بذلك ، أو يتموه .

وفي بعض القول : إنه يجوز إقرارها عليهم ، إذا لم تصبح له حرية بالبيعة . واحتمل صدق ما تقول وهم منها ، فيثبت عليهم إقرارها . وعلى ما جاء منها ، ما لم تصبح حريته .

وبعض يثبت حربتهم وعليهم قيمتهم ، كما قيل في الرجل - إذا تزوج الأمة ، وولدت منه ، على شبهة - : إن أولادها أحرار . ويكون عليه قيمتهم .

قيل له : فما ولدت من هذا الزوج ، من الإناث ، من بعد إقرارها بالعبودية . من يكون أولى بتزويجهن : والدهم ؟ أم السيد ؟

قال : عندي أنهم ما داموا ممالك ، فسيدهم أولى بتزويجهم . وإن كانوا في حكم الأحرار ، فأبوم أولى بتزويجهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

تم القسم الثاني ، في فكاح العبيد بالأحرار ، والأحرار بالمبيد ، وفي طلاق
العبيد ، وأشباه ذلك . وما يشتمل عليه ، من : « منهج الطالبين ، وبلاغ الراغبين »
من تأليف الفقيه خيس بن سعيد الرستاقى - رحمه الله - وغفر لنا وله ؛ إنه
سميع مجيب .

* * *

فهرست الكتاب الأول ، من الجزء السابع عشر

من كتاب : « منهج الطالبين وبلغ الراغبين »
وهو في ثلاثة أقسام

القسم الأول

في الأولاد والأيتام وهو في ٣٩ قولاً

الموضوع	الصفحة
القول الأول :	٧
في الأولاد وتربيتهم ، ومن أحق بهم .	
القول الثاني :	١٤
في رباية الأولاد .	
القول الثالث :	٢٢
في فريضة الإمام والقاضي رباية الأولاد .	
القول الرابع :	٣٠
في من أحق بالعبي ، وفي خدمته وتخييره .	
القول الخامس :	٣٥
في حق الوالد على الولد والولد على الوالدين .	
القول السادس :	٤٣
فيما يجوز للوالدين في مال ولدهما وما لا يجوز .	

الصفحة	الموضوع
٥٦	القول السابع : في انتزاع مال الولد .
٦٤	القول الثامن : في بيع الوالد مال الولد وقياضه فيه .
٧١	القول التاسع : في دين الولد على الوالد وتمصرفه في ماله .
٧٧	القول العاشر : في جواز الأخذ من عند العبيد والعهد .
٧٨	القول الحادى عشر : في حقوق الولد من تزويج صحيح أو فاسد
٩٥	القول الثانى عشر : في الإفراز بالولد من زنا أو تزويج .
١٠٩	القول الثالث عشر : في حقوق الولد من الإماء .
١١١	القول الرابع عشر : في الملاعة وحكم ولدها .
١١٣	القول الخامس عشر : فيما تصدق القابلة فيه من ولد .

الصفحة	الموضوع
١١٦	القول السادس عشر : في الأولاد وبرهم لوالديهم وعقوقهم لها وفي المودة .
١٢٢	القول السابع عشر : في العقيدة وإخراج الولد من أمه الميتة .
١٢٤	القول الثامن عشر : في أدب الصبيان والإحداث فيهم .
١٣٢	القول التاسع عشر : في الاقريط وأحكامه .
١٣٧	القول العشرون : في الهيم وأحكامه .
١٤٠	القول الحادى والعشرون : في وجوب القيام للهتاي وأموالهم .
١٤٧	القول الثانى والعشرون : في مخالطة اليتامى وأديهم ونفقتهم وما يجوز أن يشتري لهم وما أشبه ذلك .
١٥٨	القول الثالث والعشرون : في وصى الهيم ووكيله وما يجوز من فعلهم في ماله .

الصفحة	الموضوع
١٧١	القول الرابع والعشرون : في الاحساب لليتيم .
١٧٨	القول الخامس والعشرون : في القيام بمال اليتيم وإخراج زكاته والانتفاع من ماله .
١٨١	القول السادس والعشرون : في مبايعة اليتيم ومقايضته ومقاسمته ومصالحته ومفاسدته ونسائه ماله من الخراج .
١٩٧	القول السابع والعشرون : في الإقرار لليتيم وفي الحكم له وعليه بعد بلوغه وفي شركة اليتيم في المنزل والزرع .
٢٠٦	القول الثامن والعشرون : في حدث اليتيم والحدث فيه وفي ماله .
٢١٢	القول التاسع والعشرون : في استخدام اليتيم بأجر أو بنهر أجر .
٢١٧	القول الثلاثون : فيمن عليه حق لیتيم والخلاص من ذلك .
٢٢٩	القول الواحد والثلاثون : فيمن يتزوج بأم یتيم فينتفع به وبماله .

الصفحة	الموضوع
٢٣٤	القول الثانى والثلاثون : فى البلوغ والإفراز به ودفع مال اليتيم إليه وفى الشهادة على البلوغ .
٢٤٧	القول الثالث والثلاثون : فى المجنون والناقص العقل والأبلة والأعجم وحكمهم .
٢٥٧	القول الرابع والثلاثون : فى الأعمى وأحكامه .
٢٧٢	القول الخامس والثلاثون : فى بيع الأعمى فى ماله وطلاق نسائه ونساء عبيده .
٢٧٦	القول السادس والثلاثون : فى الأصم وأحكامه .
٢٨١	القول السابع والثلاثون : فى الغائب وماله وأحكام ذلك .
١٩٣	القول الثامن والثلاثون : فى المفقود وأحكامه .
٣١١	القول التاسع والثلاثون : فى الخفائى وأحكامهم .

فهرست القسم الثانى من الجزء السابع عشر
من كتاب : « منهج الطالبين وبلغ الراغبين »
فى نكاح المالك والحكم فى أموالهم
وهو فى سبعة عشر قولاً

الموضوع	الصفحة
القول الأول :	٣١٧
فى نكاح العبيد بالأحرار والأحرار بالعبيد .	
القول الثانى :	٣٣٠
فى طلاق العبيد وخلعهم وإيلائهم وظهارهم من زوج أو سيد .	
القول الثالث :	٣٣٦
فى ذكر شيء من العدد فى هذه المعانى .	
القول الرابع :	٣٣٨
فى العبد والأمة إذا بيعا وكانا متزوجين .	
القول الخامس :	٣٤١
فى لزوم العداق من تزويج العبد أو الأمة .	
القول السادس :	٣٤٨
فى العبد يفر بالحرّة فيتزوجها وطلاق الأمة المتزوجة .	

الصفحة	الموضوع
٣٥١	القول السابع : فيما يجوز لزواج الأمة منها .
٣٥٤	القول الثامن : في وطء الإمام وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .
٣٦٤	القول التاسع : في الاستبراء للإمام .
٣٦٣	القول العاشر : في أولاد الحر من الأمة من تزويج أو ملك يمين .
٣٨٢	القول الحادي عشر : في نفقة المأهله على سيد أو زوج أو كسوتهم .
٣٨٨	القول الثاني عشر : في عبيد المشركين إذا أسلموا قبل مواليهم .
٣٩١	القول الثالث عشر : في الاشتراك في العبيد والدواب .
٣٩٦	القول الرابع عشر : في أملاك العبيد وما يجوز فيها .
٤٠١	القول الخامس عشر : في عقوبة العبيد وأدبهم .

— ٤٢٢ —

٤٠٣ القول السادس عشر :

في العبد إذا أخرج لخدمة أو ضريبة وما يجوز أن يفعل في العبد .

٤٠٩ القول السابع عشر :

في خدمة المالك للمالكين وغيرهم

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧٨٩ / ١٩٨٤

